سيبويه والضرورة الشعرية

تأليف

الدكتور: ابراهيم حسن ابراهيم

أستاذ اللغويات المساعد بكلية اللغة العربية بالقاهرة

جامعة الأزهر

الطبعة الأولى

١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م

مطبعة حسان
٢٤١ ش شارع الجيش - القاهرة ت ٨٣٣٥٤٠

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وحده ، والصلاة والسلام على من لا نبيّ بعده وعلى آله وصحبه الذين عمروا الكون بعلمهم وتقواهم ، فكانوا مصابيح الظلام ، وهداة الأنام .

وبعـــد :

فلم يشغل العلماءَ كتابٌ في النحو كما شغلهم كتاب سيبويه قديما وحديثا ، فأقبلوا عليه مفتونين به ، يوضحون غرائبه ، ويحلون مشكلاته ، ويدرسون مسائله ، ويشرحون شواهده ، ويضعونه موضع التقـــدير والإجلال ، حتى كان المبرد يقول لمن أراد أن يقرأه عليه : هل ركبت البحر ؟ تعظيما له ، واستصعابا لما فيه[1] ، وكان المازني يقول : من أراد أن يعمل كتابا كبيرا في النحو بعد كتاب سيبويه فليستحي[2]

وترجع قيمة (الكتاب) إلى كونه من أعظم المصادر الموثوق بها للغة العرب شعرا ونثرا ، وهو أول كتاب في النحو وصل إلينا ، فجميع ما أُلف قبله في هذا الفن لم يلق رعاية ، ولم يصادف اهتماما ، فضاع واندثر قبل أن يصل إلينا منه شيء ، وقد جمع سيبويه في هذا الكتاب ما تفرق من أقوال من تقدمه من علماء القرن الثاني الهجريّ ، الذين اعتمدوا في بناء آرائهم

---

(١) انبـاه الرواه ٣٥١/٢ ،وبغية الوعاة ٢٢٩/٢ ، وانظر : الرمانى النحوى ١٢٩ – ١٣٢ .

(٢) الفهرست ٨٦ ، وانظر : سيبويه امام النحاة ص ١٩١ وما بعدها .

على مشافهة العرب الخلّص فى البوادى ، كالخليل ، ويونس ، وأبى زيد ، وعيسى بن عمرو ، وأبى عمرو بن العلاء ، وغيرهم ، ولم يكتف سيبويه بمجرد جمع أقوال وآراء هؤلاء الأعلام ، بل رأيناه مناقشاً لها ، موازنا بينها ، مرجّحا ومضعّفا . وراداً وضاماً إليها ما استنبطه بنفسه من القواعد اعتمادا على سماعه من العرب الموثوق بهم ، فلا عجب أن سمّاه العلماء (قرآن النحو) ، حين رأوه أشمل مصادر النحو ، وأكثرها دقة ، وأغزرها مادة ، بالإضافة إلى كونه سجلا حافلا بكثير من العلوم العربية من فجر نشأتها ، بما ضمه إلى النحو من لغة وبلاغة ولهجات وقراءات [١] .

وعلى الرغم من اهتمام العلماء بشواهد الكتاب وبخاصة الشعرية ، وتصنيفهم المؤلفات فى شرحها ، وبيان منهج سيبويه فى معالجة قضايا النحو والصرف من خلالها ، لم تأخذ الضرورة الشعرية فى الكتاب حظها من اهتمامهم ، ولم تنل نصيبها من الدراسة الموضوعية الجادة ، فلم يهتم شراح شواهد الكتاب قديما وحديثا بحصر الضرائر الشعرية فيه ودراستها ، واضطربت آراء العلماء فى مفهوم الضروة عند سيبويه ، فمن قائل : إن الضرورة عنده ما ليس للشاعر عنه مندوحة [٢] ، ومن قائل : إن الضرورة عنده ما يلجأ إليه الشاعر عند الحاجة سواء أكان له عنه مندوحة أم لا . [٣] .

وربما كان سبب إحجام العلماء عن حصر ضرائر الكتاب ورودها فيه مبثوثة متفرقة ، فلم يتقصها سيبويه فى باب واحد ، أو حتى فى الأبواب

---

(١) انظر المراجع السابقة ، ونشأة النحو ص ٦٧ وما بعدها ، وضحى الاسلام ٢٩١/٢ .

(٢) يقال : لك عن هذا الأمر مندوحة : أى سعة وفسحة ، وانظر الضرائر للألوسي ٦ ، والخزانة ٣٦٠/١ .

(٣) انظر شواهد الشعر فى كتاب سيبويه ١٧ .

الثلاثة التى عقدها للضرورة خاصة، وهي « هذا باب مايحتمل الشعر » [١] ، و « هذا باب مارخمت الشعراء فى غير النداء اضطرارا » [٢] ، و « هـذا باب مايجوز فى الشعر من (إيا) ولايجوز فى الـكلام » [٣] .

وقد اعتذر له أبو سعيد السِّيرافى أحد شراح كتابه فى الباب الأول من الأبواب الثلاثة المذكورة فقال : « اعلم أن سيبويه ذكر فى هذا الباب جملة من ضرورة الشعر ، ليرى بها الفرق بين الشعر والـكلام ، ولم يتقصه، لأنه لم يـكن غرضه فى ذكر ضرورة الشعر قصدا إليها نفسها ، وإنما أراد أن يصل هذا الباب بالأبواب التى تقدمت فيما يعرض فى كلام العرب ومذهبهم فى الـكلام المنظوم والمنثور [٤] » .

ومع ذلك نستطيع القول إن سيبويه ـ رحمه الله ـ قد وضع فى الباب الأول من الأبواب الثلاثة ، وهو باب « مايحتمل الشعر » أسس الضرورة ، وبيان موقفه منها ، فقد بدأه بقوله : « اعلم أنه يجوز فى الشعر مالايجوز فى الـكلام » ، وهذا صريح فى أن الضرورة عنده أن يقع فى الشعر مالا يجوز وقوع نظيره فى الـكلام المنثور ، ونلاحظ أن سيبويه لم يقيد الضرورة بعدم وجود مندوحة للشاعر عنها ، ثم أنهى الباب بقوله :

« وليس شىء يُضطَرون إليه إلا وهم يحاولون به وجها .. [٥] » ومعنى

---

(١) الكتاب ٨/١ بولاق ، ٢٦/١ هارون .

(٢) الكتاب ٣٤٢/١١ بولاق ، ٢٦٩/٢ هارون .

(٣) الكتاب ٣٨٢/١ بولاق ، ٣٦٢/٢ هارون .

(٤) هامش الكتاب ٩/١ بولاق .

(٥) الكتاب ١٣/١ بولاق ، ٣٢/١ هارون .

هذا أن كل ضرورة ينبغي أن تعتمد على وجه يصلها بما يصح به الكلام بصلة ما لتكون به صحيحة، فإن لم تجد وجها فليست من العربية في شيء[1] فليس للشاعر أن يتحرر من قيود العربية وأقيستها، أو يخرج عن سننها باسم الضرورة، بل عليه أن يدور في فلكها، وأن ينطلق في داخل إطارها.

وذكر سيبويه في الباب نفسه ماتصحّ به الضرورة، وهو — غالبا — أحد أمرين.

١ - تشبيه مافيه ضرورة بما لا ضرورة فيه، «من صرف لاينصرف. يشبّهونه بما ينصرف من الأسماء، لأنها أسماء كما أنها أسماء، وحذف مالايحذف. يشبّهونه بما قد حذف واستعمل محذوفا ...[2]» إلخ.

٢ - الردّ إلى الأصل. قال سيبويه: وقد يبلغون بالمعتل الأصلَ، فيقولون: رادِدٌ في رادّ، وضَنِنوا في ضنُّوا...[3]» إلخ.

كما ذكر في هذا الباب أشهر أنواع الضرائر، وهي الحذف، والزيادة، والتقديم والتأخير، ووضع بعض الكلمات موضع بعض.

واستشهد للحذف بكثير من الشواهد، منها قول العجاج:

قَوَاطِناً مَكَّةَ مِنْ وُرْقِ الحَمِى[4]:

---

(١) انظر الخصائص ٣٤٧/٢، والآلوسي ٢٦.
(٢) الكتاب ٨/١ بولاق، ٢٦/١ هارون.
(٣) الكتاب ١٠/١ بولاق، ٢٩/١ هارون.
(٤) الكتاب ٨/١ بولاق، ٢٦/١ هارون.

يريد : الحمام ، وقول خُفاف بن ندبة السُّلَمىّ :

كَنَوَاحِ رِيشِ حَمامةٍ نجديّةٍ
ومَسَحْتِ باللِّثَتَيْنِ عَصْفَ الإثْمِدِ (١)

أراد : كنواحى ريش .

كما استشهد للزيادة بكثير من الشواهد أيضا ، منها زيادة الياء عند إشباع الكسرة . قال :

« وربما مدّوا مثل مساجد ومنابر فيقولون : مساجيد ومنابير . شبّهوه بما جُمع على غير واحده فى الكلام كما قال الفرزدق :

تَنْفِي يداها الحصَي فى كلّ هاجِرةٍ
نَفْىَ الدنانيرِ تَنْقَادُ الصّياريفِ (٢) »

ومنها تثقيل الكلمة فى الوقف ، كقول رؤبة :

ضَخْمٌ يُحِبُّ الخُلُقَ الأضْخَمّا (٣)

وقال فى التقديم والتأخير . « ويحتملون قبح الكلام حتى يضعوه فى غير موضعه ، لأنه مستقيم ليس فيه نقص ، فمن ذلك قول عمر بن أبى ربيعة :

صَدَدْتِ فأطْوَلْتِ الصُّدودَ ، وقلّما
وِصَالٌ علَى طولِ الصدودِ يَدُومُ

---

(١) الكتاب ١/٩ بولاق ، ١/٢٧ هارون .
(٢) الكتاب ١/١٠ بولاق ، ١/٢٨ هارون .
(٣) الكتاب ١/١١ بولاق ، ١/٢٩ هارون .

وإنما الـكلام : قلٌ مايدوم وصالُ .[١]

واستشهد لوضع بعض الـكلمات موضع بعض بوضع (سواء) موضع (غير)في قول المرار بن سلامة العجلى .

ولا ينطِقُ الفحشـاءَ من كان منهمُ   إذا جلسوا مِنّا ولا مِن سِوَائنا [٢]

وقول الأعشى :

وما قَصدَتْ من أهلهـا لسَوائـكا [٣] .

ووضع الـكاف فى موضع (مثل) فى قول خطـام المجاشعى :

وَصاليات كَكَما يُؤثْفَيْنْ [٤]

فقـــد عرض سيبويه ـ إذن ـ فى هذا البـــاب لمعنى الضرورة ، وعللها للصحة لها ، وأشهر أنواعها ، ثم قال فى نهايته : « ومايجوز فى الشعر أكثر من أن أذكره لك ههنا ، لأن هـذا موضع جمل ، وسنبين ذلك فيما يستقبل إن شاء الله » .

وثم أمر آخر دعا العلماء ـ فيما أرى ـ إلى عدم إقدامهم على حصر ضرائر الـكتاب ودراستها ، وهو الغموض الذى يتميز به (الـكتاب) ويشيع فى عباراته ، ومعالجة قضاياه ، وموقف صاحبه من كثير من هذه القضايا

---

(١) الكتاب ١٢/١ بولاق ، ٣١/١ هارون .
(٢) الكتاب الكتاب ١٣/١ بولاق ، ٣١/١ هارون .
(٣) الكتاب ٣١/١ بولاق ، ٣٢/١ هارون .
(٤) الكتاب ١٣/١ بولاق ، ٣٢/١ هارون .

ومنها قضية الضرورة ، ولا أدل على هذا من اضطرابهم فى تحـديد مفهوم الضرورة عند سيبويه كما تقدم .

ويمـكن أن نضيف إلى الأمرين السابقين أمرا ثالثاً ربما وجد فيه العلماء غنية عن دراسة ضرائر الـكتاب وإفرادها بمؤلف ، وذلك الأمر هو اهتمام بعض العلماء بالضرائر وتصنيفهم فيها المؤلفات الجامعة ، كـكتاب (ضرائر الشعر) أو (مايجوز للشاعر فى الضرورة) لأبى عبدالله محمد بن جعفر التميمي القيروانى الملقب بالقزاز المتوفى سنة ٤١٢ هـ بمدينة القيروان[١] وكتاب(ضرائرالشعر) لابن عصفور الإشبيلى النحوى المتوفى سنة ٦٦٣هـ[٢]، وكـتاب (الضرائر ومايسوغ للشاعر دون الناثر) لمحمود شكرى الألوسى[٣]، وكتاب (موارد البصائر لفرائد الضرائر) للشيـخ محمد سليم بن حسين المتوفى سنة ١١٣٨ هـ[٤] .

وأيـا ما كان الأمر فالضرورة فى كتاب سيبويه لم توفَّ حقها فى البحث والدراسة ، مع كثرة ماألـف فى شرح شواهد الـكتاب الشعرية ، وما أعدّ فيها من دراسات .

لذلك رأيت أن أقدم هذه الدراسة المتواضعة عن (سيبويه والضرورة الشعرية) ، وجعلتها فى ثلاثة فصول وخاتمة . عقدت الفصل الأول منها

---

(١) حققه استاذان بجامعـة الاسكندرية هما الاسـتاذ الدكتور محمـد زغلول سلام ، والاستاذ الدكتور محمد مصطفى هداره سنة ١٩٧٣ .

(٢) طبع ببيروت بتحقيق الاستاذ السيد ابراهيم محمد .

(٣) طبع بالسلفية بالقاهرة سنة ١٣٤١ هـ .

(٤) أنظر مقدمة (ما يجوز للشاعر فى الضرورة) لمحققيه ٨ ـ ٩ .

للتعريف بسيبويه وكتابه ، والفصل الثانى لبيان موقف سيبويه من الضرورة الشعرية ، والفصل الثالث لدراسة الضرائر فى كتاب سيبويه، ثم أجملت فى الخاتمة أهم ماتوصل إليه البحث من نتائج .

والله أسأل أن يجنبنا الزلل ، وأن يتقبل هذه الدراسة خالصة لوجهه ، وأن ينفع بها ، وأن يدخر لى عنده أجرها . إنه أكرم مسئول ، وأعظم مأمول .

﴿ وماتوفيقى إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب ﴾

د . إبراهيم حسن إبراهيم
أستاذ اللغويات المساعد فى كلية اللغة العربية
جامعة الأزهر

الفصل الأول

(سيبويه وكتابه)

١ - سيبويه

اسمه ونسبه [١] :

هو عمرو بن عثمان بن قنبر ، بفتح القاف أو ضمها وسكون النون وفتح الباء ، وضبطه الزبيدى فى (تاج العروس) [٢] بضم ففتح فسكون ، ويكنى أبا بشر ، وأبا الحسن ، وأبا عثمان ، ويلقب بسيبويه ، وهي كلمة فارسية تتكون من (سيب) بمعنى التفاح ، و (ويه) بمعنى الرائحة ، فمعنى التركيب - كما قيل - رائحة التفاح ، ويعللون هذا التلقيب بأن وجنتيه كانتا كأنهما تفاحتان ، وكان غاية فى الجمال ، وقيل : لأن من يلقاه كان لايزال يشم منه رائحة الطيب ، وقيل : لأنه كان يعتاد شم رائحة التفاح [٣].

ويعتزى سيبويه بأصله إلى فارس ، وبالولاء إلى الحارث بن كعب بن عمرو بن علة بن جلد بن مالك بن أدد [٤] .

---

(١) راجع ترجمته فى بغية الوعاة للسيوطى ٢٢٩/٢ ، وانباه الرواة للقفطى ٣٤٦/٢ ، ومراتب النحويين واللغويين لأبى الطيب اللغوى ٦٥ ، وأخبار النحويين البصريين لأبى سعيد السيرافى ص ٤٨ ، وشذرات الذهب لابن العماد الحنبلى ٢٥٢/١ ، والفهرست لابن النديم ٨٢ .

(٢) مادة (قنبر) ٥٠٨/٣ ، وانظر المشتبه للذهبى ٥٣٥ ، وطبقات النحاة لابن قاضي شهبة ٢٠٦/٢ .

(٣) انظر سيبويه امام النحاة للاستاذ على النجدى ٧٦ ، وسيبويه حياته وكتابه للدكتور أحمد أحمد بدوى ٦ ، ومقدمة الاستاذ عبد السلام هارون للكتاب ٣-٤

(٤) انظر سيبويه امام النحاة ٧٠ .

مولده ونشأته :

ولد سيبويه فى أوائل دولة بنى العباس ومات فى خلافة الرشيد [١] فقد عاش طفولته وصباه وشبابه وكهولته فى هذا العصر الذى يذكر المؤرخون أن الفرس فيه عظم نفوذهم ، وقويت شوكتهم ، وفتحت أمامهم سبل الترقى إلى أعلى المناصب وأرفع الدرجات ، ماعدا الخلافة ، فمنهم الوزراء وولاة الأمصار وقواد الجيوش ، ومنهم الذين يملئون قصور الخلفاء يستخدمون فى أعمال شتى ، اعترافا من العباسيين بفضلهم ، إذ كانوا أحد العناصر الرئيسة التى ساعدت على إسقاط الأمويين وقيام الدولة العباسية[٢] .

ولم يذكر لنا التاريخ عن طفولة سيبويه وصباه ، ولا عن والديه ، بل لم يحدد لنا سنة ميلاده ، وحددها بعضهم حدساً وتخميناً فذكر أن ميلاده فى العام الخامس والثلاثين بعد المائة [٣] .

ولد سيبويه بالبيضاء إحدى مدن فارس المشهورة ، وفيها نشأ ، ثم انتقل إلى البصرة يطلب التزود من الفقه والحديث ، فجالس حمّاد بن سلمة المحدّث البصرى ، وكان سيبويه يستملى عليه ، فاستملى عليه قوله ﷺ : « ليس من أصحابى أحدٌ إلا ولو شئت لأخذت عليه ليس أبا الدرداء » ، فقال سيبويه : ليس أبو الدرداء ، وظنه اسم (ليس) ، فقال حمّاد : لحنت ياسيبويه ، ليس هذا حيث ذهبت ، إنما (ليس) ههنا استثناء ، فقال سيبويه :

---

(١) سيبويه امام النحاة ٤٩ .

(٢) انظر ضحى الاسلام ١/٣٠ — ٤٠ .

(٣) انظر سيبويه حياته وكتابه للدكتور أحمد بدوى ٧ ، وشواهد الشعر فى الكتاب للدكتور خالد عبد الكريم ٢٤ .

لاجرم واللّه لأطلبن علما لا تُلَحِّنُنِى فيه أبدا ، ثم مضى ولزم الخليل وغيره [١] .

وهكذا شاء القدر أن يتجه سيبويه إلى دراسة النحو ، وهو الذى كان ينشد الفقه والحديث :

شيوخه :

تلقى سيبويه العلم على أيدى شيوخ أجلاء ، أدركوا نبوغه ، وقدروا اهتمامه وحبه للعلم ، فلم يضنوا عليه بعلمهم ، ولم يبخلوا عليه بكريم توجيههم ، وقد أكسبهم هذا المجد والخلود ، إذ شاء اللّه أن يكون كتاب تلميذهم سجلا لآرائهم ، وأثراً فريداً باقياً لهم ، تتوارثه الأجيال زاداً خالداً ، وأمانة غالية ، وتراثاً مجيداً يمد لغتهم بأسباب الخصب والنماء ، ومن هؤلاء الشيوخ الأجلاء .

١ ـ حمّاد بن سلمة بن دينار البصرى ، شيخ أهل البصرة فى الحديث والفقه والعربية ، ذكره الزبيدى فى الطبقة الخامسة من النحاة مع الخليل ويونس . قال يونس : « أول من تعلمت منه النحو حماد بن سلمة [٢] » ، ويبدو أن سيبويه لم يأخذ عنه إلا الحديث ، ولعل ماصرفه عن تلقى العربية عنه كثرة تخطئة حماد له فيها ، وشدة تعنيفه له بسبب ذلك ، فكثيراً

---

(١) انظر بغية الوعاة ١/٥٤٨ ، ومقدمة الاستاذ عبد السلام هارون للكتاب ٧ ، وسيبويه امام النحاة ٨٤ ، وسيبويه حياته وكتابه للدكتور أحمد بدوى ٨ ، ونشاة النحو ٦٦ ، ومغنى اللبيب ٢٩٤ (ليس) ، وشواهد الشعر فى الكتاب ٢٤ وما بعدها .

(٢) انظر طبقات النحويين واللغويين للزبيدى ٤٨ ، ومقدمة هارون للكتاب ٨ ـ ٩ ، وسيبويه امام النحاة ٨٩ ـ ٩٠ .

ما كان يقول له إذا أراد رده إلى الصواب : يافارسى ، لاتقل : كذا وقل : كذا ، ولما كان سيبويه مرهف الحس رقيق الشعور شأن أهل النبوغ والذكاء ، لم يكن ببعيد أن يدفعه ذلك إلى الإنصراف عن حماد ، وطلبه علما لا يتعرض معه لمثل لومه وتعنيفه[١] ، وتوفى حماد سنة ١٦٧ هـ : وقيل: سنة ٢٦٩ هـ[٢] .

٢ ـ الخليل بن أحمد الفراهيدى ، وهو أشد شيوخه صلة به ، ومحبة له ، وأكثرهم أثراً فيه ، وكل ماقاله سيبويه : « وسألته » أو « قال » من غير أن يذكر قائله فهو يعنى الخليل ، وقد روى عنه سيبويه فى الكتاب اثنتين وعشرين ومائة مرة[٣] . وكان الخليل من أذكى العلماء وأنقاهم ، وبلغ الغاية فى تصحيح القياس واستخراج مسائل النحو ، وهو واضع علم العروض والقافية ، وصاحب كتاب (العين) أول معجم دون فى اللغة[٤] ، وتوفى رحمه الله بالبصرة سنة ١٧٥ هـ[٥] .

٣ ـ عيسى بن عمر الثقفى ، وهو أبو سليمان ، مولى خالد بن الوليد ، نزل فى ثقيف فنسب إليهم أخذ عن أبى عمرو بن العلاء ، وعبد الله بن أبى إسحاق ، وكان إماما حجة فى العربية والقراءات ، وكان له كتابان فى النحو : الجامع ، والإكمال ، وقد نوه بفضلهما تلميذه الخليل ، فقال :

بطَلَ النحوُ جميعاً كلُّهُ   غيرَ ما أحدثَ عيسى بن عمرْ
ذاكَ إكمالٌ ، وهذا جامعٌ   فهما للناس شمس وقمرْ

---

(١) انظر مجالس العلماء للزجاجى ١٥٤ .

(٢) ترجمته فى بغية الوعاة ٥٤٨/١ ، وأخبار النحويين البصريين ٤٢ ـ ٤٤ ، ومراتب النحويين ١٠٧ ، ونزهة الألباء ٤٠ ، وطبقات الزبيدى ٥١ ، وانباه الرواة ٣٢٩/١ .

(٣) انظر سيبويه امام النحاة ٩٣ .

(٤) نشأة النحو ٦٤ .

(٥) ترجمته فى بغية الوعاة ٥٥٧/١ ، وأخبار النحويين البصريين ٣٨ ـ ٤٠ ، ونزهة الألباء ٥٤ .

لـكنهما اندثرا وضاعا ، ويقول للبرد إنه قرأ أوراقا من أحدهما فـكان كالإشارة إلى الأصول (١) ، وتوفى رحمه الله سنة ١٤٩ هـ (٢) .

٤ ـ يونس حبيب الضَّبِّي ، من موالى بنى ضبة ، لزم أبا عمرو بن العلاء ، واختلف إلى حلقات عيسى بن عمر (٣) ، ورحل إلى البادية وشافه العرب ، وقضى حياته مشتغلا بالعلم ، وأخـذ عنـه أبو عبيـدة معمر بن المثنى ، والأصمعى ، وأبو زيد ، وقطرب ، والـكسائى ، والفراء (٤) . روى عنه سيبويه فى كتابه مائتى مرة (٥) ، وتوفى سنة ١٨٢ هـ (٦) .

٥ ـ أبو الخطاب الأخفش ، وهو عبد الحميد بن المجيد ، الملقب بالأخفش الأكبر . مولى قيس بن ثعلبة . لقى الأعراب وأخذ منهم ، وتلقى عن أبى عمرو بن العلاء ، وعبد الله بن أبى إسحاق ، وأخذ عنه الـكسائى ، ويونس ، وكان ثقةورعا دينا . وروى عنه سيبويه فى كتابه سبعا وأربعين مرة (٧) . ولم تعرف سنة وفاته ، وقيل إنها كانت ١٧٧ هـ (٨) .

٦ ـ أبو زيد بن سعيد بن أوس الأنصارى الخزرجي . كان ثقة مأمونا فى رواية الحديث واللغة . قال : « كلما قال سيبويه » : « أخبرني الثقة » ،

---

(١) انظر سيبويه امام النحاة ٩٢ .

(٢) ترجمته فى بغية الوعاة ٢٣٧/١ ، ونـزهة الألباء ٢١ ، وانبـاه الـرواة ٣٧٤/٢ ، والفهرست ٦٨ .

(٣) المدارس النحوية للدكتور شوقى ضيف ٢٨ .

(٤) شواهد الشعر فى الكتاب ٣٠ .

(٥) سيبويه امام النحاة ٩٤ .

(٦) ترجمته فى أخبار النحويين البصريين ٣٢ ـ ٣٣ ، وبغية الوعاة ٣٦٥/٢ ، ومراتب النحويين ٢١ .

(٧) سيبويه امام النحاة ٩٥ .

(٨) ترجمته فى بغية الوعاة ٧٤/٢ ، والـدر الكامنة لابن حجـر ٢٣٣/٢ ، وطبقات الزبيدى ٣٥ ، ونزهة الألباء ٥٣ ونشأة النحو ٦٣ .

فأنا أخبرته به [١] ، وروى عنه سيبويه فى الكتاب تسع مرات [٢] ، وتوفى رحمه الله سنة ٢١٥ هـ [٣] .

٧ - هارون بن موسى القارىء ، كان يهوديا فأسلم وحسن إسلامه ، وحفظ القرآن الكريم ، وبرع فى القراءات والنحو والحديث ، وروى عنه سيبويه خمس مرات كلها من القراءات [٤] وتوفى فى حدود سنة ١٧٠ هـ [٥] .

تلاميذه :

من أبرز تلاميذ سيبويه ثلاثة ، وهم :

١ — أبو الحسن الأخفش ، وهو سعيد بن مَسعدة ، الملقب بالأخفش الأوسط ، مولى بنى مجاشع بن دارم ، أخذ عن سيبويه مع أنه كان أسنّ منه ، كما أخذ عن شيوخه ماعدا الخليل [٦] ، ومن طريقه انتقل الكتاب إلى الناس ، وتوفى سنة ٢١٠ ، أو ٢١٥ ، أو ٢٢١ هـ [٧] .

٢ — قُطْرُب ، وهو أبو على محمد بن المستنير ، وقطرب لقب أطلقه عليه

---

(١) أخبار النحويين البصريين ٤٩ .
(٢) سيبويه امام النحاة ٩٧ .
(٣) ترجمته فى أخبار النحويين البصريين ٤٨ - ٤٩ ، وبغية الوعاة ٥٨٢/١ ، وانباه الرواة ٣٠/٢ ، ونزهة الألباء ١٧٣ .
(٤) سيبويه امام النحاة ٩٨ .
(٥) ترجمته فى بغية الوعاة ٣٢١/٢ ، وانباه الرواة ٣٦١/٣ ، وتاريخ بغداد ٣/١٤-٥ ، ونزهة الألباء ٤١ .
(٦) مقدمة الاستاذ عبد السلام هارون للكتاب ١٥ .
(٧) ترجمته فى بغية الوعاة ٥٩٠/٢ ، وانباه الرواة ٣٦/٢ ، وأخبار النحويين البصريين ٣٩ ، ومراتب النحويين ٦٨ ، وطبقات الزبيدى ٧٢ .

سيبويه لأنه كان يراه بالأسحار واقفا على بابه ، فقال له يوما وقد خرج سحرا فرآه ببابه :

إنما أنت قطرب ليل[١] ، وسنة ٢٠٦ هـ[٢] .

٣ - النّاشِئ ، أخذ عن سيبويه والأخفش ، ووضع كتبا فى النحو مات قبل أن يتمها وتؤخذ عنه . قال المبرد : « لو خرج علم الناشى إلى الناس لما تقدمه أحد[٣] » .

وقد عزا بعضهم قلة تلاميذ سيبويه إلى حُبسة كانت فى لسانه تنحت به عن مقام الأستاذية الواسعة إلى مقام التأليف البارع المقتدر[٤] ، وذهب بعضهم إلى أن هذه القلة سببها وفاته شاباً ، وقضاؤه السنوات الأخيرة من حياته فى شيراز ، بعد الفشل الذى منى به فى مناظرته للكسائى فى بغداد[٥] .

وفاته :

بعد فشل سيبويه فى مناظرته للكسائى - مع أن الحق معه بشهادة المنصفين من النحاة كابن هشام[٦] - أصابه (الذَّرَب)وهو فساد المعدة من شدة الهم ،

---

(١) القطرب : دويبة تدب ولا تفتر .

(٢) ترجمته فى بغية الوعاة ٢٤٢/١ ، وانباه الرواة ٢١٩/٣ ، وأخبار النحويين البصريين ٣٨ ، ومراتب النحويين ٦٧ ، وطبقات الزبيدى ٩٩ .

(٣) مراتب النحويين ٨٥ .

(٤) مقدمة الاستاذ عبد السلام هارون للكتاب ١٦ .

(٥) شواهد الشعر فى الكتاب ٣٢

(٦) انظر مغنى اللبيب ٨٨/١ - ٩٢ مبحث (اذا)

ثم مالبث أن مات بشيراز وهى مدينة من مدن الأهواز ، وقيل إنه مات بساوة ، وقيل بالبيضاء .

وكما اختلف المؤرخون فى مكان وفاته اختلفوا فى زمانه ، فمن قائل إنه توفى سنة ١٦١ هـ ، ومن قائل إن ذلك كان سنة ١٨٠ هـ ، ومن قائل إن ذلك كان سنة ١٨٨ هـ ، ومن قائل إن ذلك كان سنة ١٩٤ هـ وأرجح الأقوال أنه توفى سنة ١٨٠هـ [١] .

فرحم الله أبا بشر كفاء ماقدم للغة القرآن والدين .

---

(١) انظر بغية الوعاة ٢٣٠/٢ .

(ب) كتاب سيبويه

اسمه وتاريخ تأليفه :

لم يضع سيبويه ـ رحمه الله ـ لكتابه اسماً ولا مقدمة ولا خاتمة، ولا شك أن المنية قد أعجلته عن ذلك، وسماه الناس (الكتاب) ،أو (كتاب سيبويه) ، أو (قرآن النحو) ، فإذا أطلق اسم من هذه الأسماء انصرف إلى هذا السفر العظيم الذى وضعه سيبويه .

ولم يعرف العلماء تاريخ تأليفه على وجه الدقة ، ويرى أكثرهم أنه بدأ تأليفه بعد وفاة الخليل ، ويستدلون على ذلك بكثرة تعقيب سيبويه على الخليل بعبارة « رحمه الله » فى مخطوطات الكتاب ، وبما رواه نصر بن على ابن نصر الجهضمى اللغوى البصرى عن أبيه أنه قال : «قال لى سيبويه حين أراد أن يضع كتابه : تعال حتى نتعاون على إحياء علم الخليل [1] » .

وكان سيبويه إذا وضع شيئاً من كتابه عرضه على تلميذه الأخفش الأوسط سعيد بن مَسعدة ، وهو الذى حمله عنه ، وأذاعه فى الناس [2] .

مادته :

يقول الأستاذ أحمد أمين : « وتاريخ النحو فى منشئه غامض كل الغموض فإنا نرى فجأة كتابا ضخما ناضجا هو كتاب سيبويه ، ولا نرى قبله ما يصح

---

(١) انظر مقدمة هارون للكتاب ٢٤ ، والكتاب بتحقيقه ١/٨ .
(٢) انظر سيبويه امام النحاة ١٢٨ ، والمدارس النحوية ٥٩ .

أن يكون نواة تبين ماهو سنة طبيعية من نشوء وارتقاء، وكل ما ذكروه من هذا القبيل لايشفى غليلا [١] ».

ويقول صاعد بن أحمد الأندلسي: « لاأعرف كتابا ألف فى علم من العلوم قديمها وحديثها ، فاشتمل على جميع ذلك العلم ، وأحاط بأجزاء ذلك الفن ، غير ثلاثة كتب ، أحدها : المجسطي لبطليموس فى علم هيئة الأفلاك ، والثانى كتاب أرسطاليس فى علم المنطق ، والثالث كتاب سيبويه البصرى النحوى فإن كل واحد من هذه لم يشذ عنه من أصول فنه شيء إلا مالا خطر له [٢] ».

بل إن أبا العباس محمد بن يزيد المبرد وهو الذى ألف كتابا فى نقد (الكتاب) يقول : « لم يعمل كتاب فى علم من العلوم مثل كتاب سيبويه، وذلك أن الكتب المصنفة فى العلوم الأخرى مضطرة إلى غيرها ، وكتاب سيبويه لايحتاج من فهمه إلى غيره .. [٣] ».

ونصوص العلماء فى الثناء على كتاب سيبويه أكثر من أن يضمها هذا الموجز ، وهي تجمع على أن (الكتاب) قد وصل إلى درجة من النضج والكمال لم يصل إليها كتاب فى النحو قبله ، ولن يبلغها كتاب بعده ، حتى قال أبو عثمان المازنى : « من أراد أن يعمل كتابا كبيراً فى النحو بعد كتاب سيبويه فليستحى مما أقدم عليه [٤] » .

---

(١) ضحى الاسلام ٢٨٥/٢ .

(٢) معجم الادباء ١١٧/١٦ .

(٣) فهارس كتاب سيبوبة ٩ ، والخزانة بتحقيق هارون ٣٧١/١ .

(٤) فهرست ابن النديم ٧٧ ، وانظر فهارس كتاب سيبون ٨ — ٩ ، ومقدمة الكتاب لهارون ١٩ — ٢٢ .

ولما كان (الكتاب) أقدم ما وصل إلينا من كتب النحو ، وكان على هذه الدرجة من الاستواء والارتقاء ، حاول جماعة أن يشككوا فى نسبته إلى سيبويه ، فقد جاء فى الفهرست : « قرأت بخط أبى العباس ثعلب : اجتمع على صنعة كتاب سيبويه اثنان وأربعون إنسانا منهم سيبويه ، والأصول والمسائل للخليل [1] » .

كما جاء فى إنباه الرواة [2] : « وقد قيل : إنه أخذ كتاب عيسى بن عمر المسمى بالجامع ، وبسطه ، وحشى عليه من كلام الخليل وغيره . » .

والحق أن سيبويه وحده هو صاحب فكرة الكتاب ، والمتفرد بتصنيفه ، وأن كل ما أثير من تشكيك فى نسبة الكتاب إليه إنما هو ضرب من ضروب الافتراء والاختلاق ، وقد ناقش أستاذنا على النجدى ناصف ـ رحمه الله ـ هذه القضية مناقشة موضوعية جادة فى كتابه (سيبويه إمام النحاة) ، فدحض هذا الافتراء بالدليل القاطع الذى لا يرقى إليه شك أو تشكيك ، وانتهى إلى أن الكتاب لسيبويه ، وأنه صنفه وحده ، ولم يُغِرْ فيه على كتاب لأحد ، ولم يشاركه فيه أحد على الصورة التى يصورها ثعلب فيما يروى الرواه عنه [3] .

لقد جمع سيبويه فى كتابه ـ كما سبق أن ذكرنا ـ آراء الخليل وغيره من النحاة الأولين الذين شافهوا العرب الخلص ، ولم يكتف بمجرد تجميعها ،

---

(١) الفهرست ٧٧

(٢) ٣٤٧/٢ .

(٣) أنظر سيبويه امام النحاة ١٣٣ ـ ١٤٢ ، والرمانى النحوى ١٢١ ـ ١٢٦ . وشواهد الشعر فى الكتاب ٤٠ ـ ٤١ .

بل كان يناقشها بثاقب فكره ، وصائب رأيه ، وقوة حجته ، وغزارة مادته التى جمع الكثير منها عن طريق مشافهته العرب فى البوادى ، فيؤيد تارة ، ويرجح أخرى ، ويضعّف ثالثة ، ويردّ رابعة .. وهكذا .

وكان سيبويه أمينا فيما نقل عن شيوخه ، ولاأدل على ذلك مما جاء فى طبقات الزبيدى [1] .

« ولما مات سيبويه قيل ليونس : إن سيبويه ألف كتابا من ألف ورقة فى علم الخليل ، فقال يونس : ومتى سمع سيبويه من الخليل هذا كله ؟ جيئونى بكتابه ، فلما نظر فى كتابه ورأى ماحكى قال : يجب أن يكون هذا الرجل قد صدق عن الخليل فيما حكاه ، كما صدق فيما حكى عنى » .

إن كتاب سيبويه يعد أجمع كتاب لقواعد النحو والصرف ، وقد جعله قسمين ؛ الأول منهما للمباحث النحوية ، والثانى للمباحث الصرفية ، ولم يكن سيبويه يتناول المسألة فى موضع واحد غالبا ، وإنما كان ينثر الحديث عنها نثرا ، وقد ضم كتابه إلى المسائل النحوية والصرفية بعض المباحث اللغوية والبلاغية [2] .

والناظر فى الكتاب يرى أنه قد حفل بالمسموع من العرب ، ولذلك تلقانا كثيرا عبارات مثل : « سمعت من أثق به من العرب » ، « سمعناه

---

(١) ص ٤٩ ، وانظر مقدمة هارون للكتاب ١٨

(٢) انظر المدارس النحوية ٥٩ ، وسيبويه امام النحاة ١٤٢ ، وفهارس عضيمة ١١ — ٢٧ ، وشواهد الشعر فى الكتاب ٤٢ — ٤٦ ، والرمانى النحوى ١١٧ — ١١٨ .

ممن ترضى عربيته »، « سمعنا العرب الفصحاء »، « زعم أبو الخطاب أنه سمعهم يقولون »، « حدثنا الخليل أنه سمع من العرب من يوثق بعربيته »، « هذا رأى الخليل، ورأينا العرب توافقه بعدما سمعناه منه »، « ولم نسمع عربيا يقوله » ..

وبالجملة فقد جمع سيبويه فى كتابه من أقوال العلماء كالخليل وغيره، وما استخرجه بنفسه من مشافهته العرب الخلص، مادة خصبة من علوم العربية، ففيه النحو والصرف واللغة والبلاغة، وقد ظهرت شخصيته العلمية بوضوح فى مناقشته آراء العلماء، واستنباطه القواعد، ووضعه المصطلحات، وترتيبه الكتاب وتبويبه على نسق لم يسبق إليه .

شواهـده :

اعتمد سيبويه فى تقعيد القواعد أو تقريرها . وتوضيح الآراء أو مناقشتها، على شواهد من القرآن الكريم والحديث الشريف وكلام العرب شعرا ونثرا .

وقد زادت شواهده القرآنية على أربعمائة آية [١]، أما شواهده من الحديث الشريف فقليلة، عدّ منها الأستاذ عبد السلام هارون سبعة [٢]، وأوصلها بعضهم إلى اثنى عشر حديثا [٣] .

---

(١) راجع فهارس الكتاب فى الجزء الخامس من طبعة الاستاذ عبد السلام هارون ، وفهارس كتاب سيبويه للشيخ عضيمة ٧٢٠ — ٧٦١ .

(٢) انظر الجزء الخامس من الكتاب بتحقيقه ص ٣٢ ، وشواهد الشعر فى كتاب سيبويه ص ٤٥ .

(٣) د. خديجة الحديثى ص ٧٧ من كتاب (موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف)

وبلغت شواهد الكتاب من الشعر أكثر من ألف وخمسين بيتا ، وربما تزيد قليلا أو تنقص عن هذا العدد باختلاف نسخ الكتاب[١] ، وكثير من الشواهد المنسوبة فى الكتاب — وهى نحو ألف شاهد — من نسبة أبى عمر الجرمى : وفى هذا يقول الجرمى « نظرت فى كتاب سيبويه فإذا فيه ألف وخمسون بيتا ، فأما الألف فقد عرفت أسماء قائليها ، وأما الخمسون فلم أعرف أسماء قائليها »[٢] .

وقد ذكر العلامة محمد محمود الشنقيطي — رحمه الله — فى كتابه (الحماسة السنية) أن واحدا من هذه الخمسين وهو : « أَفَبَعْدَ كِنْدَةَ تَمْدَحَنَّ قَبِيلاً » لامرىء القيس ، وأن صدره : « قالتْ فُطَيْمَةُ حَلِّ شِعْرَكَ مدحَه »

من قصيدة عدتها ثمانية عشر بيتا نادرة الوجود ، أوردها كلها فى الحماسة السنية ، والشطر المذكور منسوب فى كتاب سيبويه إلى (مقحم) ، وهو فى الجزء الثانى ص ١٥١ طبعة بولاق[٣].

وقد حفل (الكتاب) بالشواهد النثرية من حكم العرب وأمثالهم ، ومن ذلك قولهم :

« ادفع الشر ولو أصبعا[٤] »، « بئس الرمية الأرنب[٥] » ، « تسمع بالمعيدى

---

(١) انظر شواهد الشعر فى كتاب سيبويه ٤٥ — ٤٦

(٢) خزانة الادب بتحقيق هارون ١٧/١ ، وسيبويه : حياته وكتابه للدكتور أحمد بدوى ٤٣

(٣) وقد أنكر بعضهم نسبة القصيدة التى فيها الشطر المذكور لامرىء القيس. قال الرافعى : « والصحيح أن تلك الابيات التى منها هذا الشطر موضوعه على امرىء القيس ، لنزولها عن طبقته ، وظهور الصنعة والتوليد فيها » — انظر سيبويه : حياته وكتابه للدكتور أحمد بدوى ٤٣ ، وهامش الخزانة بتحقيق هارون ١٧/١ ، وشواهد الشعر فى كتاب سيبوبه ١٤٩ ، ١٨٦ ، ٢٢٠ ، ٢٢٣ .

(٤) ١٣٦/١ بولاق

(٥) ٢١٣/٢ بولاق

لأن تراه »[1] ، «إن لاحظية فلا لِيّة[2] » ، « قضية ولا أباحسن لها »[3] ، « كل شيء ولا شتيمة حر[4] » ، ومن كلامهم « كل رجل وضيعته[5] » ، « كيف أنت وقصعة من ثريد[6] » ، « ماز رأسك والسيف[7] ... إلخ .

بالإضافة إلى مالايحصى من الألفاظ المفردة العربية التي انتشرت في الكتاب ولاسيما قسم الصرف .

شروحه :

موضوع الكتاب من أجل الموضوعات ، وأعظمها خطراه لذا أقبل العلماء عليه بمجرد ظهوره مشغوفين به ، قارئين له ، لكنهم أحسوا صعوبته ، وأدركوا ثقله وشدته ، ففي كثير من عباراته غموض ، وفي عديد من مصطلحاته خفاء ، وفي ترتيبه وتبويبه جدة لم يعهدوها فيما بين أيديهم من المؤلفات الأخرى في شتى العلوم والفنون ، حتى كان المبرد يقول لمن أراد أن يقرأه عليه : « هل ركبت البحر ؟ ! » تعظيما واستصعابا لما فيه[8] ، وقال المازني : « قرأ عليّ رجل كتاب سيبويه في مدة طويلة ، فلما بلغ آخره قال لي :

---

(١) ٢٢٩/٢ بولاق .
(٢) ١٣١/١ بولاق
(٣) ٣٥٥/١ بولاق
(٤) ١٤٢/١ بولاق
(٥) ١٥٠/١ ، ١٥٤ ، ١٩٧ بولاق
(٦) ١٥١/١ بولاق
(٧) ١٣٨/١ بولاق
(٨) ابناه الرواة ٢٤٨/١ ، وخزانة الادب بتحقيق هارون ٣٧١/١ ، وانظر ٣٠ ـ ٣١ من مقدمة هارون للكتاب ، والرماني النحوى ١٣٣ ـ ١٣٥ .

أما أنت فجزاك الله خيرا ، وأما أنا فما فهمت منه حرفا [١] ، وقال ابن كيسان « نظرنا فى كتاب سيبويه فوجدناه فى الموضع الذى يستحقه ، ووجدنا ألفاظه تحتاج إلى عبارة وإيضاح ، لأنه كتاب ألف فى زمان كان أهله يألفون مثل هذه الألفاظ ، فاختصر على مذاهبهم [٢] » .

وهكذا وجد القدماء انفسهم صعوبة فى الكتاب وغموضا ، فعملوا على شرحه وإزالة غموضه ، كل على قدر ماتيسر له من علم وطاقة ، وطول إلف وجميل صبر .

ومن أشهر شروحه :

١ — شرح السيرافى ، وهو أبو سعيد الحسن بن عبد المرزُبان السِّيرافى ، المتوفى سنة ٣٦٨ هـ [٣] .

وهذا الشرح من أطول شروح الكتاب ، وأوسعها شهرة ، ومنه نسخ مخطوطة بدار الكتب المصرية ومعهد المخطوطات بجامعة الدول العربية ، وقد حقق أكثر أجزائه فى رسائل علمية حصل أصحابها على درجة العالمية (الدكتوراه) من قسم اللغويات فى كلية اللغة العربية جامعة الأزهر .

٢ — شرح الرمّانى ، وهو أبو الحسن على بن عيسى بن على الرّمانى المتوفى سنة ٣٨٤ هـ [٤] وتوجد نسختان مخطوطتان ، إحداها بمكتبة فيض الله

---

(١) انباه الرواة ٢٤٨/١ .

(٢) خزانة الادب بتحقيق هارون ٣٧١/١ .

(٣) راجع ترجمته فى بغيـــة الوعاة ٥٠٧/١ ، ومعجم الادباء ١٤٥/٨ ، ووفيات الاعيان ٣٦٠/١ ، وانباه الرواة ٣١٣/١ ، وطبقات الزبيدى ١١٩ ، وانظر مقدمة هارون للكتاب ٣٦ ، والرمانى النحوى ١٣٦ .

(٤) راجع ترجمته فى بغية للوعاة ١٨٠/٢ ووفيات الاعيان ٤٦١/٢ ، وانباه الرواة ٢٩٤/٢ .

باستامبول برقم ١٩٨٤ ، وفى مجمع اللغة العربية نسخة مصورة منها رقمها ١٨٣ نحو ، وفى معهد إحياء المخطوطات بجامعة الدول العربية منها صورة مصغرة (ميكرو فيلم) ، والأخرى فى مكتبة فينا برقم ٧٦٩ .

وتقع النسخة الأولى فى خمسة مجلدات ينقصها الأول ، وأما نسخة فينا فتحتوى على الثلث الأخير من كتاب سيبويه [١] .

٣ — شرح ابن خروف ، وهو أبو الحسن على بن محمد بن على الأندلسى الإشبيلى ، المتوفى سنة ٦١٠ هـ [٢] ، وتوجد منه مخطوطة ناقصة بدار الكتب المصرية بالمكتبة التيمورية برقم ٣٥٠ ، ومنها نسخة مصورة بمعهد المخطوطات .

٤ — شرح الصفار ، وهو أبو الفضل قاسم بن على البطليوسى ، مات بعد الثلاثين وستمائة [٣] ، ويقال إن شرحه من أحسن شروح الكتاب ، وتوجد منه قطعتان ، الأولى بدار الكتب المصرية رقم ٩٠٠ نحو ، وتبدأ بأول الكتاب ، وتنتهى فى أثناء حديثه عن (باب من المصادر جرى مجرى الفعل المضارع فى عمله ومعناه [٤]) ، والأخرى محفوظة بالخزانة العامة بالرباط برقم ٣١٧ ق ، وتبدأ بأول الكتاب ، وفى بدايتها سقط ، وتنتهى فى أثناء (باب مايضمر فيه الفعلُ المستعمل إظهاره من غير الأمر والنهى [٥]) .

---

(١) انظر مقدمة هارون للكتاب ٤٧ ، والرمانى النحوى ١٦١ .

(٢) راجع ترجمته فى بغية الوعاة ٢/٢٠٣ ، ووفيات الاعيان ٣/٢٢ ، وانظر مقدمة هارون للكتاب ص ٣٧ .

(٣) انظر ترجمته فى بغية الوعاة ٢/٢٥٦ .

(٤) ١/٩٧ بولاق .

(٥) ١/١٣٠ بولاق .

شروح شواهده الشعرية :

عنى العلماء بشرح شواهد (الكتاب) الشعرية كما عنـوا بشرح (الكتاب) والتعليق عليه ، ومن أهم شروح شواهد الكتاب الشعرية ثلاثة:

١ — شرح الأعلم الشَّنْتَمَرِىّ ، وهو أبو الحجاج يوسف بن سليمان الأندلسى المتوفى سنة ٤٧٦ هـ[١] وقد سمّي شرحه (تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب فى علم مجازات العرب) ، وهو مطبوع بأسفل الكتاب من طبعة بولاق .

٢ — شرح أبيات سيبويه لابن السيرافى ، وهو يوسف بن الحسن ابن عبد الله بن المرزُبان السيرافى المتوفى سنة ٣٨٥ هـ[٢]

وقد حققه الدكتور محمـد على الرِّيِّح هاشم ، كما حققه أيضا الدكتور محمد على السلطانى وكلا التحقيقين طبع أكثر من مرة .

٣ — شرح أبيات سيبويه لأبى جعفر النحاس ، وهو أحمـد بن محمـد ابن إسماعيل النحوى المصرى المتوفى سنة سبع وثلاثين ـ أو ثمان وثلاثين ـ وثلاثمائة[٣] ، وقد شرح بتحقيق الأستاذ زهير غازى زاهد سنة ١٩٧٤م بالنجف .

---

(١) انظر فى ترجمته بغية الوعاة ٣٥٦/٢ ، ووفيات الاعيان ٧٩/٦ ، وانباه الرواة ٥٩/٤ .

(٢) انظر فى ترجمته بغية الوعاة ٣٥٥/٢ ، ووفيات الاعيان ٧٠/٦ ، وانباه الرواة ٦١/٤ .

(٣) انظر فى ترجمته بغية الوعاة ٣٦٢/١ ، ووفيات الاعيان ٨٢/١ ، وانباه الرواة ١٠١/١ .

الفصل الثانى

موقف سيبويه من الضرورة الشعرية

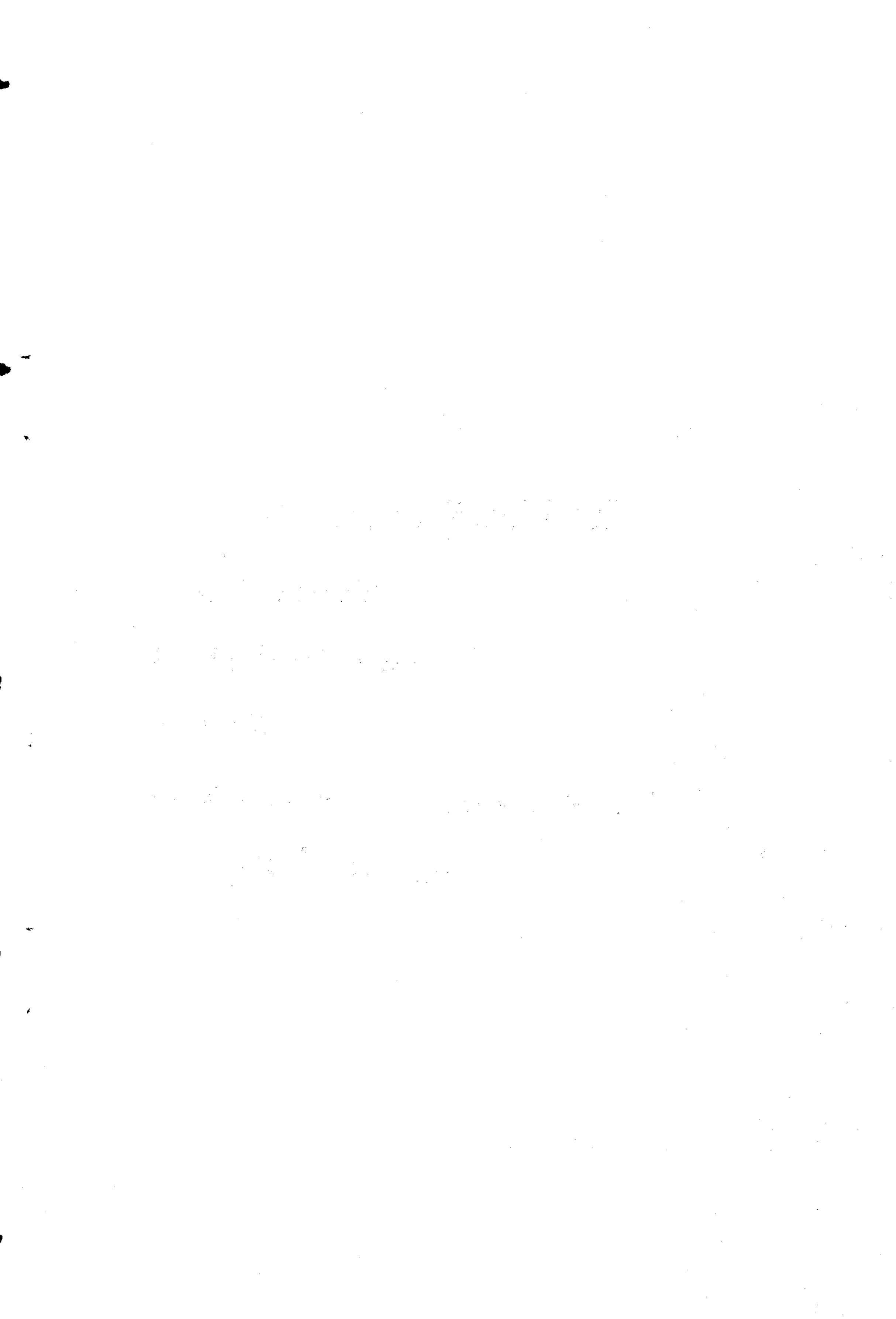
ويشتمل على المباحث الآتية :

١ — مفهوم الضرورة عند سيبويه .

٢ — وجه الضرورة .

٣ — هل يحمل على الضرورة عند سيبويه ماوجد محمل جيد ؟

٤ — أنواع الضرائر فى كتاب سيبويه .



١ ـ مفهوم الضرورة عند سيبويه

للعلماء فى مفهوم الضرورة مذهبان :

الأول : وهو منهب الجمهور ـ أن الضرورة ماوقع فى الشعر مما لايجوز نظيره فى النثر ، سواء أكان الشاعر عنه مندوحة [١] أم لا .

والثانى : وهو مذهب ابن مالك أن الضرورة ماليس للشاعر عنه مندوحة، اعتمادا على أن الضرورة مشتقة من الضرر ، وهو النازل الذى لامدفع له [٢] .

فقول ذى الخرق الطهوى :

يقولُ الخَنَى وأبغَضُ العُجْمِ ناطقاً إلى ربِّنا صوتُ الحمارِ اليُجَدَّعُ [٣]

فيه ضرورة عند الجمهور ، وهو إدخال « أل » الموصولة على صريح الفعل المضارع لمشابهته لاسم المفعول ، وذلك لايجوز عندهم فى النثر ؛ إذ هو شاذ قبيح لايجىء إلا فى ضرورة .

وذهب ابن مالك إلى أن وصل « أل » بالمضارع وغيره جائز اختيارا ، ولكنه قليل ، وقد صرح به فى شرح التسهيل فقال : « وعندى أن مثل

---

(١) المندوحة : السعة والفسحة ، والمراد : اتساع الامر أمام الشاعر بحيث يتمكن من الفرار من الوقوع فى الضرورة . انظر اللسان (ندح) المجلد الثالث ص ٦٠٦ ، وكذا المعجم الوسيط ٩١٧/٢ .

(٢) انظر خزانة الادب بتحقيق هارون ٣١/١ ، والضرائر للآلوسى ٦

(٣) انظر فى البيت نوادر أبى زيد ٦٧ ، والانصاف ١٥١ ، ٣١٦ ، ٥٢٢ ، وابن يعيش ١٤٤/٣ ، والخزانة ٣١/١ ، ٤٨٢/٥ ، ومغنى اللبيب (أل) ٤٩/١، وشرح شواهده للسيوطى ٥٩ ، والهمع ٨٥/١ ، والدرر ١٦٠/١ .

هذا غير مخصوص بالضرورة ، لإمكان أن يقول الشاعر : صوت الحمار يجدّع[1] .

فابن مالك يرى أن إدخال « أل » ـ هنا ـ اختيار وليس ضرورة ، إذ للشاعر مندوحة وسعة ، لتمكنه من أن يقول : صوت الحمار يجدّع ، دون إخلال بالوزن أو المعنى .

واعتمادا على هـذا المذهب فى الضرورة لايرى ابن مالك بأسا من الاستشهاد لمجىء المضارع مجزوما بلام طلب مقدرة بعدقول خبرى فى الاختيار بقول منظور بن مرثد الأسدى :

قلتُ لبوّاب لديهِ دارُها ... تِيذَنْ فإنِّى حَمْوُها وجارُها[2]

فهو يرى أن الأصل : لِتَأْذَنْ ، فحـذف الشاعر اللام وكسر حرف المضارعة ، وليس الشاعر ـ عنده ـ مضطرا إلى هذا الحذف ، لتمكنه من أن يقول : إيذَنْ ، فحـذف لام الطلب وإبقاء عملها فى البيت ـ إذن ـ اختيار لاضرورة ، فى حين يرى الجمهور أن ذلك ضرورة لااختيار .

ومما لاشك فيه أن مذهب ابن مالك ظاهر الفساد ، لاعتماده على مجرد التفسير اللغوى البحت لمعنى الضرورة ، دون مراعاة لطبيعـة الشعر ، ودون

---

(١) خزانة الادب ٣٣/١ هارون .

(٢) انظر فى البيت مغنى اللبيب ٢٢٥/١ ، وشرح السيوطى لشواهده ص ٢٠٥ ، وشرح الاشمونى ٤/٤ ، والهمع ٥٦/٢ ، والدرر ٧١/٢ ، واعراب الفعل ١٣٦ .

نظر إلى أن الشعر لغة العواطف والوجدان ، وربّ كلمة يراها الشاعر مفعمة بالمعانى التى تجيش فى صدره ، صادقة في التعبير عنها ، مع ما فى استعمالها من مخالفة لسنن الكلام ، وقواعد النحاة ولا يرى ذلك فى مراداتها

مما يساير سنن الكلام وقواعد النحاة قال أبو حيان « لم يفهم ابن مالك معنى قول النحويين في ضرورة الشعر ، فقال في غير موضع : ليس هذا البيت بضرورة ، لأن قائله متمكن من أن يقول كذا ، ففهم أن الضرورة فى اصطلاحهم هو الإلجاء إلى الشىء ، فقال إنهم لا يُلجَئون إلى ذلك إذ يمكن أن يقولوا : كذا ، فعلى زعمه لا توجد ضرورة أصلا ؛ لأنه ما من ضرورة إلا ويمكن إزالتها ونظم تركيب آخر غير ذلك التركيب ، وإنما يعنون بالضررة أن ذلك من تراكيبهم الواقعة فى الشعر ، المختصة به ، ولا يقع في كلامهم النثرى ، وإنما يستعملون ذلك فى الشعر خاصة دون الكلام ، ولا يعنى النحويون بالضرورة أنه لا مندوحة عن النطق بهذا اللفظ ، وإنما يعنـــون ما ذكرناه ، وإلا كان لا توجد ضرورة ، لأنه ما من لفظ إلا ويمكن للشاعر أن يغيره [1] .

وذكر الشاطبى أن مذهب ابن مالك فى الضرورة باطل من وجوه :

أحدها : إجماع النحاة على عدم اعتبار هذا المنزع وعلى إهماله في النظر القياسى جملة ، ولو كان معتبراً لنبهوا عليه .

---

(١) الاشباه والنظائر ٢١٩/١ ، وانظر الضرائر للآلوسى ٦ ، وخزانة الادب ٣٣/١ ، وتحفة الغريب للدمامينى ٨٢/١ .

الثاني : أن الضرورة عند النحاة ليس معناها أنه لا يمكن في الموضع غير ما ذكر ، إذ ما من ضرورة إلا ويمكن أن يعوض من لفظها غيره ، ولا ينكر هذا إلا جاحد لضرورة العقل . هذه الراء في كلام العرب من الشياع في الاستعمال بمكان لا يجهل ، ولا تكاد تنطق بجملتين تعريان عنها ، وقد هجرها واصل بن عطاء لمكان لثغته فيها ، حتى كان يناظر الخصوم ويخطب على المنبر فلا يسمع في نطقه راء ، فكان إحدى الأعاجيب حتى صار مثلا ، ولا مرية في أن اجتناب الضرورة الشعرية أسهل من هذا بكثير ، وإذا وصل الأمر إلى هذا الحد أدّى أن لاضرورة في شعر عربي ، وذلك خلاف الإجماع ، وإنما معنى الضرورة أن الشاعر قد لا يخطر بباله إلا لفظة ما تضمنته ضرورة النطق به في ذلك الموضع ، إلى زيادة أو نقص أو غير ذلك ، بحيث قد يتنبه غيره إلى أن يحتال في شيء يزيل تلك الضرورة .

الثالث : أنه قد يكون للمعنى عبارتان أو أكثر ، واحدة يلزم فيها ضرورة إلا أنها مطابقة لمقتضى الحال ، ولا شك أنهم في هذه الحال يرجعون إلى الضرورة ، لأن اعتناءهم بالمعاني أشد من اعتنائهم بالألفاظ ، وإذا ظهر لنا في موضع أن مالا ضرورة فيه يصلح هنالك فمن أين يعلم أنه مطابق لمقتضي الحال ؟ !

الرابع : أن العرب قد تأبى الكلام القياسي لعارض زحاف ، فتستطيب المزاحف دون غيره أو بالعكس ، فتركب الضرورة لذلك[1] .

---

(١) خزانة الأدب ٣٣/١ — ٣٤ بتحقيق هارون ، وانظر الخصائص ٣٠٣/٣ .

وبعد هذا العرض الموجز لقولى العلمـــاء فى الضرورة نجد سؤالا يفرض نفسه :

إلى أى القولين يذهب سيبويه ؟

وعلى الرغم من أن الإجابة على هذا السؤال سبقت فى مقدمة هذا البحث ، وهي أن سيبويه يوافق الجمهور فى أن الضرورة ما وقع فى الشعر دون النثر ، سواء أكان للشاعر عنه مندوحة أم لا . أقول على الرغم من أن الإجابة على هذا السؤال قـــد سبقت أرى أن الأمر يحتاج إلى توضيح وتفصيل ، ذلك أننا رأينا العلماء مضطربين فى بيان موقف سيبويه من الضرورة ؛ فمنهم من يقول إنه يرى رأى الجمهور فى الضرورة ، ومنهم من يقول إن ظاهر قوله فى الضرورة أنها ماليس للشاعر عنه مندوحة ، فما سر هذا الاضطراب ؟ وما سبب هذا التعارض ؟ !

لقد صرح سيبويه برأيه فى الضرورة الشعرية فى أول باب عرض فيه لهذه الضرورة - كما سبق - وهو (باب ما يحتمل الشعر)[1] ، فصدره بقوله : « اعلم أنه يجوز فى الشعر مالا يجوز فى الـكلام . » ولم يقيد هذا الجواز المخصوص بالشعر بشرط ألا يـكون للشاعر عنه مندوحة ، وتـكرر منه ذلك فى كثير من الضرائر الشعرية التى ذكرها فى (الـكتاب) ، ومن ذلك قوله : « وما يجوز فى الشعر أكثر من أن أذكره لك ههنا »[2] ، « ولا يجوز : يا سارق الليلة أهـــلِ الدار إلا فى شعر[3] » ، « وقد جاء

---

(١) ١/٨ بولاق .

(٢) ١/١٣ بولاق .

(٣) ١/٨٩ - ٩٠ بولاق .

فى الشعر : حسنةُ وجهِها .. »[1] .

« وقد جاء فى الشعر بعض هذا منونا »[2] ، « وقد جاء (سبحانَ) منونا مفردا فى الشعر»[3] ، « وقد يجوز حذف (يا) من النكرة فى الشعر[4] » ، « وقد يجوز فى الشعر رفع المعرفة ولا تنفى (لا) ..[5] » ، « وقد جعل بعض الشعراء (ثمانىَ) بمنزلة حذارِ[6] .. » ، « وقد تدخل النون بغير (ما) فى الجزاء ، وذلك قليل فى الشعر[7] .. » .. إلخ

فإذا ما انتقلنا من العبارات إلى الشواهد وجدناه يستشهد على الفصل بين (كم) الخبرية وما أضيفت إليه بالجار والمجرور للضرورة بقول أنس بن زنيم[8] :

كمْ بجودٍ مُقرفٍ نالَ العُلاَ وكريم بخلهُ قــد وضعَهْ

وقد أوضح سيبويه أنه يجوز فى (مقرف) الجر والرفع والنصب ، وذكر توجيه كل من الأوجه الثلاثة فقال : « فالرفع على أن يجعل (كم)

---

(١) ١٠٢/١ بولاق .

(٢) ١٠٦/١ بولاق

(٣) ١٦٤/١ بولاق .

(٤) ٣٢٥/١ بولاق .

(٥) ٣٥٥/١ بولاق .

(٦) ١٧/٢ بولاق .

(٧) ١٥٢/٢ بولاق .

(٨) وقيل : لعبد الله كريز ، وقيل : لأبى الاسود الدؤلى ، وانظر فيه الكتاب ٢٩٦/١ ، والمقتضب ٦١/٣ ، وضرائر الشعر لابن عصفور ١٣ ، والمقرف : النذل اللئيم الأب .

ظرفا ويكون لتكثير المرار وترفع المقرف بالابتداء وما بعده خبر ، والتقدير : كم مرة مقرف نال العلا ، والنصب على التمييز لقبح الفصل بينه وبين (كم) فى الجر ، وأما الجر فعلى أنه أجاز الفصل بين (كم) وما عملت فيه بالمجرور ضرورة ، وموضع (كم) فى الموضعين رفع بالابتداء ، والتقدير : كثير من المقرفين نال العلا بجود » .

فسيبويه أجاز الجر فى البيت للضرورة مع سهولة الفرار من هذه الضرورة بالرفع أو النصب ، وفى هذا دليل على عدم اشتراطه فى الضرورة ما اشترط ابن مالك من عـدم وجود مندوحة للشاعر عن الوقـوع فيها . يقول ابن عصفور : «اعلم أن الشعر لما كان كلاما موزونا يخرجه الزيادة فيه والنقص منه عن صحة الوزن ، ويحيله عن طريق الشعر ، أجاز العرب فيه مالا يجوز فى الكلام ، اضطروا إلى ذلك أو لم يضطروا إليه ؛ لأنه موضع ألفت فيه الضرائر . دليل ذلك قوله :

كم بجود مقرف نال العلا وكريم بخله قـد وضعـه

فى رواية من خفض « مقرفا » ألا ترى أنه فصل بين (كم) وما أضيفت إليه بالمجرور ، والفصل بينهما من قبل ما يختص بجوازه الشعر ، مع أنه لم يضطر إلى ذلك ، إذ يزول الفصل بينهما برفع مقرف أو نصبه »[١] .

وإلى جانب تعبير سيبويه عن الضرورة الشعرية بنحو (ويجوز فى الشعر) نراه — أيضاً — يستعمل تعبير (الاضطرار) ، فيقول ـ مثلا ـ

---

(٢) ضرائر الشعر لابن عصفور ١٣ .

« فإن اضطر شاعر فقدم الاسم وقد أوقع الفعلَ على شيء من سببه لم يكن حد الإعراب إلا النصب .»(١) ، « وزعم عيسى أن بعض العرب ينشد هذا البيت لأبي الأسود الدؤلي :

فألفيته غير مستعتب ... ولا ذاكرِ اللهَ إلا قليلا

لم يحذف التنوين استخفافا ليعاقب المجرور ، ولكنه حذفه لالتقاء الساكنين، كما قال : رمَى القوم، وهذا اضطرار.. »(٢) ، «وسألت الخليل عن الياءات لِمَ لَمْ تُنْصَب في موضع النصب إذا كان الأول مضافا ، وذلك قولك : رأيت معدِ يكرب ، واحتملوا أياديِ سبأً ، فقال : شبّهوا هذه الياءات بألف مثنًّى حيث عرّوْها من الرفع والجر فكما عرّوا الألف منها عرّوها من النصب أيضاً ، فقالت الشعراء حيث اضطرّوا (وهو رؤبة) : سوّى مساحِيهنّ تقطيطَ الحُقَقْ ..(٣) »

« وإذا كان (فاعل) لغير الآدميين كُسّر على فواعلَ وإن كان لمذكر أيضاً ، لأنه لا يجوز فيه ما جاز في الآدميين من الواو والنون فضارع المؤنث ولم يقو قوة الآدميين ، وذلك قولك : جمالٌ بوازلُ وجمالٌ هواضِهُ ، وقد اضطر فقال في الرجال (وهو الفرزدق) :

وإذا الرجالُ رأوا يزيد رأيتَهمْ ... خضُعَ الرّقاب نواكسَ الأبصار(٤)

---

(١) الكتاب ٥١/١ .
(٢) الكتاب ٨٥/١ .
(٣) الكتاب ٥٥/٢ .
(٤) الكتاب ٢٠٧/٢ .

ويبدو أن استعمال سيبويه لتعبير (الاضطرار) وإبرازه فى كثير من الأحيان فى صورة القيد كأن يقول : « فإن اضطر شاعر » ، أو « اعلم أن الشعراء إذا اضطروا » ، أو « فقالت الشعراء حيث اضطروا » ، أو «قالوا مضطرين ..» إلخ .

أقول يبدو أن هذه التعابير ونحوها جعلت بعض العلماء يرون أن الضرورة عند سيبويه ماليس للشاعر عنه مندوحة ، ولعل مما أكد هذا الاتجاه لديهم قوله :

« ولا يحسُنُ فى الكلام أن تجعلَ الفعلَ مبنيّا على الاسم ولا تذكُرَ علامةَ إضمار الأول حتى تَخْرُجَ من لفظ الإعمال فى الأول ومن حال بناء الإسم عليه، وتشغله بغير الأول حتى يمتنع أن يكون يعمل فيه ، ولكنه قد يجوز فى الشعر وهو ضعيف فى الكلام .

قال أبو النجم العِجْليّ :

قد أصبحتْ أمُّ الخيار تدَّعِي   علىَّ ذنبا كُلُّه لم أصنعِ

فهذا ضعيفٌ ، وهو بمنزلته فى غير الشعر ، لأن النصب لا يكسر البيتَ ولا يُخِلُّ به تركُ إظهار الهاء ، وكأنه قال كُلُّه غير مصنوع ... [1] » .

قال السيرافى شارحا عبارة سيبويه :

---

(١) الكتاب ١/٤٣ — ٤٤ .

« يعني أنك إذا جعلت الاسم مبتدأ وجعلت الفعل خبراً ، فالوجه أن تظهر الضمير الذي يعود إلى الاسم ، حتى يخرج من لفظ ما يعمل فيه في الأول. يعني أنه قبيح أن تقول : (زيدٌ ضربت) ؛ لأن (ضربت) من لفظ ما يعمل في (زيد) ، لحذفك الضمير في اللفظ ، ولابد من تقديره حتى يصح أن يكون خبرا للاسم الأول ، إذ قد جعلت الاسم مبتدأ ، ولا يصح أن يكون الفعل خبرا له حتى يكون فيه ما يعود إليه[1] » .

ثم قال : « وهو مع قبحه جائز في الكلام ، والدليل على جوازه في الكلام أن الشاعر لو قال : (كلَّه لم أصنع) لاستقام البيت ولم ينكسر ، فلم تدعه الضرورة من جهة الشعر إلى رفعه ، فعلم بذلك جوازه في غير الشعر ..[2] ».

إن قول سيبويه تعقيبا على بيت أبي النجم السابق : « فهذا ضعيف ، وهو بمنزلته في غير الشعر ... » إلخ ، ثم تفسير السيرافي لهذه العبارة يتعارضان تماما مع الاتجاه الأول في موقف سيبويه من الضرورة الشعرية ، لأن رفع الشاعر «كله» في البيت ـ في ضوئهما ـ لا يعد ضرورة، لتمكنه من النصب دون كسر للبيت أو إخلال بالمعنى ، فهو ـ إذن ـ بمنزلته في غير الشعر ، فهو أنه جائز بقبح أو ضعف شعرا ونثرا .

والتعارض هنا ليس غريبا على سيبويه ، وإنما هو كما يقال « شِنْشِنَةٌ أَعْرِفُهَا مِنْ أَخْزَمِ » .

---

(١) شرح السيرافى بتحقيق دردير محمد أبو السعود ١/٤٧٧ ـ ٤٧٨ .

(٢) شرح السيرافى بتحقيق دردير محمد أبو السعود ١/٤٧٩ .

ذلك أنك تقرأ عبارة لسيبويه فتفيد اتجاها معينا أو حكما محددا ، ثم تقرأ عبارة أخرى تفيد اتجاها مغايرا للاتجاه الأول أو حكما معارضا للحكم السابق ، فليس التعارض مقصوراً فى (الكتاب) على قضية (الضرورة الشعرية)، بل العبارات التى (ظاهرها) التناقض والتعارض كثيرة فى كتاب سيبويه ، مما أوقع العلماء بعده فى إضطراب واختلاف فى بيان مراده ، والتوفيق بين نصوصه ، ودفع مابينها من تعارض[1].

لكن الذى نستطيع أن نقوله مطمئنين إليه أن مذهب سيبويه فى الضرورة هو ماسبق أن أوضحناه ، وهو أن يقع فى الشعر مالا يقع في النثر مطلقا ، أى سواء كان للشاعر عنه مندوحة أم لا ، والذى يؤيد هذا أمور أهمها :

١ — تصدير حديث سيبويه عن الضرورة الشعرية بقوله « اعلم أنه يجوز فى الشعر مالايجوز في الكلام » ، ولم يقيد ذلك الجواز بما لامندوحة للشاعر عنه .

٢ — كثير من الشواهد التى أوردها سيبويه للضرائر الشعرية جاءت فيها روايات أخرى تخرجها عن الضرورة ، فكان سيبويه إمّا أن يشير إلى هذه الروايات دون أن يرد رواية الضرورة كما فعل فى قول أنس بن زنيم السابق:

كم بجود مقرف نال العلا . . البيت[2]

---

(١) انظر فهارس عضيمة ١٨ ، وسيبويه امام النحاة ١٦١ وما بعدها .

(٢) انظر الكتاب ٢٩٦/١ .

وفى قول الفرزدق :

أسكران كان ابن المراغة إذ هجا تميما بجوف الشام أم متساكر ؟ [١]

وإما أن يكتفى بذكر رواية الضرورة دون أن يشير إلى غيرها من الروايات [٢] .

٣ — كثير من الشواهد التى ذكرها سيبويه فى أقسام الضرورة المختلفة يمكن بقليل من التصرف إخراجها من حيز الضرورة دون كسر للوزن أو إخلال بالمعنى ، ومن ذلك — مثلا — قول أبى الأسود الدؤلى :

فألفيته غير مستعتب ولا ذاكرَ اللهَ إلا قليلا [٣]

أورده سيبويه شاهدا على حذف التنوين من « ذاكر » تخلصا من التقاء الساكنين للضرورة ، إذ لو تخلص من التقاء الساكنين بكسر نون التنوين لانكسر البيت ، لكنه كان يمكنه أن يقول :

فألفيته غير مستعتب ولا يذكرُ اللهَ إلا قليلا

دون ارتكاب ضرورة أو إخلال بالوزن .

---

(١) انظر الكتاب ١/٢٣ — ٢٤ .

(٢) انظر شواهد الشعر فى كتاب سيبويه ٤٣٧ ، ٤٤٢ — ٤٤٧ .

(٣) انظر الكتاب ١/٨٥ .

وقول الفرزدق الذى أورده سيبويه شاهداً على الجزم بإذا للضرورة :

ترفعُ لى خِندفٌ واللهُ يرفعُ لى   ناراً إذا خمدتْ نيرانهم تَقِدِ [١]

كان يمكنه وضع (متى) موضع (إذا) دون ضرورة أو إخلال بالوزن [٢].

٤ — يرى سيبويه أن الأمثال يستجاز فيها مايستجاز فى الشعر ، فيقول فى الكتاب ٣٢/٥١ :

وقد يجوز حذف (يا) من النكرة فى الشعر . قال العجاج :

جَارِىَ لاتَسْتَنْكِرِى عَذِيرِى - يريد : ياجارية ، وقال فى مثل :
اِفْتَدِ مَخْنُوقُ ، وأَصْبِحْ لَيْلُ ، وأَطْرِقْ كَرَا [٣] . » .

ولاشك أن للمثل لون من ألوان التعبير النثرى الاختيارى ، لكن لما كثر استعماله وجريانه على الألسنة كان موضع تخفيف ، فجاز فيه ماجاز فى الشعر . قال المبرد :

« والأمثال يستجاز فيها مايستجاز فى الشعر لكثرة الاستعمال لها [٤] » .

فإذا كان سيبويه يرى الأمثال - وهو التى لاتقيد بوزن ولا قافية - يجوز فيها ما يجوز فى الشعر من الضرورة ، فكيف يقال — بعد ذلك — إن الضرورة عنده مالامندوحة عنه للشاعر ؟!

---

(١) انظر الكتاب ٤٣٤/١ .

(٢) وانظر الخصائص ٦١/٣ .

(٣) انظر مجمع الامثال للميدانى ٤٠٣/١ ، ٤٣١ ، ٧٨/٢ ، وانظر أسرار النداء ٢٥ .

(٤) المقتضب ٢٦١/٤ .

• — قول سيبويه بعد ذكره رأى الخليل ويونس فى نحو : اضرب أيهم أفضل : « وتفسير الخليل ذلك الأولُ بعيدٌ إنما يجوز فى شعر أو فى اضطرار[1] » .

ولما كان مقتضى العطف التغاير جاز لنا أن نقول إن عبارة « إنما يجوز فى شعر أو فى اضطرار » تدل ـ بظاهرها ـ على أن الضرورة عند سيبويه نوعان : ما يجوز فى الشعر دون النثر ولم يضطر الشاعر إليه بل كان له عنه سعة ومندوحة ، وما وقع فيــه بدافع الضيق والاضطرار ولم يــكن له عنه منــدوحة .

ولامانع من أن يــكون مدلول عبارتى (يجوز فى الشعر) ، و (يجوز فى الاضطرار) — عند التطبيق — واحدا ، كما ذكر ذلك أحد الباحثين المعاصرين[2] ، مستدلا باستعمال سيبويه إحدى العبارتين مع بعض الشواهد ، ثم استعماله العبارة الأخرى مع هذه الشواهد بعينها عند إعادة ذكرها .

أقول : لا مانع من أن يــكون مدلول العبارتين واحــــدا ؛ ذلك أن المصطلحات عند سيبويه تتسع وتمتد ، ولذلك نراه يسمى الحال خبرا ، والتوكيد صفة تارة وعطفا أخرى ، والعطف بدلا ، والمقصور منقوصا[3] ،

---

(١) انظر فهارس كتاب سيبويه لعضيمه ٢٠ — ٢٢ .

سيبويه) ٤٣٨ .

(٢) هو الدكتور خالد عبد الكريم جمعه فى كتابه (شــواهد الشــعر فى

(٣) الكتاب ٣٩٨/١ .

وكثيرا ما نراه يطلق ألقاب الإعراب على ألقاب البناء[1] .

كذلك رأيناه ـ هنا ـ يستعمل التعبير المشتمل على قيد (الاضطرار) حيث لا اضطرار . يقول : « ينصبون فى الشعر إذا اضطروا بـ (كأنْ) إذا خففوا يريدون معنى (كأنَّ) ولم يريدوا الإضمار ، وذلك قوله :

كَأنْ وَرِيدَيْهِ رِشَاءُ خُلُبِ »[2]

فالشاهد فى البيت تخفيف (كأن) ونصبها الاسم الظاهر للضرورة ، ويلاحظ أن سيبويه عبّر عن هذه الضرورة بالاضطرار ، مع أنه ذكر أن للبيت رواية أخرى جائزة ، وهى لا تشتمل على هذه الضرورة ، فقال : « وإن شئت رفعت فى قول الشاعر :

كَأنْ وَرِيدَاهُ رِشَاءُ خُلُبِ . »[3]

٦ — ما ذكره سيبويه فى بيت أبى النجم العجلى

قد أصبحتْ أمُّ الخيارِ تَدَّعِي   علىَّ ذنبًا كلُّه لم أصنعِ

فى (الكتاب) ١/٤٤ مما يفيد ـ ظاهرا ـ عدم عدّه رفع « كله » ضرورة شعرية لوجود مندوحة عنه إلى النصب دون إخلال بالبيت ، يمكن القول بأن سيبويه قد رجع عنه بما ذكره بعد ذلك فى بيت الشاعر :

---

(٣) انظر شرح الكافية للرضي ٢٤/١ ، وهامش المقتضب ١٤٣/١ .
(١) الكتاب ٤٨٠/١ .
(٢) السابق نفسه .

كم بجودٍ مُقرِف نال العلا .. البيت

فقد استشهد سيبويه بهذا البيت فى الكتاب ٢٩٦/١ على الفصل بين كم ومجرورها بالجار والمجرور للضرورة ، مع أن للشاعر عنه مندوحة بالرفع أو النصب كما سبق بيانه .

ففى كل من البيتين مخالفة لنسق الكلام للشاعر عنها مندوحة ، ومع اتفاقهما فى ذلك عدّ سيبويه الثانى منهما فى الضرائر ـ صراحة ـ دون الأول ، وفى هذا من التعارض مالا يخفى ، إلا أن علماء الأصول قد ذكروا أن العالم إذا وقع له قولان متعارضان فى مسألة واحدة على النحو الذى وقع لسيبويه هنا عمل بالمتأخر ، وعد الأول مرجوعا عنه ، ولا سيما إذا كان للمتأخر هو الأليق بمذهبه والأجرى على قوانينه . وقد سبق القول بأن التعارض ليس مقصوراً فى كتاب سيبويه على قضية الضرورة الشعرية ، بل امتد إلى مسائل أخر عرض لها علماء الأصول بالدراسة ومحاولة التوفيق[1] .

وفى ضوء ما تقدم من أدلة يطمئن البحث إلى أن الضرورة عند سيبويه هى ما وقع فى الشعر دون النثر مطلقا ، كما هو مذهب الجمهور ، خلافا لابن مالك كما تقدم ، وذكر بعض النحاة ـ كابن يعيش[2] ـ أن المبرد يرى أنه لا يجوز أن يحمل الكلام على الضرورة ما وجد عنه مندوحة ، ومن ثَمّ

---

(١) انظر الخصائص ٢٠٠/١ ـ ٢٠٨ ، والاقتراح ١٩٦ ـ ١٩٧ .

(٢) انظر شرح المفصل ١٠٢/٨ ، وانظر شواهد الشعر فى كتاب سيبويه ٤٣٧ ، ٤٤٣ .

غلّط سيبويه فى حمله قول النمر بن تولب :

سَقَتْهُ الرَّوَاعِدُ مِنْ صَيِّفٍ وإنْ مِنْ خَرِيفٍ فلن يعدَما

على إرادة (إمّا) ، والتقدير : وإمّا من خريف ، فحذف (ما) من (إمّا) للضرورة[1] . قال ابن يعيش فى شرح المفصل ١٠٢/٨ : « وقدّر ذلك أبو العباس المبرد من الغلط ، فقال : (ما) لا يجوز إلغاؤها إلا فى غاية من الضرورة ، ولا يجوز أن يحمل الكلام على الضرورة ما وجد عنه مندوحة ، مع أن (إمّا) يلزمها أن تكون مكررة وههنا جاءت مرة واحدة . قال أبو العباس : لو قلت : ضربت إمّا زيداً ، لم يجز لأن المعنى إما هذا وإمّا هذا ، وصحة محله على ما ذهب إليه الأصمعى أنها (إن) الجزائية ، والمراد : وإن سقته من خريف فلن يعدم الرىّ » .

والذي نراه أن المبرد كان يرى الضرورة مالا مندوحة عنه للشاعر وقت الحداثة والشبيبه حين ألف (مسائل الغلط) التى نقد فيها (الكتاب) وردّ فيها كثيرا من شواهده فى الضرورة وغيرها ، إلا أنه رجع عن هذا الرأى بعد ذلك كما رجع عن كثير من المسائل التى تعقب فيها سيبويه ، وكان يعتذر منها ويقول : «هذا شىء كنا رأيناه أيام الحداثة، فأما الآن فلا[1]»، ووافق سيبويه والجمهور فى الضرورة ، كما يتضح ذلك فى كتابه (المقتضب) الذى ألفه فى زمن شيخوخته بعد أن اكتمل نضجه العقلى ، وعمق تفكيره ، واستوت ثقافته[2] ، ففى المقتضب تراه ــ مثلا ــ يذكر رواية

---

(١) انظر الكتاب ١٣٥/١ ، ٤٧١ .

(١) انظر مقدمة الشيخ عضيمة للمقتضب ٩٦/١ .

(٢) انظر مقدمة الشيخ عضيمة للمقتضب ٧٠/١ .

الضرورة وبعض الروايات الأخرى دون رد لرواية الضرورة[1] ، كما تراه يتفق فى كثير من الضرائر مع ضرائر الكتاب لسيبويه كما سنوضح إن شاء الله عند عرضنا لضرائر الكتاب ، وأكثر من هذا تراه يتفق مع سيبويه فى أن الأمثال يستجاز فيها ما يستجاز فى الشعر لكثرة الاستعمال لها [2].

---

(١) انظر المقتضب ٢٢/٢ ، ٩١/٤ — ٩٤ .

(٢) انظر المقتضب ٢٦١/٤ .

٢ ـ وجه الضرورة عند سيبويه

يقول سيبويه فى آخر باب ما يحتمل الشعر : « وليس شىء يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجها[1] » ومعنى هذه العبارة أن الضرورة ـ وهى رخصة الشاعر ـ ينبغي أن يكون لها وجه تخرّج عليه ، إذ ليس معنى كونها رخصة أن يستعملها الشاعر بلاقيود أو حدود ، وإلا عُدّ خارجا عن سنن العربية ، بعيدا عن طرقها .

يذكر سيبويه « أن الشاعر إذا اضطُر أضمر فى الكاف فيجرونها على القياس[2] » ثم يقول : « لو اضطر شاعر فأضاف الكاف إلى نفسه قال: ما أنت كِى ، وكَىْ خَطَأٌ ؛ من قِبل أنه ليس فى العربية حرف يُفتَح قبل ياء الإضافة[3] .

أى أى الشاعر إذا اضطر فأدخل الكاف على ياء المتكلم أجراها على القياس ، فكسر الكاف لمناسبة ياء المتكلم ، وليس له أن يتحرر من قيود العربية ، فيفتح الكاف قبل ياء المتكلم مثلا ـ بحجة الاضطرار ـ إذ لو فعل ذلك ماوجد وجها صحيحا يحمل هذه الضرورة عليه .

يقول السيرافى فى شرحه لكتاب سيبويه موضحا أن الضرورة الشعرية ليس معناها الخروج البتة عن قواعد اللغة ومقاييسها :

---

(١) الكتاب ١/١٣ ، وانظر الضرائر للآلوسي ١٨ ، وشواهد الشعر فى كتاب سيبويه ٤٣٧ .

(٢) الكتاب ١/٣٩٢ .

(٣) السابق نفسه .

« وليس فى شىء من ذلك رفع منصوب ، ولا نصب مخفوض ، ولا لفظ يكون المتكلم فيه لاحنا ، ومتى وجد هـذا فى شعر كان ساقطا مطرحا ، ولم يدخل فى باب الضرورة[1] » .

وهكذا للضرورة عند سيبويه وغيره من العلماء حدود تنتهى إليها ، وغاية تقف عندها ، ومقاييس يلتزم الشعراء بها ؛ ذلك لأن الضرورة مخالفة لسنن الكلام المنثور ، خارجة عن قوانينه ، بما للشعر من سمات متميزة ، وطبيعة متفردة ، تجعله خليقا بأن يتخفف من كثير من قيود الكلام ، لكنه مع ذلك أحد نوعى التعبير اللغوى ، فينبغى أن تتصل بين النوعين الأسباب ، وأن تمتد بينهما الوشائج .

فلا ضرورة إلا وهناك صلة ما تربطها بالكلام ، وهذه الصلة هى التى تعرف بوجه الضرورة ، أو بعلة الضرورة .

والمتتبع لضرائر (الكتاب) يجد أن وجه الضرورة عند سيبويه لا يخرج — غالبا — عن أحد أمرين :

١ — تشبيه ما وقع فى الشعر بما وقع فى الكلام ، كصرف ما لا ينصرف تشبيها له بما ينصرف من الأسماء[2] ، وحذف ما لا يحذف تشبيها له بما قد حذف واستعمل محذوفا[3] .

---

(١) الجزء الثانى ص ٣ تحقيق د. درديز محمد أبو السعود .

(٢) الكتاب ١/٨ .

(٣) الكتاب ١/٨ .

٢ — رد الأشياء إلى أصولها، كالاكتفاء في جزم المضارع المعتل لآخر بحذف الحركة دون الحرف[١]، وفك الإدغام في المضعف[٢].

وربما خرج وجه الضرورة عن هذين الأمرين، كالتقديم والتأخير في قول عمر بن أبي ربيعة

صددت فأطولت الصدود وقلما وصال على طول الصدود يدوم

قال سيبويه مشيراً إلى هذه الضرورة ووجهها «ويتحملون قبح الكلام حتى يضعوه في غير موضعه، لأنه مستقيم ليس فيه نقص[٣]...».

وفي ضرورة تذكير الفعل مع كون الفاعل ضميرا يعود إلى مؤنث: «وقد يجوز في الشعر: موعظة جاءنا. اكتفى بذكر الموعظة عن التاء[٤]».

وكثيرا ما أورد سيبويه الضرورة دون إشارة الى وجهها، كضرورة حذف العاطف بعد (إياك[٥])، وحذف (يا) من اسم الجنس المعين[٦].

وربما أورد سيبويه الضرورة في موضع وأشار إلى وجهها في موضع آخر، كضرورة حذف (ما) من (إمّا)، فقد ذكرها في الكتاب ١٣٤/١، ثم أشار إلى وجهها في ٦٧/٢ كما سنبين ذلك بالتفصيل في موضعها إن شاء الله تعالى.

---

(١) الكتاب ٦٠/٢.
(٢) الكتاب ١١/١، ١٦١/٢.
(٣) الكتاب ١٢/١.
(٤) الكتاب ٢٣٩/١.
(٥) الكتاب ١٤٠/١.
(٦) الكتاب ٣٢٥/١.

٣ ـ هل يحمل على الضرورة ـ عند سيبويه ـ ما وجد محمل جيد ؟

لما كانت الضرورة الشعرية ارتكاب مالا يجوز ارتكابه فى منثور الكلام ، كان مايؤدى إلى غيرها أولى مما يؤدى إليها ، ولذلك يذكر سيبويه فى باب (كم) أن هناك تفسيرين لجر تمييز (كم) الخبرية ، أولهما : أنها تجره كما يجر المضاف المضاف إليه ، « فهى بمنزلة اسم يتصرف فى الكلام غير منون ، يجرّ مابعده إذا أُسقط التنوينُ ، وذلك الاسم نحو : مائتى درهمٍ ، فانجرّ الدرهم لأن التنوين ذهب ودخل فيما قبله ... »[1] ، وثانيهما : أنه مجرور بمن مضمره ، ويضعف سيبويه الوجه الثانى من هذين التفسيرين لأن إضمار الجار بلاعوض لايكون إلا فى شذوذ أو ضرورة ، ذلك لأنه ليس كل جارّ يضمر لأن المجرور داخل فى الجار فصارا عندهم بمنزلة حرف واحد[2] » ، ثم يقول :

« والتفسير الأول فى (كم) أقوى ، لأنه لايحمل على الاضطرار والشاذ إذا كان له وجهٌ جيدٌ[3] » .

وهكذا وضع سيبويه قانوناً يقضى بعدم الحمل على الضرورة ماوجد محمل جيد ، وهو فيه موف بحق العربية فى السلامة من المخالفة ما أمكن ، ومع هذا نجده فى مواضع من الكتاب يخالف هذا القانون أحيانا ، ويثبت مايتعارض

---

(١) الكتاب ٢٩٣/١ .

(٢) الكتاب ٢٩٤/١ .

(٣) الكتاب ٢٩٤/١ .

معه تماما ، فنحن ـ مثلا ـ نراه يقول : « ولا يجوز طرح (ما) من (إمّا) إلا فى الشعر . قال النمر بن تولب :

سقته الرواعد من صيِّفٍ وإن من خريف فلن يعدَما

وإنما يريد : وإما من خريف[1] » .

فالشاهد فى البيت المذكور عند سيبويه حذف (ما) من (إمّا) للضرورة[2] ، وخالفه فى ذلك الأصمعى والمبرد ، فذكرا أن (إنْ) فى البيت شرطية حذف الفعل بعدها لتقدم ما يدل عليه ، فتقدير سيبويه يترتب عليه وقوع ضرورتين فى البيت : حذف (إمّا) الأولى ، وحذف (ما) من (إمّا) الثانية إذ التقدير عنده إمّا من صيّف وإما خريف ، وتقدير غيره لا تترتب عليه ضرورة ما ، وهكذا يخالف سيبويه قانونه فيحمل على الضرورة ما يمكن حمله على غيرها .

ومما يزيد فى التعارض مع قانون عدم الحمل على الضرورة مع وجود محمل جيد ما يراه من الضرائر المركبة أو (إدخال الضرورة على الضرورة) حتى فيما يمكن البعد فيه البتة عن الضرورة ، كاستشهاده بقول عامر بن جوين الطائى :

فلم أر مثلها خباسة واحدٍ ونهنهت نفسى بعد ما كدت أفعلَه[3]

---

(١) الكتاب ١٣٥/١

(٢) بناء على مذهبه فى (اما) ، اذ يراها مركبة من (ان) و (ما) ، وغيره يراها بسيطة وهو الاصل ـ انظر الكتاب ١٣٥/١ ، ٦٧/٢ ، وحاشية الدسوقى على مغنى اللبيب ٨٤/١

(٣) انظر الكتاب ١٥٥/١ .

على إضمار (أنْ) ونصب الفعل بعد كاد في غير مواضع الإضمار للضرورة، وهي ضرورة مركبة ؛ إذ الأصل تجرد المضارع بعد كاد من (أن) المصدرية الناصبة للمضارع ، لكن سيبويه يرى أن الشعراء قد يستعملون (أن) هنا مضطرين فهذه ضرورة ، وحذف (أن) مع بقاء عملها من غير عوض ضرورة أخري في حين يرى بعض العلماء أن الأصل « أفعلُها » ، ثم حذفت الألف ونقلت حركة الهاء إلى ماقبلها كما هي لغة لَخْم وليست ضرورة [1] .

---

(١) انظر الانصاف ٥٦٧

٤ ـ أنواع الضرائر فى كتاب سيبويه

يمكن إجمالها فى أربعة أنواع هي :

١ ـ النقص ، وهي أكثر الضرائر فى الكتاب ، وتشمل نقص الحركة ، والحرف ، والكلمة.

٢ ـ الزيادة ، وتشمل زيادة الحركة ، والحرف ، والكلمة

٣ ـ التقديم والتأخير ، وتشمل تقديم حرف من حروف الكلمة وتقديم بعض الكلام على بعض .

٤ ـ الإبدال ، وتشمل إبدال الحرف من الحرف ، والكلمة من الكلمة ، والحكم من الحكم .

وسنتناول فى الفصل الثالث من كتابنا دراسة الضرائر فى كتاب سيبويه مرتبة بحسب هذه الأنواع .

الفصل الثالث

(الضرائر الشعرية فى كتاب سيبويه)

أولا : ضرائر النقص [1]

١ ـ نقص الحركة

(تسكين عن « معَ »)

قال سيبويه فى الكتاب : « وسألت الخليل عن (معَكم) و (معَ) لأىّ شىء نصبتَها ؟ فقال : لأنها استعملت غير مضافة اسماً كجميع ووقعت نكرة ، وذلك قولك : جاءا معاً ، وذهبا معاً ، وقد ذهب معَه ، ومَن معَه ـ صارت ظرفا فجعلوها بمنزلة أمامَ وقُدّامَ . قال الشاعر فجعلها كهَل حين اضطُرّ (وهو الراعى) :

وريشى منكمُ وهواىَ معْكمْ وإنْ كانت زيارتُكم لِماماً [2] »

أورد سيبويه هذا النص فى باب الظرف المبهمة غير المتمكنة ، ولذا قال الرضى بعد أن ذكر أنها ظرف عادم التصرف لازم للنصب : « وظاهر كلام سيبويه أنه مبنى . قال : سألته ـ يعنى الخليل ـ عن معكم لأى شىء نصبتها ؟ يعنى : لم لم تبن على السكون ؟ هذا لفظه ، فمن قال إنها مبنية فلمشابهته للحرف

---

(١) آثرت التعبير بالنقص على التعبير بالحذف ليشمل الحذف وغيره كالعطف على المضمر المجرور دون اعادة الجار ، والعطف على ضمير الرفع المتصل بلا فاصل ، تقليلا للانواع .

(٢) الكتاب ٢/٤٥ ب . والبيت من الوافر وهو منسوب فى الكتاب الى الراعى ونسبه العينى الى جرير وهو مذكور فى ديوانه ٥٠٦ ، وانظر فيه شرح أبيات سيبويه لابن السيرافى بتحقيق الريح ٢/٢٥٥ ، وأمالى ابن الشجرى ١/٢٤٥، ٢/٢٥٤ ، وابن يعيش ٢/١٢٨ ، ٥/١٣٨ ، وشرح التصريح ٢/٤٨ ، والاشمونى ٢/٢٦٥ .

بقلة التصرف فيها ، إذ لا يكون إلا منصوبا ، والأولى الحكم بإعرابه لدخول التنوين فى نحو : كنا معاً ، وانجراره بمِنْ ـ وإن كان شاذا ـ نحو : جئت مِنْ معه أى عنده[1] ... » .

ولست أوافق الرضى فى أن ظاهر كلام س يفيد أن (مع) ظرف مبنى، وإن أوردها فى باب الظروف المبهمة غير المتمكنة ، اللهم إلا إذا قصد الرضى أنه مبنى فى الأصل ، لكونه من الظروف المبهمة ، و الظروف المبهمة تبنى ، وإنما أعربت ـ إذا لم تسكن عينها ـ لأنها قد استعملت مفردة ، نحو : جاءا معاً ، وذهبا معاً فوقعت موقع (جميع) ، كما استعملت مضافة نحو : وقد ذهب معه ، ومَن معه ، فجعلوها كأمام وقدام وما أشبههما من الظروف المعربة . قال ابن السيرافى « ونظيرها (أيهم) ، حين أعربت وهي مبهمة ، وهى أخت (مَن) و (ما) ، وإنما أعربت لأنها تستعمل مضافة ومفردة ، فصارت أقوى من أخواتها وأقرب إلى الأسماء المتمكنة فأعربت[2] » .

فإن أضطر شاعر إلى تسكين عينها ـ كما جاء فى بيت الكتاب ـ فهى ظرف مبنى على السكون كالظروف المبهمة نحو لَدُنْ وما أشبهها ، لتضمنها معنى حرف المصاحبة وضع أم لم يوضع[3] ، « وذهب أبو على إلى أن من فتحة فهو عنده ظرف ومن أسكنه جعله حرفا[4] » .

وبعد هذا العرض النحوى نقول إن سيبويه استشهد بالبيت المذكور

---

(١) شرح الكافية ١٢٧/٢ .

(٢) شرح أبيات سيبويه ٢٥٥/٢ .

(٣) شرح التصريح ٤٨/٢ .

(٤) الامالى الشجرية ٢٤٥/١ ، ٢٥٣/٢ .

على تسكين عين (مع) للضرورة الشعرية ، تشبيها لها بما يبنى من حروف المعانى على السكون نحو بَلْ وهَلْ كما ذكر الأعلم ، وخالف سيبويه جماعة من المتأخرين ذهبوا إلى أن تسكين عين (مع) لغة غَنْم وربيعة لاضرورة كما ذكر سيبويه، محتجين بأن ذلك ورد فى الكلام. نقل عن الكسائى أن ربيعة تقول: ذهبت معْ أخيك ، وجئت معْ أبيك بالسكون وذكر الرضى أن العين الساكنة على هذه اللغة إذا لاقت ساكنا بعدها كسرت نحو : كنت معِ القوم[1] .

ولامانع من كون تسكين عين (مع) لغة عند قوم ضرورة عند آخرين، إذ موافقة الضروة بعض اللغات لاتخرجها عن الضرورة ، قال الألوسى : « اعلم أن بعض الضرائر ربما استعملها بعض العرب فى الكلام ، ومع ذلك لايخرجها عن الضرورة عند الجمهور .

صرح بذلك أبو سعيد القرشى فى أرجوزته فى فن الضرائر فقال :

وربما تصادف الضروره بعض لغات العرب المشهوره اهـ[2]

(نقص فتحة الإعراب من آخر المنقوص المنصوب)

قال سيبويه[3] : « وسألت الخليل عن الياءات : لِمْ لمْ تُنصب فى موضع النصب الأول إذا كان الأول مضافا وذلك قولك : رأيتُ معد يكربِ

(١) انظر شرح الكافية ١٢٧/٢ ، وشرح التصريح ٤٨/٢ ، ومغنى اللبيب ٣٣٣/١ ، والاشمونى ٢٦٥/٢ .
(٢) الضرائر للالوسي ٣٤ .
(٣) فى الكتاب ٥٥/٢

واحتملوا أيادى سبأ ؟ فقال : شبّهوا هذه الياءات بألف مُثَنًّى حيث عرّوْها من الرفع والجر ، فكما عرّوا الألف منهما عروّهامن النصب أيضا ، فقالت الشعراء حيث اضطروا (وهو رؤبة) : (رجز) .

سَوَّى مَسَاحِيهِنْ تَقْطِيطَ الحُقَقْ (١)

وقال بعض السعديين :

يادارَ هندٍ عَفَتْ إلاَّ أثَافِيهَا (٢)

ونحو ذلك.

الشاهد فى كل من البيتين إسكان الياء من الاسم المنقوص فى حال النصب للضرورة ، حملا لها على ألف المقصور ، وموضع الشاهد فى البيت الأول

---

(١) انظر فى البيت شرح أبيات سيبويه لابن السيرافى ٢٥٧/٢ ، ولابى جعفر النحاس ٢٤٣ ، وما يجوز للشاعر فى الضرورة ١٣٨ ، والمقتضب ٢٢/٤ ، وابن يعيش ١٠٣/١٠ ، والامالى الشجرية ١٠٤/١ ، وديوان الشـاعر ١٠٦ . وأراد بالمساحى حوافر حمر الوحش ، والتقطيط : التسوية والتقليم ، والحقق جمع حقه. يريد أن كل حافر من حوافرها مستدير مستو كأنه حقة ، وفاعل « سوى » فى البيت بعده :

تقليل ما قار عن من سمر الطرق

(٢) هذا صدر بيت للحطيئة ، وعجزه :

بين الطـوى فصارات فواديهـا

والاثافى : الحجارة التى تنصب عليها القدر ، جمع أثفية بالضم والكسر ، والطوى أصله البئر المطوية بالحجارة ، ثم سمى به جبل أو موضع ، وصارات فى الاصل جمع صارة وهى رأس الجبل ثم سمى بها جبل .

وانظر فى البيت شرح أبيات سيبويه لابن السيرافى ٢٧٦/٢ ، وضرائر الشعر لابن عصفور ٩٢ ، وما يجوز للشاعر فى الضرورة ١٣٩ ، وابن يعيش ١٠٢/١٠ ، والخصائص ٣٠٧/١ ، ٢٩١/٢ ، ٣٤١ ، والمنصف ١٨٥/٢ ، ٨٢/٣ ، والمحتسب ١٢٦/١ ، ٣٤٣/٢ ، وشرح شواهد الشافية ٤١٠ ، وديوان الشعر ١١١ .

قوله « مساحيهن » حيث وقع مفعولا به منصوبا بالفتحة المقدرة للضرورة ، وموضع الشاهد فى البيت الثانى قوله « أثافيها » فهو اسم معرب منقوص وقع مستثنى بعد كلام تام موجب فاضطر الشاعر إلى حذف علامة نصبه وهى الفتحة للضرورة .

قال ابن الشجرى : « قال أبو العباس محمد بن يزيد : هو من أحسن الضرورات ، لأنهم ألحقوا حالة بحالتين . يعنى أنهم جعلوا المنصوب كالمجرور والمرفوع مع أن السكون أخف من أخف الحركات ، ولذلك اعتزموا على إسكان الياء فى ذوات الياء من المركبات نحو معديكرب وقالى قلا[1] » .

(نقص الضمة والكسرة من آخر الاسم والضمة من آخر الفعل)

قال سيبويه فى الكتاب[2] : : وقد يجوز أن يسكنوا الحرف المرفوع والمجرور فى الشعر شبّهوا ذلك بكسرة فَخِذٍ ، حيث حذفوا فقالوا : فَخْذٌ وبضمة عَضُدٍ حيث حذفوا فقالوا : عَضْدٌ ، لأن الرّفعة ضمةٌ والجرة كسرةٌ قال الشاعر :

رُحْتِ وفى رِجْلَيْكِ مافيهِمَا وقد بَدَا هَنْكِ مِنْ المِئْزَرِ[3]

---

(١) الامالى الشجرية ١٠٥/١ ، وانظر ضرائر الشعر لابن عصفور ٩٣ .

(٢) ٢٩٧/٢ ب

(٣) نسبه ابن السيرافى فى شرح أبيات سيبويه ٣٣٧/٢ ، والبغدادى فى الخزانة ٤٨٥/٤ الى الاقيشر الاسدى وابن عصفور فى الضرائر ٩٥ لابن قيس الرقيات وقيل للفرزدق وليس فى ديوانه ، وهو من السريع وانظر فى البيت الضرائر لابن عصفور ٩٥ ، والالوسي ٢٢٤ ، والخصائص ٧٤/١ ، ٣١٧/٢ ، ٩٥/٣ ، والمحتسب ١١٠/١ ، والامالى الشجرية ٣٧/٢ ، والهمع ٥٤/١ ، الدرر ٣٢/١ .

ومما يُسكَّن في الشعر وهو بمنزلة الجرة إلا أن من قال فَخِذٌ لم يُسكِّن ذلك قال الراجز :

إذا اعْوَجَجْنَ قلت :صاحِبْ قَوِّمِ   بالدَّوِّ أمثالَ السَّفِينِ العُوَّمِ (١)

فسألتُ من يُنشدها هذا البيت من العرب فزعم أنه يريد : صاحِبِى .

وقد يُسكِّن بعضهم فى الشعر ويُشِمّ ، وذلك قول الشاعر (امرىء القيس) .   ....(سريع)

فاليومَ أشْرَبْ غيرَ مُسْتَحقِبٍ   إثماً مِنْ اللهِ ولا واغِلِ (٢)

وجعلت النقطة علامة الإشمام ، ولم يجيء هذا فى النصب لأن الذين يقولون : كَبْدٌ وفَخْذٌ لايقولون فى جَمَلٍ : جَمْلٌ » :

استشهد سيبويه بالبيت الأول من الأبيات الثلاثة المذكورة فى النص السابق على حذف ضمة الإعراب من الاسم الواقع فاعلا وهو (من) للضرورة ،

---

(١) نسبه ابن السيرافى ٣٤١/٢ الى أبى نخيلة ، والدو : الفلاة الواسعة ، والعوم : جمع عائمة وهى السفينة التى تشق الماء وتدخل فيه ، والضمير فى « اعوججن » يعود الى الابل . شبه دخول الابل فى الصحراء بدخول السفن فى الماء ، وانظر فى البيت الضرائر لابن عصفور ٩٧ ، وما يجوز للشاعر فى الضرورة ١٠٥ ، والالوسي ٢٧٢ ، والخصائص ٧٥/١ ، ٣١٧/٢ .

(٢) قال الاعلم بهامش الكتاب : « يقول هذا حين قتل أبوه ونذر أن لايشرب الخمر حتى يثار به ، فلما أدرك ثاره حلت له بزعمه ، فلا يأثم فى شربها اذ قد وفى بنذره فيها ، والمستحقب : المتكسب ، وأصل الاستحقاب حمل الشىء فى الحقيبة ، والواغل : الداخل على الشرب ولم يدع » ا هـ

وانظر فى البيت الضرائر لابن عصفور ٩٤ ، وما يجوز للشاعر فى الضرورة ١٠٥ ، والالوسي ٢٢٥ ، ٢٧٠ ، والخصائص ٧٤/١ ، ٣٨٨ ، ٣١٧/٢ ، ٩٦/٣ ، والمحتسب ٤٨٤/١ ، ٣٥٠/٨ ، وابن يعيش ٤٨/١ ، وشرح التصريح ٨٨/١ ، والهمع ٥٤/١ ، والدرر ٣٢/١ ، وديوان الشاعر ١٢٢ ، ٢٥٨ .

تشبيها بما تحرك وسطه بالضم فخفف بالتسكين نحـو (عَضُد) ، كما استشهد بالبيت الثالث على حذف ضمة الإعراب ـ أيضا ـ من الفعل المضارع المرفوع (أشرب) للضرورة تشبيها له بما تحرك وسطه بالضم فخفف بالتسكين نحو (ظَرُفَ) .

أما البيت الثانى فقد استشهد به على حذف الكسرة من آخر الاسم للضرورة تشبيها بما تحرك وسطه بالكسر فخفف نحو (فَخِذ[1]) ، فقوله « صاحبْ » أصله ـ كما ذكر سيبويه ـ صاحبى ، فهو منادى مضاف إلى ياء المتكلم ، حذفت منه الياء اكتفاء بكسرة للمناسبة فصار (صاحبِ)[2] ، ثم سكن الشاعر الباء للضرورة . وأنكر المبرد والزجاج الضرورة فى البيتين : الأول والثالث ، لما فيها من إذهاب علامة الإعراب ، وهى لمعنى ، ورويا موضع « وقد بداهنك من المئزر » : « وقد بدا ذاك من المئزر » ، وموضع . « فاليوم أشرب » : « فاليوم فاشرب » ، أو « فاليوم أسقى[3] » .

قال ابن عصفور : والصحيح أن ذلك[4] جائز سماعا وقياسا . أما القياس

---

(١) يجوز أن تكون علة الضرورة فى الابيات الثلاثة ونحوها اجراء الوصل مجرى الوقت كما ذكر ابن عصفور فى الضرائر ٩٣ .

(٢) انظر أسرار النداء ٤٣ .

(٣) ذكر الأخفش أن الرواية الجيدة « فاليوم فاشرب » و « فاليوم أسقى » وقال : « ورواية من روى « فاليوم أشرب » لا يجوز عندنا الا على ضرورة قبيحة ، وان كان جماعة من رؤساء النحويين قد أجازوا » أ هـ النوادر ١٨٨ ، والخزانة ٣٥٢/٨ ، وقال الأعلم بهامش الكتاب ٢٩٧/٢ : « وهذا من أقبح الضرورة فى (هن) وما اشبهه مما حرك للاعراب ، وبعض النحويين لا يجيزه » أ هـ .

(٤) المشار اليه ذهاب الحركة الاعرابية من الاسم والفعل للضرورة .

فإن النحويين اتفقوا على جواز ذهاب حركة الإعراب الإدغام ، لايخالف ذلك أحد منهم ، وقد قرأت القراء ﴿ مالك لاتأمنا [١] ﴾ بالإدغام وخط في المصحف بنون واحدة ، فلم ينكر أحد من النحويين ، فكما جاز ذهابها للإدغام فكذلك ينبغي ألا ينكر ذهابها للتخفيف .

وأما السماع فثبوت التخفيف في الأبيات التي تقدم ذكرها[٢] ، وروايتهما[٣] بعض تلك الأبيات على خلاف التخفيف لايقدح في رواية غيرهما ، وأيضا فإن ابن محارب قرأ ﴿ وبعولتْهن أحق بردهن [٤] ﴾ بإسكان التاء ، وكذلك قرأ الحسن ﴿ ومايعدْهم الشيطان [٥] ﴾ بإسكان الدال ، وقرأ أيضا مسلمة بن محارب ﴿ وإذ يعدْكم الله [٦] ﴾ بإسكان الدال .

وكأن الذى حسن مجيء هذا التخفيف في حال السعة شدة اتصال الضمير بما قبله ، من حيث كان غير مستقل بنفسه ، فصار التخفيف لذلك كأنه

---

(١) سورة يوسف . آية ١١

(٢) ذكر ابن عصفور فيما تقدم خمسة أبيات شواهد ، منها بيتا الكتاب الأول والثالث ، وثلاثة أبيات أخر ، هى قول جرير :

سيروا بنى العم فالأهواز منزلكم ونهر تيرى فما تعرفكم العرب

يريد : فما تعرفكم ، وقول الآخر :

ونـاع يخبرنا بمقتل سـيد تقـطع من وجـد عليه الأنامل

يريد : يخبرنا ، وقول الآخر :

بـكل مـدماة وكل مثقف تنقـاه من معدنه فى البحـر جالبه

يريد : من معدنه

(٣) يعنى المبرد والزجاج .

(٤) سورة البقرة . آية ٢٢٨ .

(٥) سورة النساء . آية ١٢٠ .

(٦) سورة الأنفال . آية ٧ .

قد وقع فى كلة واحدة ، والتخفيف الواقع فى الكلمة نحو : عَضْد فى عَضُد ، وفَخْذ فى فَخِذ ، وإبْل فى إبِل سائغ فى حال السعة ، لأنه لغة لقبائل ربيعة، بخلاف ماشبه به من المنفصل فإنه لا يجوز إلا فى الشعر[1] » اهـ .

أما الضرورة فى البيت الثانى من أبيات الكتاب – وهي حذف كسرة المناسبة فى قول الراجز :

إذا اعوججن قلت : صاحبْ قَوِّمِ

فذكر ابن عصفور فى الضرائر[2] اتفاق النحويين على جوازها لسكون المحذوف ليس حركة إعراب ، وذكر الأعلم أنهامن أقبح الضرورة وأن هناك من يرى عدم جوازها زاعما أن الرواية :

إذا أعوججن قلت صاحِ قَوِّمِ[3]

وما أورده ابن جنى فى (الخصائص) يؤيد ماذكره الأعلم من كون إذهاب حركة غير الإعراب كإذهاب حركة الإعراب فى عدم الاتفاق على جوازها ، بخلاف ماذكره ابن عصفور .

فقد أشار ابن جنى إلى ضرورة إذهاب الحركة وتسكين الحرف ، ومثل لها

---

(١) الضرائر ٩٥ ـ ٩٦ ، وانظر الخصائص ٧٥/١ .
(٢) ص ٩٦ .
(٣) انظر هامش الكتاب ط بولاق ٢٩٧/٢ .

بسبعة أبيات منها أبيات الكتاب الثلاثة المذكورة هنا ،[1] ولم يفرق بين إذهاب حركة الإعراب وغيرها ، وعقيب الأبيات قال : « واعتراض أبي العباس[2] في هذا الموضع إنما هو ردّ للرواية ، وتحكّم على السماع بالشهوة ، مجرد من النصَفة ، ونفسَه ظلم لا من جعله خصمه[3] » وإيراد هذا التعليق من ابن جنى بعد ذكره الأبيات بما فيها الرجز المذكور يدل على أن اعتراض المبرد شمله أيضا بطعنة في روايته وادعائه أن الرواية الصحيحة لا تتضمن هذه الضرورة كما ذكر الأعلم ، وإن كان الأعلم لم يصرح بذكر المبرد وصرح به ابن جنى .

---

(١) وأربعة الأبيات الاخر هى قول جرير :

سيروا بنى العم فالأهواز منزلكم .... البيت

وقول نهشل بن حرى :

فلما تبين غب أمرى وأمره ... وولت بأعجاز الأمور صدور

وقول الراعى :

تأبى قضاعة أن تعرف لكم نسبا ... وابنانزار فانتم بيضة البلد

وقول لبيد :

تراك أمكنة اذا لم أرضها ... أو يرتبط بعض النفوس حمامها

وانظر الخصائص ٣١٧/٢ ، ٣٤١ .

(٢) يعنى المبرد .

(٣) الخصائص ٧٥/١

(٢) نقص الحـــــرف

(حذف حرفين من آخر الـكلمة على غير مذهب الترخيم)

قال سيبويه فى باب ما يحتمل الشعر

« اعلم أنه يجوز فى الشعر مالا يجوز فى الـكلام ؛ من صرف مالا ينصرف يشبهونه بما ينصرف من الأسماء ، لأنها أسماء كما أنها أسماء ، وحذف مالا يحذف يشبهونه بما قد حذف واستعمل محذوفا كما قال العجاج :

قَوَاطِناً مكَّةَ مِنْ وُرْقِ الحَمِى (١)

يريد : الحمام (٢) »

اشتمل بيت العجاج المذكور على ضرورتين : صرف مالا ينصرف وهو قوله: « قواطنا » ، وحذف جزء من آخر الـكلمة فى قوله: «الحمى» والذى يعنينا هنا الضرورة الثانية وهي ضرورة الحذف ، أما الأولى فسنتحدث عنها — إن شاء الله تعالى — فى ضرائر الزيادة .

وقد ذكر الأعلم فى تغيير (الحمام) إلى (الحمى) أوجها ، أحسنها وأشبهها

---

(١) انظر فى البيت شرح أبيات سيبويه للنحاس ٢٩ ، ٨٨ ، والضرائر لابن عصفور ١٤٣، ومايجوز للشاعر فى الضرورة ١٢٦، والخصائص ١٣٥/١٣، والمحتسب ٧٨/١ ، والانصاف ٥١٩ ، وابن يعيش ٧٤/٦ ، ٧٥ ، والتصريح ١٨٩/٢ ، والهمع ١٨١/١ ، ١٥٧/٢ ، والدرر ١٥٧/١ ، ٣١٨/٢ ، والأشمونى ٢٩٩/١ ، ١٨٣/٣ ، وديوان الشاعر ٥٩ .

(٢) الكتاب ٨/١ .

بالمستعمل من كلام العرب أن يكون الشاعر قد اقتطع بعض الكلمة للضرورة، وأبقى بعضها لدلالة المبقي على المحذوف منها، وبناها بناء (يد) و (دم)، وجبرها بالإضافة، وألحقها الياء في اللفظ لوصل القافية .

ووجه آخر : أن يكون حذف الألف من (الحمام) فبقى (الحمم)، وأبدل من الميم الثانية ياء استثقالا للتضعيف، كما قالوا : تظنيت في تظننت، ثم كسر ماقبل الياء لتسلم من الانقلاب إلى الألف .

ووجه آخر : أن يكون حذف الميم للترخيم في غير النداء ضرورة، وأبدل من الألف ياء، كما يبدل من الياء ألف في قولهم : مدارَى وعذارَى، وإنما أصله : مدارِ وعذارِ .

وفي الوجه الثاني من الأوجه الثلاثة التي ذكرها الأعلم تكلف حذف الألف – مع زيادتها – لتحصنها بالتوسط، وفي الوجه الثالث مخالفة لما شرطه النحاة في ترخيم الضرورة من كون الاسم المحذوف آخره صالحا للنداء، لأن الاسم هنا غير صالح للنداء لكونه محلى بأل[1] .

وقال ابن عصفور في الضرائر[2] : « وذهب أبو العلاء المعرى إلى أنه أراد : من ورق الحمام الحميّ . أى المحميّ، فحذف الموصوف وأقام الصفة مقامه

---

(١) انظر أسرار النداء ١٣١ .

(٢) ص ١٤٣ .

وخفف الياء المشددة فقال : من ورق الحمى . ففي البيت على مذهبه ضرورتان : إحداهما حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه ، مع أن الصفة غير خاصة بجنس الموصوف لأن (الحمى) قد يوصف بها غير الحمام ، وذلك غير جائز في سعة الكلام : لا يجوز أن تقول : مررت بطويل ، تريد : برجل طويل ، لأن الطول صفة غير خاصة بالرجل ، إذ قد يوصف به غيره ، والأخرى : تخفيف الياء المشددة » اهـ .

(حذف ياء المنقوص اكتفاء عنها بالكسرة)

أورد سيبويه في كتابه ثلاثة شواهد على هذه الضرورة ، هي قول خفاف ابن ندبه السلمي : (كامل)

كَنَوَاحِ رِيشِ حمامةٍ نَجْدِيَّةٍ

ومسحْتِ باللِّثَتَيْنِ دَصْفَ الإِثْمِدِ [1]

وقول مضرس الأسدي : (وافر)

---

(١) انظر في البيت شرح ابن السيرافي لأبيات سيبويه ٢٧٧/١ ، وأبي جعفر النحاس ٢٩ ، وابن يعيش ١٤٠/٣ ، والانصاف ٥٤٦ ، ومغني اللبيب ١٠٥ ، والضرائر لابن عصفور ١٢٠ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة ١٤٣ ، وهو في الكتاب ٩/١ .

فَطِرْتُ بِمُنْصُلِي في يَعْمَلاتٍ دَوَامِي الأَيْدِ يَخْبِطْنَ السَّرِيحَا[1]

وقول الأعشى : (كامل)

وأخو الغَوانِ متى يشأ يَصْرِمْنَهُ ويكنَّ أعداءً بُعَيْدَ وِدَادِ[2]

أراد الأول : (كنواحي ريش) ، إذ هي جمع ناحية كجوارٍ جمع جارية ، ونواحي الريش جوانبه وأطواقه ، فحذف الياء في الإضافة للضرورة .

وأراد الثاني : (دوامي الأيدي) فحذف الياء مع الألف واللام والضرورة .

وأراد الثالث : (وأخو الغواني) ، فحذف الياء مع الألف واللام للضرورة .

ووجه حذف الياء والاجتزاء عنها بالكسرة هنا التشبيه بقصر الممدود ، أو بحذفهم للياء مع الإفراد عن الإضافة والتنوين نحو قولهم : هذه نواحٍ ، وتلك أيدٍ ، وهن غوانٍ ، من جهة أن الألف واللام والإضافة يعاقبان التنوين ، فحكم لكل واحد منهما بحكم ما عاقبه[3].

---

(١) انظر في البيت شرح النحاس لأبيات سيبويه ٣١ ، والضرائر لابن عصفور ١٢٠ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة ٢١ ، ٤٣ ، ١٤٣ ، ابن الشجري ٧٢/٢ ، والخصائص ٢٦٩/٢ ، ١٣٣/٣ ، والانصاف ٥٤٥ ، ومغني اللبيب ٢٢٥ وهو في الكتاب ٩/١ ، ٢٩١/٢ .

(٢) انظر في البيت ابن السيرافي ٤٥/١ ، والنحاس ٣٠ ، وابن عصفور ١٢٠ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة ١٤٣ ، والانصاف ٣٨٧ ، ٥٤٥ ، والهمع ١٥٧/٢ ، والدرر ١١٧/٢ ، وديوان الشاعر ٩٨ .
وهو في الكتاب ١٠/١ .

(٣) انظر الضرائر لابن عصفور ١٢٠ .

قال ابن عصفور فى الضرائر ص ١٢١ :

« ومن الناس من أنكر على سيبويه وغيره من النحويين جعلهم حذف الياء من « الأيد » وأمثاله من ضرورة الشعر ، واستدل على ذلك بأنه قد جاء فى القرآن حذف الياء فى غير رءوس الآى ، وقرأ به عدة من القراء كقوله سبحانه وتعالى: « من يهد الله فهو المهتد ومن يضلل فلن تجد له وليًّا مرشدا[1] » وفى آى غيرها . وهذا لا يلزم النحويين لأنهم إنما أرادوا من لغته إثبات الياء فى الأيدى وأمثاله قد يحذفها فى الضرورة لما ذكرناه اهـ »[2] .

(حذف الياء والواو الواقعتين صلة لضمير الغائب)

فأما حذف الياء ففى قول مالك بن خُرَيْم الهمدانى . (طويل)

فإنْ يكُ غثًّا أو سَميناً فإنَّنى سأجعلُ عينَيْهِ لنفسِهِ مَقْنَعَا[3]

أراد : لنفسهى ، فحذف الياء ضرورة فى الوصل تشبيها بها فى الوقف .

وأما حذف الواو فقد ذكر سيبويه له أربعة شواهد ، وهي قول الشماخ:(وافر)

له زَجَلٌ كأنَّهُ صوتُ حادٍ إذا طَلَبَ الوَسيقةَ ، أو زَميرُ[4]

---

(١) الكهف ١٧ .

(٢) وانظر أمالى ابن الشجرى ٧٢/٢ — ٧٣ .

(٣) انظر فى البيت شرح ابن السيرا فى لأبيات سيبويه ١٦٦/١ ، وشرح النحاس ٣٢ ، والضرائر لابن عصفور ١٢٣ ، وما يجوز للشاعر فى الضرورة ١٥٢ ، والمقتضب ٣٨/١ ، ٢٦٦ ، والانصاف ٥١٧ .

وهو فى الكتاب ١٠/١ .

(٤) انظر فيه شرح ابن السيرافى ٢٩٢/١ ، والنحاس ٣١ ، والضرائر لابن عصفور ٥٢ ، ١٢٣ ، وما يجوز للشاعر فى الضرورة ١٥١ ، والمقتضب ٢٦٧/١ ، والخصائص ١٢٧/١ ، ٣٧١ ، ١٧/٢ ، ٣٥٨ ، والهمع ٥٩/١ ، والدرر ٣٤/١ ، وديوان الشاعر ٣٦ .

وهو فى الكتاب ١١/١ .

وقول حنظلة بن فاتك : (طويل)

وأيقَنَ أنّ الخيلَ إن تَلْتَبِسْ به يكنْ لفَسيلِ النَّخْلِ بعدهُ آبِرُ (١)

وقول رجل من باهلة : (بسيط)

أو مُعْبَرُ الظَّهرِ يُنْبِي عن وَلِيّته ماحجّ ربُّهُ فى الدنيا ولا اعتَمَرَا (٢)

وقول الأعشى : (طويل)

وما لَهُ من مجدٍ تليدٍ وما لَهُ

من الريحِ حظٌّ لاَ الجنوبُ ولا الصَّبَا (٣)

حذفت الواو الواقعة صلة لهاء الضمير فى : « كأنه » و « بعده » ، و « ربه » ، و « وماله من مجد » ، إجراء لها مجرى الوقف .

والإتيان بحركة هاء الغائب كاملة من غير صلة ـ أى من غير إشباع ـ

---

(١) انظر فيه ابن السيرافى ١٧٢/١ ونسبه الى تليد العبشمى ، وشرح النحاس لأبيات لكتاب ٣٣ ، والضرائر لابن عصفور ١٢٣ ، والانصاف ٥١٧ .

وهو فى الكتاب ١١/١ .

(٢) انظر فيه ابن السيرافى ٢٨٠/١ ، والنحاس ٣٣ ، والضرائر لابن عصفور ١٢٣ ، وما يجوز للشاعر فى الضرورة ١٥١ ، والمقتضب ٣٨/١ ، والانصاف ٥١٦ .

وهو فى الكتاب ١٢/١ .

(٣) يهجو عمرو بن المنذر فيقول : هو لم يرث مجدا ولا كسب خيرا ، فليس له خط من الريحين الجنوب والصبا ، وهما أكثر الرياح عندهم خيرا .

وانظر فى البيت شرح ابن السيرافى ٩٤/١ ، وشرح النحاس ٣٣ ، والضرائر لابن عصفور ١٢٣ ، وما يجوز للشاعر فى الضرورة ١٥٠ ، والمقتضب ٣٨/١ ، ٢٦٦ ، والانصاف ٥١٦ .

وهو فى الكتاب ١٢/١ .

يسمى (اختلاسا) ، وقد ذكر أستاذنا الشيخ عضيمة[١] أن اختلاس حركة هاء الغائب الذى جعله سيبويه والمبرد[٢] من الضرورة الشعرية جاء فى آيات كثيرة فى القراءات السبعية المتواترة ، منها قوله تعالى : « فبهداهم اقتده[٣] » ، وقوله عز وجل « فألقه إليهم[٤] » ، وقوله سبحانه « وإن تشكروا يرضه لكم[٥] » .

والحق أن هناك فرقا بين اختلاس حركة هاء الغائب فى الضرورة وما ورد فى القراءات السبعية المتواترة ، ذلك أن هاء الضمير فى الآيات القرآنية المذكورة ونحوها كانت مسبوقة بحرف علة ساكن ، فالفعل « يرضه » كانت الهاء فيه مسبوقة بألف ساكنة ثم حذفت للجزم ، وهاء الضمير إن سبقت بحرف علة ساكن واو أو ياء أو ألف فالمختار حذف الياء والواو بعدها . قال سيبويه فى باب إثبات الياء والواو فى الهاء التى هى علامة الإضمار وحذفهما :

« فإذا كان قبل الهاء حرف لين فإن حذف الياء والواو فى الوصل أحسن ، لأن الهاء من مخرج الألف ، والألف تشبه الياء ، والواو تشبهها فى المد وهي أختهما ، فلما اجتمعت حروف متشابهة حذفوا ، وهو أحسن وأكثر ، وذلك قولك : عليه يافتى ، ولديه فلان ، ورأيت أباه قبل ، وهذا أبوه كما ترى ،

---

(١) بهامش المقتضب ١/١٧٧ .

(٢) انظر المقتضب ١/١٧٦ .

(٣) سورة الأنعام – آية ٩٠ ، وانظر غيث النفع ٩٣ ، والنشر ٢/٢٦٠ ، والبحر المحيط ٤/١٧٦ .

(٤) سورة النمل – آية ٢٨ ، وانظر غيث النفع ١٩١ ، والنشر ٢/٣٣٧ ، والبحر المحيط ٧/٧٠ .

(٥) سورة الزمر – آية ٧ ، وانظر غيث النفع ٢٢٠ ، والنشر ٢/٣٦٢ ، والبحر المحيط ٧/٤١٧ .

وأحسن القراءتين « ونزلناه تنزيلا[١] » ، و « إن تحمل عليه يلهث[٢] » ، « وشروه بثمن بخس[٣] » ، و « خذوه فغلوه[٤] » ، والإتمام عربى[٥] » ،

فصلة الضمير كانت محذوفة فى الفعل (يرضاه) — قبل الجزم ، فلما جزم الفعل وحذفت الألف للجزم لم يعتد بالحذف وبقيت الصلة استصحابا للأصل، وحمل عليه أمره نحوه : افتده، وألقه ... إلخ ، وليس كذلك ماورد فى الشعر شاهدا على الضرورة المذكورة ، إذ لم تسبق فيه هاء الضمير بحرف علة ساكن، وعلى هذا يمكن القول بأن حذف الصلة إنما يكون ضرورة — عند سيبويه[٦] — إذا لم يكن ماقبل هاء الضمير علة ساكنا فى الأصل كالأبيات التى تقدم ذكرها .

وقد حكم النحاة على هذه الضرورة قياسا واستعمالا . قال ابن جنى فى الخصائص :

« ومما ضعف فى القياس والاستعمال جميعا بيت الكتاب :

---

(١) سورة الاسراء . آية ١٠٦ .

(٢) سورة الأعراف . آية ١٧٦ .

(٣) سورة يوسف . آية ٢٠ .

(٤) سورة الحاقة . آية ٣٠ .

(٥) الكتاب ٢٩١/٢ ، وانظر المقتضب ١٧٥/١ .

(٦) قال السيرافى : فصل سيبويه بين الهاء التى قبلها واو أو ياء ساكنة أو الف ، فاختار فيها أن تحرك ولا توصل بحرف ، نحو عليه ، و (ألقى عصاه) ، و (خذوه) واختار فى الهاء التى قبلها ساكن غير الواو والياء والألف أن توصل بالواو (منهو آيات) ، وأصابتهو جائحة ، واختار أبو العباس حذف الصلة فى منه واصابته ، ولم يفرق بين حرف اللين وغيره وهذا هو الصحيح » ١٠ هـ هامش الكتاب ٢٩١/٢ ، وانظر الضرائر لابن عصفور ١٢٤ .

له زجـــل كأُنه صـوت حـاد   إذا طلب الوسيقة ، أو زمير

فقوله : (كأُنه) — بحذف الواو وتبقية الضمة — ضعيف فى القياس ، قليل فى الاستعمال .

ووجه ضعف قياسه أنه ليس على حد الوصل ولا على حد الوقف ، وذلك أن الوصل يجب أن تتمكن فيه واوه ، كما تمكنت فى قوله فى أول البيت (له زجل) ، والوقف يجب أن تحذف الواو والضمة فيه جميعا ، وتسكن الهاء ، فيقال : (كأنهْ) ، فضم الهاء بغير واو منزلة بين منزلتى الوصل والوقف ، وهذا موضع ضيق ، ومقام زلخ، لايتفيك بإيناس، ولاترسو فيه قدم قياس، وقال أبو إسحاق فى نحو هـذا : إنه أجرى الوصل مجرى الوقف ، وليس الأمر كذلك لما أريتك من أنه لاعلى حد الوصل ولاعلى حد الوقف اهـ[1].

(حذف الياء من (هى) والواو من (هو))

استشهد سيبويه على حذف الياء من (هي) بقول الشاعر :   (رجز)

دارٌ لسُعْدَى إذْهِ مِنْ هوًا كَا[2]

---

(١) الخصائص ١٢٧/٣ .

(٢) وصف دارا خلت من سعدى ، فتغيرت بعدها ، وذكر أنها كانت لها دارا ومستقرا اذ كانت مقيمة بها ، فكان يهواها باقامتها فيها . وانظـــر فى البيت الضرائر لابن عصفور ١٢٦ ، وما يجوز للشاعر فى الضرورة ١٥٢ ، والخزانة ٥/٢ ، ٢٦٤/٥ ، ١٣٨/٨ ، والخصائص ٨٩/١ ، والانصاف ٦٨٠ ، وشرح شواهد الشافية ٢٩٠ ، وابن الشـــجرى ٢٠٨/٢ ، وابن يعيش ٩٧/٣ ، والهمع ٦١/١ ، والدرر ٣٦/١ .

وهو فى الكتاب ٩/١ من الأبيات التى لم يعلم قائلها .

واستشهد على حذف الواو من (هو) بقول الآخر : (بسيط)

بيْنَاهُ فى دارِ صدْقٍ قد أقام بها حيناً يُعَلِّلُنَا وما نُعَلِّلُهُ [١]

أراد الأول: إذ هِيَ ، فحذف الياء — التى هي جزء من الضمير عند البصريين[٢] — للضرورة . قال الأعلم : « أراد : إذ هِيَ ، فسكن الياء أولا للضرورة ، ثم حذفها ضرورة أخرى بعد الإسكان ، تشبيها لها بعد سكونها بالياء اللاحقة فى ضمير الغائب إذا سكن ما قبله ، والواو اللاحقة له فى هذه الحال ، نحو : عليه ، ولديه ، ومنه ، وعنه» اهـ [٣] » .

ومعنى هذا أنها ضرورة مركبة ، وأحسن من هذا التوجيه ماقاله ابن يعيش فى مبحث المضمرات ٣/٩٧ : « وتقول فى الواحدة المؤنثة (هيَ) بفتح الياء ، كأنهم قووها بالحركة ، إذ كان الضمير المنفصل عندهم يجرى مجرى الظاهر ، وأقل ما يكون عليه الظاهر ثلاثة أحرف ، ولما كان (هو) و (هي) على حرفين قويا بالحركة ، وكانت الفتحة أولى لخفتها ، وذهب الكوفيون إلى أن الاسم الهاء وحدها ، كما ذكرنا فى (هو) الذى للمذكر[٤] ، واحتجوا لذلك بحذف الياء فى نحو قوله :

ديار سعدى إذه من هواكا

---

(١) انظر فيه الانصاف ٦٧٨ ، وهو فى الكتاب ١/١٢ مما جهل قائله .

(٢) ويرى الكوفيون أن الاسم هو الهاء وحدها — انظر المسالة السادسة والتسعين فى الانصاف ٦٧٧ .

(٣) الخزانة ٢/٥ ، والانتصاف بهامش الانصاف ٥١٣ .

(٤) انظر ابن يعيش ٣/٩٦ .

وليس فى ذلك حجة ، لأن ذلك من ضرورات الشعر ، وفيها ثلاث لغات :

(هِيَ) بتخفيف الياء وفتحها ، لما ذكرنا من إرادة تقوية الاسم ، و (هِيّ) بتشديد الياء مبالغة فى التقوية ، ولتصير على أبنية الظاهر ، و (هِى) بالإسكان تخفيفا[1] ، وينبغي أن يكون الحذف فى قوله :

« إذه من هوا كا » على لغة من أسكن لضعفها ، إذ المفتوحة قد قويت بالحركة » اهـ .

وبناء على ماذكره ابن يعيش لم يرتكب الراجز سوى ضرورة واحدة هى حذف الياء الساكنة ، حتى لايترتب علي ارتكاب هذه الضرورة قبحان : كونها مركبة ، وإبقاء الضمير المنفصل على حرف واحد .

وأراد الآخر : بينا هو ، فحذف الواو للضرورة ، ويقال فى توجيه ضرورة حذف الواو من (هو) ماقيل فى توجيه ضرورة حذف الياء من (هي) :

(حذف نون « لكنْ » لالتقاء الساكنين)

استشهد سيبويه على هذه الضرورة بقول النجاشيّ : (طويل)

فلستُ بآتيه ولا أستطيعُه
ولاكِ اسقِنِى إن كان ماؤُكَ ذا فَضْلِ[2]

---

(١) فى شرح الكافية للرضى ١٠/٢ أن التشديد للياء والواو فى هى وهو لغة همدان ، والتسكين لغة قيس وأسد .

(٢) انظر فى البيت شرح ابن السيرافى فى لأبيات ١٣٥/١ ، والنحاس ٣٠ ، والضرائر لابن عصفور ١١٥ ، وما يجوز للشاعر فى الضرورة ١٢٣ ، والآلوسي ٦٦ ، والخزانة ٤١٨/١٠ ، والخصائص ٣١٠/١ ، وأمالى ابن الشجرى ٣٨٥/١ ، وابن يعيش ١٤٢/٩ ، والانصاف ٦٨٤ ، ومغنى اللبيب ٢٩١ ، والهمع ١٥٦/٢ ، والدرر ٢١٠/٢ ، والأشمونى ٢٧١/١ . وهو فى الكتاب ٩/١ .

قال الأعلم : « حذف النون من (لكن) لاجتماع الساكنين ضرورة لإقامة الوزن ، وكان وجه الكلام أن يكسر لالتقاء الساكنين . شبهها في الحذف بحروف المد واللين إذا سكنت وسكن ما بعدها [1] نحو : يغزو العدو ، ويقضى الحق ، ويخشى الله ، ولما استعمل محذوفا نحو : لم يكُ ، ولا أدرِ [2] » .

(حذف التنوين لالتقاء الساكنين)

قال سيبويه فى الكتاب ١ / ٨٥ : « وزعم عيسى أن بعض العرب ينشد هذا البيت لأبى الأسود الدؤلى : (متقارب)

فألفيْتُهُ غيرَ مُسْتَعْتِبٍ ولا ذاكرِ اللهَ إلاّ قليلاً [3]

لم يحذف التنوين استخفافاً ليُعاقب المجرور ، ولكنه حذفه لالتقاء الساكنين ، كما قال : رمَى القومُ ، وهذا اضطرار ، وهو مشبه بذلك الذى ذكرتُ لك » اهـ .

استشهد سيبويه بالبيت المذكور على حذف التنوين من اسم الفاعل

---

(١) أى من حيث كانت النون ساكنة وفيها غنة وهى فضل صوت فى الحرف كما أن حروف المد واللين ساكنة ، والمد فضل صوت .

(٢) هامش الكتاب ط بولاق ٩/١ .

(٣) غير مستعتب : غير راجع بالعتاب عن قبح ما يفعل . وانظر فيه شرح ابن السيرافى ٦٦/١ ، والنحاس ١٠٣ ، وما يجوز للشاعر فى الضرورة ١٢٤ ، والألوسي ١١٢ ، وضرائر الشعر لابن عصفور ١٠٥ ، والمقتضب ٣١٢/٢ ، وابن الشجرى ٣٨٣/١ ، وابن يعيش ٩/٢ ، ٣٤/٩ ، ومغنى اللبيب ٥٥٥ ، والانصاف ٦٥٩ ، والهمع ١٩٩/٢ ، والدرر ٢٣٠/٢ ، والخزانة ٣٧٤/١١ ، وملحقات ديوان الشاعر ١٢٢ .

« ذاكر [1] » لضرورة الشعر . قال البغدادى : فى خزانة الأدب ٣٧٥/١١

« وإنما آثر حذف التنوين للضرورة على حذفه للإضافة لإرادة تماثل المتعاطفين فى التنكير [2] » .

وقال الأعلم موجها الضرورة فى البيت المذكور : « وفى حذف تنوينه لالتقاء الساكنين وجهان : أحدهما أن يشبه بحذف النون الخفيفة إذا لقيها ساكن ، كقولك : اضربَ الرجل ، تريد اضربَنْ .

والوجه الثانى : أن يشبه بما حذف تنوينه من الأسماء الأعلام إذا وصف بابن مضاف إلى علم ، كقولك : رأيت زيدَ بنَ عمرو .

وأحسن مايكون حذف التنوين للضرورة فى مثل قولك : هذا زيد الطويل ،

---

(١) رواية سيبويه بكسر الراء ، بتقدير : ولا غير ذاكر ، فحذف المضاف وأبقى المضاف اليه مجرورا على حد قول أبى داود :

أكل امرىء تحسبين امرا ... ونار توقد بالليل نارا

أى : وكل نار ، ورواية غيره بنصب اسم الفاعل « ذاكر » عطفا على « غير » .

(٢) أى صورة ، والا فاسم الفاعل اضافته غير محضة يبقى معها على التنكير الا اذا قامت قرينة على مضيه . قال سيبويه فى الكتاب ٨٣/١ : « واعلم أن العرب يستخفون فيحذفون النون والتنوين ولا يتغير من المعنى شيء ، وينجر المفعول لكف التنوين من الاسم فصار عمله فيه الجر ، ودخل فى الاسم معاقبا للتنوين ، فجرى مجرى : غلام عبد الله فى اللفظ لأنه اسم ، وان كان ليس مثله فى المعنى والعمل ، وليس يغير كف التنوين اذا حذفته مستخفا من المعنى شيئا ، ولا يجعله معرفة ، فمن ذلك قوله عز وجل (كل نفس ذائقة الموت) ، (وانا مرسلو الناقة) ، (ولو ترى اذ المجرمون ناكسو رؤوسهم) ، و (غير محلى الصيد) . فالمعنى (ولا آمين البيت الحرام) ، ويزيد هذا عندك بيانا قوله عز وجل : (هديا بالغ الكعبة) و (عارض ممطرنا) ، فلو لم يكن هذا فى معنى النكرة والتنوين لم توصف به المبكرة » أ هـ .

لأن النعت والمنعوت كالشيء الواحد ، فيشبه بالمضاف والمضاف إليه[١] اهـ» .

وذكر الجرمي أن حذف التنوين لالتقاء الساكنين مطلقا لغة[٢] ، وعليها قرىء : « قل هو الله أحدُ ، الله الصمد[٣] » بدون تنوين « أحد » ، و« ولا الليل سابقُ النهارَ[٤] » بدون تنوين « سابق » مع نصب « النهار » .

وذكر أبو حيان في البحر المحيط ٨/٥٢٨ أن حذف التنوين لالتقاء الساكنين موجود في كلام العرب ، وأكثر مايوجد في الشعر[٥] .

ويبدو — في ضوء ماتقدم — أن حذف التنوين لالتقاء الساكنين لغة قليلة لبعض العرب ، وعليها جاءت القراءة في سورتي يس والإخلاص وهي من الشواذ ، ولقلة هذه اللغة ورداءتها لم يعتد بها سيبويه ، وإنما اعتد بما ثبت عند الأكثرين ، والثابت عن هؤلاء أنهم لايحذفون التنوين لالتقاء الساكنين إلا في الضرورة .

قال البغدادي : « والتنوين يحذف وجوبا للإضافة ، نحو غلامك ، ولشبهها

---

(١) هامش الكتاب ط بولاق ١/٨٦

(٢) انظر همع الهوامع ٢/١٩٩

(٣) سورة الاخلاص ـ الآيتان (١) ، (٢) ـ وذكر في البحر المحيط ٨/٥٢٨ أنها قراءة أبان بن عثمان ، وزيد بن علي ، ونصر بن عاصم ، وابن سيرين ، والحسن ، وابن أبي اسحاق ، وأبي عمرو (في رواية يونس ومحبوب والاصمعي واللؤلؤي وعبيد وهارون عنه) ، وانظر مختصر الشواذ لابن خالويه ١٨٢ .

(٤) سورة يس ـ الآية (٤٠) ـ وفي البحر ٧/٣٣٨ أنها قراءة عمارة بن عقيل ابن بلال بن جرير الخطفي . قال المبرد : سمعته يقرأ ، فقلت : ماهذا ؟ قال : أردت : سابق النهار ـ (بتنوين سابق) ـ فحذفت لانه أخف . اهـ وانظر مختصر الشواذ ١٢٥

(٥) ومنه قول الشاعر :

عمرو الذى هشم الثريد لقومه ... ورجال مكة مسنتون عجاف

وقول الآخر :

حميد الذى أمج داره ... أخو الخمر ذو الشيبة الاصلع

وانظر المقتضب ٢/٣١١ ، وأمالي ابن الشجري ١/٣٨٢ .

نحو لامال لزيد ، إذا لم تقدر اللام مقحمة ، فإن قدرت فهو مضاف ، ولدخول أل كالرجل ، ولمانع الصرف نحو فاطمة ، وللوقف فى غير النصب ، وللاتصال بالضمير نحو ضاربك فيمن قال إنه غير مضاف ، وللبناء فى النداء وغيره نحو يارجلُ ، ولارجلَ ، ولكون الاسم موصوفا بابن ، وحذفه فى غير ذلك فإنما سببه مجرد التقاء الساكنين ، وهو غير جائز إلا فى الشعر[1] .. »

(حذف « ما » من « إمّا »)

قال سيبويه فى الكتاب ١٣٤/١ . « وأما قول الشاعر . (وافر)

لقد كَذَبَتْكَ نفسُك فاكذِبَنْها
فإنْ جَزَعاً وإنْ إجمالَ صَبْرِ[2]

فهذا على (إمّا) ، وليس على (إنِ) الجزاء ، وليس كقولك : إنْ حقاً وإنْ كذبا .

فهذا على (إمّا) محمول ، ألاترى أنك تُدخل الفاءَ ، ولو كانت على (إنِ) الجزاء — وقد استقبلتَ الكلام — لاحتجتَ إلى الجواب ،

(١) خزانة الادب ٣٧٥/١١ .
(٢) نسبه ابن السيرافى ١٤٢/١ الى دريد بن الصمة ، وذكر أن الشاعر يخاطب امرأته فالخطاب المؤنث ، وروى صدره بلفظ : فقد كذبتك نفسك فاصدقيها ، ووافقه البغدادى فى الخزانة ٩٣/١١ ، ١٠٩ ، وانظر فى البيت شرح النحاس لابيات الكتاب ٢٤٥ ، والالوسي ١٠٤ ، وما يجوز للشاعر فى الضرر ١٥٩ ، والمقتضب ٢٨/٣ ، وابن يعيش ١٠١/٨ ، ١٠٤ .
وهو فى كتاب ١٣٤/١ ، ٤٧١ ، ٦٧٢ .

فليس قوله : « فإن جزعا » كقوله : « إنْ حقا وإنْ كذبا » ولكنه على قوله تعالى (فإمّـا مَنـًّا بعدُ وإمّا فِداءً (١))...» .

الشاهد فى بيت الكتاب قوله « فإن جزعا ، وإن إجمال صبر » إذ الأصل: فإما جزعا وإما إجمال صبر ، كقوله تعالى : (فإما منا بعد وإما فداء) ، فحذف (ما) من (إما) فى البيت للضرورة الشعرية ، وقد ذكر سيبويه الدليل على أن (إن) فى البيت — فى الموضعين — هي ماتبقي من (إمّا) بعد حذف (ما(٢)) وليست (إن) الشرطية ، وهو دخول الفاء عليها (٣) ، إذ لو كانت شرطية — وقد اقترنت بالفاء — لكانت شرطا مستأنفا محتاجا إلى جواب ، ولايصلح ماتقدمه أن يسد مسد الجواب ، لمنع الفاء أن يكون الجواب فيما قبله ، وذلك أن ماقبل (إنْ) قد يكون مغنيا عن الجواب إذا لم يدخل عليها شيء من حروف العطف ، كقولك أكرمُك إن جئتنى ، فإن أدخلت عليها فاءً أو (ثم) بطل أن يكون ماقبلها مغنيا عن الجواب . لايجوز: أكرمُك فإن جئتنى، ولا : أكرمُك ثم إن جئتنى، حتى تأتى بالجواب فتقول : أكرمك فإن جئتنى زدت فى الإكرام . فلذلك بطل أن يكون « فإن جزعا » على معنى المجازاة وصارت بمعنى (إمّا) لأنها تحسن فى هذا الموضع ، وحذف (ما) للضرورة (٤) .

وقال سيبويه فى الكتاب ١/١٣٥ : « ولايجوز طرح (ما) من (إمّا إلا فى الشعر .

---

(١) سورة محمد (عليه السلام) – آية ٤ .
(٢) بناء على مذهبه فى (اما) ، فهو يراها مركبة من (ان) و (ما).
(٣) فى قوله : « فان جزعا » .
(٤) انظر السيرافى بهامش الكتاب ١٣٥/١ ط بولاق ، والخزانة ٩٤/١١ .

قال النَّمِرُ بن تَوْلَبٍ : (متقارب)

سَقتْهُ الرَّوَاعِدُ مِنْ صَيِّفٍ وَإنْ مِنْ خَرِيفٍ فَلَنْ يَعْدَمَا[1]

وإنما يريد : وإمّا من خريف » .

أورد سيبويه هذا البيت شاهدا على حذف (ما) من (إمّا) كالشاهد في البيت الذى قبله ، إلا أن هـذا البيت خلا من الدليل الذى ساقه سيبويه في البيت الأول على أن (إنْ) فيه ليست للجزاء ، وإنما أصلهـا (إمّا) فحذفت (ما) ، ولذا خالفه الأصمعي والمبرد وذكرا أن (إنْ) فى هذا البيت شرطية حذف الفعل بعدها لتقدم مايدل عليه ، والفاء واقعة في جوابها ، والتقدير عندهما : سقته الراعد من صيِّف وإنْ سقته من خريف فلن يعدم الري (٢) .

أما تقدير سيبويه فهو — كما قال الأعلم — سقته الرواعد إمّا من صيّف وإمّا من خريف ، فلن يعدم الريّ البتّة .

وترتب على تقدير سيبويه ضرورتان : حذف (إمّا) فى أول البيت

---

(١) الرواعد : جمع راعدة ، وهى السحابة الماطرة وفيها صوت الرعد غالبا ، والصيف بتشديد الياء المكسورة : المطر الذى يجىء فى الصيف ، والخريف : الفصل المشهور الا انه أطلق وأريد به مطـره . قال الاعلم : « وصف وعلا يألف قصبة مخصبة فى جبل حصين لا يوصل اليه ، والامطار ملازمة له ولا تعييه ، فلا يحتاج الى أن يسهل فيصاد ، وهو مع ذلك لا ينجو من الحتف » .

وانظر فيه شرح النحاس لابيات الكتاب ١١٤ ، وضرائر الشعر لابن عصفور ١٦٢ ، والالوسي ١٠٣ ، وما يجـوز للشـاعر فى الضرورة ١٥٩ ، والخصائص ٤٤١/٢ ، ومغنى اللبيب ٥٩ ، ٦١ ، والخزانة ٩٣/١١ ، ١١٢ ، وابن يعيش ١٠٢/٨ وديوان الشاعر ١٠٤ وهو فى الكتاب ١٣٥/١ ، ٤٧١ .

(٢) انظر خزانة الادب ٩٤/١١ ، وهامش المقتضب ٢٨/٣ ، وابن يعيش ١٠٢/٨ .

لدلالة (إمّا) الثانية عليها ، ولم ينبه سيبويه على هذه الضرورة ولم يشر إليها فى الكتاب ، ثم حذف (ما) من (إمّا) الثانية .

وقد رجح الأعلم تقدير سيبويه على غيره ، فقال : « وتقدير سيبويه أولى لما فيه من عموم الرّى فى كل وقت من صيف أو خريف ، ولايصح هذا المعنى على تقدير الأصمعي وأصحابه ، لأنهم جعلوا ريه لسقى الخريف له خاصة [١] » .

وكذلك فعل ابن هشام فقال معقبا على رأى الأصمعى والمبرد : وليس بشيء ، لأن المراد وصف هذا الوعل بالرّى على كل حال ، ومع الشرط لايلزم ذلك [٢] .

والذي أراه أن ماذكره الأصمعي والمبرد فى هذا البيت أولى مما ذكره سيبويه ، وذلك أن تقدير سيبويه يترتب عليه ـ كما سبق ـ وقوع ضرورتين فى البيت ، حذف (إما) الأولى إذ لاتستعمل (إمّا) ـ عند البصريين ـ إلا مكررة كما قال الأعلم ، والاكتفاء بواحدة إجراء لها مجرى (أو [٣]) ، وحذف (ما) من (إمّا) الثانية .

وفى ادعاء هذا الحذف مافيه من التكلف دون حاجة أو دليل ، ومخالفة للضابط الذى نصّ عليه سيبويه نفسه فى الكتاب « لايحمل على الاضطرار والشاذ إذا كان له وجه جيد [٤] » .

---

(١) هامش الكتاب ١٣٥/١ .
(٢) مغنى اللبيب ٥٩ .
(٣) ومن ذلك قول الفرزدق :

تهاض بدار قد تقادم عهدها ... واما بأموات ألم خيالها

أى : اما بدار واما بأموات .. وانظر ابن يعيش ١٠٢/٨ ، والهمع ١٣٥/٢
(٤) الكتاب ٢٩٤/١ .

ليس هناك مايدعونا إلى القول بوقوع ضرورتين وأمامنا سبيل أخرى يفي بها اللفظ ، ويستقيم بها معنى الكلام ، دون ضرورة ما ، فما لايؤدى إلى الضرورة أولى مما يؤدى إليها ، ولذا قال ابن يعيش بعد أن ذكر التقديرين تقدير الأصمعي والمبرد وتقدير سيبويه « ولا يبعد ماقاله سيبويه ، وإن كان الأول أظهر [1] » .

وقال العلامة الدماميني فى شرحه لمغنى اللبيب معلقا على تضعيف ابن هشام رأي الأصمعى والمبرد بأنه لايلزم عليه وصف الوعل بالرى على كل حال : « ومعنى كلام المصنف [2] أن جعل (إنْ) شرطية يصيّر الرّى معلقا بسقى السحائب له فى الخريف ، ومفهومه انتفاء الرّى عند انتفاء هذا الشرط ، وهو مناف للغرض ، وفيه نظر ، لأنا لانسلم أن المقصود وصف هذا الوعل بالرّى على كل حال ، وإنما الغرض وصف حاله بحسب الواقع ، فأخبر أولا بما وقع من سقي سحائب الصيف له ، وذلك مقتض لريه منها ، ثم أخبر ثانيا بأن سحائب الخريف إن سقته بعد ذلك حصل له الرّى المستمر .

ولو سلّم أن المقصود ما ذكر من وصفه بالرّى دائما ، فمع الإتيان بإمّا التى هي لأحد الشيئين لايلزم ذلك ، إلا أن يقال إنها لتفصيل المسقي منه مع دوام السقي [3] » .

ولم يذكر سيبويه فى البيتين اللذين أوردهما شاهدين على حذف (ما) من (إمّا) للضرورة علة هـذه الضرورة ، لـكنه فى الجزء الثانى

---

(١) ابن يعيش ١٠٢/٨ .
(٢) يعنى ابن هشام .
(٣) تحفة الغريب ٩٩ ، وحاشية الدسوقى على المغنى ٨٥/١ ، والخزانة ٩٧/١٢

من الكتاب ذكر أن (إما) هذه مركبة من (إنْ) و (ما) وقال : «والدليل على أن (ما) مضمومة إلى (إنْ) قول الشاعر :

لقد كذبتك نفسك فاكذبنها فإن جزعا وإن إجمال صبر

وإنما يريدون (إمّا)[1] »

وهذا النص يوضح أن علة هذه الضرورة الرد إلى الأصل كما صرح بذلك المبرد فى المقتضب[2] .

(ترخيم غير المنادى المختوم بالهاء على لغة التمام)

قال سيبويه فى الكتاب : « (هذا بابٌ يكون الاسمُ بعد ما يُحذَف منه الهاء بمنزلة اسم يَتصرّف فى الكلام لم تسكن فيه هاءٌ قطُّ) وذلك قول بعض العرب وهو عنترة العبسيّ : (كامل)

يدعونَ عَنْتَرُ وَالرماحُ كأنّها أشْطَانُ بئرٍ فى لَبانِ الأدْهَمِ[3] »

---

(١) الكتاب ٦٧/٢ .

(٢) ٢٨/٣ ، ومخالفة المبرد لسيبويه انما هى فى البيت الثانى وقد ذكرها فى نقده للكتاب ، أما بالنسبة للضرورة فى هذا البيت فقد اتفــق معه فيها فى المقتضب ٢٨/٣ والكامل ١٥٥/٣ .

(٣) الاشطان : حبال البئر جمع شطن ، واللبان : الصــدر ، والشاهد فيه ترخيم عنترة فى النداء على لغة من لا ينتظر ولا ضرورة فيه .

انظر فيه المحتسب ١٠٩/١ ، وأمالى ابن الشجرى ٩٠/٢ ، ١٧٠ ، ومغنى اللبيب ٤١٤ ، والهمع ١٨٤/١ ، والدرر ١٦٠/١ ، وشرح النحاس لابيات سيبويه ١٨٧ . وهو فى الكتاب ٣٣٢/١ .

جعلوا الاسم عنترا وجعلوا الراء حرف الإعراب ، وقال الأسود بن يعفر تصديقا لهذه اللغة :

ألا هل لهذا الدهر من متعلل عن الناس مهما شاء بالناس يفعل

ثم قال :

وهذا ردائي عنده يستعيره ليسلبني نفسي أمال بن حنظل [١]

وذلك لأن الترخيم يجوز في الشعر في غير النداء ، فلما رخم جعل الاسم بمنزلة اسم ليست فيه هاء ، وقال رؤبة : (رجز)

إما تريني اليوم أم حمز قاربت بين عنقي وجمزي [٢]

وإنما أراد : أم حمزة ، وأما قول ذي الرمة : (بسيط)

ديار مية إذ مي تساعفنا ولا يرى مثلها عجم ولا عرب [٣]

---

(١) البيتان من الطويل ، وقوله:« أمال بن حنطل»أصلة:أمالك بن حنظلة ، فرخم المنادى على لغة من ينتظر ، ثم رخم حنظلة وهو غير منادى على لغة من لا ينتظر للضرورة وهو الشاهد ، وانظر فيه ابن السيرافى ٣١٤/١ ، والنحاس ١٨٧ ، وابن الشجرى ١٢٧/١ ، ٨٩/٢ ، والمخصص ١٩٥/١٤ ، والضرائر لابن عصفور ١٣٦ ، وشرح التصريح ١٩٠/٢ وهو فى الكتاب ٣٣٢/١ .

(٢) وصف كبره وانه قد قارب بين خطاه فى عنقه وجمزه ضعفا ، والعنق والجمز ضربان من السير والجمز أشدهما وهو كالوثب . وانظر فيه ابن السيرافى ٣١٠/١ ، والنحاس ١٨٧ ، والمقتضب ٢٥١/٤ ، والانصاف ٣٤٩ ، وديوان الشاعر ٦٤ .

وهو فى الكتاب ٣٣٣/١ .

(٣) أنشد سيبويه هذا البيت فى كتابه فى موضعين ، أولهما فى (باب يحذف منه الفعل لكثرته فى كلامهم حتى صار بمنزلة المثل) ١٤١/١ على أن « ديارمية » منصوب بأضمار قبل تقديره : اذكر ، والموضع الثانى هنا . وانظر فى البيت شرح ابن السيرافى لابيات الكتاب ٣٨٣/١ ، والنحاس ١٨٨ ، وأمالى ابن الشجرى ٩٠/٢ ، والهمع ١٦٨/١ ، والدرر ١٤٥/١ ، والخزانة ٣٣٩/٢ ، وديوان الشاعر ٣ .

فزعم يونس أنه كان يسميها مرة مية ومرة مي ، ويجعل كلّ واحد من الاسمين اسما لها في النداء وفي غيره ، وعلى هذا المثال قال بعض العرب إذا رخموا : ياطلحُ وياعنترُ ، وقد يكون قولهم : « يدعون عنترُ » بمنزلة ميّ ، لأن ناسا من العرب يسمونه عنترا في كل موضع ، ويكون أن تجعله بمنزلة ميّ بعدما حذفتَ منه ، وقد تكون ميّ أيضاً كذلك تجعلها بمنزلة ما ليس فيه هاء بعدما تحذف الهاءَ [1].. »

ثم قال : « وأما فلانٌ فإنما هو كناية عن اسم سُمّي به المحدثُ عنه خاصّ غالب ، وقد اضطر الشاعر فبناه على حرفين في هذا المعنى .

قال أبو النجم : (رجز)

في لَجّةٍ أمسِكْ فُلاناً عَنْ فُلِ [2]

عقد سيبويه هذا الباب للحديث عن ترخيم ما آخره هاء على لغة من لاينوي المحذوف ، وتسمي لغة التمام كما تسمى لغة من لاينتظر ، وهي أن لاتنوي المحذوف للترخيم ، وتجعل الباقي بعدما لحذف اسما برأسه ، وتعد الحرف الذي صار آخر الكلمة بعد الحذف كأنه آخر الاسم في أصل الوضع من غير حذف.

---

(١) الكتاب ٣٣٢/١ ـ ٣٣٣ .

(٢) اللجة بفتح اللام وتشديد الجيم : اختلاط الاصوات في الحرب ، وقد رواه سيبويه في الجزء الثاني ص ١٢٢ بضم اللام ومعناها معظم البحر وتردد أمواجه كما جاء في المعجم الوسيط وهو هناك شاهد على أن فلا محذوف من فلان فاذا حقر ردت النون فقيل : فلين .

وانظر في البيت ابن السيرافي ٢٩٣/١ ، والنحاس ١٨٨ ، وأمالي ابن الشجري ١٠١/٢ ، والالوسي ٦٠ ، وشرح التصريح ١٨٠/٢ ، والهمع ١٧٧/١ ، والدرر ١٥٤/١ ، والاشموني ١٦١/٣ ، والمقتضب ٢٣٨/٤ ، والخزانة ٣٨٩/٢ .

وشواهد سيبويه فى هذا الباب نوعان: نوع رخم على هذه اللغة فى النداء وهو بيت عنترة، وقد ذكر فيه سيبويه احتمالا آخر وهو أن يكون مستعملا بلا ترخيم علي لغة من سماه عنترا فى النداء وغيره.

والنوع الثانى — وهو ما يعنينا بالدرجة الأولى لكونه موضوع بحثنا — رخم على هذه اللغة للضرورة لا للنداء، وأول شواهده قول الأسود بن يعفر:

« أمال بن حنظلٍ » أراد: حنظلة فرخمه ضرورة بحذف الهاء، ويلاحظ هنا أن الكلمة قبل ترخيمها كانت غير مصروفة للعلمية والتأنيث اللفظى، فلما رخمت بحذف التاء على لغة التمام لم يعد فيها غير العلمية فصرفت.

وقول رؤبة « أم حمز » أصله: أم حمزة، فرخم بحذف التاء من المضاف إليه على لغة التمام للضرورة، وصرف كسابقة لزوال التأنيث بحذف التاء.

أما قول ذى الرمة « إذ ميٌّ » فقد ذكر سيبويه أن فيه احتمالين:

أن يكون (مي) أصله (مية)، فيدخل البيت شاهدا معنا على ترخيم غير المنادى على لغة التمام للضرورة، وصرف مع بقاء التأنيث مع العلمية لكونه علما ثلاثيا ساكن الوسط [1].

(وأن يكون ميّ) — كما زعم يونس — تستعمل بالتاء وبدونها، وعليه فلا ترخيم ولا ضرورة، وصرفت كما تصرف دعد وهند كما سبق.

وأما قول أبى النجم « عن فل » فأصله: عن فلان وهو كناية عن علم

---

(١) وما كان كذلك يجوز فيه الصرف وعدمه.

شخص وقد رخمه الشاعر فى غير النداء للضرورة ، ويبدو أن سيبويه قد ذكر هذا البيت هنا استطرادا ، لأن الباب – كما تقدم – معقود للحديث عن ترخيم المنتهى بالهاء على لغة التمام وليس (فلان) مختوما بالهاء ، إلا أن سيبويه ذكر فى هذا الباب أن قول العرب : يافُل أقبل ليس مرخما ، وإنما بنوه على حرفين وجعلوه بمنزلة دمٍ ، ومؤنثة : يا فُلَةُ ، وهما كنايتان عن نكرتين من جنس الإنسان بمعنى : يارجل ويا امرأة ، وهما مختصان بالنداء ، ثم استطرد فذكر أن ماجاء فى بيت أبى النجم ليس هو المخصوص بالنداء وإنما هو ترخيم فلان للضرورة ، وأحسن مايمكن أن يقال فى توجيهه — فى رأيى — الشاعر عامل فلانا معاملة عثمان لحذف الألف والنون شذوذا [١] .

ومما جاء مرخماً فى غير النداء للضرورة على لغة التمام وكان مختوما بالهاء ماذكره سيبويه فى الكتاب ١ / ٣٣٦ : « قال رجل من بنى مازن (طويل)

عليَّ دماء البُدْنِ إنْ لم تُفارِقِى   أبا حَرْدَبٍ ليلاو أصحابَ حَرْدَبِ [٢]

---

(١) قال الاعلم : « الشاهد فيه استعمال فل مكان فلان فى غير النداء ضرورة وفى وضعه له هذا الموضع تقديران : أحدهما أن يكون أراد : عن فلان ، فحذف النون للترخيم فى غير النداء ثم حذف الالف لزيادتها ، والآخر أن يكون نقله محذوفا من قولهم : يافل ضرورة » . هامش الكتاب ٣٣٣/١ .

(٢) قال ابن السيرافى فى شرح أبيات سيبويه ٣٦٨/١ : « قال سيبويه فى الترخيم : قال مالك بن الريب : على دماء البدن ..... البيت » . وهو فى نسختى بولاق وهارون لرجل من بنى مازن .

يخاطب الشاعر ناقته ويحثها على مفارقة أبى حردبة وكان لصا يقطع الطريق هو ومالك بن الريب وجماعة معهما ، فتاب الشاعر وأقسم على عدم السرقة . وقوله : على دماء البدن قسم بايجاب بدن تنحر بمكة أن لم يفعل ما أقسم عليه . والبدن : جمع بدنة ، بالتحريك ، وهى الناقة تتخذ للنحر . وانظر فى البيت أمالى ابن الشجرى ٨٩/٢ ، ٩١ ، وشرح النحاس لابيات سيبويه ١٩٠

يريد : أبا حردبة وأصحاب أبى حردبة [1]، فرخم (حردبة) فى الموضعين فى غير النداء ضرورة ، وأجراه بعد الترخيم مجرى غير المرخم فى الإعراب ، وصرفه بعد أن كان غير مصروف لزوال التأنيث .

ومما جاء مرخماً فى غير النداء للضرورة وكان مختوما بالهاء ، لكنه يحتمل أن يكون على لغة التمام وغيرها ، ماذكره سيبويه فى باب ما رخمت الشعراء فى غير النداء اضطرار [2] : « قال الراجز :

وقد وسَطْتُ مالِكاً وحَنْظلا [3] »

أراد الراجز : حنظلة ، فرخم بحذف الهاء فى غير النداء ضرورة وفتحة اللام تحتمل أن تكون فتحة البناء التى فى حنظلة على لغة من ينوى المحذوف أو لغة من ينتظر ، وهي أن ينوى المتكلم المحذوف للترخيم فيعده فى حكم الثابت ، ويبقي الحرف الذى صار آخر الكلمة بعد الترخيم على ماكان عليه من حركة أو سكون [4] ، وقد منع المبرد هذه اللغة فى الضرورة وسنتحدث عن ذلك قريبا إن شاء الله ، كما تحتمل فتحة اللام أن تكون نصباً على لغة

---

(١) حذف « أبى » ضرورة واعتمادا على علم السامع .

(٢) الكتاب ٣٤٢/١ .

(٣) قال ابن السيرافى ٢٨/٢ : « قال سيبويه فى الترخيم : قال غيلان بن حريث : وقد وسطت مالكا وحنظلا » ، وكذا نسب فى اللسان (وسط) المجلد الثالث ص ٩٢٤ وانظر ضرائر الشعر لابن عصفور ١٣٧ ، وما يجوز للشاعر فى الضرورة ١٤٥ ، وأمالى ابن الشجرى ١٢٧/١ ، واللسان (صيب) م٢ ص ٤٩٧

(٤) انظر أسرار النداء ١٢٤ .

التمام بالعطف على قوله « مالكا » ، والألف فى « حنظلا » على الاحتمال الأول للإطلاق وعلى الثانى بدل من التنوين [١] .

ومما جاء من قبيل الرجز السابق ما أورده سيبويه فى الكتاب ١ /٣٤٣

« وقال زهير :

خُذوا حظَّكمْ ياآلَ عِكْرِمَ واذكُروا
أواصِرَنَا ، والرَّحْمُ بالغيبِ تُذكَرُ [٢] »

فالشاعر أراد : يا آل عكرمة ، فرخم بحذف الهاء للضرورة ، على مذهب البصريين ، ويأتى هنا ـ أيضاً ـ الاحتمالان المذكوران فى الرجز السابق . قال الأعلم :

« الشاهد فى ترخيم (عكرمة) وتركه على لفظه [٣] ، ويحتمل أن يجعل فتحته إعرابا على أن تجعله اسما لمؤنث فلا تصرفه ، لأن (عكرمة) وإن كان اسم رجل فإنه يقع على القبيلة [٤] » .

وإنما قلنا : على مذهب البصريين ، لأن الكوفيين يرون أن هذا البيت

---

(١) انظر أمالى ابن الشجرى ١٢٧/١ .
(٢) البيت من الطويل ، وانظر فيه ابن السيرافى ٣١٣/١ ، والنحاس ١٩٢ ، والضرائر لابن عصفور ١٣٨ ، وما يجوز للشاعر فى الضرورة ١٤٥ ، وأمالى ابن الشجرى ١٢٦/١ ، ٨٨/٢ ، وابن يعيش ٢٠/٢ ، والانصاف ٣٤٧ ، والهمع ١٨١/١ ، والدرر ١٥٨/١ ، والخزانة ٣٢٩/٢ .
(٣) أى على لغة من ينتظر .
(٤) هامش الكتاب ٣٤٣/١ .

ونحوه مما رخم فيه للنادى ، بناء على مذهبهم من جواز ترخيم المنادى إذا كان مضافا ويقع الحذف فى آخر المضاف إليه ، ومنع ذلك البصريون ، وحملوا الحذف فيه على ترخيم غير المنادى للضرورة كما سبق [(١)] .

(إدخال الترخيم على الترخيم فيما كان مختوما بالهاء)

قال سيبويه فى الكتاب ١ / ٣٣٤ : « واعلم أن ما يجعل بمنزلة اسم ليست فيه هاء أقل فى كلام العرب ، وترك الحرف على ماكان عليه قبل أن تحذف الهاء أكثر ، من قبل أن حرف الإعراب فى سائر الكلام غيره ، وهو على ذلك عربى ، وقد حملهم ذلك على أن رخموه حيث جعلوه بمنزلة مالا هاء فيه . قال العجاج :

فقد رأى الراءُونَ غيرَ البُطَّلِ   أنكَ يا معاوِ يَاابنَ الأفْضَلِ [(٢)]

يريد : معاوية » .

يعنى سيبويه أن الترخيم على لغة من قال : يافاطم ، فضم الميم ، أى على التمام ، أقل من الترخيم على لغة من قال : يافاطِمَ ، ففتح الميم ، أى على لغة من ينتظر وينوى المحذوف ويترك ماقبل الآخر على ما كان عليه قبل الترخيم

---

(١) انظر فى هذا الخلاف المسألة الثامنة والاربعين فى الانصاف ٣٤٧ ، وانظر أسرار النداء ١٠٤ .

(٢) أرجوزة العجاج فى الديوان بلفظ :

فقد رأى الراءون غير البطل   أنك يايزيد يا ابن الافحل

وفى شرح الديوان أن المعنى يزيد بن معاوية ، وكذا قال الاعلم ، وفى أراجيز البكرى أنه يزيد بن عبد الملك .

وانظر فيه شرح ابن السيرافى ٣٩٥/١ ، والخصائص ٣١٦/٣ ، والهمع ١٨٤/١ ، والدرر ١٥٩ ، والخزانة ٣٧٨/٣ ، وديوان العجاج ٤٨ .

والعلة فى هذا — كما ذكر سيبويه — أن الحرف الذى قبل الهاء يكون مفتوحا فى كل موضع ، والإعراب يقع على الهاء ، والضم إنما يدخل فى النداء على الحرف الذى يقع عليه الإعراب قبل النداء ، والإعراب لا يقع على ماقبل الهاء ، فحروف الإعراب فى سائر الكلام — سوى الترخيم على لغة التمام — واقعة على المحذوف للترخيم لا على ما قبله ، لذا كان الأجود عند سيبويه أن يكون ما قبل الهاء على الحال التى كان عليها قبل الترخيم .

« وهو على ذلك عربى » أي أن الترخيم على لغة التمام ـ مع بعده قياساـ وارد فى كلام العرب ، وقد حملهم ذلك على أن رخموه حيث جعلوه بمنزلة مالاهاء فيه « أى أنهم لما جعلوه بعد حذف الهاء بمنزلة اسم لم يحذف منه شيء لمجيئه على لغة التمام حملهم ذلك على ترخيمه مرة أخرى ، كما يرخمون الاسم الذى لم يحذف منه شيء ، وعلى هذا جاء بيت العجاج ، فقد رخم أولا على لغة التمام فقيل : يامعاويُ ، بضم الياء ، ثم رخم مرة أخرى بحذف الياء وإبقاء الواو مكسورة على لغة من ينتظر ، و «ياابن الأفضل » منادى ثان . قال أبو حيان « لأن بعض المنشدين له من العرب كان يقطع عند قوله : يامعاوِ ، ثم يبتدىء : يا ابن الأفضل[1] » ، وقال الأعلم : « الشاهد فيه إدخال الترخيم على الترخيم فى قوله : يامعاو ، وذلك أن الهاء قد اطرد حذفها للترخيم وكثر ، فكأن الاسم لم تكن فيه هاء ثم أدخل عليه حرف النداء والياء آخره ، فحذفها للترخيم ، وهذا من أقبح الضرورة[2] » ، ويذكر الأعلم فيه احتمالا آخر

---

(١) الهمع ١/١٨٤ .

(٢) هامش الكتاب ١/٣٣٤ .

فيقول : « ويحتمل أن تكون الياء من قوله : يا ابن الأفضل ، ياء معاوية على قوله : يا معاوى ابن الأفضل ، فتوهمت ياء (يا ابن) التى فى النداء ، وإنما هى ياء معاوية [1] .

أى أن البيت ليس فيه ضرورة ، وإنما الشاعر رخم (معاوية) للمنادى على أكثر لغتى الترخيم استعمالا وأقربهما قياساً فقال : يا معاوىَ على لغة من ينتظر ، ثم وصف المنادى فقال : ابنَ الأفضل ، ولما سمع سيبويه هذا ينشد ظن أن الياء التى هي من حروف (معاوىَ) منفصلة عنه ، وأنها الياء من (يا) المستعملة فى نداء (ابن الأفضل) .

والاحتمال المذكور — وإن ترتب عليه عدم ارتكاب ضرورة ، ومجىء الترخيم على أجود اللغتين قياساً واستعمالا — يضعفه أمران :

١ — ما ذكره أبو حيان من قطع بعض المنشدين له من العرب عند قوله : يا معاوِ ، ثم الابتداء بقوله : يا ابن الأفضل

٢ — ما اشترطه بعض النحاة فى المرخم من كونه معرفاً غاية التعريف ، فلا يحتاج إلى نعت ، وقد نص فى بيت الكتاب المذكور على أن المنادى فيه لايصلح فيه النعت قال « لأنه منادى مرخم ، فهو فى نهاية التعريف ، فنعته بعيد » [2] ، ومن ثم حكم بالشذوذ على بيت الكتاب :

---

(١) السابق نفسه .

(٢) الخزانة ٣٧٨/٣ .

فقلتُم: تعَالَ يا يزِي بن مُحزِم   فقلتُ لكم: إنّي حليفُ صُداء [١]

وقد أنكر بعضهم إدخال الترخيم على الترخيم ، وادعي أن الاحتمال الثانى فى بيت العجاج السابق هو للتمين ، وأن الراوية هي : إنك يا معاوىَ ابنَ الأفضل ، وقد رد عليه ابن السيرافى فى شرح أبيات سيبويه بقوله : « إذا كان سيبويه سمع هذا البيت ينشد ، ولفظه يحتمل أمرين : أحدهما ما قال سيبويه ، والآخر ما زعمتَ ، ورأينا لما قلتَ نظيراً فى كلام ، ورأينا لما قاله نظيراً لم نعمد إلى قول سيبويه فنرده والشعر يحتمله ، وأقل الأحوال أن يكونا وجهين فى الإنشاد .

فإن قال : وأين وجدتم شعرا فيه ترخيم بعد ترخيم ؟

قيل له : قد قال سعد بن المتنحر وهو جاهلى :

أَيا بجى أيا بجَي أدٌ أَخي   إنَّ أخى لعَنْكُمُ غيرُ دَعِى

وَوَلَدَتهُ حُرَّةٌ غيرُ زَنِى   مِنْ وُلْدِ عِمْرَانَ بنِ عَمْرو بنِ عَدِى

أراد : يا بجيلةُ فرخم ترخيما بعد ترخيم ، وهذا الشعر يوضح ما ذهب إليه سيبويه» اه [٢].

---

(١) البيت من الطويل ، ليزيد بن محزم ، وقيل : اسمه يزيد بن مخرم ، ولا ضرورة فيه وقد استشهد به سيبويه فى الكتاب ٣٣٥/١ على ترخيم يزيد ، وحكم عليه بعض النحاة بالشذوذ لنعت المرخم ، ويمكن أن يقال : ان « ابن محزم » منادى ثان حذف منه حرف النداء وليس صفة فلا شذوذ فى البيت ، وانظر الخزانة ٣٧٩/٢ ، وأمالى ابن الشجرى ٨١/٢ .

(٢) شرح ابن السيرافى لأبيات سيبويه ٣٩٧/١ ، والرجز المذكور ليس من شواهد سيبويه ، وانظر فيه فرحة الأديب رقم ٦٤ ، وانظر شرح الأشمونى ١٧٤/٣ ، ١٧٥ ، والهمع ١٨٣/١ .

(ترخيم غير المختوم بالهاء على لغة التمام وهو غير منادى)

جاء فى (الكتاب) ٣٣٦/١ : « واعلم أن كل شيء جاز فى الاسم الذى فى آخره هاء بعد أن حذفتَ الهاءَ منه فى شعر أو كلام يجوز فيما لا هاءَ فيه بعد أن يُحْذَف منه فمن ذلك قول امرىء القيس : (طويل)

لَنِعْمَ الفتى تَعْشُو إلى ضوءِ نارِهِ طريفُ بنُ مالِ ليلةَ الجوعِ والخَصَرْ [1]

جعل ما بقى بعدما حذف بمنزلة اسم لم يُحذف منه شيء ، كما جعل مابقى بعد حذف الهاء بمنزلة اسم لم تكن فيه الهاءُ » .

ثم قال : « وقال وهو مصنوع على طَرَفةَ وهو لبعض العِبَادِيينَ : (متقارب)

أسَعْدَ بنَ مالِ ألمْ تَعْلَمُوا وذو الرأىِ مهما يَقُلْ يَصْدُقِ » [2]

الشاهد فى البيت الأول ترخيم (مالك) للضرورة، إذ الأصل : طريف ابن مالك، وقد جاء ترخيمه على لغة التمام ، فقد حذف الشاعر آخر الاسم وهو الكاف ، وجعله بمنزلة اسم لم يحذف منه شيء ، فلذلك جره بالإضافة .

---

(١) تعشو : تسير فى الظلام ، والخصر - بمعجمة فمهملة مفتوحتين : شدة البرد ، وانظر فى البيت ضرائر الشعر لابن عصفور ١٣٦ ، والألوسى ٥٩ ، وشرح ابن السيرافى ٣٠٤/١ ، والهمع ١٨١/١ ، والدرر ١٥٧/١ ، وشرح الأشمونى ١٨٤/٣ ، والديوان ١٤٢ .

(٢) لا وجود للبيت فى ديوان طرفة ، وانظر فيه شرح أبيات سيبويه ٢٨/٢ تحقيق د. محمد على سلطانى ، ولمحققه تعليق مفيد بهامشه ، ٤٣/٢ تحقيق د. الريح ، وشرح النحاس ١٩٠ ، وهو فى الكتاب ٣٣٧/١ .

والشاهد فى البيت الثانى كالذى قبله ، إذ أراد الشاعر : أسعد بن مالك فصنع ما صنع الأول ، حذف الكاف من (مالك) ونقل علامة الإعراب إلى اللام .

ومجيء المرخم للضرورة على لغة التمام جائز بإجماع النحاة ، سواء أكان قبل الترخيم مختوما بالهاء أم كان غير مختوم بها .

(ترخيم غير المنادى ، المختوم بالهاء على لغة الانتظار)

أجاز سيبويه مجيء المرخم للضرورة على لغة الانتظار أيضاً ومنعه للمبرد ، ودليل سيبويه ومن وافقه القياس والسماع ، أما القياس فعلى النداء ، لأن الشاعر إذا اضطر إلى الترخيم فإنما ينقله من باب النداء على حسب ما كان عليه ، وهو فى النداء متصرف على الوجهين ، أي على لغتي الترخيم ، فيجري به فى غير النداء على ذلك (١) .

أما السماع فمنه قول ابن أحمرَ :

أبو حَنَشٍ يؤرّقُنا وطَلْقٌ وعَمّارٌ ، وآوِنةَ أثالاَ (٢)

---

(١) انظر الأعلم بهامش الكتاب ٣٣٦/١ .

(٢) تذكر ابن أحمر جماعة من قومه لحقوا بالشام وأقاموا بها ، فأرقه تذكرهم ، ومنهم : أبو حنش وطلق وعمار وأثالة .

والبيت من الوافر ، وانظر فيه ابن السيرافى ٣٣٤/١ ، والنحاس ١٩١ ؛ وما يجوز للشاعر فى الضرورة ١٤٤ ، وأمالى ابن الشجرى ١٢٦/١،١٢٨، ٩٢/٢ ، ٩٣ ، والخصائص ٣٧٨/٢ ، والانصاف ٣٥٤ ، والاشموتى ٣٣/٢ وللعينى بهامشه تعليق مفيد .

وقول جرير :

أَلاَ أَضْحَتْ حِبالُكُمُ رِمَامَا وأَضحتْ منكَ شاسِعَةً أُمَامَا (١)

وقول ابن حَبْناءَ :

إن ابن حارثَ إنْ أَشْتَقْ لرُؤْيَتِهِ أوْ أمتدحْهُ فإنّ الناسَ قدْ عَلِمُوا (٢)

والأبيات الثلاثة أنشدها سيبويه فى الكتاب ٣٤٣/١ للاستشهاد بها على ترخيم غير المنادى على لغة من ينتظر ، فابن أحمر أراد : أثالة ، فرخمه - وهو غير منادى - للضرورة وتركه على لفظه ، وجرير أراد : أمامة ، فرخم للضرورة على لغة من ينتظر كسابقه ، والألف فى كل من البيتين للإطلاق ، وابن حبناء أراد . ابن حارثة فرخم للضرورة كسابقيه على لغة من ينوى المحذوف .

وخالف المبرد سيبويه ، وأوجب فى ترخيم الضرورة لغة التمام والاستقلال ، ومنع لغة الانتظار ونية المحذوف ، وقال فى بيت ابن أحمر لا ترخيم فيه ،

(١) رماما - بكسر الراء - جمع رمة بضم الراء وهى القطعة البالية من الحبل والبيت من الوافر ، وانظر فيه ابن السيرافى ١٣/٢ ، والنحاس ١٩١ ، والضرائر لابن عصفور ١٣٨ ، وما يجوز للشاعر فى الضرورة ١٤٤ ، والالوسى ٥٩ ، وأمالى ابن الشجرى ١٢٦/١ ، ٧٩/٢ ، ٩١ ، والانصاف ٣٥٣ ، وشرح التصريح ١٩٠/٢ ، والأشمونى ١٨٤/٣ ، والخزانة ٣٦٣/٢ ، والديوان ٥٠٢ .

(٢) البيت من البسيط ، ومفعول (علموا) محذوف ، أى : قد علموا ذلك منى .

وانظر فى البيت ابن السيرافى ٣٦٧/١ ، والضرائر لابن عصفور ١٣٩ ، وما يجوز للشاعر فى الضرورة ١٤٤ ، والألوسى ٦٠ ، وأمالى ابن الشجرى ١٢٦/١ ، ٩٢/٢ ، والانصاف ٣٥٤ ، والهمع ١٨١/١ ، والدرر ١٥٧/١ ، والأشمونى ١٨٤/٣

إذ ليس في العرب أثالة ، وإنما هـو أثال، ونصبه بإضمار فعل دل عليه « يؤرقني » ، لأنه إذا أرقه فقد ذكره ، وكأنه قال : وآونة أذكر أثالا فيؤرقني [١] :

وزعم المبرد أن الراوية في بيت جرير هي :

وما عهدٌ كعهدكِ يا أمَامَا [٢]

فلا ترخيم لغير المنادى على هذه الرواية فالمرخم منادى .

قال ابن مالك: « والإنصاف يقتضي تقرير الروايتين، ولاتدفع إحداهما بالأخرى» [٣] ولم يذكر النحاة رداً للمبرد على بيت ابن حبناء :

إن ابن حارث إن أشتق لرؤيته . . . البيت

وقال الأعلم : « وهـذا (يعني ترخيم الضرورة في بيت ابن حبناء) يقوي مذهب سيبويه في حمله على وجهي الترخيم في غير النداء ضرورة ، كما كان في النداء جاريا عليهما ، لأن (حارثة) هذا اسم رجل ، فإذا رخم وأعرب لم يكن له مانع من الصرف لأنه ليس بقبيلة ولا اسم لمؤنث ، وهو حارثة ابن بدر الغداني سيد غدانة بن يربوع بن حنظلة من تميم » [٤] .

---

(١) وقيل : نصبه عطفا على اليـاء في « يؤرقني » ، وكأنه قال : يؤرقني وأثالا ، وعليهمـا فالألف بدل من التنوين انظر الانصـاف ٣٥٥ ، والأعلم بهامش الكتاب ٣٤٣/١ .

(٢) رواية الديوان ٥٠٢ على قلق في الوزن واختلاف في اللفظ ، وهي :

أصبح حبـل وصلكم رماما   وما عهـدك كعهـدك يا أماما

والعجز موافق لمـا ذكره المبرد . انظر الانتصاف بهـامش الانصاف لشـيخنا المرحوم محمد محيي الدين عبد الحميد ٣٥٣ .

(٣) الأشموني ١٨٤/٣ ، وانظر النوادر في اللغة لأبي زيد ٢٠٦

(٤) هامش الكتاب ٣٤٣/١ .

(ترك صرف ماينصرف)

من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين (منع ماينصرف فى ضرورة الشعر[١]) ، فأجازه الكوفيون وبعض البصريين كالأخفش والفارسى وابن برهان ، ومنعه جمهور البصريين ومعهم سيبويه . هذا هو المشهور عند النحاة فى هذه المسألة . قال المبرد : « واعلم أن الشاعر إذا اضطر إلى صرف مالا ينصرف جاز له ذلك ، لأنه إنما يرد الأشياء إلى أصولها ، وإن اضطر إلى ترك صرف ما ينصرف لم يجز له ذلك ، وذلك لأن الضرورة لاتجوز اللحن ، وإنما يجوز فيها أن ترد الشيء إلى ما كان له قبل دخول العلة .[٢] » ، وقال السيرافى : « أجاز الكوفيون والأخفش فى الشعر ترك ماينصرف ، وأباه سيبويه وأكثر البصريين ...[٣] » .

وبالرجوع إلى (الكتاب) وجدت سيبويه يقول فى باب ما كان على مثال : مَفَاعِلَ ومَفَاعِيلَ : « قلت : فما بال ثمانٍ لم يشبه صحارِىَ وعذارِىَ ؟ قال : الياء فى ثمانِى ياء الإضافة أدخلتها على فَعالٍ كما أدخلتها على يمانٍ وشآمٍ فصرفت الاسم إذ خففتَ كما صرفته إذ ثقلتَ يمانِيٌّ وشآمِيٌّ .[٤] » ، ثم يقول : « وأما بَخَاتِىُّ فليس بمنزلة مدائنَ ، لأنك لم تُلحق هذه الياء بَخاتٍ للإضافة ، ولكنها التى كانت فى الواحد

---

(١) هى المسألة السبعون فى الانصاف ٣٩٣ – ٥٢٠ .

(٢) المقتضب ٣٥٤/٣ .

(٣) هامش الكتاب ١٠/١ ، وانظر الضرائر لابن عصفور ١٠١ .

(٤) الكتاب ١٦/٢ .

إذا كسَّرته للجمع، فصارت بمنزلة الياء التى فى حِذْرِيَة[1] إذا قلت حَذارٍ، وصارت هذه الياء كدال مساجِدَ لأنها جرت فى الجمع مجرى هذه الدال، لأنك بنيت الجمع بها فلم تُلحقها بعد فراغ من بنائها، وقد جعل بعضُ الشعراء ثمانِيَ بمنزلة حذارٍ حدثنى أبو الخطاب أنه سمع العرب ينشدون هذا البيت غير منون قال.

يَحْدُو ثَمانِيَ مُولعاً بلِقاحِها حتَّى هَمَمْنَ بزَيْغَةِ الإرْتاجِ[2] »

قال الأعلم: الشاهد فيه ترك صرف (ثمانى) تشبيها لها بما جمع على زنة (مفاعل)، كأنه توهم واحدتها ثِمْنِيَة كحِذْرِيَة ثم جمع فقال: ثمانٍ كما يقال: حذارٍ فى جمع حذرية، والمعروف فى كلام العرب صرفها على أنها اسم واحد أتى بلفظ المنسوب نحو يَمانٍ ورَباعٍ، فإذا أنث قيل: ثمانية كما قيل: يمانية وفرس رباعية[3] ».

وفى ضوء ماتقدم نقول يجوز ترك صرف كلمة (ثمان) عند سيبويه للضرورة، مع أنها اسم عدد وليست بجمع تشبيها لها بالجمع الذى على زنة (مَفَاعل).

(حذف الياء الواقعة قبل الآخر فى الجمع الأقصى)

قال سيبويه فى (باب مايحذف فى التحقير من زوائد بنات الأربعة لأنها

---

(١) الحذرية: القطعة الغليظة من الأرض، وريش عنق الديك (ج) حذارى وحذار.

(المعجم الوسيط) حذر ١٦٢/٢، والقاموس المحيط ٦/٢.

(٢) البيت من الكامل، لابن ميادة. وانظر ابن السيرافى ٢٦٠/٢، والخزانة ١٥٧/١، وشرح الأشمونى ٢٤٨/٣. وهو فى الكتاب ١٧/٢.

(٣) هامش الكتاب ١٧/٢.

لم تكن لتثبت لو كسّرتها للجمع) ٢/١١٩ : « وتقول فى عَيْطَمُوسٍ عُطَيْمِيسٌ ، كما قال عَطَامِيسُ ، ليس إلا لأنها تبقى واوٌ رابعة ، إلا أن يضطر شاعر كما قال غَيْلان : (رجز)

قد قرّبتْ ساداتُها الرّوائسا والبَكَرَاتِ الفُسَّجَ العَطَامِسَا »[1]

الشاهد فى البيت جمع العيطموس على العطامس بحذف الياء المنقلبة عن الواو فى الجمع ضرورة ، إذ الأصل العطاميس ، ذلك لأن مفرده رباعى مزيد بحرفين أحدهما لين قبل الآخر ، ومثله يجمع على (فعاليل) بحذف الياء وإبقاء الواو التى تقلب فى الجمع ياء لانكسار ماقبلها[2] .

وقال سيبويه فى باب من أبواب التكسير ٢/٣٧٤ : « وأما قول الشاعر :

وكَحِّلَ العَيْنَيْنِ بالعَوَاوِرِ[3]

فإنما اضطر لحذف الياء من (عواوير) ولم يكن تَرْك الواو لازما له فى الكلام فيُهْمَز » .

---

(١) قيل : هو لغيلان بن عقبة ، وهو ذو الرمة ، وليس فى ديوانه ولا ملحقاته ، وقيل : هو لغيلان بن حريث . والعيطموس : الناقة الفتية الحسنة الخلق ، والروائس : السريعة المتقدمة . واحدتها رائسة ، والفسج : جمع فاسج وفاسجة وهى التى ضربها الفحل قبل أن تستحق الضراب .

وانظر فيه الضرائر لابن عصفور ١٣٠ ، وما يجوز للشاعر فى الضرورة ١٣٦ ، والخصائص ٢/٦٢ ، والمحتسب ١/٩٤ ، ٣٠٠ ، والهمع ٢/١٥٧ ، والدرر ٢/٢١٨ .

(٢) راجع الأشمونى ٤/١٥١ .

(٣) رجز لجندل الطهوى كما فى ابن السيرافى ٢/٣٦٥ ، وشواهد الشافية ٣٧٤ ، وروايته فى الكتاب بولاق « وكحل » بصيغة الأمر ، وهى خطأ كما ذكر الأستاذ عبد السلام هارون بهامش النسخة المحققة ٤/٣٧٠ ، وانظر فى البيت الضرائر لابن عصفور ١٣١ ، والخصائص ١/١٩٥ ، ٣/١٦٤ ، ٣٢٦ ، والانصاف ٧٨٥ ، وابن يعيش ٥/٧٠ ، ١٠/٩١ ، ٩٢ ، وشرح التصريح ٢/٣٦٩ ، والأشمونى ٤/٢٩٠ .

يعنى أن الشاعر أراد : بالعواوير ، ولكنه اضطر إلى حذف الياء اجتزاء عنها بالكسرة كالذى قبله ، وإنما كان الأصل : بالعواوير لأنه جمع (عُوّار) وهو وجع العين ومايسقط فيها فيؤلمها ، ولذلك لم تبدل الواو الثانية الواقعة بعد ألف الجمع همزة، إذ شرط إبدال ثانى حرفى العلة بعد ألف الجمع اكتنافهما ألف ما كان على مثال (مفاعل) ، لاما كان على مثال (مفاعيل) كالبيت المذكور ، أى لابد لهذا الإبدال من اتصال ثانى حرفى العلة بالطرف، فلو فصل عنه بمدة شائعة ظاهرة كطواويس أو مقدرة كالعواور فى البيت ،لا إبدال .

قال الأعلم شارحا الشاهد هنا : « الشاهد فيه تصحيح واو العواور الثانية، لأنه ينوى الياء المحذوفة من العواوير ، والواو إذا وقعت فى مثل هذا الموضع لم تهمز لبعدها من الطرف الذى هو أحق بالتغيير والاعتلال ، ولولم تكن فيه ياء منوية للزم همزها ، كما قالوا فى جمع أوّل : أوائل ، والأصل : أواول [١] » .

ومما يصلح — من أبيات الكتاب — شاهدا على هذه الضرورة قول غيلان بن حريث [٢]

وامتاحَ مِنّي حَلَبَاتِ الهَاجِمِ شَأْوُ مُدِلٍّ سابقِ اللَّهَامِمِ

---

(١) هامش الكتاب ٢/٣٧٤ .

(٢) وقيل لصقر بن حكيم بن معية كما فى ابن السيرافى ٢/٣٧٤ ، والرجز منسوب فى اللسان (هجم) ٣/٧٧٦ ، و (لهم) ٣/٤٠٥ لغيلان بن حريث كما فى الكتاب .

وامتاح : افتعل من الميح وهو العطاء ، والهاجم : الحالب ، والشأو : السبق.

وقوله أيضا :

وغيرُ سُفْعٍ مُثَّلٍ يَحَامِمِ (١)

استشهد بهما سيبويه فى الكتاب ٤٠٨/٢ على إخفاء حركة الميم الأولى ، أى اختلاسها وعدم إشباعها فى « اللهامم »و « يحامم » وعدم الإدغام فيهما للضرورة ، فهما شاهدان على غير مانحن فيه ، إلا أنهما يصلحان شاهدين على مانحن فيه ، وذلك لأن « اللهامم » يمكن أن يكون جمع (لُهْموم) ، وهو من الخيل : السريع أو الواسع الصدر ، فأصل الجمع إذن : اللهاميم ، بإبدال الواو فى الجمع ياء لكسر ماقبلها ، كما قال الشاعر :

لاتحسبَنَّ بياضاً فِيَّ منقصةً   إن اللهاميمَ فى أقرابها بَلَقُ (٢)

وعليه يكون شاهداً على حذف الياء فى الجمع الأقصى اجتزاء عنها بالكسرة(٣) وهو مانحن فيه ، وكذلك « يحامم » جمع (يحموم) وهو الأسود من كل شىء ، فأصله — إذن — يحاميم ، وحذفت الياء للضرورة كما ذكر فى اللهاميم .

---

(١) الرجز لغيلان بن حريث كسابقة ، والسفع : الأثافى ، الواحدة سفعاء ، وسفعتها سوادها ، والمثل : جمع ماثل وماثلة ، وهو المنتصب القائم .

وصف ديارا خلت من أهلها وبقيت آثارهم فيها نحو الأوانى والأثافى والاوتاد وانظر فيه ابن السيرافى ٣٧٣/٢ ، والمحتسب ٩٥/١ ، وسر الصناعة ٦٥/١ ، واللسان (حمم) ٧٢٨/١ .

(٢) انظر فى البيت اللسان (لهم) ٤٠٥/٣ .

(٣) ويمكن أن يكون « اللهامم » فى البيت جمع (لهم) بكسر اللام وفتح الهاء وتشديد الميم مثل : هجف ، وهو السباق الكثير الأخذ من الأرض كأنه يلتهم الأرض ، وأظهر التضعيف فى الجمع ضرورة ، أو جمع (لهمم) وهو ملحق بزهلق ، واللهمم الشريع أيضا وعليه وجه سيبويه البيت وذكر أنه لم يدغم لأن واحده (فعلل) بكسر الفاء واللام وسكون العين وهو لا يدغم للالحاق ، فيكره أن يجىء جمعه على جمع ما هو مدغم .

ووجه هذه الضرورة تشبيه ماقبل آخره لين زائد كمفردات الجموع المذكورة فى الأبيات الشواهد بما ليس كذلك ، أو تشبيه هذه الجموع بالم يجمع على واحده . قال سيبويه فى الكتاب ٣٤٨/١ : « ومن كلامهم أن يجرى الشىء على مالا يستعملونه فى كلامهم ، نحو قولهم : ملامح ومذاكير[1] . لايستعملون لا َملْمَحَةً ولا مِذْكاراً »

وتجدر الإشارة إلى أن حذف الياء من مماثل (مفاعيل) لايعد ضرورة عند الكوفيين ، وإنما هو جائز عندهم فى الكلام ، فهم يجيزون فى عصافير : عصافر ومن ذلك قوله تعالى : (وعنده مفاتح الغيب[2]) . قالوا : « مفاتح » فى الآية جمع مفتاح ، فقياسه : مفاتيح بقلب ألفه ياء لانكسار ماقبلها ، وقد جاء فى الآية الكريمة بحذف الياء مما يدل على جواز هذا الحذف فى النثر .

ويرى البصريون أن « مفاتح » فى الآية جمع (مفتح) لاجمع (مفتاح) ، ولايجوز حذف الياء فى (مفاعيل) وشبهه إلا في الضرورة كما تقدم[3] .

(حذف ألف المقصور)

قال سيبويه في الكتاب ٢٩١/٢ : « ويقولون فى فَخِذٍ : فَخْذٌ ، وفى عَضُدٍ : عَضْدٌ ، ولايقولون في جَمَلٍ : جَمْلٌ ، ولايخففون ؛ لأن الفتح أخف عليهم والألف ، فمن ثَمَّ لم تحذَف الألفُ إلا أن يُضطر

---

(١) المفرد المستعمل للجمع الاول : لمحة ، وللثانى : ذكر .

(٢) سورة الأنعام . آية ٥٩ .

(٣) انظر الأشمونى وحاشية الصبان عليه ١٥١/٤ — ١٥٢ .

شاعر فيشبهها بالياء لأنها أختها ، وهي تذهب مع التنوين . قال الشاعر حيث اضطر وهو لبيد . (رمل)

وَقَبِيلٌ مِنْ لُكَيْزٍ شَاهِدٌ رَهْطُ مَرْجُومٍ وَرَهْطُ ابْنِ المُعَلْ[1]

يريد : المُعَلَّى » .

قال الأعلم : « الشاهد فيه حذف ألف المُعَلَّى فى الوقف ضرورة ، تشبيها بما يحذف من الياءات فى الأسماء المنقوصة ، نحو قاضٍ وغازٍ ، وهذا من أقبح الضرورة ، لأن الألف لا تستثقل كما تستثقل الياء والواو ، وكذلك الفتحة ، لأنها من الألف » .

---

(١) القبيل هنا بمعنى القبيلة كما ذكر العينى ، ولكيز : أبو قبيلة ، وهو لكيز بن أفصى بن عبد القيس من ربيعة ، ومرجوم وابن المعلى سيدان من لكيز . وصف لبيد مقاما فاخر فيه قبائل ربيعة بقبيلته من مضر .

وانظر ضرائر الشعر لابن عصفور ١٣٥ ، والخصائص ٢٩٣/٢ ، والمحتسب ٣٤٢/١ ، وأمالى ابن شجرى ٧٣/٢ ، وهمع الهوامع ٢٠٦/٢ ، والدرر ٢٣٣/٢ ، والأشمونى ٢٠٥/٤ ، وشرح شواهد الشافية ٢٠٧ ، والمسائل العسكرية للفارسى ٢٠٣ ، واللسان (رجم) م ١١٣٧/١ ، والديوان ١٩٩ .

٣ ـ نقص الكلمة

(حذف الضمير العائد على المبتدإ من الجملة الواقعة خبراً)

قال سيبويه : « ولا يحسُنُ في الكلام أن تَجعلَ الفعل مبنياً على الاسم ولا تذكُرَ علامةَ إضمار الأول حتى تخرج من لفظ الإعمال في الأول ومن حال بناء الاسم عليه وتشغله بغير الأول حتى يمتنع من أن يكونَ يعملُ فيه، ولكنه قد يجوز في الشِّعر، وهو ضعيفٌ في الكلام. قال أبو النجم العِجْليّ : رجز

قد أصبحتْ أمُّ الخِيَارِ تدَّعي ... عليَّ ذنباً كلُّهُ لم أصْنَعِ [1]

فهذا ضعيفٌ، وهو بمنزلته في غير الشعر، لأن النصب لا يَكسر البيتَ ولا يُخلُّ به تركُ إظهار الهاء. وكأنه قال : كلُّه غير مصنوعٍ.»

وقال امرؤ القيس : متقارب

فأقبلْتُ زَحْفاً على الركبتَيْنِ ... فثوبٌ عَلَيَّ، وثوبٌ أجُرّْ [2]

---

(١) أم الخيار هي زوجة أبي النجم، ويعني بالذنب : الشيب والصلع والعجز وغير ذلك من موجبات الشيخوخة.

وانظر فيه الخصائص ١/٢٩٢، ٣/٦١، والمحتسب ١/٢١١، وأمالي ابن الشجري ١/٨، ٩٣، ٣٢٦، وابن يعيش ٢/٣٠، ٦/٩٠، ومغني اللبيب ٢٠١، ٤٩٨، ٦١١، ٦٣٣، والهمع ١/٩٧، والدرر ١/٧٣، وضرائر الشعر لابن عصفور ١٧٦، وما يجوز للشاعر في الضرورة ٩٠، وشرح ابن السيرافي لأبيات سيبويه ١/١٣، والنحاس ٥٥، وهامش المقتضب ٤/٢٥٢، والخزانة ١/٣٥٩، ٣/٢٠، والمقتصد في شرح الايضاح لعبد وقاهر الجرجاني ١/٢٣٠، وهو في (الكتاب ١/٤٤، ٦٤، ٦٩.

(٢) في نسخة هارون ١/٨٦ : « فثوب لبست »، وفي بعض المراجع « فثوب نسيت » وقد أشير الى هذه الرواية في هامش نسخة بولاق، وعليها جاء شرح الأعلم وابن السيرافي والنحاس وفي بعض المراجع روى صدره بلفظ : فلما دنوت تسديتها.

وانظر فيه ابن السيرافي ١/٢٩، والنحاس ٥٦، وما يجوز للشاعر في الضرورة ٩٠، والمحتسب ٢/١٤٢، وابن الشجري ١/٩٣، ٣٢٦، ومغني اللبيب ٤٧٢، ٦٣٣، والخزانة ١/٣٧٣، والديوان ١٥٩، وهو في (الكتاب) ١/٤٤.

وقال النمر بن تولب وسمعناه من العرب ينشدونه : (متقارب)

فيومٌ عَلينا ، ويومٌ لنا ويومٌ نُسَاءُ ، ويوم نُسَرُّ[1]

يريدون : نُسَاءُ فيه ، ونُسَرُّ فيه .

وزعموا أن بعض العرب يقول : « شَهْرٌ ثرى ، وشهرٌ تَرَى ، وشهرٌ مرْعَى »[2] .

يريد : تَرى فيه . وقال : (وافر)

ثلاثٌ كلُّهن قتلتُ عمداً فأخزَى اللهُ رابعةً تعودُ[3]

فهذا ضعيف ، والوجه الأكثر الأعرف النصب ، وإنما شبهوه بقولهم : الذى رأيتُ فلانٌ ، حين لم يذكروا الهاء ، وهو فى هـذا أحسن ، لأن (رأيتُ) تمامُ الاسم ، وبه يتم[4] ، وليس بخبر ولا صفة ، فكرهوا طوله

---

(١) انظر فى البيت شرح النحاس لأبيات سيبويه ٥٥ ، وما يجوز للشاعر فى الضرورة ٩١ ، وهمع الهوامع ١/١٠١ ، ٢/٢٨ ، والدرر ١/٧٦ ، ٢/٢٢ ، ومجمع الأمثال للميدانى ١/٣٧٠ . وهو فى الكتاب ١/٤٤ .

(٢) فى الامالى الشجرية ١/٣٢٦ : « والعرب تقول فى أشهر الشتاء : شهر ثرى ، وشهر ترى ، وشهر مرعى . فالأول حذفوا منه المضاف أى : شهر ذو ثرى ، والثرى : التراب الندى ، والثانى حذفوا منه العائد الى الموصوف وحذفوا معه المفعول ، أى : شهر ترى فيه أطراف العشب ، والثالث كالأول حذفوا منه المضاف ، أى : شهر ذو مرعى » اهـ ، وانظر مجمع الأمثال ١/٣٧٠ ، ومغنى اللبيب ٤٧٢ ، واللسان (ثرا) م ١ص ٣٥٥ .

(٣) مما جهل قائله ، وانظر فيه شرح النحاس لأبيات سيبويه ٥٦ ، وما يجوز للشاعر فى الضرورة ٩١ ، وأمالى ابن الشجرى ١/٣٢٦ ، والخزانة ١/٣٦٦ . وهو فى الكتاب ١/٤٤ .

(٤) فى نسخة هارون « به يتم » بدون واو ، وهو الأحسن .

حيث كان بمنزلة اسم واحد ، كما كرهوا طولَ اشهيبابٍ فقالوا : اشْهِباب[1] ، وهو فى الوصف أمثل منه فى الخبر[2] » .

يذكر سيبويه فى النص السابق أنه لايحسن فى الكلام أن تقول : زيدٌ ضربتُ ، فتجعل الفعل مبنيا على الاسم ، أى مخبرا به عن الاسم المتقدم ، من غير أن تصل بالفعل ضميرا يعود على الاسم المبنى عليه ويربط الجملة الواقعة خبرا بمبتدئها ، ويشغل الفعل بغير الاسم المتقدم ، ويخرجه من لفظ يصح به أن يعمل فى ذلك الاسم ، ذلك أن الفعل هنا بصورة يصلح معها أن يعمل النصب فى الاسم المتقدم عليه ، وفى رفع الاسم وبناء الفعل عليه دون شاغل يشغله عنه تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه[3] ، ومن ثم حكم على الصورة المذكورة بالقبح والضعف .

ولقد ذكر الإمام عبد القاهر الجرجانى أن الأصل فى نحو ما تقدم أن يقال : ضربتُ ، زيداً بتقديم الفعل على المفعول ، وهذه هي المرتبة الأولى .

المرتبة الثانية أن تقول : زيداً ضربتُ ؛ فتؤخر الفعل عن المفعول وتعمله فيه ، فتجريه مجراه مقدما .

المرتبة الثالثة أن تقول : زيدٌ ضربتُه ، فتعدى الفعل إلى ضمير الاسم وترفع الاسم بالابتداء .

---

(١) يقال : اشهب الفرس اشهبابا ، واشهاب اشهيبابا : اذا غلب بياضه سواده . وقال أبو عبيدة : الشهبة فى ألوان الخيل أن تشق معظم لونه شعرة أو شعرات بيض ، كميتا كان ، أو أشقر ، أو أدهم . اللسان (شهب) م٢ ص ٣٧٢ ، وانظر شرح الشافية للرضى ١٢١/٣ .

(٢) الكتاب ٤٣/١ ـ ٤٥ .

(٣) وفيه أيضا اعمال الضعيف ـ وهو الابتداء ـ فى الاسم مع التمكن من اعمال القوى وهو الفعل وانظر مغنى اللبيب ٦١٠ .

المرتبة الرابعة أن تقول : زيداً ضربتُه ، فتضمر فعلا ينصب الاسم على شريطة التفسير ، وهى أقل المراتب لأنك تضمر من غير حاجة إلى الإضمار ، إذ قولك : زيداً ضربت ، يكفيك مئونة الإضمار ، ثم ذكر عبد القاهر أن هناك مرتبة خامسة دون ما تقدم وهي أن تقول : زيدٌ ضربتُ ، وذلك لأنهم كانوا يضمرون الفعل ليكون (زيد) منصوبا عند تعدى الفعل إلى ضميره كقولك : زيداً ضربتُه ، فكان أن لا يرفع (زيد) — هنا — لئلا يفتقر إلى إضمار الراجع إلى المبتدإ أولى وأجدر[1] .

ومع ضعف هذه الصورة قال سيبويه : « ولكنه قد يجوز فى الشعر ، وهو ضعيف فى الكلام » ، وبعد إيراده بيت أبى النجم شاهداً على مجيء هذه الصورة فى الشعر قال : « فهذا ضعيف ، وهو بمنزلته فى غير الشعر ، لأن النصب . . . » إلخ .

أى أن قول أبى النجم : « كُلُّه لم أصنعِ » — برفع كل — ضعيف ، للعلة التى سبق أن ذكرها ، وهي مجيء الفعل بصورة يصلح معها تسليطه على الاسم المتقدم ونصبه ، وفى رفع الاسم تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه .

وقوله : « وهو بمنزلته فى غير الشعر ، لأن النصب لا يكسر البيت ولا يخل به ترك إظهار الهاء » ظاهره أن رفع الاسم المتقدم ونية الهاء فى الفعل المتأخر فى بيت أبى النجم ضعيف كضعفه فى الكلام ، إذ ليست هناك ضرورة ملجئة إلى الرفع ، فلو أن الشاعر نصب الاسم المتقدم لكان كلامه

---

(١) انظر المقتصد فى شرح الايضاح لعبد القاهر الجرجانى ١/٢٢٩ — ٢٣٠ .

على الوجـه القوى دون كسر أو إخـلال ولم يحتـج إلى الرفع مع حـذف الضمير .

وقد سبق أن ناقشنا هذه العبارة فى مبحث « مفهوم الضرورة عنـد سيبويه » ، وانتهينا إلى أنها تعدكالمرجوع عنها لمعارضة مايدل عليه ظاهرها للمفهوم العام للضرورة عند سيبويه بناء على ما قرره علمـاء الأصول ، ومن ثم عددنا هذا الموضع فى الضرائر ولم نأخذ بما يفيـده ظاهر هـذه العبارة المذكورة ، لأن ذلك ـ فى رأينا ـ هو الأليق بمذهب سيبويه فى الضرورة والأجرى على قوانينه ، ولأن كل شواهده فى هذا الموضع لم تخرج عن الشعر أو ما جرى مجراه كقولهم : « شهر ثرى ، وشهر ترى ، وشهر مرعى »[١] ، ولقوله بعد أن شرح هذا الموضع وأبان قبحه : « ولـكنه قد يجوز فى الشعر وهو ضعيف فى الـكلام » ، وإنما يجوز فى الشعر اعتماداً على الضرورة الشعرية، مع أنه يمكن تأويل العبارة المذكورة بما يتفق ومذهب سيبويه فى الضرورة بأن يقال إن مراده بها أن ورود هذا الموضع فى الشعر المذكور ـ مع كونه على وجـه الضرورة ـ لا يخرجـه عن الضعف كما لو كان في سعـة الـكلام ، لـكونها فيه ضرورة سهلة يمكن الخروج منها إلى الوجه القوى ، وليست ضرورة ملجئة إلى الوقوع في هذا القبح ، ويدعم هذا التأويل قول ابن جنى في الخصائص : « ألا تراهم كيف يدخلون تحت قبح الضرورة مع قدرتهم على تركها ، ليعدوها لوقت الحاجة إليها . فمن ذلك قوله :

قد أصبحت أم الخيار تدعى ... علـى ذنبـاً كـله لم أصنـع

---

(١) وكلها للقائل عنها مندوحة كما سترى .

أفلا تراه كيف دخل تحت ضرورة الرفع ، ولو نصب لحفظ الوزن وحمي جانب الإعراب من الضعف »[1] .

وقد ذكر الأعلم في شرحه لهذا الشاهد بهامش الكتاب ما يمكن أن يرفع الضعف عنه فقال : « استشهد به على رفع (كل) مع حذف الضمير من الفعل وجعله في الجواب مثل : زيدٌ ضربتُ ، وقال : هو بمنزلته في غير الشعر لأن النصب لا يكسر الشعر . يريد أنه لو قال : كلَّه لم أصنع ، لأجراه على ما ينبغي ولم يحتج إلى الرفع مع حذف الضمير .

والقول عندي أن الرفع هنا أقوى منه في قولك : زيدضربت وألزم ، لأن[2] (كلا) لا يحسُنُ حملها على الفعل ، لأن أصلها أن تأتي تابعة للاسم مؤكدة ، كقولك : ضربت القوم كلّهم ، أو مبتدأة بعد كلام كقولك : إن القوم كلّهم ذاهب . فإن قلت : ضربت كلَّ القوم[3] ، وبنيتها على الفعل قبحت لخروجها عن الأصل ، فإذا كان الأمر كذلك فينبغي[4] أن يكون قوله : « كلّـهلم أصنع » ـ وإن كان قدحذف الهاء ـ أقوى من قوله كلّه بالنصب ، وتكون الضرورة فيه حذف الهاء لا رفع (كل) وكذلك ما يجرى مجراه »[5] .

---

(١) ٦١/٣ . وانظر شرح الكافية للرضى ٩٢/١ .

(٢) بهامش الكتاب ط بولاق : « ولأن .. » ، والصواب بدون الواو كما في الخزانة ٣٦٧/١ بتحقيق هارون .

(٣) ط بولاق : « ضربت كلا القوم » ، وما أثبته من الخزانة ٣٦٧/١ ، وهو الأنسب .

(٤) لا مانع من اقتران جواب الشرط بالفاء مع كونه مضارعا صالحا لجعله شرطا ، كقوله عز وجل : (ومن يعمل من الصالحات وهو مؤمن فلا يخاف ظلما ولا هضما) .

(٥) هامش الكتاب ٤٤/١ .

كما ذكر ابن جنى وجهاً آخر يجبر الضعف فى رجز أبى النجم ، وهو أن ياء الإطلاق فى قوله : لم أصنعى ، قد نابت عن الضمير العائد ، حتى كأنه قال : لم أصنعه[1] .

والشاهد فى بيت امرىء القيس : فأقبلت زحفاً . . . البيت ، كالذى قبله وهو ابتداء الاسم مع حذف الضمير العائد عليه من الجملة الواقعة خبرا وهى (أجر) من قوله : « وثوبٌ أجـر » فى رواية بولاق : فثوب علىّ ، وثوب أجرّ ، إذ التقدير : وثوب أجرّه ، والمسوغ للابتداء بثوب مع كونه نكرة مجيئه للتفصيل بعد الإجمال ، لأن الأصل : فأقبلت زحفاً على الركبتين فى ثوبين ، فثوب علىّ إلخ[2] .

والشاهد فى بيت النمر بن تولب : فيوم علينا . . . . . البيت ، كالذى قبله ، وموضع الشاهد قوله : « ويوم نساء ، ويوم نسر » ، حيث حذف الضمير الرابط من الجملة الفعلية الواقعة خبرا ، والتقدير : ويوم نساء فيه ، ويوم نسرّ فيه . والمسوغ فيه للابتداء بيوم مع كونه نكرة مجيئه للتنويع[3] .

والشاهد فى القول العربى : « شهر ثرى . . . . [4] » إلخ كالذى قبله ،

---

(١) الخصائص ٢٩٢/١ ، والمحتسب ٢١١/١ .

(٢) ويجوز فى البيت وجه آخر ترتفع به هذه الضرورة ، وهو أن يكون « ثوب » فى كل من الجملتين مبتدأ ، وما بعده نعت ، والخبر محـــذوف ، والتقدير : فمنهما ثوب على ، ومنهما ثوب أجره . انظر الأعلم بهامش الكتاب ٤٤/١ ، ومغنى اللبيب وحاشية الدسوقى عليه ١٥٥/٢ .

(٣) يجوز فيه الاحتمال الآخر الذى جاز فى سابقه . وانظر حاشية الخضرى على ابن عقيل ٩٨/١ .

(٤) التقدير : الأشهر شهر ثرى .. ، فالأشهر مبتدأ أول ، وشهر : مبتدأ ثان ، وثرى خبره ، وسوغ الابتداء بشهر التفصيل بعد الاجمال ، ويحتمل أن يكون شهر خبرا لمبتدأ محذوف - كما ذكر ابن هشام - والتقدير : أشهر الأرض المطورة شهر ذو ثرى ، أى ذو تراب ند ، وشهر ترى فيه الزرع ، وشهر ذو مرعى . انظر المغنى بحاشية الدسوقى ١٥٥/٢ .

وموضع الشاهد قولهم : « وشهر ترى » ، إذ التقدير : ترى فيه[1] .

والشاهد فى قول الشاعر : ثلاث كلهن قتلت . . . . البيت كالشاهد فيما قبله ، فثلاث مبتدأ ، وسوغ الابتداء به وقوعه صفة لموصوف محذوف ، أى نسوة ثلاث[2] أو أشخاص ثلاث[3] ، أو عمله الجر فى المضاف إليه المحذوف للعوض عنه التنوين ، أى ثلاث نسوة ، أو ثلاث أشخاص ، و « كلهن » مبتدأ ثان خبره جملة « قتلت » والعائد عليه محذوف ، والتقدير قتلتها عند الأكثرين أو قتلتهن عند قلة من النحاة منهم ابن مالك[4] ، وجملة « كلهن قتلت » خبر عن « ثلاث »[5] .

ورفع (كل) عند الأعلم فى هذا البيت أقوى من النصب لما ذكره فى رجز أبى النجم السابق .

والنصب عند سيبويه أكثر وأعرف . قال : « فهذا ضعيف ، والوجه الأكثر الأعرف النصب » .

ثم يذكر سيبويه وجه هذه الضرورة فيقول : « وإنما شبهوه بقولهم : الذى رأيتُ فلانٌ ، حين لم يذكروا الهاء . . . . » إلخ .

---

(١) فى كيفية حذف (فيه) قولان : أحدهما أنه حذف بجملته دفعة واحدة ، والثانى أنه حذف على التدريج ، فحذفت (فى) أولا فاتصل الضمير بالفعل ، ثم حذف هذا الضمير المتصل ، وفى الثانى من التكلف ما فيه . وهو قول الأخفش ، والأول قول سيبويه . وانظر شرح التصريح ١١٢/٢ .

(٢) انظر الخزانة ٣٦٩/١ .

(٣) جاء (ثلاث) مذكرا مراعاة لمعنى (شخص) على حد قول عمر ابن أبى ربيعة : « ثلاث شخوص كاعبان ومعصر » .

(٤) انظر الخزانة ٣٦٨/١ ، ٣٦٩ .

(٥) فى البيت أوجه اعرابية أخرى فانظرها فى الخزانة ٣٦٧/١ ، ٣٦٨ .

أي أن حذف الضمير العائد على الخبر هنا محمول على حذف الضمير العائد على الاسم الموصول من الصلة ، كقوله تعالى (لا يزال بنيانُهم الذى بَنَوا ريبة فى قلوبهم)(١) ، وقوله عز وجل (ذرنى ومن خلقت وحيدا)(٢) ، وقولهم : الذى رأيتُ فلانٌ .

ويبين سيبويه أن مواضع حذف الهاء ثلاثة : الصلة ، والصفة ، والخبر ، وأن أحسنها الحذف من الصلة كالمثال الذى أورده ، وإنما استحسنوا حذف العائد من الصلة لأن الموصول مع صلته بمنزلة اسم مفرد ، ففى المثال الذى ذكره سيبويه نجد قبل حذف العائد أربعة أشياء نزلت منزلة اسم مفرد ، وهى (الذى) والفعل وفاعله والعائد ، فآثروا التخفيف بحذف بعض الأربعة ، فكان الضمير أولى بالحذف لأنه وقع مفعولا به فهو فضلة ، وقد ورد محذوفا فى غير الصلة كثيراً كقوله تعالى (ما ودعك ربك وما قلى)(٣) ، فكان حذفه من الصلة أكثر .

واستحسنوا حذفه من الصفة قياساً على حذفه من الصلة ، لاشتراك الصلة والصفة في أشياء منها أن الصفة تتم وتكمل وتوضح وتخصص كما أن الصلة كذلك ، ومنها أن الصفة لا تعمل فى الموصوف كما أن الصلة كذلك ، ومنها أن الصفة لا تتقدم على الموصوف كما أن الصلة كذلك ، ومنها أن العامل في الموصوف والصفة واحد كما أن العامل فى الموصول والصلة كذلك .

---

(١) سورة التوبة ـ آية ١١٠ .
(٢) سورة المدثر ـ آية ١١ .
(٣) سورة الضحى ـ آية ٣ .

ومع ذلك فإن الحذف من الصلة أقيس من الحذف فى الصفة ، وذلك لأن للموصول لا يكاد يستغنى عن الصلة أما للوصوف فقد يستغني عن الصفة ومن ثم لم يتأ كد تقدير الصفة مع الموصوف اسماً واحداً كما تأ كد ذلك فى الصلة والموصول ، ولذا قال سيبويه : « لأن (رأيتُ) تمام الاسم ، به يتم ، وليس بخبر ولا صفة ، فكرهو طوله حيث كان بمنزلة اسم واحد ؛ كما كرهوا طول اشهيباب فقالوا ، اشهباب أى أن إزالة العائد من الصلة كإزالة الياء من (اشهيباب) فى قولك : (اشهباب) ، فكما أزال العرب هذه الياء تخفيفاً لطول الاسم واستحسنوا ذلك ، أزالوا الهاء من الصلة واستحسنوا ذلك أيضا ، إذ لم يكن الحذف من خبر ولا صفة .

وقد رأيت أن الحذف من الصفة[1] يلى الحذف من الصلة فى الحسن لاشتراكهما فى أمور ، وأما خبر المبتدإ فالحذف منه قبيح كما تقدم ، لمفارقته الصلة والصفة بأنه ليس مع المبتدإ كاسم واحد ، وليس العامل فيهما واحدا على رأى أ كثر النحويين ، كما أنه قد يتقدم على المبتدإ ، ويجوز أيضاً أن أن يعمل فى المبتدإ إذا لم يشغل بالعمل فى ضميره[2] .

---

(١) كقوله تعالى (واتقوا يوما لا تجزى نفس عن نفس شيئا) ، أى لا تجزى فيه ، وقول جرير :

أبحت حمى تهامة بعد نجد وماشيء حميت بمستباح
فما ادرى اغيرهم تناء وطول العهد ، أم مال أصابوا

يريد : أصابوه ، وهما من ابيات الكتاب ٤٥/١ .

(٢) بهامش الكتاب ط بولاق ٤٥/١ : « أعلم ان حذف الهاء يكون فى ثلاثة مواضع : فى الصلة والصفة والخبر ، فأما حذفها فى الصلة فحسن وليس بدون اثباتها ، وأما حذفها فى الصفة فدون حذفها فى الصلة واثباتها أحسن ، وأما حذفها فى الخبر فقبيح ؛ لأن الخبر غير المخبر عنه وليس معه كشىء واحد » اهـ ملخصا من السيرافى .

وانظر أمالى ابن الشجرى ٩٢/١ ، ٩٤ ، ٣٢٧ .

وتجدر الإشارة إلى أن سيبويه سبق أن تحدث عن حذف الهاء من الخبر دون أن يشير إلى كون ذلك ضرورة أو يذكر وجه ضعفها فى الكلام، فقد قال فى الكتاب ١ / ٣٦ — ٣٧ :

« ولا يجوز أن تقول : ما زيداً عبدُ الله ضارباً ، وما زيداً أنا قاتلا ، لأنه لا يستقيم كما لم يستقم أن تقدم فى (كان) و (ليس) ما يعمل فيه الآخر[١] . فإن رفعت الخبر حسن حمله على اللغة التميمية . كأنك قلت : أما زيداً فأنا ضاربٌ . كأنك لم تذكر (أما) ، وكأنك لم تذكر (ما) ، وكأنك قلت : زيداً أنا ضاربٌ .

قال مزاحمٌ العُقَيْلىُّ : (طويل)

وقالوا :

تَعرَّفها المنازِلَ مِنْ مِنًى ۝ وما كلُّ منْ وافَى مِنًى أنا عارفُ[٢]

---

(١) أى أنه لا يجوز أن يلى (ما) الحجازية اسم منصوب بغيرها ، كما لا يجوز ذلك فى (كان) و (ليس) وأخواتهما ، « الا اذا ظرفا أتى أو حرف جر» .

وسبق حرف جر أو ظرف كما ۝ بى أنت معنيا أجاز العلما

(٢) أراد أنه اجتمع بمحبوبته فى الحج ثم فقدها ، فسأل عنها فقالوا له : تعرفها وسل عنها فى منازل الحجاج من منى ، فقال : لا أعرف كل من وافى منى فأسأله عنها ، اذ لا أسأل عنها الا من يعرفنى ويعرفها .

وانظر شرح ابن السيرافى ٣٣/١ ، والنحاس ٥٦ ، ٨٦ ، والضرائر لابن عصفور ١٧٧ ، ومغنى اللبيب ٦٩٤ ، وشرح التصريح ١٩٨/١ ، والأشمونى ٢٤٩/١ .

وهو فى الكتاب ٣٦/١ ، ٧٣ .

وقال بعضهم : وما كلٌّ من وافى منى أنا عارفُ . لزم اللغة الحجازية فرفع كأنه قال : ليس عبد الله أنا عارفُ ، فأضمر الهاء فى عارف ، وكان الوجه : عارفُه ، حيث لم يُعْمَل عارفُ فى كل » .

أما رواية نصب (كل) فى بيت مزاحم فلاشاهد فيها هنا[1] ، وإنما الشاهد هنا في رواية الرفع على ان (ما) حجازية و (كل) — بالرفع — اسمها و « انا عارف » مبتدأ وخبر والجملة فى محل نصب خبرها ، وقد حذف الضمير العائد إلى اسم (ما) من الجملة الواقعة خبرا ، والتقدير : انا عارفه .

ثم اشار في الكتاب ٧٣/١ إلى جواز وجه إعرابى آخر فى رواية رفع (كل) ، وهو جعل (ما) تميمية و « كل » مبتدأ وجملة « انا عارف » فى محل رفع خبر المبتدإ ، على حد قول أبى النجم السابق « كله لم اصنع » ، فالضمير العائد إلى المبتدإ من جملة الخبر محذوف ايضاً . قال : « فإن جعلت (ما) بمنزلة (ليس) فى لغة اهل الحجاز لم يجز إلا الرفع ، لأنك تجىء بالفعل بعد ان يعمل فيه ما هو بمنزلة فعل يرفع . كأنك قلت : ليس زيد ضربته ، وقد انشد بعضهم هذا البيت رفعا قول مزاحم العقيلى :

وقالوا تعرفها المنازل من منى ... وما كل من وافى منى أنا عارف

فإن شئت حملته على (ليس)[2] ، وإن شئت حملته على « كله لم اصنع »[3] وهو أبعد الوجهين » اهـ

---

(١) والشاهد فيها فى الكتاب تقدم معمول الخبر على المبتدأ ، على أن (ما) تميمية و (كل) مفعول الخبر و « أنا عارف » مبتدأ وخبر ، ولا يقبح فى (ما) التميمية أن يليها معمول خبرها لانها لا تعمل شيئا . ويجوز فى هذه الرواية — أيضا — جعل (ما) حجازية وأهملت لتقدم معمول خبرها الذى ليس ظرفا ولا مجرورا .

(٢) يعنى ان شئت جعلت (ما) حجازية تعمل عمل ليس ، فـ(كل) اسمها وجملة « أنا عارف » فى محل نصب خبرها .

(٣) يعنى وان شئت جعلت (ما) تميمية لا تعمل شيئا ، فـ(كل) مبتدأ وجملة « أنا عارف » فى محل رفع خبر .

يعنى ان الوجهين بعيدان لما في كل منهما من حذف العائد على المبتدإ فى الأصل أو فى الحال ، وأبعدهما جعل (ما) تميمية ، لتوافر شروط إعمالها عند أهل الحجاز ، فجعلها حجازية أولى من جعلها تميمية ، وإنما كان جعلها حجازية أولى من جعلها تميمية على الرغم من أن جعلها تميمية هو القياس كما ذكر سيبويه ١ / ٢٨ . قال : وأما بنو تميم فيجرونها مجرى (أمّا) و (هل) ، وهو القياس » — لأنها جاءت فى القرآن الكريم بلغة أهل الحجاز . قال تعالى (ما هذا بشراً[١]) ، (ما هن (أمهاتِهم[٢]) ، (فما منكم من أحد عنه حاجزين)[٣] ، فالسماع — وهو مقدم على القياس — يرجح كفة (ما) الحجازية ؛ ولذا قال سيبويه فى معرض حديثه عن (ما) الحجازية : « ومثل ذلك قوله عز وجل (ما هذا بشراً) في لغة أهل الحجاز ، وبنو تميم يرفعونها إلا من عرف كيف هي فى المصحف »[٤] .

وقال أيضاً فى باب حروف أجريت مجرى حروف الاستفهام وحروف الأمر والنهى : « وإن قلت : ما أنا زيدٌ لقيتُه رفعت ، إلا فى لغة من نصب : زيداً لقيتُه وإن كانت (ما) التى هي بمنزلة (ليس) فكذلك . كأنك قلت : لست زيد لقيته ، لأنك شغلت الفعل بأنا وهذا الكلام فى موضع خبره ، وهو فيه أقوى ، لأنه عامل في الاسم الذى بعده ، وألف الاستفهام

---

(١) سورة يوسف . آية ٣١ . وانظر البحر المحيط ٣٠٤/٥ ، وحجة القراءات لابن زنجلة ٧٠٣ .

(٢) سورة المجادلة . آية ٢ . وقرأ المفضل عن عاصم برفع التاء على لغة بنى تميم ، وهى من الشواذ . انظر مختصر الشواذ لابن خالويه ١٥٣ .

(٣) سورة الحاقة . آية ٤٧ .

(٤) الكتاب ٢٨/١ .

هو (ما) فى لغة بنى تميم يفصلن فلا يعملن ، وإذا اجتمع انك تفصل وتعمل الحرف فهو أقوى»[١] .

وما تقدم من كون حذف الهاء المنصوبة العائدة على المبتدإ من جملة الخبر من الضرائر الشعرية هو مذهب كثير من البصريين ، ونقل عن الكوفيين كالفراء والكسائى إجازة هذا الحذف فى سعة الكلام بشرط أن يكون المبتدأ لفظ (كل) . قيل : وما أشبه (كلاً) فى العموم والافتقار كالموصول والاستفهام وغيرهما ، نحو : أيهم يسألنى أعطى ، وأىُّ رجل ضربت ؟ ، ورجل يدعو إلى الخير أجيب ، أي : أعطيه ، وضربته ، وأجيبه[٢] .

والصحيح جوازه بكثرة فى الشعر دون ضعف أو قبح ، اعتماداً على الضرورة ، وقياساً على ما أورده سيبويه وغيره من الشواهد الشعرية وما جرى مجراها من الأمثال على هذه الضرورة ، وسواء فى ذلك كون المبتدإ من ألفاظ العموم أولا .

أما فى النثر فالصحيح جوازه فيه أيضاً — لكن بقلة — إذا كان المبتدأ لفظ (كل) ، وذلك لوروده فى المتواتر ، قرأ ابن عامر (وكلٌّ وعد الله الحسنى)[٣]

---

(١) الكتاب ٧٤/١ . وفى شرح السيرافى بتحقيق الدكتور دردير محمد أبو السعود ٧٢٤ : « ومعنى قوله : هذا أبعد الوجهين : يعنى رفع (كل) بالابتداء أبعد الوجهين ، وذلك لأن من يرفعه بالابتداء لا يعمل (ما) ، فاذا لم يعملها أمكنه أن يعمل « عارف » فى « كل » ، فاذا لم يعمل فقد قبح اذ قد وجد السبيل الى الكلام المختار ، ولا ضرورة تدعو الى غيره ، ومن رفع (كلا) بما فهو لا يجد السبيل الى اعمال (عارف) فى (كل) الا بحذف (ما) ، وحذفها يغير المغنى» اهـ.

(٢) انظر شرح الكافية ٩١/١ ، والخزانة ٣٥٩/١ ، ومغنى اللبيب ٦١١ ، وأمالى ابن الشجرى ٧/١ ، والضرائر الشعرية لابن عصفور ١٧٧ .

(٣) سورة الحديد . آية ١٠ ، والآية بتمامها (وما لكم ألا تنفقوا فى سبيل الله ولله ميراث السموات والأرض . لا يستوى منكم من انفق من قبل الفتح وقاتل . أولئك أعظم درجة من الذين أنفقوا من بعد وقاتلوا ، وكلا وعد الله الحسنى ، والله بما تعملون خبير) ، والنصب قراءة غير ابن عامر من السبعة . وانظر البحر المحيط ٢١٩/٨ ، والارشادات الجلية فى القراءات السبع من طريق الشاطبية ٤٥٦ ، وحجة القراءات لابن زنجلة ٦٩٨ .

فى سورة الحديد خاصة[1] .

وأما قراءة يحيى وإبراهيم والسلمى : (أفحكمُ الجاهلية يبغون)[2] وهى من الشواذ — فأحسن ما تخرج عليه ما ذكره ابن جنى فى المحتسب[3] من جعل جملة (يبغون) صفة لخبر محذوف ، والتقدير : أفحكم الجاهلية حكم يبغونه ، فحذف الموصوف الذى هو (حكم) وأقيمت جملة (يبغونه) وهى الواقعة صفة له مقامه بعد حذف الضمير العائد منها على الموصوف المحذوف .

وتخريج ابن جنى الذى اخترناه هنا يخصه جمهور النحاة بالضرورة ، لأنهم يشترطون لحذف الموصوف بالجملة أو شبهها فى الاختيار أن يكون الموصوف مرفوعا وان يكون بعض اسم مجرور بمن أو فى[4] ، كقوله تعالى (وما منا إلا له مقام معلوم)[5] ، أى : ما من ملائكتنا إلا ملك له مقام معلوم ، وقولهم : فينا سلم وفينا هلك ، أى : فريق سلم وفريق هلك[6] ، والمحذوف — هنا — على هذا التقدير ليس بعض اسم مجرور بمن أوفى

---

(١) بهامش أمالى ابن الشجرى ٧/١ : « انما قرأ ابن عامر بالرفع فى سورة الحديد خاصة لأنه شغل الخبر بهاء مضمرة ،وليس قبل هذه الجملة جملة فعلية محتمل لأجلها النصب ، فرفع بالابتداء ، وأما الذى فى سورة النســاء (وكلا وعد الله الحسنى)فانما اختار فيه النصب لأن فيه جملة فعلية وهى قوله تعالى(فضل الله المجاهدين بأموالهم وأنفسهم على القاعدين درجة وكلا وعد الله الحسنى »اهـ.

(٢) سورة المائدة ــ آية ٥٠ ، وانظر مختصر الشواذ ٣٢ .

(٣) ٢١٢/١ ، مع أنه ذكر فى سر صناعة الاعراب ٢٨٥/١ أن حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه على كل حال قبيح . ويمكن التوفيق بين تخريجه هنا ورأيه هناك بأن هذا الحذف قبيح ان وجد محمل جيد غيره ، والازال قبحه كما هنا ؛ اذ مما لا ريب فيه أن حذف الهاء من الصفة أسهل من حذفها من الخبر كما سبق بيــانه .

(٤) وبعض النحاة ــ كابن عصفور ــ يرى قصر هذا الحذف على الضرورة وان كان الموصوف بعض اسم مجرور بمن أو فى ، ويرى أن مجيئه فى الكلام مع (من) قليل . انظر الضرائر الشعرية لابن عصفور ١٧٠ ــ ١٧٢ .

(٥) سورة الصافات . آية ١٦٤ .

(٦) انظر شرح الكافية ٣١٧/٢ ،وشرح التصريح ١١٨/٢ ،والاشمونى ٧٠/٣ ، =

وإن كان مرفوعا ، ونحن نرى أن هذا الشرط تحكم ، وأنه يغنى عنه مطلق العلم بالموصوف المحذوف لإمكان تقديره .

(حذف الجار وإيصال الفعل إلى المجرور)

قد يحذف الجار فيتعدى الفعل بنفسه وينصب المجرور وإن كان فى موضع نصب، وهو ثلاثة أقسام:

١ ـ قياسى ، وذلك قبل (أنَّ) ، و (أنْ) و (كَىْ) ، لطولهن بالصلة، نحو قوله تعالى : (شهد الله أنه لا إله إلا هو[١]) ، (أو عجبتم أن جاءكم ذكر من ربكم على رجل منكم لينذركم[٢]) ، (كيلا يكون دولة بين الأغنياء منكم[٣]) .

أى : بأنه لا إله إلا هو ، ومن أن جاءكم ، ولكيلا يكون[٤] .

٢ ـ سماعى وارد فى السعة ، نحو : ضُرِبَ زيدٌ الظهرَ والبطنَ ، أى : على الظهر والبطن ، ومُطِرنا السهلَ والجبلَ ، أى فى السهل والجبل ، ودخلتُ البيتَ ، اى : فى البيت ، وذهبتُ الشامَ ، إلى الشام ، وتوجهتُ مكةَ ، أى : إلى مكة[٥] .

٣ ـ سماعى مخصوص بالضرورة ، ومن شواهده فى كتاب سيبويه قول ساعدةَ بن جُوَيَّة :

وحاشية الخضرى على ابن عقيل ٥٦/٢ .

(١) سورة آل عمران . آية ١٨ .

(٢) سورة الأعراف . آية ٦٩.

(٣) سورة الحشر . آية ٧ .

(٤) انظر شرح التصريح ٣١٢/١ ، وشرح الكافية ٢٧٣/٢ .

(٥) انظر الكتاب ١٦/١ ، ٧٩ ، وشرح الاشمونى وحاشية الصبان عليه ٩٠/٢.

لَدْنٌ بِهَزِّ الكَفِّ يَعْسِلُ مَتْنُهُ   فيهِ كما عَسَلَ الطريقَ الثعلبُ (١)

أراد : فى الطريق ، فحذف الجار أوصل الفعل إلى (الطريق) وهو اسم خاص للموضع المستطرق بغير واسطة حرف للضرورة ، وقول ابن الطراوة إن (الطريق) ظرف منصوب على الظرفية لا على إسقاط الجار مردود بأنه غير مبهم ، ولا ينصب على الظرفية إلا ما كان مبهما ؛ وقوله : إنه اسم لكل ما يقبل الاستطراق فهو مبهم لصلاحيته لكل موضع ، منازعٌ فيه ، بل هو اسم لكل ما هو مستطرق بالفعل وهو الذى يكون بين المزارع أو بين المنازل ، وهذه ليست مبهمة (٢) :

ومن شواهد الكتاب على هذه الضرورة أيضا قول المتلمس :

آليتَ حَبَّ العراقِ الدهرَ أطعَمُهُ   والحَبُّ يأكلُه فى القريةِ السوسُ (٣)

---

(١) البيت من الكامل ، والعسلان : مشى فى اهتزاز . وصف رمحا فقال : هو لدن أى لين اذا هززته يهتز متنه كاهتزاز الثعلب اذا مشى .

وانظر فى البيت شرح النحاس لأبيات سيبويه ٤٧ ، والخصائص ٣١٩/٣ ، وأمالى ابن الشجرى ٤٢/١ ، ٢٤٨/٢ ، ومغنى اللبيب ١١ ، ٥٢٥ ، ٥٧٦ ، وشرح التصريح ٣١٢/١ ، والهمع ٢٠٠/١ ، ٨١/٢ ، والدرر ١٦٩/١ ، ١٠٥/٢ ، وشرح الأشمونى ٩١/٢ ، ٩٧ ، وخزانة الأدب ٨٣/٣ ، وديوان الهذليين ١٩٠/١ . وهو فى الكتاب ١٦/١ ، ١٠٩ .

(٢) انظر مغنى اللبيب وحاشية الدسوقى عليه ٢١٣/٢ .

(٣) البيت من البسيط ، وآليت : حلفت . يخاطب عمرو بن هند ملك الحيرة وكان قد أقسم أن لا يطعم المتلمس حب العراق ، وأطعمه على تقدير : لا أطعمه لأنه جواب القسم ولذلك امتنع أن يكون حب منصوبا على شريطة التفسير ، لأن (لا) النافية فى جواب القسم لها الصدارة فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها ، وما لا يعمل لا يفسر عاملا .

وانظر فى البيت شرح النحاس لأبيات سيبويه ٤٧ ، وأمالى ابن الشجرى ٣٦٥/١ ، ومغنى اللبيب ٩٩ ، ٢٤٥ ، ٥٩٠ ، ٦٠٠ ، وشرح التصريح ٣١٢/١ ، وشرح الأشمونى ٩٠/٢ ، وديوان الشاعر ص ٥ .

وهو فى الكتاب ١٧/١ .

أراد : على حب العراق ، فحذف الخافض ونصب ما بعده بوصول الفعل إليه كالذى قبله ومن ذلك ايضا فى الكتاب قول عامر بن الطفيل .

فَلَأَبْغِيَنَّكُمُ قَنـاً وعُوارِضاً ولَأُقبِلَنَّ الخَيْلَ لابَةَ ضَرْغَدِ [1]

فـ (قَنـاً) و (عُوارِض) مكانان مختصان لاينتصبان انتصاب الظرف ، وإنما يريد : بقَنـاً وعُوارض ، ولكنه — كما قال سيبويه فى الكتاب ١ / ٨٢ — « شبهه بدخلتُ البيتَ وقُلبَ الظهرَ والبطنَ » فحذف الباء ونصب مابعده بوصول الفعل إليه ضرورة .

ويجدر التنبيه على أنه لايعد من الضرائر إيصال الأفعال التى تتعدى تارة بنفسها وتارة بحرف الجر، نحو نصحته ونصحت له وشكرته وشكرت له، وكلته وكلت له ووزنته ووزنت له، ونحو اخترت الرجال عبد الله واخترت من الرجال من الرجال عبد الله ، وامرته الخير وامرته به ، وكنيته أبا زيد وبأبى زيد ، واستغفرت الله ذنبا واستغفرته من ذنب ، فهذا كله يندرج تحت القسم الثانى من ثلاثة الأقسام المتقدمة ، وهو الحذف السماعي الوارد فى السعة [2] .

---

(١) البيت من الكامل . والمراد بالبغى : الطلب ومعنى « لأبغينكم » : لأطلبنكم ، وقنا وعوارض وضرغد : أسماء أماكن ، واللابة : الحرة وهى أرض ذات حجارة سود ، و « لأقبلن الخيل لابة ضرغد « لأجعلن الخيل قبالتها .

وانظر فى البيت شرح ابن السيرافى لأبيات سيبويه ١/١٦٨ ، والنحاس ٩٨ ، وأمالى ابن الشجرى ٢/٢٤٨ ، والخزانة ٣/٧٤ ، وديوان الشاعر ١٤٤ . وهو فى الكتاب ١/٨٢ ، ١٠٩ .

(٢) انظر الكتاب ١/١٦ ، وابن يعيش ٨/٥٠ ، وشرح التصريح ١/٣١٢ .

(العطف بلا فاصل على الضمير المرفوع المتصل والمستتر)

إذا عطفت على ضمير الرفع المستتر فافصل بالضمير المنفصل بين المعطوف والمعطوف عليه نحو قوله تعالى : (قال لقد كنتم أنتم وآباؤكم فى ضلال مبين[1]) .

وورد الفصل أيضا بغير الضمير ، كالمفعول به نحو قوله تعالى : (جنات عدن يدخلونها ومن صلح[2]) ، و (لا) النافية كقوله عز وجل : (سيقول الذين أشركوا لو شاء الله ما أشركنا ولا آباؤنا[3]) وقد اجتمع الفصل بالضمير المنفصل و (لا) فى قوله تعالى : (وعلمتم مالم تعلموا أنتم ولا آباؤكم[4]) .

والضمير المرفوع المستتر فى ذلك كالمرفوع المتصل ، ومنه قوله تعالى : (اسكن أنت وزوجك الجنة[5]) .

ويقبح العطف بلا فاصل إلا فى الشعر للضرورة الشعرية .

هذا هو مذهب سيبويه والبصريين

وقد كرر سيبويه الإشارة إلى ماتقدم فى مواضع من (الكتاب) ، فقال : « وتقول فيما يكون معطوفا على الاسم المضمر فى النية ومايكون صفة له فى النية

---

(١) سورة الأنبياء . آية ٥٤ .
(٢) سورة الرعد . آية ٢٣ .
سورة الأنعام . آية ١٤٨ .
(٤) سورة الأنعام . آية ٩١ .
(٥) سورة البقرة . آية ٣٥ ، والأعراف آية ١٩ .

كما تقول فى المظهر ، أما المعطوف فكقولك : رويدَكم أنتم وعبدُ الله . كأنك قلت : افعلوا أنتم وعبدُ الله ، لأن المضمر فى النية مرفوع ، فهو يجرى مجرى المضمر الذى ثنّيتَ علامته فى الفعل . فإن قلت : رويدكم فعبدُ الله فهو أيضا رفع ، وفيه قبح ، لأنك لو قلت : اذهبْ وعبدُ الله كان فيه قبح ؛ اذهبْ أنت وعبدُ الله حَسُن ، ومثل ذلك فى القرآن (فاذهبْ أنت وربُّك فقاتلا[(١)]) ، و (اسكن أنت وزوجك الجنة) »[(٢)] .

وقال فى موضع آخر : لو قلت : اذهبْ وزيدٌ كان قبيحا ، حتى تقول : اذهبْ أنت وزيدٌ ، فإن قلت : إياك أنت وزيدٌ ، فأنت بالخيار : إن شئت حملته على المنصوب ، وإن شئت على المضمر المرفوع ، لأنك لو قلت . رأيتُك قلت ذاك أنت وزيدٌ جاز ، فإن قلت : رأيتُك قلت ذاك وزيداً ، فالنصب أحسن ، لأن المنصوب يُعطف على المنصوب المضمر ، ولا يُعطف على المرفوع المضمر إلا فى الشعر ، وذلك قبيح »[(٣)] .

وفى الكتاب ١/٣٨٩ قال سيبويه : « وأما ما يقبح أن يَشركه المظهَرُ فهو المضمر فى الفعل المرفوع ، وذلك قولك : فعلتُ وعبدُ الله ، وأفعلُ وعبدُ الله ، وزعم الخليل أن هذا إنما قبيحٌ من قبل أن هذا الإضمار يُبنى عليه الفعلُ ، فاستقبحوا أن يَشرك المظهَرُ مضمرا يغيّر الفعل عن حاله إذا بعد منه[(٤)] » .

---

(١) سورة المائدة . آية ٢٤ .

(٢) الكتاب ١/١٢٥ .

(٣) الكتاب ١/١٤٠ ، وانظر الكتاب أيضا ١/١٥٠ ، ٢٣٢ ، ٢٨٥ .

(٤) أى أن الضمير قد غير الفعل عن حاله ، فبعد أن كان مبنيا على الفتح سكن آخره لاتصال الضمير به ، حتى صارا كأنهما كلمة واحدة.

ثم قال : « فإن نعته حسن أن يَشركه المظهر ، وذلك قولك . ذهبت أنت وزيدٌ ، وقال الله عز وجل : (فاذهب أنت وربك) و (اسكن أنت وزوجك الجنة) وذلك أنك لما وصفته حسن الكلام ، حيث طوّلته ووكّدته . كما قال : قد علمتُ أن لاتقولُ ذاك ، فإن أخرجت (لا) قبحُ الرفع ، فـ (أنت) وأخواتها تقوّى المضمر ، وتصير عوضا من السكون والتغيير ومن ترك العلامة فى مثل (ضَرَبَ[1]) ، وقال الله عز وجل : (لوشاء الله ما أشركنا ولا آباؤنا ولاحرمنا) حسن لمكان (لا) ، وقد يجوز فى الشعر . قال الشاعر :

قلتُ إذْ أقبلَتْ وزُهْر تهَادَى كنعاجِ المَلاَ تعسَّفْن رَمْلاَ[2] »

---

(١) قال ابن عصفور « وانما قبح العطف على الضمير المتصل من غير تاكيد ولا طول يقوم مقامه لان الضمير – ضمير الرفع المتصل – جعلته العرب بمنزلة الجزء من الفعل ، ولذلك جعلوا اعراب الفعل بعد الضمير فى تفعلان وتفعلون تفعلين . الا ترى أنه لو لم يكن كالجزء من الفعل لكنت قد حلت به بين الفعل واعرابه ، وذلك غير سائغ ، فلما كان كالجزء من الفعل امتنع أن يقال : قمت وزيد وأمثاله ، لان حرف العطف اذ ذاك يكون كانه لم يتقدمه معطوف عليه ، وفى ذلك اخراج له عن وضعه ، فاذا وكد قام التاكيد مقام ذكر المعطوف عليه ، لانه هو فى المعنى . الا ترى أن « أنت » من قولك : قمت أنت وزيد ، هو التاء فى المعنى ، وجعلوا الطول فى قولك : قمت اليوم وزيد عوضا عن التأكيد ، ولذلك أجازوا العطف معه من غير تاكيد . قال الله تعالى (أئذا كنا ترابا وآباؤنا أئنا لمخرجون) ، فعطف على المتصل بكان من غير تاكيد ، لقيام الطول بخبرها مقامه » اه .

الضرائر الشعرية ١٨١ – ١٨٢ ، وانظر الانصاف ٤٧٧ .

(٢) البيت من الخفيف . لعمر بن أبى ربيعة ، والزهر : جمع زهراء ، وهى البيضاء المشرقة ، والتهادى : الميل فى الساكن يمينا وشمالا ، والنعاج : بقر الوحش والملا : الصحراء ، وتعسفن : ركبن . يريد أن هؤلاء النسوة يمشين كمشي نعاج الوحش اذا وقعت فى الرمل ، فهن ينقلن قوائمهن نقلا بطيئا .

وانظر فى البيت شرح ابن السيرا فى لابيات سيبويه ٢/٣٨٦ ، والانصاف ٤٧٥ ، ٤٧٧ ، وابن يعيش ٣/٧٤ ، ٧٦ ، والأشمونى ٣/١١٤ ، وملحقات ديوان الشاعر ٤٩٠ . وهو الكتاب ١/٣٩٠ .

وأورد سيبويه شاهدا آخر على مجيء هذا العطف بلافصل فى الشعر فقط ، فقال : « واعلم أنه قبيح أن تقول : ذهبتَ وعبدُ الله ، وذهبتُ وعبدُ الله ، وذهبتَ وأنا لأن « أنا » بمنزلة المظهر . ألا ترى أن المظهر لايشركه إلا أن يجيء فى الشعر . قال الراعي :

فلمّا لَحِقْنا والجيادُ عَشِيّةً
دَعَوْا : يالَكَلْبٍ ، واعتَزَيْنَا لِعامِرِ [١]

قال الأعلم فى البيت الأول : « الشاهد فى عطف (الزهر) على الضمير المستكن فى الفعل ضرورة ، وكان الوجه أن يقال : أقبلت هي وزهر ، فيؤكد الضمير المستكن ليقوى ثم يعطف عليه [٢] » .

وقال فى البيت الثانى : الشاهد فى عطف (الجياد) على الضمير المتصل بالفعل ، وفيه قبح حتى يؤكد بضمير منفصل فيقال : لحقنا نحن والجياد [٣] » .

ومن الشواهد على هذه الضرورة أيضا بيت الكتاب :

فأُقسِمُ أنْ لوِ التقينا وأنتُمُ لكان لكم يومٌ من الشرّ مُظلِمُ [٤]

---

(١) البيت من الطويل . واعتزينا : انتسبنا .
وانظر ابن السيرافى ٤٩/٢ ، والنحاس ٢٠٦ ، واللسان (عزا) المجلد الثانى ص ٧٧١ . برواية : فلما التقت فرساننا ورجالهم .
وهو فى الكتاب ٣٩١/١ .
(٢) هامش الكتاب ٣٩٠/١ .
(٣) هامش الكتاب ٣٩١/١ .
(٤) البيت من الطويل ، قائله المسيب بن علس . وانظر فيه ابن السيرا فى ١٧٥/٢ ، والنحاس ٢٣٠ . والضرائر لابن عصفور ١٨١ . والألوسى ٢٤١ ، وابن يعيش ٩٤/٩ ، ومغنى اللبيب ٣٣ ، وشرح التصريح ٢٣٣/٢ ، والأشمونى ٢٨٦/١ ، والخزانة ٨٠/١٠ .
وهو فى الكتاب ٤٥٥/١ .

فالشاعر عطف الضمير المنفصل « أنتم » على « نا » الفاعلين دون فصل للضرورة ، وأورده سيبويه فى الكتاب شاهدا على إدخال (أنْ) توكيدا للقسم بمنزلة اللام ، ولم يستشهد به على مانحن فيه .

وذهب الكوفيون إلى جواز العطف على الضمير المرفوع المتصل والمستتر فى اختيار الكلام بلافاصل ، نحــو قمتُ وزيدٌ ، محتجين بوروده فى قوله تعالى : (ذو مرة فاستوى ، وهو بالأفق الأعلى)[1] ، فعطف (هو) على الضمير المرفوع المستكن فى (استوى) ، والمعنى : فاستوى جبريل ومحمد – عليهما السلام – بالأفق ، وروده أيضا فى كلام العرب كالأبيات المتقدمة ، فدل على جوازه .

وقد أجاب البصريون بأن الواو فى الآية الكريمة للحال لا للعطف ، والمراد بضمير الغائب بعدها جبريل عليه السلام ، والمعنى أن جبريل وحده استوى بالقوة فى حالة كونه بالأفق ، وقيل . فاستوى على صورته التى خُلق عليها فى كونه بالأفق ، وكان قبل ذلك يأتى النبى ﷺ في صورة رجل وأما الأبيات فمحمولة على الضرورة كما ذكر سيبويه[2] .

والراجح فى هذا الخلاف مذهب الكوفيين ، لوقوع هذا العطف بلافاصل في الكلام العربى المعتد بفصاحته ، ومن ذلك ما أخرجه البخارى في صحيحه من قول علىّ رضى الله عنه : « كنت أسمع رسول الله ﷺ يقول :

---

(١) سورة النجم . الآيتان ٦ ، ٧ .

(٢) انظر المسألة السادسة والستين فى الانصاف ٤٧٤ – ٤٧٨ .

«كنت وأبوبكر وعمر، وفعلت وأبوبكر وعمر، وانطلقت وأبوبكر وعمر[١]».
وقول عمر رضى عنه «كنت وجار لى من الأنصار[٢]».

قال ابن مالك: «ومنه قوله تعالى: (لو شاء الله ماأشركنا ولا آباؤنا[٣])، فإن واو العطف فيه متصلة بضمير المتكلمين، ووجود (لا) بعدها لاعتداد به، لأنها بعد العطف، ولأنها زائدة، إذ للمعنى تام بدونها[٤]».

ومن ذلك أيضا ماحكاه سيبويه من قولهم «مررت برجل سواءٍ والعدمُ[٥]» برفع العدم على أنه معطوف على ضمير مستتر فى سواء لأنه بمعنى مستو.

(حذف العاطف بعد «إياك»)

قال سيبويه فى الكتاب ١٤٠/١: «واعلم أنه لايجوز لك أن تقول: إياك زيداً، كما أنه لايجوز أن تقول: رأسَك الجدارَ، حتى تقول: من الجدارِ أو: والجدارَ، وكذلك: أنْ تفعلَ إذا أردت: إياك والفعلَ. فإذا قلت: إياك أنْ تفعلَ تريد: إياك أعظُ مخافةَ أنْ تفعلَ،

---

(١) أخرجه البخارى فى: ٦٢ ـ كتاب فضائل أصحاب البنى صلى الله عليه وسلم، ٥ ـ باب قول النبى صلى الله عليه وسلم: لو كنت متخذا خليلا.

(٢) أخرجه البخارى فى: ٤٦ ـ كتاب المظالم والغصب، ٢٥ ـ باب الغرفة والعلية المشرفة وغير المشرفة فى السطوح وغيرها.

(٣) سورة الأنعام. آية ٤٨.

(٤) شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ١١٤ ـ ١١٥.

(٥) حكم سيبويه على هذا القول بالقبح بناء على مذهبه من عدم جواز هذا العطف بلا فاصل.

انظر الكتاب ٢٣٢/١، والانتصاف بهامش الانصاف لفضيلة المرحوم الشيخ محمد محيى الدين عبد الحميد ٤٧٥.

أو من أجل أنْ تفعلَ جاز ، لأنك لاتريد أن تضمه إلى الاسم الأول . كأنك قلت : إياك نحِّ لمكان كذا وكذا ، ولو قلت : إياكَ الأسدَ ، تريد : من الأسدِ ، لم يجز كما جاز فى أنْ ، إلا أنهم زعموا أن ابن اسحاق أجاز هذا البيت فى شعر : (طويل)

إياكَ إياكَ المراءَ فإنَّه   إلى الشرِّ دعَّاء ، وللشرِّ جالبُ (١)

كأنه قال : إياك ، ثم أضمر بعد إياك فعلا آخر ، فقال اتَّقِ المراءَ » .

يعنى أنه لايجوز أن تقول : إياك زيدا ، ذلك لأن (إياك) اسم مضمر منصوب الموضع بفعل محذوف لايتعدى إلا إلى مفعول واحد ، تقديره : باعِدْ ، أو نَحِّ ، وما أشبه ذلك ، ومن هنا كان لابد أن يقال : إياك وزيدا ، أو : إياك من زيد ، أى أنه لابد من العاطف أو الجارّ ، « كما أنه لايجوز أن تقول : رأسكَ الجدارَ ، حتى تقول : من الجدار ، أو : والجدارَ » ، وكذلك لايجوز أن تقول : إياك أن تفعل « إذا أردت : إياك والفعلَ » ، فإضمار العاطف هنا جائز ، وإنما يجوز هذا التعبير إذا أردت « إياك أعظ مخافة أنْ تفعلَ ، أو من أجل أنْ تفعلَ » ، أى إذا جعلت المصدر المؤول مفعولا له ، أو قدرت له جارًّا ، لتمكن الفعل المحذوف من نصب (إياك)

---

(١) البيت للفضل بن عبد الرحمن القرشي يخاطب به ابنه القاسم بن الفضل ، والمراء : مصدر ماريته أماريه مماراة ومراء ، أى جادلتــه ، أو طعنت فى قوله تزييفا للقول وتصغيرا للقائل .

وانظر فيه شرح النحاس لأبيات سيبويه ١١٥ ، وما يجوز للشاعر فى الضرورة ٢٢٣ ، والمقتضب ٢١٣/٣ ، والخصائص ١٠٢/٣ ، وابن يعيش ٢٥/٢ ، والتصريح ١٢٨/٢ ، والأشمونى ٨٠/٣ ، ١٨٩ ، والخزانة ٦٣/٣ .

وهو فى الكتاب ١٤١/١ .

مفعولا به و (أن تفعل) مفعولا له ، ولقياس حذف الجار قبل (أنْ)[١] .

وعلى ذلك لا يجوز أن تقول : إياك الأسد ، تريد : إياك والأسد ، أو : إياك من الأسد ، لعدم سماعه ، وأما البيت فقد نصب (المراء) بعد (إياك) مع إسقاط حرف العطف للضرورة . قال الأعلم : « الشاهد فيه نصب المراء بعد إياك مع إسقاط حرف العطف ضرورة ، والمعروف فى الكلام : إياك والمراء ، وإياك والأسد ، ولا يجوز إياك الأسد ، كما لا يجوز اتق نفسك الأسد على مابينه سيبويه .

ويجوز أن يكون المراء منصوباً بإضمار فعل دل عليه إياك . كأنه قال : إياك تجنب[٢] المراء ، فلا يكون فيه ضرورة على هذا ، ويجوز أن يكون

---

(١) قال البغدادى مفسرا عبارة سيبويه : « يعنى أن (أن) تقع بعد (اياك) على وجهين :

أحدهما : أن تجعل (أن تفعل) مصدرا هو مفعول به ، كما تقول : اياك وزيدا ، وأصله أن تقول : اياك وأن تفعل ، كما قلت : اياك وزيدا ، ولكنهم حذفوا الواو لطول الكلام ، وبقدر أيضا : اياك من أن تفعل اذا حذرته الفعل .

والوجه الآخر : أن تجعل (أن تفعل) مفعولا له ، وهذا لا يحتاج الى حرف عطف ، ويجوز أن يقع المصدر موقعه .

فاذا وقع أن والفعل بمنزله المفعول ، ثم أوقعت المصدر موقعه ، لم يك بد من ادخال الواو عليه كما تدخل على غيره من المفعولات » . خزانة الأدب ٦٣/٣ — ٦٤ .

(١) هكذا بهامش ط بولاق ١٤١/١ ، وانظر أى فرق بين تقدير الأعلم على غير الضرورة وتقدير سيبويه على الضرورة ، فالفعل (تجنب) الذى قدرة الأعلم ينصب مفعولا واحدا ، كالفعل (اتق) الذى قدره سيبويه ، فاياك عليهما مفعول لفعل آخر ، والعبارة جملتان يربط بينهما العاطف المقدر للضرورة ولا فرق ، اللهم الا كانت عبارة الأعلم قد أصابها تحريف النساخ وصحتها : اياك جنب المراء ، فيكون التعبير جملة واحدة لأن (جنب) ينصب مفعولين أولهما اياك وثانيهما المراء فلا حذف لعاطف ولا ضرورة .

=

مفعولا له ، فحذف منه حرف الجر تشبيها بأن وما عملت فيه إذا قلت : إياك أن تفعل كذا . يريد : إياك أعظك أن تمارى ، ثم وضع المراء موضعه» اهـ .

ونحن لا نؤيد الأعلم فيما ذهب إليه من جـواز تخريج البيت على غير الضرورة اعتماداً على أن ما لا يؤدى إلى ضرورة أولى مما يؤدى إليها ، ذلك ذلك لأن هذا إنما يقال عند عدم وجود مانع من سماع أو قياس ، وإلا فالضرورة متعينة ، وهنا يوجد مانع من عـدم اعتبار الضرورة ، وهو عدم سماع مثل هـذا التعبير بلا عاطف أو جار فى غير الشعر ، كما هو ظاهر كلام سيبويه ، وقد أكد ذلك المبرد فقال : « فأما (إياك الضرب) فلا يجوز فى الكلام ، كما لا يجوز : إياك زيداً ، فإن اضطر شاعر جاز ، لأنه يُشَبِّهه للضرورة بقوله : « أن تقربا »[1] ، وعلى هذا :

إياك إياك المراء فإنه إلى الشر دعاء ، وللشر جالب

فأضمر بعد قوله « إياك » فعلا آخر على كلامين ، لأنه لما قال : إياك أعلمه أنه يزجره ، فأضمر فعلا . يريد : اتق المراء يافتى »[2] اهـ .

وقد أجاز بدر الدين ابن الناظم فى شرحه للألفية ص ٦٠٧ نحو : اياك الأسد ، وتقديره عنده : أحذرك الأسد ، فلا حذف لعاطف أيضا ولا ضرورة .

وانظـر التسهيل ١٩٢ ، وحاشـية الصـبان على الأشمونى ١٨٩/٣ ، والخزانة ٦٤/٣ .

بتحقيق هارون ، وانظر الآراء في حذف العاطف فى مغنى اللبيب وحاشية الدسوقى عليه ٣٤٦/٢ .

(١) أى من قول جرير :

اياك أنت وعبد المسيح أن تقربا قبلة المسجد

وهو من شواهد الكتاب ١٤٠/١ .

(٢) المقتضب ٢١٣/٣ .

واتفاق سيبويه والمبرد على جعل الكلام جملتين ليكون العطف من قبيل عطف الجمل ، وربما قدرا ذلك فرارا من جعله عطفا مفردهو « المراء » على مفرد هو « إياك » ، إذ يقتضى العطف بالواو الشركة فى الفعل والمعنى ، والمعطوف هنا مخالف للمعطوف عليه ، لأن المعطوف وهو « المراء » محذر منه ، والمعطوف عليه وهو « إياك » محذر .

غير أن من جعل العطف هنا من قبيل عطف المفردات قال : إن التقدير : إياك باعد والمراء ، وما أشبه ذلك ، والبعد والقرب بالإضافة ، فقد يكون الشىء بعيدا بالإضافة إلى شىء ، وقريباً بالإضافة إلى شىء آخر غيره ، وههنا إذا تباعد عن المراء ، فقد تباعد المراء عنه ، فاشتركا فى البعد .

أما اختلاف معنييهما فلا يمنع من عطف المراء عليه ، لأن العامل قد يعمل فى المفعولين وإن اختلف معناهما . ألا تراك تقول : أعطيت زيدا درهما ، فيتعدي الفعل إليهما تعدياً واحداً ، وإن كان زيد آخذاً والدرهم مأخوذا ، فهما مختلفان من جهة المعنى ، فكذلك ههنا إذا عطفت المراء على إياك شاركه فى عمل الفعل المحذوف وإن اختلف معناهما ، فالمخاطب محذر والمراء محذر منه ، وإن كان الفعل المحذوف قد تعدي إليهما ، إلا أن تعدية إلى الأول بنفسه وإلى الثانى بواسطة حرف العطف (١) .

بقى أن نذكر أن علة هذه الضرورة تشبيه ما بعد إياك بالمصدر المؤول

---

(٢) ابن يعيش ٢٥/٢ بتصرف يسير .

من أن والفعل الذى يقع بعدها مجردا من العاطف والجار كبيت جرير السابق وكقولهم : إياك أن تقرب الشر .

(حذف أن ونصب الفعل بعد كاد)

استشهد سيبويه على نصب الفعل بعد (كاد) على إضمار (أنْ) بقول عامر بن جوين الطائى :

فلم أر مثلَها خُباسةَ واحدٍ ونهنهْتُ نفسى بَعدَ ماكِدتُ أفعَلَه[١]

وقال : « حمله على (أن) ، لأن الشعراء قد يستعملون (أن) ههنا مضطرين كثيرا »[٢] .

وقال الأعلم : « الشاهد فيه نصب (أفعله) بإضمار (أن) ضرورة ، ودخول أن على (كاد) لا يستعمل فى الكلام ، فإذا اضطر الشاعر أدخلها عليها تشبيهاً لهابعسى ، لاشتراكهما فى معنى المقاربة ، فلما أدخلوها بعد (كاد) فى الشعر ضرورة توهمها هذا الشاعر مستعملة ثم حذفها ضرورة . هذا تقدير سيبويه » .

وماذكره الأعلم فى ضرورة إدخال (أن) بعد كاد تشبيها لها بعسى مأخوذ

---

(١) البيت من الطويل ، ونسبه فى الانصاف لعامر بن الطفيل ، والخباسة : الظلامة بضم المعجمة ، والضمير فى « مثلها » يعود على الغنيمة التى كانت نفسه قد حدثته بأخذها غدرا من امرىء القيس ، ونهنهت : كففت . يريد أنه منع نفسه من أخذ مال امرىء القيس ونسائه ظلما وغدرا بعد ما كاد يفعل .

وانظر فى البيت ابن السيرا فى ٢٢٢/١ ، والضرائر لابن عصفور ١٥١ ، وما يجوز للشاعر فى الضرورة للقيروانى ١٨٥ ، والانصاف ٥٦١ ، ومغنى اللبيب ٦٤٠ ، والهمع ٥٨/١ ، ١٨/٢ ، والدرر ٣٣/١ ، ١٣/٢ ، والأشمونى ٣٦١/١ ، ٣١٥/٣ .

وهو فى الكتاب ١٥٥/١ .

(٢) الكتاب ١٥٥/١ .

من سيبويه . قال فى الكتاب ١/٤٨٧ : « وقد جاء فى الشعر : كاد أن يفعل.
شبهوه بعسى . قال رؤبة : (رجز)

قد كاد من طول البلى أن يمصحا[1] »

وفى ضرائر الشعر لابن عصفور ص ١٥١ — ١٥٢ : « ومنه إضمار (أن) الناصبة وإبقاء عملها من غير أن يعوض منها شىء ، تشبيها لها بإضمارها بعد الحروف التى جعلت عوضا منها ، وأعنى بذلك الحروف التى ينتصب الفعل بعدها بإضمار (أن) فما جاء من ذلك قوله :

فلم أر مثلها خباسة واحد ونهنهت نفسى بعد ما كدت أفعلَه

يريد : أن أفعله ، وقوله :

وحق لمن أبو بكر أبوه يوفقَه الذى رفع الجبالا

يريد : أن يوفقه ..... » إلخ ، ثم قال : « ولا يجوز ذلك فى سعة الكلام ، فإن جاء شىء منه حفظ ولم يقس عليه لشذوذه ا هـ » .

وماذهب إليه ابن عصفور وسط بين مذهبى البصريين والكوفيين ؛ فالبصريون يمنعون إضمار (أن) الناصبة من غير عوض مطلقا ، أى فى شعر أو نثر ، والكوفيون يجوزون ذلك مطلقا كما فى الإنصاف[2] ، ويستدلون

(١) سنتحدث عن هذه الضرورة ان شاء الله تعالى بالتفصيل فى ضرائر الزيادة .

(٢) المسألة السابعة والسبعين ٥٥٩ .

بقراءة أبىّ وابن مسعود (وإذ أخذنا ميثاق بنى إسرائيل لاتعبدوا إلا الله) (١)، كما يستدلون بشواهد شعرية منها بيت الكتاب المذكور هنا .

وفى ضوء ماتقدم لايقال إن بيت الكتاب شاهد على إضمار (أن) الناصبة فى غير مواضع الإضمار للضرورة ، إذ يقصر سيبويه هذا الإضمار مع بقاء النصب على (كاد) وحدها (٢) ، والصحيح أن يقال إنه شاهد على حذف (أن) المتوهم وجودها بعد كاد وإبقاء الفعل منصوبا للضرورة .

فأنت ترى أن سيبويه هنا قد ركب ضرورة على ضرورة ؛ ذلك أن الأصل تجرد المضارع بعد (كاد) من (أن) المصدرية الناصبة للمضارع ، لكن الشعراء قد يستعملون (أن) ههنا مضطرين كثيرا ، فدخول (أن) ضرورة ، ثم حذفها مع بقاء عملها من غير عوض ضرورة أخرى .

وماذهب إليه سيبويه ضعيف لأمور :

١ — فيه مخالفة لرأى جمهور البصريين الذين يمنعون حذف (أن) من غير عوض مطلقا فى شعر أو نثر ، قال القيروانى : « والذى قال سيبويه فى هذا البيت إنما حملوه على أن الشعراء يستعملون (أن) ههنا كثيرا ،

---

(١) سورة البقرة . آية ٨٣ — وانظر البحر ٢٨٢/١ .

(٢) سيأتى فى ضرائر الابدال النصب على اضمار (أن) بعد الخبر المثبت كقوله :

سأترك منزلى لبنى تميم ... والحق بالحجاز فأستريحا

وهذه الضرورة تختلف عما نحن فيه ، اذ ما نحن فيه — عند سيبويه — يستعمل الشعراء فيه (أن) مضطرين كثيرا ، ومن ثم قدر وجود (أن) ثم حذفها مع بقاء عملها ، أما بعد الخبر المثبت فلا تستحق (أن) الاضمار أو الاظهار ، وانما يستحق الفعل الرفع واضطر الشاعر الى العدول عنه الى النصب محافظة على حركة جرف الروى ، ومن ثم قيل أن الضرورة فيه ابدال حكم من حكم ، أى أبدال النصب من الرفع ، فلم ير العلماء بدا من تقدير (أن) .

كأنه قال : بعد ما كدت أن أفعله، وهذا أيضا عند أصحابه غلط ، وذلك أن (كاد) لا يجوز أن يدخل معها (أن) إلا فى الشعر لأن معناها المقاربة ، ومنها قوله عز وجل: (من بعدما كاد يزيغ قلوب فريق منهم[1]) ؛ فكيف تضمر مع مالا تدخله ثم تعمل ؟ ! وهى لا تضمر فى غير هذا للوضع حتي يكون فى الكلام دليل عليها ، كما قال الشاعر :

ألاَ أيُّهذا الزَّاجِرِى أحضُرَ الوغَى
وأن أشهدَ اللذاتِ . هل أنتَ مخْلِدِى[2]

فأراد : أن أحضر ، ولكن حذف لما كانت (أن) الثانية فى قوله : « وأن أشهد اللذات» تدل على ذلك ، على أن بعض النحويين لم يجز فى هذا إلا الرفع ، وقال : إذا فقدت (أن) رفع الفعل ، فهذا وأمثاله يضعف ماقاله سيبويه عندهم اهـ . [3]) .

٢ — يتناقض مع ما ذكره فى الكتاب ٤٥٢/١ ، وهو قوله : « ولو قلت: مُرْهُ يَحفرُهَا على الابتداء كان جيدا ، وقدجاء رفعه على شىء هو قليل

---

(١) سورة التوبة . آية ١١٧ .

(٢) البيت من الطويل ، لطرفة بن العبد ، وهو من شواهد سيبويه ٤٥٢/١ ، وقد رواه برفع « أحضر » ، وانظر فيه شرح ابن السيرافى لأبيات سيبويه ٦١/٢ ، والنحاس ٢٢٨ ، وضرائر ابن عصفور ١٥١ ،أما لى ابن الشجرى ٨٣/١ ، والانصاف ٥٦٠ ، وابن يعيش ٧/٢ ، ٢٨/٤ ، ٥٢/٧ ، ومغنى اللبيب ٣٨٣ ، ٦٤١ ، والهمع ٦/١ ، ١٧٥ ، ١٧/٢ ، والدرر ٣/١ ، ١٥٢ ، ١٢/٢ ، والخزانة ١١٩/١ ، ٥٠٧١٨ ، ٥٧٩ .

(٣) ما يجوز للشاعر فى الضرورة ١٨٦ — ١٨٧ .

في الكلام ، على : مره أن يحفرها فإذا لم يذكروا (أن) جعلوا المعنى بمنزلته في : عَسَيْنَا نفعلُ ، وهو في الكلام قليل لا يكادون يتكلمون به ، فإذا تكلموا به فالفعل كأنه في موضع اسم منصوب . كأنه قال : عسى زيدٌ قائلا ، ثم وضع (يقولُ) في موضعه ، وقد جاء في الشعر قال طرفة :

ألا أيهذا الزاجرى أحضر الوغى وأن أشهد اللذات ، هل أنت مخلدى »

وقال الأعلم في بيت طرفة : « الشاهد في رفع أحضر لحذف الناصب وتعريه منه » فالذى يظهر من عبارة سيبويه هنا أن المضارع عند تعريته من (أن) يرفع .

٣ — إدخال الضرورة على الضرورة يتناقض مع ما ذكره من قوله : « لا يحمل على الاضطرار والشاذ إذا كان له وجه جيد[1] » .

والضعيف تقدير سيبويه خولف فيه قال الأعلم : « وقد خولف فيه ، لأن (أن) مع مابعدها اسم فلا يجوز حذفها ، وحمل الراد الفعل على إرادة النون الخفيفة وحذفها ضرورة ، والتقدير عنده : بعد ما كدت أفعلَنْه ، وهذا التقدير — أيضا — بعيد لتضمنه ضرورتين وهما : إدخال النون في الواجب ، ثم حذفها ، فقول سيبويه أولى ، لأن (أنْ) قد أتت في الأشعار محذوفة كثيرا اهـ » .

---

(١) الكتاب ١/٢٩٤ .

قال شيخنا المرحوم محمد محيي الدين عبد الحميد معلقا على رأى الأعلم :
« وترجيحه مقالة سيبويه مع اشتماله على ضرورة مركبة على ضرورة أخرى من أعجب العجب[1] » .

ولا عجب — في رأيي — في ترجيح الأعلم رأى سيبويه على غيره ؛ لأن كلا التقديرين يتساوى فى إدخال الضرورة على الضرورة ، ويزيد قول غير سيبويه بعدا فى تقديره إدخال النون فى الواجب ثم حذفها ، فقول سيبويه أقرب لكثرة ورود حذف أن مع بقاء النصب .

وأقرب من هذين التقديرين ما ذكره ابن هشام فى مغنى اللبيب ٦٤٠ منسوبا إلى المبرد ، وهو أن الأصل : أفعلها ، ثم حذفت الألف ونقلت حركة الهاء إلى ماقبلها . قال ابن هشام : « وهذا أولى من قول سيبويه ، لأنه أضمر أن فى موضع حقها أن لا تدخل فيه صريحا ، وهو خبر كاد ، واعتد بها مع ذلك بإبقاء عملها » . وحكى ابن الأنبارى فى الإنصاف ٥٦٧ هذه التقدير عن الفراء ، ثم قال :

« وهى لغة لخم » .

ويتلخص مما تقدم أن الشاعر : « بعد ماكدتُ أفعلَه » ثلاثة تخريجات:

١ — تخريج سيبويه ، وحاصله أن الفتحة على اللام حركة إعراب ، إذ الفعل منصوب بأن المحذوفة .

---

(١) الانتصاف من الانصاف ٥٦١ .

٢ — التخريج الذى حكاه الأعلم عن غير سيبويه ، وحاصله ان فتحة اللام حركة بناء لاتصال الفعل بنون التوكيد الخفيفة المحذوفة تخفيفا .

٣ — التخريج الذى نسبه ابن هشام إلى المبرد وحكاه ابن الأنبارى عن الفراء، وحاصله أن فتحة اللام ليست حركة إعراب أو بناء ، وإنما هى فتحة منقولة من الهاء بعد حذف الألف ، والفعل مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بالحركة العارضة بسبب النقل [١] .

(حذف « يا » من اسم الجنس للمعين)

اختلف النحاة فى جواز حرف النداء إذا كان المنادى اسم جنس معينا ، ويعنى به ما كان نكرة قبل النداء وتعرف بالنداء ، وهو النكرة المقصودة [٢] ، نحو : يارجل أقبل ، لرجل معين ، فمنع البصريون حذف الحرف منه فى الاختيار ، وذلك لأن النداء معه هو حرف تعريف أيضا ، فلا يحذف مما تعرف به ، حتى لايظن بقاؤه على تنكيره الذى كان عليه قبل النداء ، وأجازوا الحذف للضرورة . قال سيبويه : « وقد يجوز حذف (يا) من النكرة فى الشعر . قال العجاج :

جَارِىَ لَا تَسْتَنْكِرِى عَذِيرِى [٣]

---

(١) انظر الانتصاف ٥٦٢ .

(٢) عدا (أى) ، فأى مع كونها مقصودة جاز حذف الحرف منها بالاجماع، لأنها ليست المقصودة بالنداء ، وانما هى وصلة لنداء وصفها ، وهو معرفة قبل النداء . انظر شرح الكافية ١٥٨/١ ، وأسرار النداء ٢١ .

(٣) العذير : الأمر الذى يحاوله الانسان فيعذر فيه .

وانظر فى الرجز ابن السيرافى ٣١٢/١ ، والنحاس ١٨٤ ، وضرائر ابن عصفور ١٥٤ ، وما يجوز للشاعر فى الضرورة ٤١ ، والمقتضب ٢٦٠/٤ ، وابن يعيش ١٦/٢ ، ٢٠ ، وابن الشجرى ٨٨/٢ ، والخزانة ١٢٥/٢ .

وهو فى الكتاب ٣٢٥/١ ، ٣٣٠ .

يريد : ياجاريةُ :

وقال فى مَثَل : افتَـدِ مَخنوقُ (١) ، وأصبِـحْ لَيْـلُ (٢) ، وأطرِقْ كَرَا (٣) ، وليس هذا بكثير ولاقوى (٤) » .

استشهد سيبويه برجز العجاج على حذف « يا » من قوله : « جارى » ، والأصل : ياجاريةُ ، فالمنادى جارية معينة ، ويقصد بها الشاعر زوجه ، وقد رخم المنادى بحذف الهاء على لغة الانتظار ، وحذف منه حرف النداء للضرورة ومثل ذلك الأمثال الثلاثة ، والأصل فيها : يامخنوق ، وياليـــل ، ويا كرا ثم حذف منها حرف النداء ، وهى نكرات مقصودة — على نحو ماحدث

---

(١) قاله شخص وقع فى الليل على سـليك بن السلكة وهو نائم مستلق فخنقه ، وقال : افتد مخنوق ، فقال سليك : الليل طويل وأنت مقمر ، أى أنت آمن من أن أغتالك ففيم استعجالك فى الأسر ، ثم ضغطه سليك فضرط ، فقـال سليك : أضرطا وأنت الأعلى ؟! فذهبت كلها أمثالا . وهذا المثل يضرب لكل مضطر وقع فى شدة وهو يبخل بافتداء نفسه بماله . انظر مجمع الأمثال ٣٠/١ ، ٤٢٠ ، ١١/٢ ، وشرح التصريح ١٦٥/٢ ، وشرح الكافية ١٦٠/١ ، والأشمونى وحاشيته الصبان عليه ١٣٦/٣ ، وأسرار النداء ٢٥ .

(٢) مثل يضرب لمن يظهر الكراهية للشيء ، أى : صر ياليل صبحا ، أو ائت بالصبح . قالته أم جندب زوج امرىء القيس تبرما به ، واظهارا لكراهيتها له ، وكان قد وقع عليها فقالت : أصبحت أصبحت يا فتى ، فلم يلتفت اليها ، فرجعت الى خطاب الليل كأنها تستعطفه قائلة : أصبح ليل ، وروى أنه سألها عن سر كراهية النساء له ، فقالت له : لأنك ثقيل الصدر ، خفيف العجز ، سريع الاراقة ، بطىء الافاقة . انظر مجمع الأمثال ٤٠٣/١ ، وبقية المراجع السابقة .

(٣) أصله : يا كروان . رخم بحذف النون وحذفت الألف معها لكونها لينـا زائدا ساكنا رابعا ، ثم قلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، وتمام هـذا المثل : ان النعامة فى القرى . وهو يضرب لمن تكبر وقد تواضع من هو أشرف منه ، أى اخفض يا كروان عنقك للصيد ، فان النعامة وهى أكبر وأطول منك عنقا قـد صيدت . انظر مجمع الأمثال ٤٣١/١ وبقية المراجع السابقة .

(٤) الكتاب ٣٢٥/١ — ٣٢٦ .

فى بيت العجاج ، بناء على مذهب سيبويه فى جرى الأمثال مجرى الشعر فى الضرورة .

وحذف حرف النداء من اسم الجنس للمعين فى الشعر وماجرى مجراه من الأمثال عند سيبويه ليس بكثير ولاقوى كما ذكر فى النص السابق لقلة وروده وإيهامه بقاء المنادى على تنكيره .

أما الكوفيون فيرون أن الحذف هنا مقيس مطرد ، محتجين بوروده شعرا ونثرا ، ومن ذلك قوله ﷺ : « ثوبى حجر [(١)] » ، وقوله ﷺ : « اشتدى أزمة تنفرجى [(٢)] » ، ومن شواهدهم النثرية أيضا الأمثال الثلاثة السابقة وقد حكم جمهور البصريين على هذه الشواهد بالشذوذ أو الندرة ، واختار ابن مالك جواز الحذف اعتمادا على ماورد من الشواهد الشعرية والنثرية ، إلا أنه جعل هذا الجواز قليلا لامطردا [(٣)] .

---

(١) قاله صلى الله عليه وسلم حكاية عن موسي عليه السلام حين فر الحجر بثوبه لما وضعه عليه وذهب ليغتسل ، وأخرجه البخارى ٣٣٠/١ فى الغسل ، باب من اغتسل عريانا وحده ، وفى الأنبيـــاء ، باب حديث الخضر مع موسي عليهما السلام ، وفى تفسير سورة الأحزاب ، باب قوله (لا تكونوا كالذين آذوا موسي) ، ومسلم رقم (٣٣٩) فى الحيض ، باب جواز الاغتسال عريانا فى الخلوة ، ورقم (٣٣٩) فى الفضائل ، باب فضائل موسي عليه السلام ، والترمذى رقم (٣٢١٩) فى التفسير ، باب : ومن سورة الأحزاب ، وطريقه أبو هريرة رضي الله عنه .

وذكر السيوطى فى الهمع ١٧٤/١ أنه لم يثبت كونه بلفظ الرسول صلى الله عليه وسلم ، ويؤيد هذا وروده فى بعض الطرق بلفظ « يا حجر » . وانظر روح المعانى للألوسي ٩٤/٢٢ .

(٢) ذكر صاحب كشف الخفا ١٢٨/١ أن هذا الحديث رواه العسكرى والديلمى والقضاعى بسند فيه كذاب عن على رضي الله عنه . وانظر النهاية لابن الأثير ٤٧/١ .

(٣) انظر التسهيل ١٧٩ ، والأشمونى بحاشية الصبان ١٣٦/٣ ، وشرح التصريح ١٦٥/٢ .

(حذف لام الإضافة من قولهم « لا أَبالكَ »)

قال سيبويه : « (هذا باب المنفى بلام الإضافة) : اعلم أن التنوين يقع من المنفي فى هذا الموضع إذا قلت : لاغلامَ لكَ كما يقع من المضاف إلى اسم ، وذلك إذا قلت : لا مِثْلَ زيدٍ ، والدليل على ذلك قولُ العرب : لا أَبالكَ ، ولا غلامَيْ لكَ ولا مسلِمَيْ لكَ[1] » .

يعنى أن المنفي بلا فى نحو : لاغلامَ لك ، ولا أبالك ، ولاغلامَيْ لك .. إلخ ، مضاف إلى ما بعد اللام وهو الكاف ، فاسم (لا) النافية للجلس منصوب ، واللام مقحمة بين اسم لا ، وما أضيف إليه ، ويسميها سيبويه لام الإضافة ؛ أى لام تأكيد الإضافة ، إذ الإضافة — هنا — بمعنى اللام[2] .

ثم يذكر سيبويه أن هذه اللام لاتحول دون الإضافة وأن هذه الأسماء فى نحو الأمثلة المذكورة بمنزلة أسماء لا لام فيها ، إلا أن العرب لم تستعملها بدون اللام ، ماعدا كلمة « لا أبالك » فقد جاء فى الشعر بلا لام للضرورة الشعرية .

يقول . « وإنما ذهبت النون فى لا مُسْلِمَيْ لكَ على هذا المثال ، جعلوه بمنزلة لو حذفت بعده اللام كان مضافا إلى اسم ، وكان فى معناه إذا ثبتت بعده اللام ، وذلك قولك : لا أباك ، فكأنهم لو لم يجيئوا باللام قالوا : لا مُسْلِمَيْكَ ، فعلى هذا الوجه حذفوا النون فى : لا مُسْلِمَيْ لَكَ ، وذا تمثيل وإن لم يُتكلم بلا مُسْلِمَيْكَ . قال مِسكين الدارمى : (طويل)

---

(١) الكتاب ١/٣٤٥ .

(٢) راجع ابن يعيش ٢/١٠٥ ، وشرح الكافية ١/٢٦٥ ، والمقتصد فى شرح الايضاح ٨١١ .

وقد ماتَ شمَّاخٌ وماتَ مُزَرِّدٌ ... وأيُّ كَرِيمٍ لا أباكَ يُمَتَّعُ (١)

ويروى : مُخَلَّدُ (٢) » .

فالشاهد فى البيت المذكور حذف لام الإضافة فى قوله « لا أباك » للضرورة الشعرية (٣) .

(حذف نون الوقاية من ليت ، وقطْ ، وقدْ ، ومِنْ ، وعَنْ ، ولدُنْ)

يرى سيبويه أن حذف نون الوقاية من (ليت) عند اتصالها بياء المتكلم لا يكون إلا فى الضرورة الشعرية (٤) ففي الكتاب ٣٨٦/١ : « وقد قال الشاعر حيث اضطُر : لَيْتى ، كأنهم شبّهوه بالاسم حيث قالوا : الضّاربى ، والمضمر منصوب .

---

(١) ذكر البغدادى فى خزانة الأدب ١٠٠/٤ بتحقيق هارون أن هذا البيت من قصيدة عينية لمسكين الدرامى ، وليس فيها هذه الضرورة ، ورواه بلفظ .

وقد مات شماخ ومات مزرد ... وأى عزيز لا أبالك يمنع

وشماخ ومزرد لقبان لمعقل بن ضرار ويزيد بن ضرار ، وهما شقيقان ، وصحابيان ، وشاعران .

ورواية البيت فى أكثر كتب النحو بلفظ : يخلد بدل يمتع ، وبدون نسبة ، وفى معجم شواهد العربية ١٠١ : « وصواب روايته : يمتع ، فى العين المضمومة ، مع نسبته الى مسكين الدارمى .

وانظر فيه المقتضب ٣٧٥/٤ ، وابن يعيش ١٠٥/٢ ، واصول ابن السراج ٤٧٦/١ ، وخزانة الأدب ١٠٠/٤ .

(٢) الكتاب ٣٤٦/١ .

(٣) ومن ذلك قول أبى حية النميرى :

أبالموت الذى لابد أنى ... ملاق لا أباك تخوفينى ؟!

وهو ليس من شواهد سيبويه ، وانظر فيه المقتضب ٣٧٥/٤ ، والخصائص ٣٤٥/١ ، وأصول ابن السراج ٤٧٥/١ ، والمقتصد فى شرح الايضاح ٨١١ ، وأمالى ابن الشجرى ٣٦٢/١ ، وابن يعيش ١٠٥/٢ ، وشرح التصريح ٢٦/٢ ، والهمع ١٤٥/١ ، والدرر ١٢٥/١ ، والخزانة ١٠٠/٤ .

(٤) وقال الفراء : يجوز اختيارا (ليتنى) باثبات النون و (ليتى) بحذفها — شرح التصريح ١١١/١ .

قال الشاعر (زيد الخيل) . (وافر)

كَمُنْيَةِ جابرٍ إذ قال لَيْتِي أصادِفُه وأُتْلِفُ بعضَ مالِي [١] »

قال الأعلم : « الشاهد حذف النون من ضمير المنصوب فى « ليتى » وكان الوجه : ليتنى ، كما تقول : ضربنى ، فشبه ليت فى الحذف ضرورة بإنّ ولعلّ إذا قلت : إنّي ولعلّي » .

ووجه الضرورة كما ذكر سيبويه تشبيه «ليتى» بالضاربى ، أى بما لا تلحقه النون [٢] .

قال سيبويه فى الكتاب ٣٨٦/١ : « وسألته عن الضاربى ، فقال : هذا اسم ، ويدخله الجر » ، أى حاجة له إلى نون الوقاية التى تلحق أصلا لوقاية الفعل من الكسر [٣] ، وقد ذكر النحاة أن لحاق نون الوقاية لإنّ وأخواتها لمشابهتها الفعل فى المعنى والعمل .

وفى الكتاب ٣٨٦/١ ـ ٣٨٧ : « وسألته عن قولهم : عَنّي ، وقَدْنِي وقَطْنِي ومِنّي ولَدُنّي ، فقلت : ما بالهم جعلوا علامة المجرور ههنا كعلامة

---

(١) يروى عجزه بلفظ : أصادفه وأفقد بعض مالى ، كما يروى بلفظ : أصادفه وأفقد جل مالى . وقبله :

تمنى مزيد زيدا فلاقى أخا ثقة اذا اختلف العوالى

وصف أن رجلا تمنى لقاءه كما تمناه جابر هذا المذكور ، وكان تمنيه عليه .

انظر فى البيت ابن السيرافى ١٠٥/٢ ، والنحاس ٢٠٤ ، وضرائر ابن عصفور ١١٣ ، وما يجوز للشاعر فى الضرورة ١٨٤ ، والمقتضب ٢٥٠/١ ، وابن يعيش ٩٠/٣ ، ١٢٣ ، والهمع ٦٤/١ ، والدرر ٤١/١ ، والأشمونى ١٢٣/١ ، والخزانة ٣٧٥/٥ .

(٢) قد تلحق نون الوقاية اسم الفاعل ندورا أو شذوذا للتنبيه على أصل مهجور ـ انظر شواهد التوضيح ١١٨ ، والأشمونى بحاشية الصبان ١٢٦/١ ، وشرح الكافية ٢٣/٢ ، والضرائر للألوسي ٣١٢ .

(٣) وقال ابن مالك : بل لأنها تقى الفعل اللبس فى (أكرمنى) فى الأمر ، فلو لا النون لا لتبست ياء المتكلم بياء المخاطبة ،وأمر المذكر بأمر المؤنثة،ففعل الأمر أحق بها من غيره ، ثم حمل الماضي والمضارع على الأمر . أ هـ ـ انظر الأشمونى ١٢٣/١ ، والهمع ٦٤/١ .

إضمار المنصوب ؟ فقال : إنه ليس فى الدنيا حرف تلحقه ياء الإضافة إلا كان متحركا مكسورا ، ولم يريدوا أن يحركوا الطاء التى فى قَطْ ، ولا النون التى فى مِنْ ، فلم يكن لهم بد من أن يجيئوا بحرف لياء الإضافة متحرك ؛ إذ لم يريدوا أن يحركوا الطاء ولا النونات لأنها لا تذكر أبدا إلا وقبلها حرف متحرك مكسور ، وكانت النون أولى لأن من كلامهم أن تكون النونُ والياء علامةَ المتكلم ، فجاءوا بالنون لأنها إذا كانت مع الياء لم تخرج هذه العلامةُ من علامات الإضمار ، وكرهوا أن يجيئوا بحرف غير النون فيخرجوا من علامات الإضمار ، وإنما حملهم على أن لا يحركوا الطاء والنونات كراهيةُ أن تشبه الأسماء نحو : يَدٍ ، وهَنٍ ، وأما ما تحرك آخره فنحو مَعَ ولَدُ ، كتحريك أواخر هذه الأسماء ، لأنه إذا تحرك آخره فقد صار كأواخر هذه الأسماء ، فمن ثَم لم يجعلوها بمنزلتها ، فمن ذلك قولك : مَعِى ولَدِى فى لَدُ .

وقد اضطُر الشاعر فقال : قَدِى . شبَّهه بحسبى لأن المعنى واحد .

قال الشاعر :

قَدْنِىَ مِنْ نَصرِ الخُبَيْبَيْنِ قَدِى ليس الإمامُ بالشَّحيح المُلْحِدِ (١)

---

(١) البيت من الرجز ، لأبى نخيلة ، أو حميد الأرقط ، أو أبى بحدلة ، أو حميد بن مالك .

ومعنى قدنى : حسبى وكفانى ، وأراد بالخبيبين عبد الله بن الزبير وكنيته أبو خبيب ومصعبا أخاه ، ويروى بكسر الباء وفتح النون على صيغة الجمع يريد أبا خبيب وشيعته ، وأراد بالامام : الخليفة ، وعرض بعبد الله بن الزبير بأنه كان بخيلا وأنه ألحد فى الحرم .

وانظر فى البيت شرح النحاس لأبيات سيبويه ٢٠٤ ، والضرائر لابن عصفور ١١٣ ، وما يجوز للشاعر فى الضرورة ١٨٤ ، والمحتسب ٢٢٣/٢ ، وابن الشجرى ١٤/١ ، ١٤٢/٢ ، والانصاف ١٣١ ، ومغنى اللبيب ١٧٠ ، وشرح التصريح ١١٢/١ ، والهمع ٦٤/١ ، والدرر ٤٢/١ ، والأشمونى ١٢٥/١ ، وشرح الكافية ٢٣/٢ ، ٧٢ ، والخزانة بتحقيق هارون ٣٨٢/٥ ، ٢٤٦/٦ .

لما اضطر شبهه بحسبي وهَنِي ، لأن ما بعد هَنٍ وحَسْب مجرور ، كما أن ما بعد قَدْ مجرور ، فجعلوا علامة الإضمار فيهما سواء ، كما قال : ليتي حيث اضطُر ، فشبّهه بالاسم نحو الضاربي ، لأن ما بعدهما في الإظهار سواء ، فلما اضطر جعل ما بعدهما في الإضمار سواء اهـ » .

وملخص ماقال سيبويه أن الكلمات : عَنْ ، وقَدْ[1] وقَطْ[2] ، ومِنْ ، ولَدُنْ ، تلحقها نون الوقاية عند دخولها على ياء المتكلم ، للمحافظة على سكونها ، ذلك أن ياء المتكلم تقتضي كسر ما قبلها ، فتتحمل نون الوقاية كسرة المناسبة ، وتبقى هذه الكلمات على سكونها ، فرقا بينها وبين ما تحرك آخره نحو يَدٍ وهَنٍ ولَدُ عند اتصالها بياء المتكلم .

ثم ذكر سيبويه ان الشعراء قد يقولون عند الاضطرار : قطي وقدي ، بحذف نون الوقاية وكسر ما قبل الياء ، ومن مجيء ذلك في الشعر قول الشاعر :

قَدْنِيَ مِنْ نَصرِ الخُبَيْبَيْن قَدِي . . . . البيت

قال الأعلم : « الشاهد في حذف النون من قدني ، تشبيها بحسبي ، وإثباتها

---

(١) أى غير الحرفية ، وهى الاسمية المرادفة لحسب ، واسم الفعل المرادف ليكفى أو كفى — انظر مغنى اللبيب ١٧٠ ، والجنى الدانى ٢٦٩ ، والخزانة ٣٨٥/٥ ، وحاشية الصبان على الأشمونى ١٢٥/١ .

(٢) انظر مغنى اللبيب وحاشية الدسوقى عليه ٢٥٥/١ — ٢٥٦ .

فى (قَدْ) و (قَطْ) هو المستعمل ، لأنهما فى البناء ومضارعة الحروف بمنزلة (مِنْ) و (عَنْ) ، فتلزمهما النون المكسورة قبل الياء لئلا يغير آخرهما عن السكون»[١] .

وذهب الكوفيون إلى أن من جعلها بمعنى حسب قال : قدى وقطى بغير نون ، ومن جعلهما اسمي فعل بمعنى يكفى أو كفى قال : قدنى وقطنى بالنون ، كغيرهما من أسماء الأفعال المتعدية التى تتصل بها ياء المتكلم كدراكنى وعليكنى ، حملا لها على مدلولاتها وهى الأفعال المتعدية[٢] .

وذكر الرضى فى شرح الكافية ٢/٢٣ أن حذف نون الوقاية من (مِنْ) و (عَنْ) عند سيبويه لا يجوز إلا فى ضرورة الشعر كقد وقط ، واستشهد على ذلك بقول الشاعر :

أيها السائلُ عَنهُمْ وعَنِى ... لستُ مِنْ قيسَ ولا قيسُ مِنِى[٣]

وهذا البيت ليس من شواهد سيبويه ، ولم أعثر فى كتاب سيبويه على

---

(١) هامش الكتاب ط بولاق ٣٨٧/١ .

(٢) الأشمونى ١٢٥/١ – ١٢٦ .

(٣) البيت من المديد ، وقائله مجهول ، وذكر ابن الناظم فى شرح الألفية انه من انشاء بعض النحويين ، ويجوز فى قيس الصرف على ارادة أبى القبيلة وهو قيس عيلان ، والمنع على ارادتها نفسها ، ومنع الثانى أوفق بالقافية .
وانظر فيه الضرائر للألوسي ٦١ ، وضرائر ابن عصفور ١١٣ ، وشرح الألفية لابن الناظم ٧٠ ، وشرح التصريح ١١٢/١ ، والأشمونى ١٢٤/١ ، الخزانة ٣٨٠/٥ .

عبارة تفيد جواز الحذف مع (من) و (عن) للضرورة كقد وقط ، فلعل عزو الرضى إلى سيبويه جواز حذف النون معهما يرجع إلى القياس على مذهبه فى قد وقط ، إذ العلة التى ذكرها سيبويه نقلا عن شيخه الخليل فى لحاق نون الوقاية لقد وقط هى نفسها التى ذكرها فى (من) و (عن) ، وهى المحافظة على سكون ثانيهما .

وما قيل فى (من) و (عن) يقال فى (لدن) ، ففى الخزانة ٣٨٥/٥ بتحقيق هارون قال البغدادي نقلا عن ابن هشام (فى شرح شواهده) : « وأما قول سيبويه : إن ترك التنوين مع لدن ضرورة فمردود بالقراءة ... » إلخ وليس لعبارة « ترك التنوين مع لدن ضرورة » وجود فى الكتاب ، وما ذكر فى الكتاب متعلقا بهذه القضية لا يخرج عن النص الذى سقناه آنفا ، ثم قوله « وأما قط وعن ولَدُنْ فإنهن تباعدن من الأسماء ، ولزمهن ما لا يدخل الأسماء المتمكنة وهو السكون ، وإنما يدخل ذلك على الفعل نحو : خُذْ وزِنْ ، فضارعت الفعل وما لا يُجَر أبدا وهو ما أشبه الفعل فأجريت مجراه ، ولم يحركوه »[1] اهـ .

فسيبويه يرى أن (لدن) ضارعت الفعل ، فأجريت مجراه فى لزوم نون الوقاية عند اتصالها بياء المتكلم ، ففهم النحاة أنه لا يجيز الحذف معها إلا في الضرورة ، لشبهها بالفعل من جهة وللمحافظة على سكونها من جهة أخرى .

وربما كان أقرب عبارات سيبويه شبها بما نسبوا إليه قوله ، ما جاء فى

---

(١) الكتاب ٣٨٧/١ — ٣٨٨ .

الـكتاب في باب الظروف المبهمة غير المتمكـنة ٤٥/٢ : « وأما لَدُ فهي لدُنْ محذوفة كما حذفوا يَكُنْ . ألا ترى أنك إذا أضفت إلى مضمر رددته إلى الأصل . تقول : مِنْ لدُنْه ، ومِنْ لدُنِّي ، فإنما لدُنْ كعَنْ » .

وأما القراءة التي اعترض بها على سيبويه فهي قراءة نافع وعاصم — وهما من السبعة ، وأولهما مدني والآخر كوفي ـ بتخفيف النون من « لدني » في قوله تعالى (قد بلغت من لدني عذرا)[١] . قال ابن هشام : « ولا يقال إنها جاءت على من يقول : لَدُ ، وتكون النون للوقاية ، لأنه لا وجه حينئذ لدخول النون ، إذ لا سكون فيحفظ »[٢] .

وأيا ما كان الأمر فلم نقف على نص في الكتاب يفيد صراحة أن الحذف مع (لدن) مقصور على الضرورة الشعرية ، وكل عبارات سيبويه تشير إلى أن الأصل فيها لحاق نون الوقاية عند اتصالها بياء الإضافة ، حفظا لسكونها ، ولا ريب أن القراءة المذكورة ـ مع كونها سبعية ـ خارجة عن الأصل والقياس ، ومن ثم حكم عليها بعض النحاة ـ كابن مالك ـ بالقلة ، ووَجهها بعضهم بأنها لما كانت بمعنى (عند) ، و (عند) لا تلحقها نون الوقاية ، وردت كذلك في هذه القراءة مراعاة لمعناها[٣] .

---

(١) سورة الكهف ، آية ١٧٦ — وانظر البحر ١٥١/٦ ، وحجة القراءات لأبى زرعة ٤٢٤ ، والحجة لابن خالويه ٢٢٨ .

(٢) خزانة الأدب ٣٨٥/٥ .

(٣) انظر شرح التصريح ١١٢/١ .

(العطف على المضمر المجرور دون إعادة الجار)

قال سيبويه في الكتاب ٣٩١/١ : « ومما يقبح أن يَشركه المظهرُ علامةُ المضمر المجرور ، وذلك قولك : مررت بك وزيدٍ ، وهذا أبوك وعمرٍو . كرهوا أن يشرك المظهرُ مضمرا داخلا فيما قبله ، لأن هذه العلامة الداخلة فيما قبلها جمعَت أنها لا يُتَكلَّم بها إلا معتمدة على ما قبلها ، وأنها بدل من اللفظ بالتنوين ، فصارت عندهم بمنزلة التنوين ، فلما ضعُفت عندهم كرهوا أن يُتبعوها الاسمَ ، ولم يجز – أيضاً – أن يُتبعوها إياه وإن وصفوه ؛ لا يحسن لك أن تقول : مررت بك أنت وزيدٍ ، كما جاز فيما أضمرت في الفعل نحو : قمت أنت وزيدٌ ، لأن ذاك وإن كان قد أُنزل منزلة أحد حروف الفعل ، فليس من الفعل ولا من تمامه ، وهما حرفان يستغنى كل واحد منهما بصاحبه كالمبتدإ والمبنى عليه ، وهذا يكون من تمام الاسم ، وهو بدل من الزيادة التي في الاسم ، وحالُ الاسم إذا أضيف إليه كحاله إذا كان منفرداً ، لا يُستغنى به » . ثم قال : « وقد يجوز في الشعر أن تُشرك بين الظاهر والمضمر على المرفوع والمجرور إذا اضطر الشاعر ، وجاز . قمت أنت وزيدٌ ، ولم يجز : مررت بك أنت وزيدٍ ، لأن الفعل يَستغنى بالفاعل والمضاف لا يَستغنى بالمضاف إليه لأنه بمنزلة التنوين ، وقد يجوز في الشعر . قال : (رجز)

آبَكَ أَيِّهْ بِيَ أو مُصَدَّرِ ... مِنْ حُمُرِ الجِلَّةِ جأبٍ حَشْوَرِ [1]

---

(١) مما جهل قائله ، وآبك : يقال لمن تنصحه ولا يقبل ثم يقع فيما حذرته منه ، مثل ويلك ، والتأييه : التصويت والدعاء . يقال : أيهت بالابل اذا صحت بها ، والمصدر : الشديد ، ، والجلة : المسان (بتشديد النون) واحدها جليل ، والجاب : الغليظ ، والحشور : المنتفخ الجنبين .

وانظر في البيت ضرائر الشعر لابن عصفور ١٤٧ ، وشواهد التوضيح ٥٥ ، واللسان (أوب) المجلد الأول ص ١٢٨ .

وقال الآخر :

فاليومَ قرَّبت تهجونا و تشتمنا فاذهب فمابك والأيام ِ من عجب[1]

ومجمل ما ذكره سيبويه أن عطف الاسم الظاهر على الضمير المجرور بالحرف نحو : مررت بك وزيدٍ ، أو بالاسم نحو : هذا أبوك وعمروٍ ، دون إعادة الجار قبيح ، وذلك لأن الضمير المجرور جمع أمرين .

أحدهما : أنه لا يتكلم به إلا متصلا بما قبله من حرف أو اسم ، فلا يجوز فصله مما قبله ، فهو كالجزء منه ، كالدال من زيد ، فكما لا يجوز أن تعطف على الدال من كلمة (زيد) ـ مثلا ـ لا يجوز أن تعطف عليه وحده .

والثاني : أنه بدل من اللفظ بالتنوين ، أي أنه قام مقامه وعاقبه . تقول : غلامٌ . فتجد فيه التنوين ، فإذا أضفته قلت : غلامُك ، فقام الضمير المجرور (المضاف إليه) مقام التنوين[2] .

وتأكيد الضمير المجرور بالمنفصل غير ممكن ، إذ ليس للمجرور ضمير منفصل حتى يؤكد به أولا ثم يعطف عليه كما عمل فى المرفوع المتصل فى نحو

---

(١) البيت من البسيط ، مما جهل قائله أيضا ، ومعنى قربت : جعلت وأخذت . يقال : قربت تفعل كذا ، أى جعلت تفعله ، والمعنى : هجوك لنا من عجائب الدهر ، فقد كثرت فلا يتعجب منها .

وانظر فيه ابن السيرافى ١٩١/٢ ، وضرائر ابن عصفور ١٤٧ ، وابن يعيش ٧٨/٣ ، ٧٩ ، وشرح الكافية ٣٣٠/١ ، وخزانة الأدب ١٢٣/٥ ، والهمع ١٢٠/١ ، ١٣٩/٢ ، والدرر ٩٠/١ ، ١٩٢/٢ ، والأشمونى ١١٥/٣ ، وشواهد التوضيح ٥٥ .

(٢) انظر المقتصد فى شرح الايضاح ٩٥٩ .

قمت أنت وزيدٌ ، فلم يبق إلا إعادة الجار سواء أكان اسمًا أم حرفًا[١] .

ليكون عوضا عن الفصل .

ثم ذكر سيبويه أنه قد يجوز فى الشعر العطف على الضمير المجرور دون إعادة الجار للضرورة الشعرية، واستشهد على مجىء هذا العطف ببيتين أولهما قول الشاعر :

آبك أيه بى أو مصدر . . . . . . البيت .

قال الأعلم : « الشاهد فى عطف المصدّر على المضمر المجرور دون إعادة الجار ، وهو من أقبح الضرورة »[٢] .

والبيت الثانى قوله :

فاليوم قربت تهجونا وتشتمنا فاذهب فما بك والأيام من عجب

قال الأعلم : « الشاهد فيه عطف الأيام على المضمر المجرور ، والقول فيه كالقول فى الذى قبله »[٣] .

---

(١) لكن لا يعاد الاسمى الا اذا لم يلبس ، فان ألبس نحو : جاءنى غلامك وغلام زيد ، وانت تريد غلاما واحدا مشتركا بينهما لم يجز . نعم يجوز اذا قامت قرينة تدل على المقصود . والذى ارتضاه الدمامينى أن المعطوف الجار والمجرور على الجار والمجرور ، لا المجرور فقط على المجرور كما استظهره الرضي ، لئلا يلزم الغاء الجار واتصال الضمير بغير عامله فى نحو : المال بينى وبينك ،ومررت بك وبه ، وكلاهما محذور . حاشية الصبان على الأشمونى ١١٤/٣ ، وانظر شرح الكافية للرضي ٣٢٠/١ .

(٢) هامش الكتاب ط بولاق ٣٩١/١ .

(٣) هامش الكتاب ط بولاق ٣٩٢/١ .

وذهب الكوفيون ، ويونس ، والأخفش ، وقطرب ، والشلوبين ، وابن مالك ، إلى جواز هذا العطف فى الاختيار دون إعادة الجار [١] .

قال ابن مالك فى الألفية مشيراً إلى هذا الخلاف :

وَعَوْدُ خافضٍ لدَى عطفٍ علَى ضمير خفضٍ لازماً قد جُعِلاَ
وليس عندى لازما ، إذ قد أتى فى النظم والنثر الصحيح مُثْبَتَا

وقد احتج المجيزون بمجىء هذا العطف فى التنزيل بلا إعادة للجار ، قال تعالى : (واتقوا الله تساءلون به والأرحامِ [٢]) بخفض الأرحام وهى قراءة حمزة ، وإبراهيم النخعى ، وقتادة ، ويحيى بن وثاب ، وطلحة بن مصرف ، والأعمش [٣] ، وقال تعالى : (ويستفتونك فى النساء ، قل : الله يفتيكم فيهن وما يتلى عليكم [٤]) ، فـ (ما) عطف على ضمير « فيهن » ، وقال تعالى : (لكن الراسخون فى العلم منهم والمؤمنون يؤمنون بما أُنزل إليك وأنزل من قبلك والمقيمين الصلاة [٥]) ، فـ « المقيمين » عطف على الكاف فى إليك أو فى قبلك ، وقال تعالى : (وجعلنا لكم فيها معايش ومن لستم له برازقين [٦]) ، فـ (من) عطف على ضمير لكم ، وقال : (قل : قتالٌ فيه كبير وصدٌّ عن سبيل الله وكفرٌ به والمسجدِ الحرام [٧]) .

---

(١) انظر فى هذا الخلاف وأدلة الفريقين المسألة الخامسة والستين فى الانصاف ٤٦٣ وما بعدها .
(٢) النساء . الآية الأولى .
(٣) انظر ٥١٧/٣ ، واتحاف فضلاء البشر ١٨٥ .
(٤) النساء . آية ١٢٧ .
(٥) النساء . آية ١٦٢ .
(٦) الحجر . آية ٢٠ .
(٧) البقرة . آية ٢١٧ .

كما ورد فى الحديث الشريف ، كقول النبى ﷺ :

«إنما مثلكم واليهودِ والنصارى كرجل استعمل عمالا ..»[1] الحديث.

وورد هذا العطف أيضا فى كلام العرب ، كقول بعضهم « وما فيها غيره وفرسِه»[2] ولكثرة ماورد من هذا العطف فى الاختيار دون إعادة الجار نختار رأى المجيزين وعدم قصره على الشعر للضرورة ، ولاحاجة إلى التكلف بتخريج ما ورد على مذهب المانعين كما فعل ابن الأنبارى فى الإنصاف[3] ، كما لاحاجة إلى إنكار قراءة سبعية متواترة ــ وهي قراءة حمزة ــ أو تضعيفها كما فعل الفراء والزجاج والجرجانى[4] ، أو عدم التسليم بتواتر القراءات السبع كما ذكر الرضى[5] .

(حذف لام الأمر وإبقاء عملها)

قال سيبويه فى باب مايعمل فى الأفعال فيجزمها[6] : «واعلم أن هذه اللام[7]

---

(١) أخرجه البخارى فى : ٣٧ ــ كتاب الاجارة ، ٩ ــ باب الاجارة الى صلاة العصر .

(٢) انظر شواهد التوضيح ٥٥ ، وقد ضبطه محققه برفع فرسه ، والصواب ما أثبت .

(٣) ٤٦٣ ــ ٤٧٤ . وقد نقل البغدادى فى خزانة الأدب ١٢٤/٥ ما ذكره ابن الأنبارى ملخصا ثم علق عليه بقوله : « ولا يخفى ما فى غالبه من التعسف » .

(٤) انظر الخزانة ١٢٧/٥ ، والمقتصد فى شرح الايضاح ٩٦٠ .

(٥) انظر شرح الكافية ٣٢٠/١ .

(٦) الكتاب ٤٠٨/١ ــ ٤٠٩ .

(٧) يعنى لام الأمر .

قد يجوز حذفها فى الشعر، وتعمل مضمرة، وكأنهم شبهوها بأن إذا عملت مضمرة، وقال الشاعر : (وافر)

مُحمَّدُ تَفْدِ نفسَكَ كلُّ نفسٍ إذا ماخِفْتَ مِنْ شيءٍ تَبَالاَ (١)

وإنما أراد : لتفد، وقال متمم بن نويرة : (طويل)

على مِثْلِ أصحابِ البعوضةِ فاخْمُشِي

لكِ الويلُ حُرَّ الوجْهِ أوْ يَبْكِ مَنْ بَكَى (٢)

أراد : ليبك، وقال أُحَيْحة بن الجُلاح : (وافر)

فَمَنْ نالَ الغِنَى فَلْيَصْطَنِعْهُ صَنيعتَهُ ويَجْهَدْ كلَّ جَهْدِ (٣)،

الشاهد فى الأبيات الثلاثة — عند سيبويه — حذف لام الأمر مع إبقاء عملها — وهو الجزم — للضرورة الشعرية، وأغلب الظن أن البيت الثالث من إضافة النساخ، إذ القول بوجود هذه الضرورة فيه تكلف واضح،

(١) البيت لا يعرف قائله، ونسبة بعضهم لحسان، وقيل : للأعشى، وقيل : لأبى طالب، والتبال : الوبال وسوء العاقبة . وانظر فيه شرح النحاس لأبيات الكتاب ٢١٠، والضرائر لابن عصفور ١٤٩، والآلوسي ٨٤، القيروانى، والمقتضب ١٣٢/٢، وأصول ابن السراج ١٨٢/٢، وابن الشجرى ٣٧٥/١، وابن يعيش ٣٥/٧، ٦٠ ٦٢، ٢٤/٩، والانصاف ٥٣٠، والمغنى ٢٢٤، ٦٤١، وشرح التصريح ١٩٤/٢، والشذور ٢١١، والأشمونى ٥/٤، وشرح الكافية ٢٥٢/٢، ٢٦٨، والهمع ٥٥/٢، والدرر ٧١/٢، والخزانة ١١/٩، وهو فى الكتاب ٤٠٨/١ .

(٢) البعوضة — هنا — موضع بعينه قتل فيه رجال من قومه، فحض على البكاء عليهم، وأخمشي : أخدشي .

وانظر فى البيت النحاس ٢١٠، وضرائر ابن عصفور ١٥٠، والآلوسي ٨٤، المقتضب ١٣٢/٢، وابن الشجرى ٣٧٥/١، وابن يعيش ٦٠/٧،٦٢، والمغنى ٢٢٥، والانصاف ٥٣٢، والأصول ١٦٣/٢، ١٨١، وهو فى الكتاب ٤٠٩/١ .

(٣) لم أعثر عليه فى غير الكتاب ٤٠٩/١ .

وذلك لأن الفعل « يجهد » مجزوم عطفاً على الفعل السابق عليه المقترن بلام الأمر « فليصطنعه » وهو مندرج معه فى سلك الأمر بمقتضى العطف دون حاجة إلى ضرورة ، والذى يدعم هذا الظن أن سيبويه لم يورد التقدير فيه قبل حذف اللام كما فعل فى البيتين السابقين عليه ؛ ولم يذكره الأعلم أو ابن السيرافى أو النحاس فى شرح شواهد الكتاب ، وكذا لم أجد له مرجعاً فيما أتيح لى الاطلاع عليه[١] ، وفى خزانة الأدب نقل البغدادى عبارة سيبويه من أول قوله : « واعلم أن هذه اللام قد يجوز حذفها فى الشعر . . . » إلى قوله : « أراد : ليبك» ، وذكر بعد هذه العبارة كلمة « انتهى » . ثم أخذ فى شرح هذه الضرورة ، وذكر آراء العلماء فيها دون أن يشير إلى بيت أحيحة[٢].

وقد أنكر المبرد هذه الضرورة ، فهو لا يجيز حذف لام الأمر وإبقاء عملها فى شعر أو نثر . قال فى المقتضب ٢ / ١٣٠ : « والنحويون يجيزون إضمار هذه اللام للشاعر إذا اضطر ، ويستشهدون على ذلك بقول متمم ابن نويرة :

على مثل أصحاب البعوضة فاخمشى   لك الويل حر الوجه أو يبك من بكى

يريد : أو ليبك من بكى ، وقول الآخر :

محمد تفد . . . . البيت

(١) وانظر هامش الكتاب بتحقيق هارون ٩/٣ : التعليق رقم (٢) .
(٢) انظر الخزانة بتحقيق هارون ١١/٩ — ١٤ .

فلا أرى ذلك على ما قالوا ، لأن عوامل الأفعال لا تضمر ، وأضعفها الجازمة ، لأن الجزم فى الأفعال نظير الخفض فى الأسماء ، ولكن بيت متمم حمل على المعنى ، لأنه إذا قال : فاخمشى ، فهو فى موضع : فلتخمشى ، فعطف الثانى على المعنى .

وأما هذا البيت الأخير فليس بمعروف[1] ، على أنه فى كتاب سيبويه على ما ذكرت لك »[2] ا . هـ

والسماع والقياس يؤيدان سيبويه وموافقيه ، فقد وردت أبيات أخر تتضمن الشاهد نفسه[3]

---

(١) وفى أمالى ابن الشجرى ٣٧٥/١ : « وقال بعضهم : هو خبر يراد به الدعاء ، وأصله : تفدى نفسك كل نفس ، كما قال : ويرحم الله عبدا قال آمينا ، وكما جاء فى التنزيل (يغفر الله لكم وهو أرحم الراحمين) ، فاحتاج الى حذف الياء وان كان المراد به الخبر ، كما حذفت من التنزيل من (نبغى) فى قوله (ذلك ما كنا نبغ) » أ هـ .

(٢) قال ابن هشام فى مغنى اللبيب ٢٢٥ : « وهذا الذى منعه المبرد فى الشعر أجازه الكسائى فى الكلام ، لكن بشرط تقدم (قل) ، وجعل منه (قل لعبادى الذين آمنوا يقيموا الصلاة) أى ليقيموها ، ووافقه ابن مالك فى شرح الكافية ، وزاد عليه أن ذلك يقع فى النثر قليلا بعد القول الخبرى ، كقوله :

قلت لبواب لديه دارها تأذن فانى حمؤها وجارها

أى : لتأذن ، فحذف اللام وكسر حرف المضارعة . قال : وليس الحذف بضرورة لتمكنه من أن يقول : ايذن ، ا هـ » .

(٣) كقول الشاعر :

قلت لبواب لديه دارها تأذن ... البيت

عند الجمهور ، وقوله :

من كان لا يزعم أنى شاعر فيدن منى تنهه الزواجر

أى : فليدن ، وقوله :

فقلت : ادعى وأدع فان أندى لصوت أن ينادى داعيان

أى : ولأدع .

وانظر ضرائر الشعر لابن عصفور ١٥٠ ، وما يجوز للشاعر فى الضرورة للقيروانى ١٢٥ ، والضرائر للآلوسي ٨٤ ، والانصاف ٥٣٠ .

ويبدو أن المبرد لم يطلع عليها ، فلم يذكرها ولم يذكر لها تخريجا يتفق ومذهبه ، على أن ما ذكره بالنسبة لبيته الثانى لا يرد الاستشهاد بالبيت ، إذ عدم معرفة القائل لا ترد الشاهد إذا كان راويه ممن يوثق بروايته كسيبويه قال العلامة البغدادى فى خزانة الأدب ١٦/١ : « الشاهد المجهول قائله وتتمته، إن صدر من ثقة يعتمد عليه قُبِلَ ، وإلا فلا . ولهذا كانت أبيات سيبويه أصح الشواهد ، اعتمد عليها خلف بعد سلف ، مع أن فيها أبياتا عديدة جهل قائلوها ، وما عيب بها ناقلوها ، وقد خرج كتابه إلى الناس والعلماء كثير ، والعناية بالعلم وتهذيبه وكيدة ، ونظر فيه وفتش فما طعن أحد من المتقدمين عليه ، ولا ادعي أنه أتى بشعر منكر ، وقد روى فى كتابه قطعة من اللغة غريبة لم يدرك أهل اللغة معرفة جميع ما فيها ، ولا ردوا حرفا منها » .

وتخريج البيت على أنه دعاء بلفظ الخبر كما ذكر ابن الشجرى فى أماليه ١ / ٣٧٥ ، وابن هشام في مغنى اللبيب ٢٢٥ ، فرار من ضرورة إلى ضرورة، إذ الفعل عليه يكون مرفوعا وحذفت الياء اجتزاء عنها بالكسرة كقوله :

فطرت بمنصلى فى يعملات   دوامى الأيد يخبطن السريحا

والاجتزاء بالكسرة عن الياء ضرورة عند سيبويه كما مر ، فضلا عن أن هذا التخريج لا يطرد في جميع ما سمع مما يندرج تحت الضرورة التى نتحدث عنها وهي حذف لام الأمر وإبقاء عملها ، كقول الشاعر :

فلا تَسْتَطِلْ مِنِّى بَقائِى ومُدَّتِى   ولـكنْ يَكُنْ للخيرِ منكَ نصيبُ (١)

---

(١) البيت من الطويل ، لم يعلم قائله ، وليس من شواهد سيبويه .
انظر فيه العينى بهامش الخزانة غير المحققة ٤٢٠/٤ ، ومغنى اللبيب ٢٢٤ ، وشرح شواهد المغنى ٢٠٣ ، والأشمونى ٥/٤ .

قال العينى : « والشاهد فى : يكن ، إذ أصله : ليكن ، فحذفت اللام للضرورة» (١).

فالفعل المجزوم فى هذا البيت صحيح الآخر ، لا ينطبق عليه التخريج المذكور ، وقد حاول الدماميني فى شرحه المغنى اللبيب أن يخرجه على مذهب المبرد فكان تخريجه موغلا فى التكلف والتعسف . قال : « وكأن المبرد – رحمه الله – لم ير مساغا لتخريجه إن كان قد اطلع عليه ، ويمكن أن يخرج على أن يكون الفعل مرفوعا ، أصله (يكون) ، لكنه سكن النون لأجل الإدغام الجائز ، فأبدلها لاما وأدغم ، ثم التقى ساكنان(٢) ، فحذف الأول للضرورة وإن كان إثباتة سائغا في السعة من باب التقاء الساكنين على حده » (٣).

والقياس – أيضا – كالسماع ، يؤيد سيبويه فيما ذهب إليه ، وقد قاس سيبويه حذف الجازم مع بقاء عمله على حذف الجار وبقاء عمله في الضرورة الشعرية .

فالجازم كالجار كل منهما مختص بنوع من أنواع الكلمة وعامل فيه ، فكما أن الجار قد يحذف ويبقى عمله للضرورة الشعرية فكذلك الجازم .
قال سيبويه في الكتاب ١ / ٤٠٩ :

---

(١) العينى بهامش الأشمونى ٤/٥ .
(٢) الواو واللام الأولى المبدلة من النون .
(٣) تحفة الغريب للدمامينى ١/٥٦٩ ، وانظر حاشية الدسوقى على مغنى اللبيب ١/٣٢٢ .

« والجزم فى الأفعال نظير الجر فى الأسماء ، فليس للاسم فى الجزم نصيب ، وليس للفعل فى الجر نصيب ، فمن ثم لم يضمروا الجازم كما لم يضمروا الجار وقد أضمره الشاعر ، شبهه بإضمارهم (رُبَّ) ، وواو القسم فى كلام بعضهم » اهـ .

بل إن إضمار الجار أشد من إضمار الجازم ، إذ الجار والمجرور كالكلمة الواحدة ، بدليل وقوعهما موقع المفرد فيقعان خبراً ، وصفة ، وحالا ، وليس كذلك الجازم والمجزوم ، ولذا قال سيبويه : « وليس كل جار يضمر ، لأن المجرور داخل فى الجار ، فصارا عندهم بمنزلة حرف واحد[1] » .

فإذا كان للشاعر أن يضمر الجار مع بقاء عمله ـ وهو كالجزء من المجرور ـ للضرورة ، جاز له من باب أولى أن يضمر الجازم مع بقاء عمله للضرورة أيضا ، وإن كانت الضرورة مع كليهما قبيحة أو شاذة[2] .

ومنهم من يرى أن إضمار الجازم أقبح من إضمار الجار ، ومن هؤلاء الأعلم الشنتمرى . قال شارحا الشاهد فى قوله : محمد تفد نفسك . . . . . البيت : « الشاهد فيه إضمار لام الأمر فى قوله : لتفد ، والمعنى لتفد نفسك ، وهذا من أقبح الضرورة لأن الجازم أضعف من الجار ، وحرف الجر لا يضمر ، وقد قيل : هو مرفوع حذفت لامه ضرورة واكتفى بالكسرة منها ، وهذا أسهل فى الضرورة وأقرب »[3] اهـ . وهكذا يؤيد الأعلم أبا العباس المبرد مع ما فى رأى المبرد من ضعف كما بينا .

---

(١) الكتاب ١/٢٩٤ .
(٢) انظر شرح الأشمونى ٢/٢٣٣ .
(٣) هامش الكتاب ط بولاق ١/٤٠٩ .

(حذف الفاء الواقعة فى جواب الشرط)

قال سيبويه فى الكتاب ١/٤٣١ ـ ٤٣٦ : « وسألته عن قوله : إنْ تأتنى أنا كريم ، فقال : لا يكون هذا إلا أن يضطر شاعر ، من قِبل أنّ : أنا كريم يكون كلاما مبتدأ ، والفاء و (إذا) لا يكونان إلا معلقين بما قبلهما ، فكرهوا أن يكون هذا جوابا ، حيث لم يُشبه الفاءَ ، وقد قاله الشاعر مضطرا ، يشبّهه بما يتكلم به من الفعل . قال حسّان بن ثابت[1] : (بسيط)

مَنْ يَفْعَلِ الحسناتِ اللهُ يشكرُها   والشرُّ بالشر عندَ الله سِيَّانِ

وقال الأسَدِىّ : (طويل)

بَنِى ثُعَلٍ لا تَنْكَعوا العَنْزَ شِرْبَها
بنى ثُعَلٍ مَنْ يَنْكَعِ العَنْزَ ظالمُ[2] » اهـ

---

(١) ونسبه بعضهم لعبد الرحمن بن حسان ، ورواه جماعة لكعب بن مالك الأنصارى ، ورواه بعضهم بلفظ « مثلان » بدل « سيان » ، وروى الأصمعى صدره بلفظ : من يفعل الخير فالرحمن يشكره . ولا شاهد فيه على هذه الرواية . وانظر فيه شرح ابن السيرافى لأبيات سيبويه ١١٤/٢ ، والنحاس ٢٢١ ، وضرائر ابن عصفور ١٦٠ ، والألوسي ٦٤ ، وما يجوز للشاعر فى الضرورة ١٥٥ ، والمقتضب ٧٢/٢ ، والخصائص ٢٨/٢ ، والمحتسب ١٩٣/١ ، وابن يعيش ٢/٩ ، ٣ ، ومغنى اللبيب ٥٦ ، ٩٨ ، ١٣٩ ، ١٦٥ ، ٢٣٦ ، ٤٢٢ ، ٤٢٣ ، ٥١٧ ، ٦٣٦ ، ٦٤٧ ، وشرح التصريح ٢٥٠/٢ ، والأشمونى ٢٠/٤ ، والنوادر ٢٠٧ ، وشرح الكافية ٢٥٦/٢ ، ٢٦٣ ، والخزانة ٤٩/٩ ، ٧٧ ، وأمالى ابن الشجرى ٨٤/١ ، ٢٩٠ ، ٣٧١ .

وهو فى الكتاب ٤٣٥/١ ، ٤٥٨ .

(٢) ثعل : حى من طيىء ، ونكع : منع .

وانظر فى البيت المحتسب ١٢٢/١ ، ١٩٣ ، والأشمونى ٢١/٤ ، وشرح النحاس لأبيات سيبويه ٢٢٢ ، واللسان (نكع) م ٣ ص ٧١٨ .

الشاهد في البيتين حذف الفاء الواقعة في جواب الشرط للضرورة ، فالشاعر الأول أراد : فالله يشكرها ، إذ الجملة الاسمية يجب اقترانها بالفاء عند وقوعها جوابا للشرط ، لعدم صحة وقوعها شرطا[١] ، فاضطر الشاعر إلى حذف الفاء .

وفي البيت الثاني أراد الشاعر : من ينكح العنز فهو ظالم ، فالجواب جملة اسمية كسابقه ، واضطر الشاعر إلى حذف الفاء مع المبتدأ .

وكونُ حذف الفاء الواقعة في جواب الشرط مخصوصا بالضرورة مذهبُ الخليل وسيبويه ، وعن أبي الحسن الأخفش وبعض نحاة بغداد أن هذا الحذف واقع في النثر الفصيح ، وأن منه قوله تعالى (وما أصابكم من مصيبة بما كسبت أيديكم)[٢] في قراءة نافع وابن عامر من السبعة ، وأبي جعفر يزيد بن القعقاع من العشرة[٣] ، وقوله تعالى (كُتِبَ عليكم إذا حضر أحدكم الموتُ إنْ ترك خيرا الوصيةُ للوالدين والأقربين بالمعروف)[٤] .

ورد بأن (ما) في الآية الأولى موصولة لا شرطية ، وأن (الوصية) في الآية الثانية نائب عن فاعل (كُتِبَ) و (للوالدين) متعلق بها لا خبر ، والجواب محذوف ، أي : فليوص[٥] .

---

(١) قال ابن مالك :

واقرن بفا حتما جوابا لوجعل	شرطا لان أو غيرها لم ينجعل
وتخلف الفاء (اذا) المفاجأة	كان تجد اذا لنا مكافأه

وانظر شرح الأشمونى ١٩/٤ – ٢٤ ، والتصريح ٢٥٠/٢ – ٢٥١ .

(٢) سورة الشورى . الآية ٣٠ .

(٣) قراءة الجمهور (فيما كسبت أيديكم) وما الأولى على هذه القراءة شرطية ، أو موصولة اقترن خبرها بالفاء لشبهها بالشرط . انظر مغنى اللبيب ١٦٥ ، وانظر البحر ٥١٨/٧ ، واتحاف فضلاء البشر ٣٨٣ ، والمهذب فى القراءات العشر ٢١٣/٢ .

(٤) سورة البقرة . الآية ١٨٠ .

(٥) انظر البحر المحيط ٥١٨/٧ ، ومغنى اللبيب ٩٨ .

وجوز ابن مالك هذا الحذف في النثر بقلة ، وقال : « وَمن خص هذا الحذف بالشعر حاد عن التحقيق ، وضيق حيث لا تضييق ، بل هو فى غير الشعر قليل ، وهو فيه كثير »[١] .

ومن ذلك قوله صلى الله عليه وسلم : « إنك إن تركتَ ولدك أغنياء ، خيرٌ من أن تتركهم عالة[٢] » ، أي : فهو خير ، وقوله صلى الله عليه وسلم في شأن اللُّقَطَة « فإن جاء صاحبها ، وإلاَّ اسْتَمْتِعْ بها »[٣] ، أى فإن جاء صاحبها أخذها[٤] ، وإلا يَجِيءْ فاسْتَمْتِعْ بها ، وقوله صلى الله عليه وسلم لهلال بن أمية : « البينةَ وإلاَّ حَدٌّ في ظهرك[٥] » أى : أحضر البينة ، وإلا تحضرها فجزاؤك حد فى ظهرك .

ونقل عن المبرد في هذا الحذف قولان ، أحدهما يمنع حذفها مطلقا فى شعر أو نثر ، والآخر يجوّز حذفها للضرورة كما هو مذهب سيبويه ؛ ففي مغنى اللبيب لابن هشام ١٦٥ : « وعن المبرد أنه منع ذلك حتى في الشعر ، وزعم أن الرواية[٦] : من يفعل الخير فالرحمن يشكره » .

---

(١) شواهد التوضيح ١٣٤ .

(٢) أخرجه البخارى فى : ٨٥ ــ كتاب الفرائض ، ٦ ــ باب ميراث البنات .

(٣) أخرجه البخارى فى : ٤٥ ــ كتاب اللقطة ، ١٠ ــ باب هل يأخذ اللقطة ولا يدعها تضيع حتى لا يأخذها من لا يستحق .

(٤) أو : فان جاء صاحبها فادفعها اليه ، كما قدر ذلك الدمامينى . انظر حاشية الدسوقى على مغنى اللبيب ٢٤١/١ .

(٥) أخرجه البخارى فى : ٦٥ ــ كتاب التفسير ، ٢٤ ــ سورة النور ، ٣ ــ باب قوله (ويدرا عنها العذاب أن تشهد أربع شهادات بالله أنه لمن الكاذبين) .

(٦) أى فى البيت السابق المنسوب لحسان ، وهو قوله :
من يفعل الحسنات الله يشكرها ... البيت .

وذكر مثل ذلك الشيخ خالد فى شرح التصريح ٢ / ٢٥٠، والعينى بهامش الأشمونى ٤/٢٠ ، ونقله السيوطى عن أبى حيان فى الهمع ٢/٦٠ .

ويبدو أن ما ذكره هؤلاء النحاة منقول عما قاله أبو الحسن على بن سليمان الملقب بالأخفش الصغير فيما كتبه على نوادر أبى زيد ، قال :

« وأنشد سيبويه لعبد الرحمن بن حسان :

من يفعل الحسنات الله يشكرها والشر بالشر عند الله مثلان

أراد : فالله يشكرها ، فحذف الفاء لما اضطر . وأخبرنا أبو العباس عن المازنى عن الأصمعي أنه أنشدهم :

« من يفعل الخير فالرحمن يشكره »

قال : فسألته عن الرواية الأولى ، فذكر أن النحويين صنعوها ، ولهذا نظائر ليس هذا موضع شرحها»[1] اهـ .

والذى فى المقتضب للمبرد ٢ / ٧٠ : « وأما قول عبد الرحمن بن حسان:

من يفعل الحسنات الله يشكرها والشر بالشر عند الله مثلان

فلا اختلاف بين النحويين فى أنه على إرادة الفاء ، لأن التقديم فيه لا يصلح» وقال فى الباب نفسه قبل هذه العبارة بقليل : «ولو اضطر شاعر فحذف الفاء وهو يريدها لجاز »[2] .

---

(١) النوادر فى اللغة ٢٠٧ - ٢٠٨ .

(٢) المقتضب ٢/٦٩ .

فالحق أن للمبرد موافق لسيبويه على جواز حذف الفاء هنا للضرورة كما جاء فى المقتضب ، وأن صاحب ادعاء تغيير رواية البيت المنسوب لحسان أو لغيره إنما هو الأصمعى [١] ، وليس المبرد كما يظهر لنا من رواية الأخفش الصغير السابقة ، وقد صرح بذلك الأعلم فقال : « وزعم الأصمعي أن النحويين غيروه ، وأن الرواية :

« من يفعل الخير فالرحمن يشكره[٢] » اهـ

وليس فيما رواه الأخفش الصغير ما يقطع بموافقة أبى العباس للمبرد على دعوى الأصمعى تغيير الرواية ، فى حين أن ماورد فى المقتضب قاطع بموافقته رأى سيبويه ، وذكر أبو الحسن الأشمونى أن المبرد أجاز حذف الفاء الواقعة فى جواب الشرط فى الاختيار ، وهذا سهو من الأشمونى ، فلم ينقل عن المبرد سوى الرأيين اللذين ذكرناهما آنفا ، وفى ضوئهما نرى أن ماذكره الأشمونى أبعد ما يكون عن المبرد وإنما هو للأخفش كما ذكر ابن هشام فى مغنى اللبيب ١٦٥ (مبحث الفاء) وقدرده فى مبحث (إذا) ٩٨ .

والذى يطمئن إليه البحث من كل ما تقدم من الآراء ما ذهب إليه ابن مالك من كون حذف الفاء الواقعة فى جواب الشرط كثيراً فى الشعر قليلا فى الاختيار ، اعتماداً على ما ورد منه فى الحديث الصحيح :

---

(١) قال العلامة البغدادى فى خزانة الأدب ٥٠/٩ : « وهذا مردود ، لأنه طعن فى الرواة العدول » .

(٢) هامش الكتاب ط بولاق ٤٣٥/١ .

(حذف ضمير الشأن من « إنَّ » وأخواتها)

قال سيبويه فى الكتاب ١ / ٤٣٨ ـ ٤٣٩ : « هـذا باب ما تكون فيه الأسماءُ التى يجازى بها بمنزلة الذى) وذاك قولك : إنْ مَنْ يأتينى آتيـه ، وكان مَنْ يأتينى آتيه ، وليس مَنْ يأتينى آتيه .

وإنما أذهبتَ الجزاءَ من ههنا لأنك أعملتَ (كان) و (إنَّ) ، ولم يسغ لك أن تدع (كان) وأشباهَـه معلقةً لا تُعملها فى شىء ، فلما أعملتهن ذهب الجزاءُ ولم يكن من مواضعـه . ألا ترى أنك لو جئت بإنْ ومَـتى تريد : إنَّ إنْ ، وإنَّ مـتى ، كان محالا ، فهذا دليل على أن الجزاء لا ينبغى له أن يكون ههنا بمَنْ وما وأىّ ، فإن شغلت هذه الحروف بشىء جازيت ، فمن ذلك قولك : إنه مَنْ يَأتِنا نأته ، وقال عز وجل (إنَّه مَنْ يَأْتِ ربهُ مجرما فإن له)[١] ، وكنتُ مَنْ يأتنى آته ، وتقول : كان مَنْ يأته يعطه ، وليس مَنْ يأته يحبِبْه ، إذا أضمرت الاسم فى (كان) أو فى (ليس) ، لأنه حينئذ بمنزلة لستُ وكنتُ ، فإن لم تضمر فالكلام على ما ذكرنا .

وقد جاء فِي الشعر : إنَّ مَنْ يأتنى آتِه قال الأعشى : (خفيف)

إنَّ مَنْ لامَ فِي بَنِي بنتِ حَسَّا نَ أَلُمْهُ وأَعْصِه فِي الخطوبِ[٢]

---

(١) سورة طه . الآية ٧٤ .

(٢) البيت فى ابن السيرافى ٢/٩٥ ، وضرائر ابن عصفور ١٧٨ ، وما يجوز للشاعر فى الضرورة ٢٣٠ ، والألوسي ٧٥ ، وابن الشجرى ١/٢٩٥ ،والانصاف ١٨٠ ، ومغنى اللبيب ٦٠٥ وشرح الكافية ٢/٢٩ ، ٢٦٠ ، ٣٦٢ ، والخــزانة ٥/٤٢٠ ، ٩/٧٥ ، ١٠/٤٤٨ ، والديوان ٣٨ ، وهو فى الكتاب ١/٤٣٩ .

وقال أمية بن أبي الصلت :

ولكن مَنْ لا يَلْقَ أمْراً يَنوبُه بِعُدَّته ينزلْ بهِ وهْوَ أعزلُ[١]

وزعم الخليل أنه إنما جازى حيث أضمر الهاء وأراد : إنَّه ، ولكنَّه كما قال الراعى : (طويل)

فلو أنَّ حقَّ اليومَ منكم إقامةٌ وإن كان سَرْحٌ قد مضى فتَسَرَّعا[٢]

أراد : « فلو أنه حق اليوم » ، ولو لم يرد الهاء كان الكلام محالا » اهـ .

ومجمل النص المذكور أن « مَنْ » و « مَا » و « أيًّا » يجب جعلها موصولة لا شرطية إذا وقعت بعد (كان) وأخواتها ، و (إنَّ) وأخواتها وذلك لأن هذه النواسخ لا تعلق عن العمل ، ولا يجوز إعمالها في أسماء الشرط ؛ لأن اسم الشرط لا يعمل فيه متقدم عليه سوى الجار وبشرط أن يكون معمولا لفعل الشرط[٣] . نحو : كتابَ ما تقرأ تستفدْ ، وبمن تثقْ أثقْ ، وفى أيّ وقت تأتنا نكرمْك.

فإن شغلت النواسخ المذكورة جازيت بالأسماء الثلاثة ، ويجوز أن تقول كان من يأته يعطه ، وليس من يأته يحببه ، فتجعل اسم كان وليس ضمير الشأن محذوفا وتجازى بمن لأنك شغلت الناسخ عنه ، ولا يجوز ذلك[٤] فى

---

(١) البيت فى ضرائر ابن عصفور ١٧٩ ، وما يجوز للشاعر فى الضرورة ٢٣٠ ، والألوسي ٧٥ ، وابن الشجرى ٢٩٥/١ ، والانصاف ١٨١ ، والمغنى ٢٩٢ ، وديوان الشاعر ٤٦ . وهو فى الكتاب ٤٣٩/١ .

(٢) لو : للتمنى . يتمنى أن تتحقق اقامتهم وان كان سرحهم أى ثقلهم ومتاعهم قد سار قبلهم وتسرع . وانظر فيه ابن السيرافى ٤٧/٢ ، والنحاس ٢٢٣ ، وابن عصفور ١٧٩ ، وما يجوز للشاعر فى الضرورة ٢٣١ ، والألوسى ٧٦ ، والانصاف ١٨٠ .

وهو فى الكتاب ٤٣٩/١ .

(٣) انظر ضرائر الشعر لابن عصفور ١٧٨ .

(٤) أى جعل الشاغل ضمير الشأن محذوفا .

إن (وأخواتها) إلا فى الضرورة الشعرية ، إذ لا يجوز حذف ضمير الشأن من (إن) وأخواتها) إلا فى الشعر اعتماداً على الضرورة الشعرية .

قال ابن عصفور فى ضرائر الشعر ١٧٩ مشيراً إلى حكم حذف هذا الضمير من (إنّ) وأخواتها وعلة هذا الحكم : « فحذف هذا الضمير يحسن فى الشعر ويقبح فى الكلام ، إلا أن يؤدى حذفه إلى أن تكون (إنّ) وأخواتها داخلة على فعل[1] ، فإنه إذ ذاك يقبح فى الكلام والشعر ، لأنها حروف طالبة للأسماء ، فاستقبحوا لذلك مباشرتها للأفعال[2] .

وإنما قبح حذفه فى الكلام وإن لم يؤد الحذف إلى مباشرة (إن) وأخواتها الأفعال، لأنه مفسر بالجملة التى بعده ، فأشبهت الجملة ـ وإن كانت فى الخبر ـ الجملة الواقعة صفة فى نحو قولك : رأيت رجلا يحبه عمرو ، والجملة الواقعة صفة يقبح حذف موصوفها وإبقاؤها ، فكذلك أيضاً يقبح حذف ضمير الشأن والقصة وإبقاء الجملة المفسرة له ، وأيضاً يستعمل (للتفخيم والتهويل)[3] والحذف مناقض لذلك » اهـ

ويضاف إلى العلتين اللتين ذكرهما ابن عصفور لقبح حذفه فى الكلام علة ثالثة ، وهي عدم الدليل عليه ، إذ الجملة الواقعة خبرا عنه ليس فيها ضمير رابط ، ولا يحذف للمبتدأ ولا غيره إلا مع القرينه الدالة عليه ، وإنما جاز حذفة فى الشعر مع إنّ وأخواتها اعتماداً على الضرورة الشعرية ، ولأنه

---

(١) كالشاهد الثالث : فلو أن حق ....البيت .

(٢) وانظر شرح الكافية للرضي ٣٦٢/٢ .

(٣) زيادة منى يستقيم بها المعنى ، لم يذكرها محققه .

صار بالنصب فى صورة الفضلات ، بالإضافة إلى دلالة الكلام عليه ، ففى الشاهدين الأول والثانى من أبيات الكتاب الثلاثة كان المجازاة بمَنْ دليلا على أن اسم (إنّ) ضمير الشأن محذوفا ، إذ لا تعمل النواسخ فى كلم المجازاة وفى الشاهد الثالث كان مجىء الفعل بعد (إنّ) دليلا على أن اسمها ضمير الشأن محذوفا لاختصاص (إنّ) وأخواتها بالدخول على الجملة الاسمية[1] .

(حذف المبتدإ بعد « لكنْ »)

(لكن) المخففة عند سيبويه تشبه الفعل ، لأن معناها : استدرك ، فلا يجوز دخولها على الفعل ، ولهذا قال فى الكتاب ١ / ٤٤٢ :

« قال طرفة : (طويل)

ولستُ بِحلاَّلِ التِّلاعِ مخافةً ولكنْ متى يسترْفِدِ القومُ أرْفِدِ[2]

كأنه قال : أنا » اهـ .

أي أن الشاعر أراد : ولكن أنا ، فاضطر إلى حذف المبتدإ ، وقد وجه النحاة ما ذكره سيبويه بما تقدم من شبه « لكنْ » بالفعل وعدم جواز دخولها على الفعل وبيان كونها داخلة على الفعل أن « متى » منصوبة بفعل الشرط ، فالفعل مقدم عليها فى الرتبة .

---

(١) وانظر شرح الكافية ٢٨/٢ .

(٢) لست بحلال : لست بذى حلول ، والتلاع : جمع تلعة ، بفتح التاء وسكون اللام ، وهو مجرى الماء من رءوس الجبال الى الأودية . يسترفد : يطلب الرفد أى العون . يريد أنه ليس ممن يستترون فى التلاع مخافة الضيف أو غدر الأعداء ، وانما هو كريم مقدام ، يعين القوم اذا استعانوا به فى قرى الضيف أو قتال الأعداء . وانظر فى البيت المغنى ٦٠٦ ، وشرح الكافية ٣٥٩/٢ ، والخزانة ٦٦/٩ .

قال الأعلم : « الشاهد فيه حذف المبتدإ بعد (لـكنْ) ضرورة ، والمجازاة بمتى بعدها ، والتقدير : ولـكن أنا متى أسترفد أرفد »[1] .

وقال ابن هشام فى مغنى اللبيب ٦٠٦ : « ورده الفارسى بأن المشبه بالفعل هو (لـكنّ) المشددة لا المخففة ، ولهـذا لم تعمل المخففة لعـدم اختصاصها بالأسماء ، وقيل : إنما يحتاج إلى التقدير إذا دخلت عليها الواو ، لأنها حينئذ تخلص لمعناها وتخرج عن العطف »[2] اهـ

ولا حجة فيما ذكر الفارسى ، إذ يمكن القول بأن المشددة مشبهة بالفعل لفظا ، لبنائها على الفتح كالماضى ، ومعنى لأنها بمعنى استدركت ، وأما المخففة فهى مشبهة بالفعل فى المعنى ، وحينئذ يكون سيبويه قد اكتفى بالشبه المعنوى ، ولا سيما أنها فى البيت مسبوقة بالواو التى أخرجتها عن العطف ، فخلصت لمعنى الاستدراك[3] .

(حـذف « ربّ » وإبقاء عملهـا)

تحذف « رُبّ » ويبقى عملها ـ وهو الجـر ـ قياساً بشرطين :

أحدهما : أن يكون ذلك فى الشعر خاصة .

---

(١) هامش الكتاب ط بولاق ٤٤٢/١ .

(٢) ذكر البغدادى فى الخزانة ٦٧/٩ أن ما ذكـــره الفارسي فى (التذكرة القصرية) على خلاف ما نقله عنه ابن هشام ، ونصه : « قال ســـيبويه فى قوله : « ولكن متى يسترفد القوم أرفد » : تقديره : لكن أنا ان . قيل : هلا لم يحتج الى هذا الضمير لأن لكن انما تشبه الفعل اذا كانت ثقيلة ، فاذا خففت زال عنها شـبه الفعل ، واذا كان كذلك صلحت للجملتين ، واذا صلحت لهما لم تحتج الى ضمير ؟ قيل : لكن لما فيها من معنى الاستدراك لم يزل عنهـــا معنى الفعل ، فاحتيج الى الضمير فيها . وهذا عندى انما يجب اذا دخل حرف العطف عليه ، نحو : ولكن ، التى فى البيت ، لأن حرف العطف اذا دخل عليها خلصت لمعناهـــا وخرجت من العطف ، واذا لم يدخل عليها حرف العطف كانت للعطف ، فلم يحتج فى وقوع الجزاء بعدها الى اضمار ، كما لا يحتاج فى حروف العطف الى ذلك » أ هـ .

(٣) انظر حاشية الدسوقى على مغنى اللبيب ٣١٢/٢ ، والصـــبان على الأشمونى ٢٩٤/٢ .

والثانى : أن تكون بعد الواو ، أو الفاء، أو بل ، والحذف بعد الواو كثير شائع ، وبعد الفاء قليل ، وبعد (بل) أقل(١) .

وشواهد الكتاب على هذه الضرورة اقتصرت على حذف « رُبَّ » بعد الواو ، قال سيبويه : « وليس كل جار يضمر ، لأن المجرور داخل فى الجار ، فصارا عندهم بمنزلة حرف واحد ، فمن ثم قبح ، ولكنهم قد يضمرونه ويحذفونه فيما كثر في كلامهم ، لأنهم إلى تخفيف ما أكثروا استعماله أحوج

وقال العَنْبَرِىّ : (طويل)

وَجَدَّاءَ ما يُرْجَى بها ذو قَرابةٍ   لِعَطْفٍ ، وما يَخْشَى السُّماةَ رَبِيبُها(٢)

وقال امرؤ القيس : (طويل)

ومثلكِ بِكراً قد طرقتُ وثيِّباً   فألهيتُها عن ذى تمائمَ مُغْيَلِ(٣)

---

(١) انظر شرح الكافية ٣٣٣/٢ ، والأشمونى ٢٣٢/٢ ، والهمع ٣٦/٢ ، والتصريح ٢٢/٢ .

(٢) الجداء : الفلاة اليابسة التى لاماء بها ، والسماة : الصيادون ، جمع سام وهو الذى يسمو لصيد الوحش فى سموم الحر عند كنوسها أى استتارها واختفائها بالشجر ونحوه ، والربيب : ما تربب (اجتمع) من الوحش فى الفلاة ، أى أنها فلاة لا وحش بها فيخشي القانص ، أو بها وحش لا يخاف القانص لبعدها عن العمران واخافتها وانظر فى البيت شرح النحاس لأبيات الكتاب ١٧٠ ، واللسان (جدد) المجلد الأول ص ٤١٤ ، و (سما) المجلد الثانى ص ٢١٢ ، وهو فى الكتاب ٢٩٤/١ ، ١٤٤/٢ .

(٣) طرقتها : أتيتها ليلا ، والتمائم : جمع تميمة ، وهى ما يعلق فى عنق الصبيان لدفع العين ، والمغيل : الذى تؤتى أمه وهى ترضعه ، ورواية كثير من المراجع ومنها ديوان الشاعر ص ١٤٧ من كتاب العقد الثمين بلفظ :

فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع   فالهيتها عن ذى تمائم محول

والمحول الصبى اذا تم له حول ، وانما خص الحبلى والمرضع بذلك لأنهما أزهد النساء فى الرجال ، وانظر فى البيت ابن السيرافى ٣٠٣/١ ، والنحاس ١٧١ ، والألوسي ١٢٣ ، والمغنى ١٣٦ ، ١٦١ ، والأشمونى ٢٣٢/٢ ، والتصريح ٢٢/٢ ، والهمع ٣٦/٢ ، الدرر ٣٨/٢ ، وهو فى الكتاب ٢٩٤/١ .

أى : رب مثلك[1] ا هـ » .

الشاهد فى البيت الأول قوله : « وجداء » حيث أضمر « رب » بعد الواو[2] وأبقى عملها وهو الجر ، والشاهد فى البيت الثانى خفض « مثلك » على إضمار « رب » كذلك .

ومن شواهد سيبويه على إضمار « رب » وإبقاء عملها أيضاً قول الراجز

وَبَـلَدٍ تَحْسَبُهُ مَـكْسُوحاً[3]

وكون الجر برب مضمرة لا بالواو مذهب سيبويه وجمهور البصريين ، والواو عندهم عاطفة ، فإن لم تـكن فى أول القصيدة[4] فـكونها للعطف ظاهر ، وإن كانت فى أولها قدر للمعطوف عليه[5] .

---

(١) الكتاب ٢٩٤/١ – وأخرت الحديث عن هذه الضرورة الى هذا الموضع على الرغم من ورودها فى الكتاب سابقة لبعض ما تقدم من الضرائر ، لأتحدث بعدها مباشرة عن ضرورة حذف جواب رب التى وردت متأخرة عما تقدم .

(٢) ومن اضمار « رب » بعد الفاء قول ربيعة الضبى :

فان أهلك فـذى حنق لظاه على تكاد تلتهب التهـابا

أى : فرب ذى حنق ، ومن اضمارها بعد « بل » قول رؤبة :

بل بلد ذى صـعدو أصـباب

أى : بل رب بلد ، ومن اضمارها دون الأحرف الثلاثة قول جميل :

رسـم دار وقفت فى طلله كدت أقضي الحيـاة من جلله

وهو شاذ فى الشعر كما ذكر النحاة . وانظر خزانة الأدب ٢٠/١٠ – ٣٣ .

(٣) مما جهل قائله ، والمكسوح : المكنوس ، وهو فى الكتـاب ٤٦٥/١ ، وانظر فيه الخزانة ٢٦/١٠ .

(٤) كقول الشنفرى فى أواخر لاميته المشهورة :

وليلة نحس يصطلى القوس ربها وأقطعه اللاتى بها يتنبل

وانظر الخزانة ٣٤/١٠ – ٤٠ .

(٥) كما قدر فى قول رؤية : « وقاتم الأعماق خاوى المخترق » : رب هول أقدمت عليه وقاتم الأعماق ، وهو تعسف – انظر شرح الكافية ٣٣٣/٢ .

ويرى الكوفيون والمبرد أن الواو كانت عاطفة ثم صارت قائمة مقام « رب » جارة بنفسها لصيرورتها بمعنى « رب » ، ومع ذلك لايجوز دخول حرف العطف عليها مراعاة لأصلها [1] .

(حذف جواب « رُبَّ »)

قال سيبويه فى الكتاب ١/٤٥٣ـ ٤٥٤ : وزعم [2] أنه قد وَجَدَ فى أشعار العرب « رُبَّ » لاجواب لها . من ذلك قول الشماخ (طويل)

وَدَوِّيـةٍ قَفْرٍ تُمَشِّي نَعـامُهـا
كمشْي النَّصارَى فى خفافِ الأرندَجِ [3]

فهذه القصيدة التى فيها هذا البيت لم يجيء فيها جواب لرُبَّ لعلم المخاطب أنه يريد : قطعتها ، أو ماهو فى هذا المعنى ا هـ »

الشاهد فى البيت حذف جواب « رب » للضرورة [4] اعتماداً على علم المخاطب به ، والتقدير : رُبَّ دوِّية قطعت ، ونحو ذلك .

---

(١) انظر شرح الكافية ٣٣٣/٢ ـ ٣٣٤ ، والأشمونى ٢٣٣/٢ .

(٢) أى الخليل .

(٣) الدوية ـ بتشديد الواو والياء ـ الصحراء ، ومعنى : تمشي : تكثر المشي . شبه أسوق النعام فى سوادها بخفاف الأرندج وهو الجلد الأسود ، وخص النصارى لأنهم معروفون بلباسها .

وانظر فى البيت شرح النحاس لأبيات الكتاب ٢٢٩ ، وما يجوز للشاعر فى الضرورة ٢٣١ ، والهمع ٢٨/٢ ، والدرر ٢١/٢ ، واللسان (دوا) المجلد الأول ص ١٠٤٠ ، و (ردج) م ١١ ص ١١٤٩ ، وديوان الشاعر ١١ .

(٤) وفى البيت الضرورة السابقة أيضا ، وهى حذف رب وابقاء عملها .

وذكر الأعلم أن بعض النحاة قد رد على سيبويه هذا الاستشهاد زاعما أن بعد هذا البيت :

قطعتُ إلى معروفها مُنكراتِها وقد خَبَّ آلُ الأمعز المتوهج

ثم قال مدافعا عن رأى سيبويه : « والحجة له أنه لم يرو ما بعده ، أو أخذ البيت مفرداً عمن رواه له من العرب ، مع إجماع النحويين على جواز الحذف فى مثل هذا ، كما قال عز وجل (ولو أن قرآنا سيرت به الجبال [١]) فلم يأت للو بجواب ، والمعنى : لكان هذا القرآن [٢] ا هـ » .

وقد استشهد السيوطى فى الهمع ٢٨/٢ بهذا البيت على ندرة حذف جواب « رب » عند الخليل وسيبويه ، لكنه ذكر أن لكذة الأصبهانى يرى أن هذا الحذف لحن ممنوع ، وأن ماورد من ذلك مصنوع ، ولذلك قال العلامة الشنقيطى فى الدرر اللوامع ١٢/٢ . « وبخلاف لكذة فى منع الحذف الذي تقدم يبطل الإجماع الذى ادعاه الأعلم ا هـ » .

(حذف « ما » الزائدة بين الكاف
ومجرورها المؤول من « أنَّ » ومعموليها)

قال سيبويه فى الكتاب ٤٧٠/١ : وسألته عن قوله : كما أنه لا يعلم فتجاوز الله عنه ، وهذا حق كما أنك ههنا ، فزعم أن العاملة فى (أن) الكافُ ، و (ما) لغو ، إلا أن (ما) لاتحذف منها كراهية أن يجيء لفظها

---

(١) سورة الرعد . الآية ٣١ .
(٢) هامش الكتاب بولاق ٤٥٤/١ .

مثل لفظ (كأنَّ) » يعنى أن « ما » تزاد لزوما بين الكاف ومجرورها إذا كان المجرور بالكاف مصدراً مؤولا من « أنَّ » ومعموليها ، إذ لو لم تزد « ما » لدخلت الكاف على « أنَّ » فيجىء لفظهما كلفظ « كأنَّ » التى هي حرف تشبيه و نصب ، فيلتبس اللفظان .

ثم قال : « وإن جاءت (ما) مسقطة من الكاف فى الشعر جاز ، كما قال النابغة الجعدى : (طويل)

قُرومٌ تَسامَى عندَ بابٍ دِفاعُهُ

كأنْ يُؤْخَذُ المرءُ الكريمُ فيُقْتَلا[1] ا هـ »

وقد اشتمل بيت النابغة على ضرورتين : حذف « ما » الزائدة بين الكاف ومجرورها المؤول ، والتقدير : كأنه يؤخذ ، ونصب الفعل « يقتلا » المقترن بالفاء بعد الخبر المثبت ، إذ لم يسبق بنفى أو طلب ، وقد أورده سيبويه هنا شاهدا على الضرورة الأولى[2] .

وذكر الأعلم أن سيبويه قد خولف فى التقدير المذكور ، وجعلت « أنْ » — فى البيت — الناصبة للفعل ، ونصب « يؤخذ » بعدها ، وجعلت الكاف

---

(١) القروم : جمع قرم بفتح فسكون ، وهو الفحل من الابل . شبه السادات بالفحول من الابل . عند باب : يريد باب الملك ، وتسامى : يفخر بعضهم على على بعض ويسمو بنفسه وعشيرته ، وقوله : دفاعه .. الخ : يريد الدفع عن الدخول فيه والوصول الى ما وراءه ، وهو حضرة الملك ، كأخذ الرجل الكريم وقتله . وانظر فى البيت ابن السيرافى ١٥٣/٢ — ١٥٤ ، وديوان الشاعر ١٣١ . وهو فى الكتاب ٤٧٠/١ .

(٢) قال ابن السيرافى : « الشاهد فيه على أنه جعل كأن مخففة من كأن . أراد : كأنه يؤخذ المرء الكريم فيقتلا . ويؤخذ مرفوع ، وقوله : فيقتلا منصوب لضرورة الشعر » أ هـ .

وعبارة ابن السيرافى تخالف ظاهر عبارة سيبويه .

جارة للمصدر المؤول من « أنْ » والفعل ، واستدل صاحب هـــذا القول بقوله « فيقتلا » بالنصب عطفا على « يؤخذ » ، والتقدير : كأخذ المرء الكريم وقتله .

وقال الأعلـــم : « وكلا القولين منهما خارج ، والآخر منهما أقرب وأسهل[1] » .

والحق أن سيبويه مصيب فى تقديره ، وليس فيما ذَكر خروج كما ادعى الأعلم ، وذلك لأن الراوية ـ وسيبويه عدل ثقة ـ برفع الفعل « يؤخذ » ، مما يدل على أن « كأنْ » ليست مركبة من الكاف الجارة و « أن » الناصبة للفعل كما زعم مخالفه ، فلم يبق إلا أن تكون مخففة من « كأنَّ » ، أو مركبة من الكاف « وأنّ » المخففة ، ولو كانت مخففة من « كأنّ » لفصل بينها وبين الفعل بقد أو « لم[2] » ، إذ لم تات مخففة من « كأنّ » داخلة على الجملة الفعلية بدون فاصل فى شعر أو نثر ، فلم يبق إلا ما ذكره سيبويه وإن ترتب عليه وقوع ضرورتين فى البيت على النحو الذى سبق بيانه .

أما قول مخالف سيبويه فباطل من أساسه ، على الرغم من عدم وقوع ضرورة ما فى البيت على تقديره ، لأنه مبنى على أساس الطعن فى رواية سيبويه ، دون دليل سوى نصب الفعل المقترن بالفاء بعد الخبر الموجب ، وليس بدليل لكثرة مجيئه كذلك للضرورة وسيأتى بيانه بالتفصيل إن شاء الله تعالى فى ضرائر الإبدال .

---

(١) هامش الكتاب ط بولاق ١/ ٤٧٠ .
(٢) انظر شرح الكافية للرضي ٢/ ٣٦٠ ، والأشمونى ١/ ٢٩٤ .

(حذف همزة الاستفهام)

قال سيبويه فى الكتاب ٤٨٤/١ : «وزعم الخليل أن قول الأخطل : (كامل)

كذبتْك عينُك أم رأيتَ بواسطٍ   غَلَسَ الظَّلامِ من الرَّباب خَيالا [(١)]

كقولك : إنها لإبلٌ أم شاءٌ .. » .

يعنى أن الخليل يرى أن « أم » فى البيت منقطعة كالمثال المذكور لوقوعها بعد الخبر مثله .

ثم قال : « ويجوز فى الشعر أن يريد بـ كذبتك الاستفهام ويحذف الألف . قال التميمى (الأسود بن يعفر) :

لَعَمْرُكَ ما أدرى وإن كنتُ دارياً
شُعَيْثُ ابنُ سَهْمٍ أم شُعَيْثُ ابنُ مِنْقَرِ [(٢)]

---

(١) البيت مطلع قصيدة للأخطل هجابها جريرا ، وواسط : موضع بالموصل ، والغلس بفتحتين ظلمة آخر الليل ، والرباب : اسم امرأة ، والخيال : ما يراه فى النوم كأنه شخصها .

وانظر فى البيت ابن السيرافى ٧٨/٢ ، والنحاس ٢٣٧ ، والألوسي ١٠٨ ، والمقتضب ٢٩٥/٣ ، ومغنى اللبيب ٤٥ ، والتصريح ١٤٤/٢ ، وشرح الكافية ٣٧٣/٢ ، والخزانة ١٣١/١١ ، وديوان الشاعر ٤١ .

(٢) البيت من الطويل ، وشعيث حى من تميم من بنى منقر ، وسهم حى من قيس ، والمعنى ما أدرى : أشعيث من بنى سهم أم هم من بنى منقر ، والمراد هجاؤهم بأنهم لم يستقروا على أب ينسبون اليه . وانظر فى البيت ضرائر ابن عصفور ١٥٩ ، والألوسي ١٠٧ ، والمقتضب ٢٩٤/٣ ، والمحتسب ٥٠/١ ، والمغنى ٤٢ ، والتصريح ١٤٣/٢ ، والهمع ١٣٢/٢ ، والدرر ١٧٥/٢ ، والأشمونى ١٠١/٣ ، ١٠٢ ، وشرح الكافية ٣٧٣/٢ ، والخزانة ١٢٧/١١ ، وهو فى الكتاب ٤٨٥/١ .

وقال عمر بن أبي ربيعة : (طويل)

لعمرك ما أدرى وإن كنت داريا بسبع رَمَيْنَ الجمرَ أمْ بِثمانِ ا هـ[1] »

أي أن « أم » فى بيت الأخطل السابق يجوز فيها أن تكون متصله أيضا معادلة لهمزة الاستفهام المحذوفة للضرورة ، ويكون التقدير : أكذبتك عينك أم رأيت إلخ ، ومن حذف همزة الاستفهام للضرورة كذلك بيتا الأسود وابن أبى ربيعة ، فالتقدير فى بيت الأسود : أشعيث ابن سهم أم شعيث ابن منقر. قال الأعلم : « الشاهد فيه حذف ألف الاستفهام ضرورة لدلالة أم عليها ، ولا يكون هذا إلا على تقدير الألف ؛ لأن قوله : ماأدرى ، يقتضى وقوع الألف وأم مساوية لها ، كما تقول : ماأدرى : أزيد فى الدار أم عمرو ا هـ[2] » .

وقال ابن هشام فى مغنى اللبيب ٤٢ : « الأصل : أشُعَيْثٌ ، بالهمز فى أوله والتنوين فى آخره[3] ، فحذفهما للضرورة ، والمعنى : ما أدرى أى النسبين هو الصحيح » .

---

(١) انظر فى البيت ابن السيرافى ١٤٨/٢ ، وضرائر ابن عصفور ١٥٨ ، والمقتضب ٢٩٤/٣ ، والمحتسب ٥٠/١ ، وابن الشجرى ٢٦٦/١ ، ٣٣٥/٢ ، وابن يعيش ١٥٤/٨ ، والمغنى ١٤ ، والهمع ١٣٢/٢ ، والدرر ١٧٥/٢ ، وشرح الكافية ٣٧٣/٢ ، والخزانة ١٢٢/١١ ، وديوان الشاعر ٢٥٨ . وهو فى الكتاب ٤٨٥/١ .

(٢) هامش الكتاب ط بولاق ٤٨٥/١ .

(٣) فى الخزانة ١٢٩/١١ : « وانما اعتبره منونا حذف تنوينه الضرورة لانه أخبر عنه بابن ، والعلم المنون انما يحذف تنوينه اذا وصف بابن لا اذا أخبر عنه ، ومن ثم يكتب ألف ابن أيضا وان كان واقعا بين علمين . قال ابن الملا : ويجوز أن يكون ممنوعا من الصرف ولا ضرورة ، باعتبار القبيلة ، والاخبار عنه بابن لا يمنع ذلك ، لجواز رعاية التذكير والتانيث باعتبارين » أهـ .

والتقدير فى بيت ابن أبى ربيعة : أبسبع رمين الجمر أم بثمان .

ومن الشواهد على هذه الضرورة أيضا قول امرىء القيس :

أَحَارِ تَرى بَرْقاً أُرِيكَ وميضَه كلمعِ اليدين فى حَبِىٍّ مُكَلَّلِ[1]

وهو من شواهد الكتاب ٣٣٥/١، استشهد به سيبويه على ترخيم (حارث) لكثرة استعماله فى التسمية . وقال الأعلم بعد أن ذكر شاهد الترخيم فيه : « وأراد : أترى برقا ، فحذف حرف الاستفهام لعلم المخاطب بما أراد ، واكتفى بحرف النداء لأنه تنبيه وتحريك لمن يخاطبه ، كما أن حرف الاستفهام تحريك للمستفهم وإشعار بالمعنى المقصود من الاستخبار ، ولفظ الحرفين واحد[2] اهـ » .

ومما يحتمل هذه الضرورة من شواهد الكتاب أيضا قول عمر بن أبى ربيعة :

ثم قالوا : تُحِبُّها ، قلتُ : بَهْراً عَدَدَ النجمِ والحصَى والترابِ[3]

---

(١) البيت من الطويل ، والوميض : اللمع ، والحبى : السحاب المعترض بالأفق ، والمكلل : المتراكب بعضه فوق بعض . وانظر فى البيت ضرائر ابن عصفور ١٥٨ ، والألوسي ١٠٧ ، والمقتضب ٢٣٤/٤ ، والخصائص ٦٩/١ ، وابن الشجرى ٨٨/٢ ، والانصاف ٦٨٤ ، وابن يعيش ٨٩/٩ .

(٢) هامش الكتاب ط بولاق ٣٣٥/١ .

(٣) البيت من الخفيف ، وهو فى ضرائر ابن عصفور ١٥٩ ، وابن السيرافى ١٧٩/١ ، والخصائص ٢٨١/٢ ، وابن الشجرى ٢٦٦/١ ، ، وابن يعيش ١٢١/١ ، والمغنى ١٥ ، والهمع ١٨٨/١ ، والدرر ١٦٢/١ ، وديوان الشاعر ٤٢٣ .

استشهد به سيبويه في الكتاب ١/١٥٧ على انتصاب «بهرا» على المصدرية بإضمار الفعل وقال ابن هشام في مغني اللبيب ١/١٤ : « واختلف في قول عمر ابن أبي ربيعة :

ثم قالوا : تحبها . . . . . البيت ، فقيل : أراد : أتحبها ؟ ، وقيل : إنه خبر ، أي : أنت تحبها » اهـ . وقال ابن جني في الخصائص ٢ / ٢٨١ : « أظهر الأمرين فيه أن يكون أراد : أتحبها ؟ لأن البيت الذي قبله يدل عليه ، وهو قوله :

أبرزوها مثل المهاة تهادى بين خمس كواعب أتراب » اهـ

ونفى ابن عصفور أن يكون على حذف الهمزة « لعدم الدليل على ذلك ، وإنما قالوا له : أنت تحبها . قد علمنا ذلك وتحققناه منك »[1] .

وذهب الأخفش وتبعه طائفة إلى جواز حذف همزة الاستفهام في الاختيار عند أمن اللبس ، وحمل عليه قوله تعالى (وتلك نعمة تمنها علي أن عبدت بني إسرائيل[2]) ، وقوله عز وجل (هذا ربي)[3] . في المواضع الثلاثة في سورة الأنعام ، ووافقه ابن مالك وجعل من ذلك قراءة ابن محيصن (سواء عليهم أنذرتهم)[4] بهمزة واحدة ، وقراءة أبي جعفر (سواء عليهم استغفرت لهم)[5] بهمزة وصل ، وقوله صلى الله عليه وسلم : « يا أبا ذرٍّ عيّرْتَهُ

(١) الضرائر لابن عصفور ١٥٩ .
(٢) سورة الشعراء . آية ٢٢ .
(٣) سورة الأنعام . من الآيات ٧٦ ، ٧٧ ، ٧٨ .
(٤) سورة البقرة . آية ٦ .
(٥) سورة المنافقون . آية ٦ .

بِأُمِّه[1] ؟ » أراد : أعَيَّرْتَه ؟ ، وقوله عليه الصلاة والسلام : « أتانى آتٍ من ربى فبشرنى أنه من مات لا يشرك بالله شيئاً دخل الجنة . قلت : وإنْ زَنَى وإن سرَق ؟ قال : وإن زنى وإن سرق »[2] أراد رسول الله صلى الله عليه وسلم : أوَ إنْ زنى وإن سرق ؟ ، ومنه حديث ابن عباس « أن رجلا قال : إن أمى ماتت وعليها صوم شهر أفأقْضِيه ؟ »[3] ، وفى بعض النسخ « فأقضيه ؟ » .

والمختار عند المرادى أن حذفها مطرد إذا كان بعدها « أم » المتصلة لكثرته نظماً ونثراً ، واستدل على مجيئها محذوفة فى النثر بقراءة ابن محيصن (سواء عليهم أنذرتهم أم لم تنذرهم) بهمزة واحدة[4] .

والذى نختاره أن حذف همزة الاستفهام وحدها عند أمن اللبس من ضرورات الشعر ، سواء أكان بعدها « أم » كالأبيات الثلاثة التى استشهد بها سيبويه على هذا الحذف ، أم لا كبيت امرىء القيس : أحار ترى برقا . . . البيت ، وبيت عمر بن أبى ربيعة : ثم قالوا : تحبها ؟ . . . البيت ، وهما من أبيات الكتاب أيضاً كما تقدم ،

ولا حجة فيما استدل به الأخفش وموافقوه على مجيئها محذوفة فى الاختيار

---

(١) أخرجه البخارى فى : ٢ ـ كتاب الايمان ، باب المعاصي من أمر الجاهلية .

(٢) أخرجه البخارى فى : ٢٣ ـ كتاب الجنائز ، ١ ـ باب فى الجنائز ومن كان آخر كلامه : لا اله الا الله .

(٣) أخرجه البخارى فى : ٣٠ ـ كتاب الصوم ، ٤٢ ـ باب من مات وعليه صوم .

وانظر شواهد التوضيح لابن مالك ٨٧ ـ ٨٩ .

(٤) انظر الجنى الدانى ١٠٠ .

لأنها أدلة احتمالية لا قطعية ، والمحققون على خلاف ما أولها به الأخفش وموافقوه ، ففي آية الشعراء (وتلك نعمة تمنّها علىّ أن عبّدت بنى إسرائيل) قال الفراء فى معانى القرآن ٢ / ٢٧٩ : « يقول : هى - لعمرى - نعمة إذ ربيتنى ولم تستعبدنى كاستعبادك بنى إسرائيل . فأنْ تدل على ذلك ، ومثله فى الكلام أن تترك أحد عبديك أن تضربه وتضرب الآخر ، فيقول المتروك : هذه نعمة علىّ أنْ ضربت فلاناً وتركتنى ، ثم يحذف (وتركتنى) والمعنى قائم معروف ، والعرب تقول : عبّدت العبيد وأعبدتهم . أنشدنى بعض العرب :

عَلاَمَ يُعْبِدُنى قومى وقد كثُرت
فيهم أباعِرُ ما شاءوا وعُبْدانُ ؟[1]

وقد تكون (أنْ) رفعاً ونصباً ، أما الرفع ففي قولك : وتلك نعمة تمنّها علىّ تعبيدُك بنى إسرائيل ، والنصب : تمنها على لتعبيدك بنى إسرائيل » اه

وفى البحر المحيط ٧ / ١١ قال أبو حيان : والظاهر أن هذا الكلام إقرار من موسى عليه السلام بالنعمة . كأنه يقول : وتربيتك لى نعمة من حيث عبّدت غيرى وتركتنى واتخذتنى ولداً ، ولكن لا يدفع ذلك رسالتى . وإلى هذا التأويل ذهب السدّى والطبرى » اه .

وفى قوله تعالى (هذا ربى) فى المواضع الثلاثة فى سورة الأنعام قال المحققون : إن هذا القول كان استدراجاً لإظهار الحجة ، وتوسلا إليها ،

---

(١) فى اللسان (عبد) م ٢ ص ٦٦٤ ، ٦٦٦ .

كما توسل إلى كسر الأصنام بموافقتهم ظاهراً على النظر فى النجوم إيهاماً لهم بأنه يعتمد عليها ، فهو قول من ينصف خصمه مع علمه بأنه مبطل ، فيحكى قوله كما هو ، غير متعصب لمذهبه ، لأن ذلك أدعي إلى الحق ، وأنجى من الشغب ، ثم يكر عليه بعد حكايته فيبطل الحجة(١) .

وأما قراءة ابن محيصن (سواء عليهم أنذرتهم) - بهمزة واحدة - فالهمزة المحذوفة فيها همزة التسوية لا همزة الاستفهام ، ومثلها قراءة أبى جعفر (سواء عليهم استغفرت لهم) ، إذا كانت القراءة بهمزة الوصل كما ذكر ابن مالك ، وذكر أبو حيان فى البحر المحيط ٢٧٣/٨ أنها بمدة على الهمزة . قيل : هي عوض من همزة الوصل .

وأما الأحاديث الشريفة التى أوردها ابن مالك فرواية البخارى فى النسخ المعتمدة : « أعيرته » ، و « أفأقضيه » بالهمزة ، وأما قوله صلى الله عليه وسلم « وإن زنى وإن سرق ؟ » فيحتمل أن تكون الهمزة محذوفة مع مدخولها والتقدير : أيدخل الجنة وإن زنى .. إلخ ، فطرقه الاحتمال فبطل به الاستدلال(٢) .

(حذف نون الوقاية عند اجتماعها مع نون النسوة)

قال سيبويه فى الكتاب ٢ / ١٥٤ : « وإذا كان فعل الجميع مرفوعا ثم

---

(١) انظر البحر ١٦٦/٤ ، ومعانى القرآن للفراء ٣٤١/١ .

(٢) انظر جامع الأصول لابن الأثير ٤١٨/٦ ، وحاشية الدسوقى على مغنى اللبيب ١٥/١ .

أدخلت فيه النون الخفيفة أو الثقيلة ، حذفت نون الرفع ، وذلك قولك : أتفعلانّ ذاك ولتذهبُنّ ، لأنه اجتمعت فيه ثلاث نونات ، فحذفوها استثقالا ، وتقول : هل تفعلُنّ ذاك ؟ ، تحذف نون الرفع لأنك ضاعفت النون وهم يستثقلون التضعيف ، فحذفوها إذ كانت تحذف ، وهم فى ذا الموضع أشد استثقالا للنونات ، وقد حذفوها فيما هو أشد من ذا . بلغنا أن بعض القرّاء قرأ (أتحاجُّونِى)[1] ، وكان يقرأ (فَبِمَ تُبَشِّرُونِ)[2] ، وهى قراءة أهل المدينة ، وذلك لأنهم استثقلوا التضعيف ، وقال عمرو بن معد يكرب .

تراهُ كالثَّغامِ يُعَلُّ مِسْكا يَسوءُ الفالِياتِ إذا فَلَيْنِى[3]

يريد : فلينني » اهـ .

---

(١) سورة الأنعام . آية ٨٠ ، وتخفيف النون هى قراءة نافع المدنى ، وابن ذكوان ، وهشام بخلف عنه ، وابن ذكوان وهشام هماراويا ابن عامر أحد السبعة كنافع ، وقرأ بالتخفيف أيضا أبو جعفر أحد القراء الثلاثة فوق السبعة ، وقرأ الباقون بالتشديد وهو الوجه الثانى لهشام . انظر الارشادات الجلية فى القراءات السبع ١٤٥ ، والمهذب فى القراءات العشر ٢١٥/١ ، واتحاف فضلاء البشر ٢١٢ .

(٢) سورة الحجر . آية ٥٤ ، وقراءة التخفيف هى قراءة نافع ، ، وقرأ ابن كثير بتشديد النون ، بادغام نون الرفع فى نون الوقاية مع المد المشبع ، وقرأ الباقون بفتح النون مخففة على أنها نون الرفع . انظر الارشادات ٢٥١ ، والمهذب ٣٦٣/١ ، والاتحاف ٢٧٥ .

(٣) البيت من الوافر . وصف شعره وأن الشيب قد شمله ، والثغام : نبت له نور أبيض يشبه به الشيب ، ومعنى يعل : يطيب شيئا بعد شيء ، وأصل العلل الشرب بعد الشرب .

وانظر فى البيت ابن السيرافى ٢٦٥/٢ ، وما يجوز للشاعر فى الضرورة ٢١٠ ، وابن يعيش ٩١/٣ ، والمغنى ٦٢١ ، والهمع ٩٥/١ ، ، والدرر ٤٣/١ ، واللسان (فلا) م ٢ ص ١١٣٣ .

يعنى أن نون الرفع تحذف إذا اجتمعت مع نون التوكيد الخفيفة أو الثقيلة، استثقالا لتوالى الأمثال، وتحذف نون الرفع إذا اجتمعت أيضاً مع نون الوقاية كقراءة التخفيف فى قوله تعالى (أتحاجونى) و (فبم تبشرون)[1]، لأنهم استثقلوا التضعيف فحذفوا إحدى النونين . وهي نون الرفع كما هو ظاهر عبارة سيبويه « وقد حذفوها فيما هو أشد من ذا . . . » إلخ .

أما بيت عمرو بن معديكرب فقد اجتمعت فيه نون الوقاية مع نون النسوة ، إذ الأصل فى قوله « فليني » : فلينني ، بنونين ، الأولى نون النسوة وهى فاعل ، والثانية نون الوقاية ، فحذف الشاعر إحدى النونين للضرورة ، تشبيها بما حذف فيه إحـدى النونين لاستثقال التضعيف .

وقد اتفق النحاة ما عدا ابن مالك على أن المحذوف فى البيت للضرورة هو نون الوقاية لـكونها حرفاً زائداً ، لا نون النسوة لـكونها ضميراً فاعلا ، والفاعل لا يحذف .

وذكر ابن مالك فى التسهيل ٢٥ أن النون الباقية فى « فليني » هى نون الوقاية لا نون النسوة ، وفاقاً لسيبويه ، ولعـل ابن مالك فهم أن سيبويه يحذف النون الأولى أياً كان نوعها حين تجتمع مع نون أخرى حتى ولو كانت الأولى ضميراً والأخرى حرفا زائداً ، والحق أن المحذوف هنا نون الوقاية لأنها حرف زائد ونون النسوة ضمير وفاعل ، ولأنها التى حصل بها التكرار ونشأ منها الاستثقال :

---

(١) انظر التصريح ١/١١١ .

ثانيا : ضرائر الزيادة

١ ـ زيادة الحركة

(فك المضعف الواجب إدغامه في الكلام)

قال سيبويه في الكتاب ١ / ١٠-١١ « وقد يبلغون بالمعتل[1] الأصل ، فيقولون : رادِدٌ في : رادّ ، وضَنِنُوا في : ضَنُّوا ، ومررتم بجواريَ قبلُ . قال قَعْنَب بن أمّ صاحب : (بسيط)

مهلاً أعاذِلَ قد جَرَّبْتِ من خُلُقِي
أنّي أجودُ لأقوامٍ وإنْ ضَنِنُوا »[2] اهـ

وقال أيضاً في الجزء الثاني ص ١٦١ : واعلم أن الشعراء إذا اضطروا إلى ما يجتمع أهل الحجاز وغيرهم على إدغامه ، أجروه على الأصل . قال الشاعر : (قعنب بن أم صاحب) :

---

(١) يريد بالمعتل ما يشمل المعتل والمضعف . انظر الكتاب ٤٠٣/٢ ط بولاق ، والتعليق رقم (١) للأستاذ عبد السلام هارون في الكتاب ٢٩/١ بتحقيقه .

(٢) انظر في البيت ابن السيرافي ٢٠٩/١ ، والنحاس ٣٥ ، وضرائر ابن عصفور ٢٠ والألوسي ١٣٨ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة ١٧٢ ، والمقتضب ٣٥٤/٣ والخصائص ١٦٠/١ ، ٢٥٧ ، وشرح شواهد الشافية ٤٩٠ .

وهو في الكتاب ١١/١ ، ١٦١/٢ .

مهلا أعاذل . . . البيت

وقال : تَشْكُو الوَجَى مِنْ أظْلَلٍ وأظْلَلِ [١]

وهذا النحو في الشعر كثير » اﻫ

قال الأعلم في بيت قعنب : « أراد : ضنوا ، فبناه على الأصل وأظهر التضعيف ضرورة . شبهه بما استعمل فى الكلام مضاعفاً على أصله ، نحو : لححَتْ عينُه . إذا التصقت ، وضَبِبَ البلد . كثرت ضِبابُه ، وألِلَ السِّقاءُ . إذا تغير ريحه » [٢] اﻫ .

وقال فى الرجز : « الشاهد فيه إظهار التضعيف فى الأظْلَلِ ضرورة أراد الأظَلّ » [٣] اﻫ .

فكل من الشاعر والراجز قد اضطر إلى فك إدغام كلمة يجب إدغامها في الكلام ، فأعادها إلى أصلها قبل الإدغام ، فضَنُّوا أصله : ضَنِنُوا ، والأظَلُّ أصله الأظْلَلُ ؛ فالكلمتان في الأصل قد اجتمع فى كل منهما مِثلان متحركان توافر فيهما شروط وجوب الإدغام ، ويقتضى الإدغام تسكين

---

(١) رجز للعجاج أو لأبى النجم العجلى ، والأظل : باطن خف البعير ، والوجي : رقة الحافر أو الخف من كثرة المشي . يعنى أنه حمل عليه فى السير حتى اشتكى خفيه .

وانظـــر فى البيت ابن الســيرافى ٢٧٠/٢ ، والنحاس ٣٥ ، وضرائر ابن عصفور ٢٠ ، وما يجوز للشـــاعر فى الضرورة ١٧٣ ، والمقتضب ٣٥٤/٣ ، والخصائص ١٦١/١ ، ٨٧/٣ ، وشرح شواهد الشافية ٤٩١ .

(٢) هامش الكتاب ط بولاق ١١/١ .

(٣) هامش الكتاب ط بولاق ١٦١/٢ .

للمثل الأول ليتأتى إدغامه فى الثانى ، فأزيلت الكسرة من النون الأولى وأدغمت فى النون الثانية فى : ضنّوا ، وأزيلت الفتحة من اللام الأولى وأدغمت فى اللام الثانية فى الأظَلّ ، ولما كان هذا الإدغام واجبا « يجتمع أهل الحجاز وغيرهم على إدغامه » كما قال سيبويه ، صار تسكين للمثل الأول هو ما يستحقه ، ولم يعد له حق فى الحركة المزالة للإدغام ، فلما اضطر الشاعر والراجز إلى فك الإدغام بتحريك المثل الأول أعادا إليه حركته الأصلية ، التى عددناها زائدة ، بمعنى أن الحرف المحرك بها لا يستحقها بمقتضى قانون الإدغام وإن كانت حركتـه الأصلية .

ووجه هذه الضرورة لرد إلى الأصل كما تبين لك ، وهذه الضرورة كثيرة الورود فى الشعر العربى كما ذكر سيبويه [1] .

٢ ـ زيادة الحرف
(صرف مالا ينصرف)

أشار سيبويه إلى هذه الضرورة فى باب ما يحتمل الشعر ١ / ٨ ، فقال : « اعلم أنه يجوز فى الشعر مالا يجوز فى الكلام ، من صرف مالا ينصرف . يشبهونه بما ينصرف من الأسماء ، لأنها أسماء كما أنها أسماء » .

---

(٣) انظر كتابنا ١٠٦ ، ١٠٧ ، وتجدر الاشارة الى أنه لا يعد من هـــذه الضرورة قول الراجز ·

قد علمت ذاك بنات ألببه

وهو فى كتاب سيبويه ٢/٦١ ، ٤٠٣ ، وقد ورد فى الموضـع الأول بلفظ : ألبب ، لأن هذا مما استعمله العرب بفك الادغام شذوذا وليس ضرورة ، ولذلك ذكر سيبويه أنك لو سميت رجلا به استعملته مفكوكا كما استعمله العرب ، ووضعه فى باب ما شذ من المعتل كضيون ، وحيوة ، وقد عده ابن عصفور من الضرورة خلافا لمذهب سيبويه · انظر ضرائر ابن عصفور ٢١ ·

ومما يصلح شاهدا على هذه الضرورة من أبيات الكتاب قول العجاج:

قَوَاطِنًا مكة مِنْ وُرْقِ الحَمِي

وقد اشتمل هذا البيت على ضرورتين ، الأولى صرف مالا ينصرف فى قوله « قواطنا » وهى على صيغة منتهي الجموع . قال الأعلم : « وواحدة القواطن : قاطنة ، وهي الساكنة المقيمة ، وصرفها ضرورة » اهـ والثانية حذف جزء من آخر الكلمة فى قوله « الحمى » وقد سبق الحديث عنها فى ضرائر الحذف (١) .

ومن أبيات الكتاب أيضاً مما اشتمل على ضرورة صرف مالا ينصرف قول أبى كبير الهذلى :

مِمَّنْ حَمَلْنَ بِهِ وَهُنَّ عَوَاقِدٌ حُبُكَ النِّطَاقِ فَشَبَّ غيرَ مُهَبَّلِ (٢)

وقول النابغة :

---

(١) انظر كتابنا ٦٩ .

(٢) البيت من الكامل ، وقد استشهد به سيبويه فى الكتاب ٥٦/١ على نصب « حبك » بعواقد لأنه جمع عاقدة . وصف رجلا شهم الفؤاد ما ضيا فى الرجال ، فذكر أنه ممن حملت به النساء مكرهات فغلب عليه شبه الرجال وخرج مذكرا ، وكانت العرب تفعل ذلك يغضب الرجل منهم المرأة ويعجلها حل نطاقها ويقع بها ، فيغلب ماؤه على مائها ، وينزع الولد اليه فى الشبه وحبك النطاق مشتده ، واحدها حباك ، والنطاق ازار تشده المرأة فى وسطها تقيمه مقام السراويل ، والمهبل أى الثقيل أو الذى يدعى عليه بالهبل أى الفقد . وانظر ابن السيرافى ٢١٨/١ ، والانصاف ٤٨٩ ، والمغنى ٦٨٦ ، وابن يعيش ٧٤/٦ ، والأشمونى ٢٩٩/٢ ، وابن عصفور ٢٢ ، وشرح الكافية ٢٠٣/٢ ، والخزانة ١٩٢/٨ ، والهذليين ٩٢/٢ .

فَلَتَأْتِيَنْكَ قَصَائِدٌ وَلَيَدْفَعَنْ جَيْشٌ إليكَ قَوَادِمَ الأكْوَارِ(١)

قال الأعلم فى بيت الهذلى : « ونون عواقد مضطراً » ، وكذلك فعل النابغة فنون قصائد مضطراً .

ووجه هذه الضرورة الرد إلى الأصل كفك المضعف، وذلك لأن الأصل فى الأسماء كلها الصرف عند سيبويه وبقية البصريين ، وإنما يمنع بعضها من الصرف لأسباب عارضة تدخلها على خلاف الأصل ، فإذا اضطر الشاعر ردها إلى الأصل ، ولم يعتد بتلك الأسباب العارضة التى دخلت عليها .

وقال ابن عصفور : وصرف « مالاينصرف فى الشعر أكثر من أن يحصى . وزعم الكسائى والفراء أنه جائز فى كل مالاينصرف إلا « أفعل منك » ، نحو : أفضل من زيد ، وزعما أن « من » هي التى منعته الصرف ، وذلك باطل بدليل أنهم صرفوا : خيراً من عمرو ، وشرا من بكر ، مع وجود « من » فيهما ، فثبت بذلك أن المانع كونه صفة على وزن « أفعل » بمنزلة « أحمر » ، فكما أن « أحمر » يجوز صرفه فى الضرورة ، فكذلك

---

(١) البيت من الكامل ، وقد استشهد به سيبويه فى الكتاب ١٥٠/٢ على تأكيد الفعلين : فلتأتينك ، وليدفعن بنون التوكيد الخفيفة لأن القسم موضع تأكيد وتشديد .

يقول هذا لزراعة بن عمرو الكلابى حين توعده بالهجاء والحرب لمخالفته له فى بنى أسد حين أمره بنقض حلفهم ومحالفة بنى عامر:والاكوار جمع كور وهو الرحل بأداته،والقادمة للرحل كالقربوس للسرج،وجعل الجيش يدفع القوادم لأنهم كانوا يركبون الابل فى الغزو ليجموا الخيل حتى يحلوا بساحة العدو ، فجعل الجيش هو الدافع للابل ، ويروى بنصب الجيش ورفع القوادم لأنها المتقدمة والخيل مقودة خلفها ، فكأنها الدافعة الجيش اليهم والسابقة له نحوهم . وانظر ابن السيرافى ٢٢٥/٢ وروايته : ولتركبن .. ألف اليك .. البيت ، والمقتضب ٣٥٤/٣ ، والخصائص ٣٤٧/٢ ، والانصاف ٤٩٠ ، وابن عصفور ٢٢ ، وما يجوز للشاعر فى الضرورة ٨٣ ، وديوان الشاعر ٣٥ .

« أفعل من » . وذهب بعض البصريين إلى أن كل مالاينصرف يجوز صرفه، إلا أن يكون آخره ألفا، فإن ذلك لايجوز فيه ، لأن صرفه لايقام به قافية ولايصح به وزن .

والصحيح أن صرفه جائز لما بيناه قبل [١] من أن الشعر قد يسوغ فيه مالايسوغ فى الكلام ، وإن لم يضطر إلى ذلك الشاعر ، وأيضاً فإن السماع قد ورد بصرف مافى آخره ألف .

قال المثلم بن رياح المرى :

إنّى مقسِّمٌ ما ملكتُ فجاعلٌ أجراً لآخرةٍ ودنياً تنفعُ [٢]

رواه ابن الأعرابى بصرف « دنيا » .

فإن قلت : كيف جعلت صرف مالا ينصرف من قبيل الضرائر ، وقد زعم أبو الحسن الأخفش فى (الكبير) له أنه سمع من العرب من يصرف فى الكلام جميع مالا ينصرف ، وحكى الزجاجي أيضاً فى نوادره [٣] مثل ذلك ؟

فالجواب : أن صرف مالا ينصرف فى الكلام إنما هو لغة لبعض العرب قال أبو الحسن : فكان ذلك لغة الشعراء ، لأنهم قد اضطروا إليه فى الشعر فصرفوه ، فجرت ألسنتهم على ذلك .

---

(١) ص ١٣ من كتابه : ضرائر الشعر .

(٢) البيت من الكامل ، وليس من شـــواهد سيبويه ، ورواه الأشمونى ٢٧٤/٣ بلفظ جزءا لآخرتى بدل قوله : أجرا لآخرة ، وهو فى ديوان الحماســة لأبى تمـــام ٤٢٦/٢ ، ومعجم الشـــعراء للمرزبانى ٣٨٧ ، والعينى بهامش الخزانة ٣٧٦/٤ .

(٣) أمالى الزجاجى ٥٥ .

وأما سائر العرب فلا يجيزون صرف شيء منه فى الكلام ، فلذلك جعل من قبيل مايختص به الشعر [1] اهـ » .

(زيادة الياء الناشئة من إشباع الكسرة)

قال سيبويه فى الكتاب ١ / ١٠ : « وربما مدوا مثل : مساجد ومنابر فيقولون : مساجيد ومنابير . شبهوه بما جمع على غير واحده فى الكلام كما قال الفرزدق : (بسيط)

تنفي يداها الحصى فى كل هاجرة نفى الدنانير تنقاد الصياريف [2]

قال الأعلم فى شرح الشاهد : « زاد الياء فى الصياريف ضرورة . تشبيها لها بما جمع : فى الكلام على غير واحده ، نحو ذكر ومذاكير ، وسمح ومساميح » .

يعنى أن قوله « الصياريف » أصله : الصيارف لأنه جمع : صيرف ، فاضطر الشاعر إلى إشباع كسرة الراء وزيادة الياء ، ووجه هذه الضرورة

---

(١) ضرائر الشعر ٢٤ ـ ٢٥ ، وانظر المسألة التاسعة والستين من مسائل الخلاف فى كتاب الانصاف ٤٨٨ ـ ٤٩٣ .

(٢) وصف ناقة بسرعة السيرافى الهواجر فيقول : أن يديها لشدة وقعهما فى الحصي تنفيانه ، فيقرع بعضه بعضا ويسمع له صليل الدنانير اذا انتقدها الصيرف فنفى رديئها عن جيدها . وخص الهاجرة لتعذر السيرفيها ، وانظر فى البيت النحاس ٣٤ ، وضرائر ابن عصفور ٣٦ ، وما يجوز للشاعر فى الضرورة ١٢٨ ، والألوسي ٢٨٥ ، والخصائص ٣١٥/٢ ، والمحتسب ٦٩/١ ، ٢٥٨ ، ٧٢/٢ ، وابن الشجرى ١٤٢/١ ، ٢٢١ ، ٩٣/٢ ، ١٥٧ ، والانصاف ٢٧ ، ١٢١ ، وابن يعيش ١٠٦/٦ ، والتصريح ٣٧٠/٢ ، والأشمونى ٢٨٩/٢ ، وشرح الكافية ٢٩٣/١ ، والخزانة ٤٢٦/٤ ، وديوان الشاعر ٥٧٠ .

تشبيه هذا الجمع بماجمع فى الكلام على غير لفظ الواحد ، كقولهم : مذاكير فى جمع ذكر ، فلفظ الجمع ليس على لفظ ذكر ، إنما هو على لفظ مذكار ، وقولهم : مساميح فى جمع : سمح ، وليس على لفظه إنما هو على لفظ مسماح ، وقولهم : ملامح فى جمع لمحة ، وليس على لفظه إنما هو على لفظ ملمحة . . الخ (١) .

ومما يصلح شاهداً على هذه الضرورة من أبيات الكتاب أيضاً قول حكيم بن مُعَيَّة الرَّبَعي :

فيها عَيَائِيلُ أسودٌ ونُمُرْ (٢)

فالياء الثانية فى « عيائيل » مثل الياء الثانية فى « الصياريف » ، نشأت من إشباع الكسرة للضرورة ، لأنه جمع « عَيِّل » ، وإنما يجمع عَيِّل على عَيَائِل ، بإبدال الياء الواقعة بعد ألف الجمع الذي على مثال « مَفَاعِل » همزة ، ولم يعتد بياء الإشباع لكونها زائدة للضرورة .

ومن جعل المفرد عَيَّالاً — من عَالَ يَعِيلُ إذا تمايل فى مشيه — لم يهمز الجمع وقال : عَيَايِيل ، لأن الياء على هذا التقدير بعيدة عن الطرف ، وعليه فلا ضرورة فى البيت .

---

(١) انظر كتابنا ١٠٨ .

(٢) يروى بجر أسود بالاضافة ، ومعنى : عيائيل اسود : أولاد أسود ، والجر هى الرواية الجيدة كما ذكر البغدادى فى شرح شواهد الشافية ، ويروى برفع « اسود » على أنها عطف بيان لعيائيل ويكون المراد بالعيائيل نفس الأسود والنمور وفيه ركاكة لا تخفى . والضمير فى « فيها » يعود الى « الغيطان » فى البيت الذى قبله . وانظر فيه ابن السيرافى ٣٤٠/٢ ، وشرح شواهد الشافية ٣٧٦ ، وابن يعيش ١٨/٥ ، ٩١/١٠ ، ٩٢ ، والتصريح ٣١٠/٢ ، ٣٧٠ ، والأشمونى ٢٩٠/٤ .

وذهب الكوفيون إلى أن زيادة الياء فى كل اسم يجمع على « مفاعل » جائزة فى الكلام والشعر ، إلا أن يكون ماقبل الآخر ساكناً نحو : سِبَنْطر [١] ، فإن ذلك لايجوز فيه ، إذ الإشباع لايتصور فى هذا المفرد حتى يبنى الجمع عليه ، واستثنى الفراء موضعين آخرين : أحدهما ماكان مضاعف الآخر مدغما نحو : مردْ ، لم يجز فيه مراديد ، لأن الحرف للضعف بمنزلة حرف واحد ، فكرهوا أن يصير فى الجمع اثنين بظهور التضعيف ، والآخر ماكان على وزن فاعِل ، لأنه لم يأت فيه : فاعيل ، فكفوا عن الياء فى جمعه .

ومن زيادة الياء فيما يجمع على « مفاعل » فى الكلام قولهم : منكر ومناكير ، وموعظة ومواعيظ ، ومعذرة ومعاذير ، ومخمصة ومخاميص ، ومطفل ومطافيل ، ومدخل ومداخيل ، ومرفق ومرافيق ، ودمّل ودماميل ، وقد حكم البصريون على هذه الجموع بالشذوذ [٢] .

(إجراء المعتل مجرى الصحيح)

قال سيبويه فى الكتاب ١ / ١٠ : « وقد يبلغون بالمعتل الأصل ، فيقولون : رادِدٌ فى : رادّ ، وضَنِنُوا فى : ضَنُّوا ، ومررتم بجوارِىَ قبلُ » .

وقال : « ويقول يونس للمرأة تُسَمى بقاضٍ : مررت بقاضِىَ قبلُ ، ومررت بأُعَيْمى مِنْكَ ، فقال الخليل : لو قالوا هذا لكانوا خلقاء أن

---

(١) من معانيه : السريع ، والطويل .

(٢) انظر ضرائر الشعر لابن عصفور ٣٧ - ٣٨ .

يلزموها الجر والرفع كما قالوا حين اضطروا فى الشعر فأجروه على الأصل .

قال الشاعر الهذلى :   (وافر)

أبيتُ عَلَى مَعَارِىَ وَاضِحاتٍ   بهنَّ مُلَوَّبٌ كدَمِ العِبَاطِ (١)

وقال الفرزدق :   (طويل)

فلو كان عبدُ الله مَوْلىً هجوتُه   ولكن عبدَ الله مَوْلَى مَوَالِياَ (٢)

فلما اضطروا إلى ذلك فى موضع لابد لهم فيه من الحركة أخرجوه على الأصل . قال الشاعر .

(ابن قيس الرقيات) :   (منسرح)

لابارَكَ اللهُ فى الغَوَانِىِ هَلْ   يُصْبِحْنَ إلاَّ لهنَّ مُطَّلَبُ (٣)

---

(١) البيت للمتنخل الهذلى . قال الأعلم : « والمعارى : جمع معرى ، وهو ههنا الفراش ، كأنه من عروته أعروه اذا أتيته وترددت عليه ، والواضحات : البيض ، والملوب : الذى أجرى عليه الملاب وهو ضرب من الطيب . يشبه الخلوف وشبهه فى حمرته بدم العباط وهى التى نحرت لغير علة . واحدها عبيط وعبيطة ، وقيل : المعارى جمع معرى وهى الأرض العارية من النبات ، ولا وجه لهذا ههنا ،ويقال:المعرى ما تعرى من اللحم كالمفاصل واليدين،ولا يخرج المعنى على هذا أيضا » أ هـ . وانظر ضرائر ابن عصفور ٤٣ ، والخصائص ٣٣٤/١ ، ٦١/٣ ، والمنصف ٦٧/٢ ، ٧٥ ، ٧٦ ، ٦٧/٣ ، وما يجوز للشاعر فى الضرورة ١١٦ ، واللسان (عبط) م ٢ ص ٦٧٠ ، (عرا) م ٢ ص ٧٦٠ ، (لوب) م ٣ ص ٤٠٨ .
وهو فى الكتاب ٥٨/٢ .

(٢) يقول هذا لعبد الله بن أبى اسحاق النحوى وكان يلحنه فهجاه .
والبيت فى ابن السيرافى ٢٧١/٢ ، والنحاس ٣٧ ، وضرائر ابن عصفور ٤٢ ، وما يجوز للشاعر فى الضرورة ١١٦ ، والمقتضب ٢٨١٪١ ، وابن يعيش ٦٤/١ ، والتصريح ٢٢٩/٢ ، والأشمونى ٢٧٣/٣ ، والهمع ٣٦/١ ، والدرر ١٠/١ ، والعينى بهامش الخزانة ٣٧٥/٤٠ ، وشرح الكافية ٥٨/١ ، والخزانة بتحقيق هارون ٢٣٥/١ ، وليس فى ديوان الفرزدق ، وهو فى الكتاب ٥٨/٢ ، ٥٩ .

(٣) البيت فى ابن السيرافى ١٥/٢ ، والنحاس ٣٧ ، وما يجوز للشاعر فى الضرورة ١١٥ ، والمقتضب ٢٨٠/١ ، ٣٥٤/٣ ، والخصائص ٣٦٢/١ ، ٣٤٧/٢ ، والمحتسب ١١١/١ ، والمنصف ٦٧/١ ، ٨١ ، وابن الشجرى ٢٢٦/٢ ، والمغنى ٢٤٣ ، والهمع ٥٣/١ ، والدرر ٣٠/١ ، وديوان الشاعر ٣ .
وهو فى الكتاب ٥٩/٢ .

وقال : وأنشدني أعرابي من بني كليب لجرير : (طويل)

فيوماً يُوافِينِي الهوَى غيرَ ماضِي ويوماً تَرَى منهنَّ غُولا تَغَوَّلُ (١)

قال : ألا تراهم كيف جروا حين اضطروا كما نصبوا الأول حين اضطروا، وهذا الجر نظير ذلك النصب . فإن قلت : مررت بقاضِيَ قبل . اسم امرأة كان ينبغي لها أن تجر في الإضافة فتقول : مررتُ بقاضِيك . وسألناه عن بيت أنشدناه يونس : (رجز)

قد عَجِبتْ مِنّي ومِنْ يُعَيْلِيَا لَمَّا رأتْنِي خَلَقاً مُقْلَوْلِيَا (٢)

فقال : هذا بمنزلة قوله ولكن عبدالله مولى مواليا .

وكما قال : سماءُ الإله فوقَ سبعِ سمائيا (٣)

---

(١) قال الأعلم : « ويروى : غير ماصبا ، أي يوافيني الهوى منهن ولا اصبو ولا آتي ما لا يحل ، ويوما يهجرن فيذهبن لذة الصبا واللهو . ويقال ، غالته غول ، اذا نابته نائبة تذهب به وتهلكه » أ هـ . والبيت في ضرائر ابن عصفور ٤٢ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة ١١٥ ، والمقتضب ٢٨١/١ ، ٣٥٤/٣ ، وابن الشجري ٨٦/١ ، والخصائص ١٥٩/٣ ، والمنصف ٨٠/٢ ، ١١٤ ، وابن يعيش ١٠١/١٠ ، والعيني بهامش الخزانة ٢٢٧/١ ، والأشموني ٢١٨/٢ ، وديوان الشاعر ٤٥٧ . وهو في الكتاب ٥٩/٢ .

(٢) نسب للفرزدق . و « يعيليا » تصغير يعلى اسم رجل ، والخلق بفتح المعجمة واللام العتيق جدا وأراد به رث الهيئة ، والمقلولي : المتجافيء المنكمش وأراد دميم الخلقة والبيت في النحاس ٤١، وابن عصفور ٤٣ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة ١١٥ ، والمقتضب ٢٨٠/١ ، والخصائص ٦/١ ، ٥٤١٣ ، والمنصف ٦٨/٢ ، ٧٩ ، والعيني ٣٥٩/٤ ، والتصريح ٢٢٨/٢ ، والهمع ٣٦/١ ، الدرر ١١/١ ، والأشموني ٢٧٣/٣ ، وهو في الكتاب ٥٩/٢ .

(٣) البيت من الطويل لأمية بن أبي الصلت، وصدره: له ما رأت عين البصير وفوقه، وهو في ابن السيرافي ٢٦٦/٢، وابن عصفور ٤٤، والمقتضب ٢٨٢/١ ، والخصائص ٢١٢/١ ، ٣٣٣ ، ٣٤٨/٢ ، والمنصف ٦٦/٢ ، ٦٨ ، وشرح الكافية ٥٨/١ ، والخزانة ٢٤٤/١ ، والديوان ٧٠ .

وهو في الكتاب ٥٩/٢ .

فجاء به على الأصل ، وكما أنشدنا من نثق بعربيته : (وافر)

ألم يأتيكَ والأنباء تَنْمِي بما لاقت لَبونُ بَنى زِياد[1]

فجعله حين اضطر مجزوماً من الأصل ، وقال الكميت : (متقارب)

خَريعُ دَوادِىَ فى ملعبٍ تأزَّرُ طَوْراً وتُلْقِى الإزَارا[2]

اضطر فأخرجه كما قال : «ضننوا» اهـ[3] .

يرى سيبويه أن الصحيح أصل للمعتل ، وأنه قد يرد إليه عند الضرورة الشعرية ، إذ بعض الضرائر ترد الأشياء إلى أصولها ، كما سبق فى المضعف حين يرد إلى فك التضعيف ، وإذا رد المعتل إلى أصله الصحيح للضرورة عامله الشعراء معاملة الصحيح وأجروه مجراه ، وهذا هو الشاهد فى الأبيات الثمانية المتقدمة .

فالشاهد فى بيت المتنخل الهذلى فى قوله « عَلَى مَعارِىَ » حيث أجرى

---

(١) البيت لقيس بن زهير العبسى ، وهو فى ابن السيرافى ١/٢٢٣ ، والنحاس ٣٧ ، وابن عصفور ٤٥ ، وما يجوز للشاعر فى الضرورة ١٥٨ ، والألوسي ١٧٤ ، وابن الشجرى ١/٨٤ ، ٨٥ ، ٢١٥ ، والانصاف ٣٠ ، والخصائص ١/٣٣٣ ، ٣٣٧ ، والمحتسب ١/٦٧ ، ١٩٦ ، ٢١٥ ، والمنصف ٢/٨١ ، ١١٤ ، ١١٥ ، وابن يعيش ٨/٢٤ ، ١٠/١٠٤ ، والمغنى ١٠٨ ٣٨٧ ، والتصريح ١/٨٧ ، والأشمونى ١/١٠٣ ، ٢/٤٤ ، والخزانة ٨/٣٦١ ، والكتاب ١/١٥ ٢/٥٩ .

(٢) وصف جارية ، والخريع : اللينة المعاطف ، والدوادى : موضع تسلق الصبيان ولعبهم ، واحدها دوداة ، وقوله : تأزر طورا وتلقى الازارا ، أى لا تبالى لصغر سنها كيف تتصرف لاعبة .

والبيت فى ابن عصفور ٤٢ ، والخصائص ١/٣٣٤ ، والمنصف ٢/٦٨ ، ٨٠ ، ٧٩ ، ٣/٦٨ ، والكتاب ٢/٦٠ والديوان ١/١٩٠ .

(٣) الكتاب ٢/٥٨ — ٦٠ .

« معارى » وهو الاسم المنقوص للممنوع من الصرف لكونه على صيغة منتهى الجموع مجرى ما كان على هذه الصيغة وهو صحيح الآخر كضوارب ، فأبقى لامه — وهي الياء — في حالة الجر وأظهر عليها علامة الإعراب وهي الفتحة النائبة عن الكسرة ، وكان الوجه حذف الياء والإتيان بالتنوين عوضاً عنها كجوارٍ وغواشٍ ونحوهما من الجمع المنقوص .

وإيراد سيبويه مثل هذا البيت في الضرائر الشعرية من الدلائل الواضحة على أن الضرورة الشعرية عنده ما يقع في الشعر خاصا به مطلقا ولو كان للشاعر عنه مندوحة ، فلو أن الشاعر أنشد : على معارٍ ، كما هو مقتضي القياس النحوي ، ما كسر وزناً ولا احتمل ضرورة ، غير أنه يصير مزاحفاً ، لأن هذا البيت من الوافر ، ولو جرى فيه القائل على مقتضى القياس لتحولت (مفاعلتن) بتحريك الخامس إلى (مفاعيلن) بتسكينه ، ويسمي هذا الزحاف — وهو تسكين الخامس المتحرك — عصباً ، وهو زحاف جائز ، وكأن الشاعر قد دخل تحت قبح الضرورة مع قدرته على تركها ، ومع ذلك عد سيبويه قوله ضرورة شعرية[1] .

وقال ابن عصفور في ضرائر الشعر ٤٣ — ٤٤ : وذكر المازني أنه سمع أعرابياً ينشد :

أبيت على معارٍ فاخرات . . . .

فاحتمل قبح الزحاف لاستواء الإعراب » اهـ .

---

(١) انظر الخصائص ٣/٦٠ — ٦١ ، وضرائر ابن عصفور ٤٣ .

والشاهد فى البيت الثانى فى قوله : « مولى مواليا »[1] ، حيث أجرى « مواليا » وهو الجمع المنقوص المتناهي مجرى نظيره من الصحيح الآخر كموارد ، فأثبت لامه فى حالة الجر ، وكان الوجه : مولى موالٍ .

والشاهد فى بيت ابن قيس الرقيات فى قوله : « فى الغوانِيِ »[2] ، حيث أجرى المعتل مجرى الصحيح ، فجعل علامة الجر الكسرة لدخول « أل » عليه ، وكان الوجه تسكين اللام .

والشاهد فى بيت جرير فى قوله : « غير ماضِيٍ » ، حيث أجرى الاسم المعتل الآخر « ماضى » مجرى الصحيح الآخر نحو ضاربٍ وقائمٍ للضرورة ، وكان الوجه: غير ماضٍ .

والشاهد فى الرجز المنسوب للفرزدق فى قوله « ومن يُعَيْلِيا »[3] ، حيث أجرى الاسم الممنوع من الصرف للعلمية ووزن الفعل[4] وهو معتل الآخر بالياء ، مجرى نظيره من الصحيح الآخر كيُبَيْطِر (علما) ، فأثبت لامه في حالة الجر ، وكان الوجه من يعيلٍ .

والشاهد في بيت أمية بن أبى الصلت فى قوله « سبع سمائيا » ، حيث أجري الجمع المنقوص المتناهي مجرى نظيره من الصحيح الآخر كعجائز للضرورة .

---

(١) الألف فى آخره للاطلاق .
(٢) ويروى : فى الغوان — بحذف الياء اجتزاء عنها بالكسرة للضرورة .
(٣) الألف فى آخره للاطلاق .
(٤) كيبيطر . انظر التصريح ٢٢٨/٢ .

وقد ارتكب الشاعر ضرورتين أخريين ، إحداهما أنه جمع (سماء) على فعائل ، فشبهها بشمال وشمائل ، والجمع المستعمل فيها (سماوات) ، والأخرى أنه أقر الهمزة العارضة في الجمع مع أن اللام معتلة ، ولم يغيرها إلى الفتح والقلب فيقول : سمايا كخطايا ومطايا[١] .

والشاهد في بيت الكميت في قوله : « خَرِيعُ دَوَادِيَ » ، حيث أجرى « دوادى » وهو الجمع المنقوص الممنوع من الصرف مجرى نظيره من الصحيح الآخر ، فأثبت لامه في حالة الجر للضرورة ، وكان الوجه : خريع دوادٍ .

أما الشاهد في بيت قيس بن زهير العبسي ففي قوله « ألم يأتيك » حيث أجرى الفعل الناقص المعتل الآخر بالياء مجرى الفعل الصحيح الآخر ، فأسكن ياءه في حال الجزم ، وكان الوجه : ألم يأتك ، بحذف الياء[٢] .

قال الأعلم : « أثبت الياء في حال الجزم ضرورة ، لأنه إذا اضطر ضمها في حال الرفع تشبيها بالصحيح ، وهي لغة لغيره ضعيفة ، فاستعملها عند الضرورة »[٣] اهـ

---

(١) انظر الأعلم بهامش الكتاب ط بولاق ٢/٥٩ ، وابن السيرافى ٢/٢٦٦ ، والخزانة ١/٢٤٤ .

(٢) ذكر ابن جنى فى سر صناعة الاعراب ٨٩ أن بعض أصحابه رواه بحذف الياء ، وأنشده أبو العباس عن أبى عثمان عن الأصمعى : ألا هل اتاك والأنباء تنمى — بنقل حركة الهزة من أتاك الى لام (هل) وحذفها ، وذكر البغدادى فى الخزانة ٨/٣٦٢ أن بعضهم رواه :

ألم يبلغك والأنباء تنمى

ولا شاهد على الروايات الثلاث ، وعلى الأولى لا ينكسر وزن البيت وانما يقع فى التفعيلة الأولى من الوافر (النقص) ، وهو اجتماع العصب (وهو تسكين الخامس المتحرك) مع الكف (وهو حذف السابع الساكن) ، فتتحول (مفاعلتن) الى (مفاعيل) ، وهو زحاف مزدوج ، والزحاف المزدوج كله قبيح .

(٣) هامش الكتاب ط بولاق ١/١٥ .

وأنكر الصفّار في (شرح الكتاب) أن يكون إثبات حرف العلة في المجزوم لغة. قال. « والصحيح أنه ليس لغة، ولا أعلم من قاله غير الزجاجي[1] ولا سند له »[2]، واستدل الصفار ومن وافقه على كون إثبات حرف العلة هنا ضرورة وليس لغة، بأن ذلك لا يجوز في الألف عند المحققين من النحويين[3]، فهم لا يقولون: لم تخشى ولو كان لغة لكان مطرداً في أحرف العلة الثلاثة، وسبب عدم جوازه في الألف أمران:

أحدهما: أن الجازم – مع إثبات حرف العلة – ليس له إذ ذاك ما يحذفه إلا الحركة المقدرة في الألف، فإذا حذفت وجب أن ترد الالف إلى أصلها الياء أو الواو، لعدم ما يسوغ بقاءها ألفاً منقلبة عنهما، لأنها إنما قلبت ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، فإذا ذهبت الحركة للجزم وجب الرد إلى الأصل، فلما لم يصححوها دل ذلك على أنهم لم يحذفوا الحركة المقدرة عليها.

والآخر: أن الياء والواو تظهر الضمة عليهما عند الضرورة إجراء لهما مجرى الحرف الصحيح ومن ذلك قوله:

فعوضني منها غناى ولم تكن ... تُساوِىُ عنزى غير خَمسَ دَرّاهم[4]

---

(١) ووافقه الأعلم كما يدل نصه السابق.

(٢) خزانة الأدب ٣٦١/٨.

(٣) ومن اثبات الواو قول أبى عمرو بن العلاء:

هجوت زبان ثم جئت معتذرا ... من هجو زبان لم تهجو ولم تدع

(٤) انظر فى البيت العينى ٢٤٧/١، وابن عصفور ٤٦، ٢٧٣، والهمع ٥٣/١، والدرر ٣٠/١، والخزانة ٢٨٢/٨. والبيت من الطويل.

والألف لا يمكن ظهور الحركة فيها ، فلم تجر لذلك مجرى الحرف الصحيح

وأما قراءة حمزة والأعمش وابن أبي ليلى (لا تخفْ دركا ولا تخشَى[1]) ، فالألف في (تخشى) لرعاية الفواصل على حد قوله تعالى : (فأضلونا السبيلا)[2] أو أن الواو ليست عاطفة وإنما هي واو الحال أو الاستئناف و (لا) نافية وجملة (تخشى) خبر مبتدإ محذوف أي : وأنت لا تخشي ، والجملة حالية أو استئنافية ، وأما قول رؤبة :

إذا العجوزُ غضبت فطلِّقِ

ولا تَرَضَّاها ولا تَمَلَّقِ[3]

فخرج على أن (لا) الأولى نافية والواو قبلها للحال وجملة « ترضاها » خبر مبتدإ محذوف ، أي وأنت لاترضاها ، والمعنى : فطلقها غير مترض لها .

وأما قول عبد يغوث بن وقاص :

وتضحكُ مني شيخةٌ عَبْشَمِيةٌ كأنْ لم تَرَى قبلي أسيراً يمانيا[4]

---

(١) سورة طه • آية ٧٧ ، وانظر البحر لأبي حيان ٦/٢٦٩ ، واتحاف فضلاء البشر ٣٠٦ •

(٢) سورة الأحزاب • آية •

(٣) البيتان من الرجز ، وذكر ابن جني في سر الصناعة ٨٩ أن بعضهم روى الثاني منهما على الوجه الأعرف :

ولا ترضها ولا تملق

(٤) البيت من الطويل ، وعبشمية : عجوز منسوبة الى عبد شمس ، ويمانيا : أصله يمنيا حذفت احدى ياءى النسب وعوض عنها الألف ، والبيت في ضرائر بن عصفور ٤٧ ، والمحتسب ١/٦٩ ، وابن يعيش ٥/٩٧ ، ٩/١١١ ، ١٠/١٠٤ ، ١٠٧ ، والمغنى ٢٧٧ ، ٢٧٨ ، ٢٧٨ ، والأشموني ١/١٠٣ •

فخرج على أن أصله : ترأى ، بهمزة بعدها ألف ، ثم حذفت الألف للجازم ثم نقلت حركة الهمزة إلى الراء الساكنة ، ثم أبدلت الهمزة الساكنة ألفا كما قالوا فى : المَرَاة والكَماة ، وأصلهما : المرأةُ والكمْأة[1] .

وخرجه ابن عصفور فى الضرائر ٤٧ على أن أصله : كأن لم ترىْ ، بالياء التى هي ضمير المخاطبة ، ثم أبدل منها الألف ، على حد قولهم فى (يَيْأسُ) : يَاءَسُ . قال : « ويؤيد ذلك رواية : كأن لم ترىْ » اهـ

وملخص ما تقدم أن الشعراء فى الاضطرار قد يجرون المعتل مجرى الصحيح ، رداً إلى الاصل ، فيثبتون الياء فى الاسم المنقوص ـ مصروفاً وغير مصروف ـ حيث لاتثبت فى الكلام ، وذلك كقولهم . « على معارِىَ » ، و « مولى مواليِيا » ، و « غير ماضِىٍ » ، و « من يعالِيا » ، « سبع سمائِيا » . وهكذا يترتب على هذه الضرورة زيادة حرف وهو الياء .

ويثبتون حرف العلة فى الفعل المجزوم سواء أكان ياء كقوله «ألم يأتيك» أم واوا كقوله « لم تهجو»[2] ، ماعدا الألف فإنها لا تثبت فى آخر الفعل المجزوم على الراجح .

وتجدر الإشارة ـ هنا ـ إلى أن ضرورة إجراء المعتل مجرى الصحيح لا يترتب عليها زيادة حرف فقط ، بل قد يترتب عليها زيادة حركة أيضاً ،

---

(١) انظر مغنى اللبيب ٢٧٧ ، ٢٧٨ .

(٢) أى من قول أبى عمرو بن العلاء : هجوت زبان ... البيت ، وقد تقدم فى الهامش قريبا .

كبيت ابن قيس الرقيات السابق :

لابارك الله فى الغوانِى . . . البيت

وكقول عدى بن زيد ، وهو من أبيات الكتاب :

وفى الأكُفُّ اللامعاتِ سُوُرْ (١)

قال الأعلم : « الشاهد فيه تحريك الواو من (سُوُر) بالضم على الأصل ، تشبيهاً للمعتل بالصحيح عند الضرورة ، فالمستعمل فى هذا تسكين الثانى تخفيفاً إذ كان ذلك جائزاً فى الصحيح ، فى مثل : الحُمُر ، والرُّسُل ، ونحوه ، فتقول الحُمْر والرُسْل ، فلما كان الصحيح جائزاً مع خفته كان فى المعتل لازما لثقله(٢) » .

(تضعيف الآخر وصلا)

قال سيبويه فى الكتاب ١١/١ : « ومن العرب من يثقل الكلمة إذا وقف عليها ، ولا يثقلها فى الوصل ، فإذا كان فى الشعر فهم يجرونه فى الوصل على حاله فى الوقف ، نحو : سَبْسَبَّا(٣) وكَلْكَلاَّ(٤) ، لأنهم قد يثقلونه فى

---

(١) البيت فى الكتاب ٣٦٩/٢ ، وبحره الرجز .
والسور : جمع سوار ، وأراد بالأكف : المعاصم ، فسماها باسمها لقربها منها .

(٢) هامش الكتاب ٣٦٩/٢ . وهو يريد أن الجمع الذى على (فعل) بضم الفاء والعين – وهو يطرد جمعا لكل اسم رباعى بمدة قبل لامه صحيح اللام – يجب فى غير الضرورة تسكين عينه اذا كانت واوا ، نحو : سوار وسور ، وسواك وسوك ، ويجوز تسكين عينه ان لم تكن واوا نحو حمر ورسل . وانظر الأشمونى ١٢٩/٤ – ١٣٠ .

(٣) كقول ربيعة بن صبيح ، أو رؤبة :
تترك مـا أبقى الدباسبسـبا

(٤) كقول منظور بن مرثد الأسدى : كأن مهواها على الكلكل .

الوقف فأثبتوه فى الوصل، كما أثبتوا الحذف فى قوله : لنفسه مقنعاً[1] ، وإنما حذفه فى الوقف . قال رؤبة : (رجز) :

ضَخْمٌ يُحِبُّ الخُلُقَ الأضْخَمَّا[2]

يروى بكسر الهمزة وفتحها ، وقال بعضهم : الضِّخَمَّا بكسر الضاد » اهـ قال الأعلم : « أراد : الأضخم ، فشدد فى الوصل ضرورة ، تشبيها بما يشدد في الوقف إذ قيل : هذا أكبرّ وأعظمّ ، ولو قال : الأضخمّ فوقف على الميم لم تكن ضرورة[3] ، ولكنه لما وصل القافية بالألف خرجت الميم عن حكم الوقف ، لأن الوقف على الألف لاعليها ، ولذلك مثل سيبويه بـ (سبسّبا) و (كلكلاّ) .

و (من)[4] روى : الإضخمّا ـ بكسر الهمزة ـ والضِّخمّا بكسر الضاد ، فلا ضرورة[5] على روايته، لأن (إفْعَلاًّ) و (فِعَلاًّ) موجودان في الكلام كثيراً ، نحو : إرْزَبّ وخِدَبّ ، وإنما الضرورة في فتح الهمزة ، لأن

---

(١) أى فى قول مالك بن خريم الهمدانى :

فان يك غشا أو سمينا فاننى ... سأجعل عينيه لنفسه مقنعا

وقد مر فى ضرائر الحذف ص ٧٣ .

(٢) وصف رجلا بشرف الهمة ، وعظم الخليقة . ورواه سيبويه فى الكتاب ٢٨٣/٢ بلفظ :

بدء يحب الخلق الأضخما

وهو فى ضرائر ابن عصفور ٥١ ، ، وما يجوز للشاعر فى الضرورة ٨٨ ، والألوسي ١٣٨ ، والمحتسب ١٠١/١ ، والمنصف ١٠٩/١ ، وسر الصناعة ١٧٩/١ ، وملحقات ديوان رؤبة ١٨٣ .

(٣) لاستعماله فى الكلام كما ذكر الأعلم فى : أكبر وأعظم ، وانظر الكتاب ٢٨٢/٢ .

(٤) زيادة من عندى يستقيم بها النص .

(٥) فى هامش بولاق ١١/١ : فالضرورة على روايته ، والصواب ما أثبت .

(أفْعلاَّ) ليس بموجود» اهـ.

ومن شواهد الكتاب على هذه الضرورة أيضاً قول منظور بن مرثد الأسدى من الرجز :

ببازل وَجْنَاء أوْ عَيْهَلّ[1]

وقول رؤبة :

لقد خشيتُ أن أرى جَدَبّا في عامِنا ذا بعدما أخْصَبّا[2]

فالشاهد فى رجز الأسدى تشديد «عيهل» فى الوصل ضرورة، وإنما يشدد فى الوقف ليعلم أنه متحرك فى الوصل، والشاهد فى الرجز المنسوب لرؤبة تشديد كل من «جدبا» و «أخصبا» كذلك للضرورة. قال الأعلم «أراد : جدبا، فشدد الباء ضرورة، وحرك الدال بحركة الباء قبل التشديد لالتقاء الساكنين، وكذلك شدد : أخصبا للضرورة[3] اهـ»

---

(١) نسبه سيبويه فى ٢٨٢/٢ بولاق الى رجل من بنى أسد، ونسبه ابن السيرافى، والبغدادى وغيرهما الى منظور الأسدى. والبازل من النوق الداخلة فى السنة التاسعة، والوجناء : الغليظة الشديدة، والعيهل : السريعة، أو الطويلة. وانظر فيه ابن السيرافى ٣٢٤/٢، وابن عصفوراه، والخصائص ٣٥٩/٢، والمحتسب ١٠٢/١، ١٣٧، وسر الصناعة ١٧٨/١، وما يجوز للشاعر ٨٨، والانصاف ٧٨٠، وشرح شواهد الشافية ٢٤٦، وابن يعيش ٦٨/٩.

(٢) البيت فى ابن السيرافى ٣٢٥/٢، وشرح شواهد الشافية ٢٥٤، والتصريح ٣٤٦/٢، وابن يعيش ٦٩/٩، وملحقات ديوان رؤبة ١٦٩. وهو فى الكتاب ٢٨٢/٢.

(٣) هامش الكتاب ٢٨٣/٢.

(إثبات النون فى جمع اسم الفاعل المذكر مع اتصاله بالضمير)

قال سيبويه فى الكتاب ٩٦/١ : « واعلم أن حذف النون والتنوين لازم مع علامة المضمر غير المنفصل ؛ لأنه لا يتكلم به مفرداً حتى يكون متصلا بفعل قبله أو باسم فيه ضمير ، فصار كأنه النون والتنوين فى الاسم لأنهما لا يكونان إلا زوائد ، ولا يكونان إلا فى آخر الحروف .

والمُظْهَر وإن كان يعاقب النونَ والتنوينَ فإنه ليس كعلامة المضمر المتصل ، لأنه اسم ينفصل ويُبْتَدَأُ ، وليس كعلامة الإضمار لأنها فى اللفظ كالنون والتنوين ، فهى أقرب إليها من المظهر ، اجتمع فيها هذا والمعاقبة .

وقد جاء فى الشعر ، فزعموا أنه مصنوع : (طويل)

هُم القائلونَ الخيرَ والآمرونَهُ إذا ماخَشُوا من مُحْدَثِ الأمرِ مُعْظَماً[1]

وقال : (طويل)

ولم يرتفِقْ والناسُ مُحْتَضِرُونَهُ جميعاً وأيدى المُعْتَفِينَ رَوَاهِقُهْ اهـ[2]

---

(١) البيت فى ضرائر ابن عصفور ٢٧ ، وما يجوز للشاعر فى الضرورة ١٢٩ ، وابن يعيش ١٢٥/٢ ، ومعانى القرآن ٣٨٦/٢ ، والهمع ١٥٧/٢ ، والدرر ١٥٧/٢ ، والدرر ٢١٥/٢ ، والخزانة ٢٦٩/٤ والكامل ٢١٤/١ .

(٢) الارتفاق : الاتكاء على المرفق ، وعدم الارتفاق كناية عن عدم اشتغاله عن قضاء حوائج الناس . أو معناه : لم يرتفق بماله ، أى لم يبذله بالرفق ، بل جار عليه بالجود . محتضرونه : أى حاضروه . والمعتفون : طلاب الاحسان . ورواهق : جمع راهقة ، يقال : رهقه اذا غشيه وأتاه . وانظر ضرائر ابن عصفور ٢٨ ، وما يجوز للشاعر فى الضرورة ١٢٩ ، والكامل ٢١٤/١ ، وابن يعيش ١٢٥/٣ ، والخزانة ٢٧١/٤ .

يذكر سيبويه فى هذا النص أن الضمير المتصل يعاقب النون والتنوين ، لأنه بمنزلتهما فى الضعف والاتصال ، فيلزم حذفه مع أى منهما ، وقد جاء فى الشعر فجمع الشاعر بين النون والضمير المتصل للضرورة ، والشاهد على هذا الجمع البيتان المذكوران ، وموضع الشاهد فى الأول قوله « والآمرونه » ، وموضع الشاهد فى الثانى قوله « محتضرونه » . وكان الوجه أن يقال . والآمروه ، ومحتضروه ، بحذف نون الجمع للإضافة ، ولكنه جمع بينهما إجراء للمضمر مجرى الظاهر أو لاسم الفاعل مجرى الفعل المضارع .

وقد أنكر المبرد هذه الضرورة وقال : وليس أحد من النحويين المفتشين يجيز مثل هذا فى الضرورة ، لأنه إذا نون الاسم لم يتصل به الضمير ، لأن المضمر لايقوم بنفسه [١] » .

قال أبو جعفر النحاس بعد أن ذكر أن هذه الضرورة خطأ عند المبرد : « وهذا لايلزم سيبويه منه غلط ، لأنه قد قال نصا : وزعموا أنه مصنوع ، فهو عنده مصنوع لايجوز ، فكيف يلزمه منه غلط ؟ !! هـ [٢] »

وجعل بعضهم الهاء للسكت أتى بها بيانا لحركة النون ، إجراء للوصل مجرى الوقف ضرورة ، وحركت هاء السكت تشبيها لها في الحركة بهاء الضمير ضرورة أيضاً

وذكر ابن عصفور أن جعل الهاء للسكت ضعيف لثلاثة أمور : أحدها

---

(١) الخزانة ٤/٢٧٠ .

(٢) الكامل ١/٢١٣ .

مايلزم من إدخالها على معرب ، وبابها أن لاتدخل إلا على مبنى ، والثانى : كونها محركة ، وحكمها أن تسكون ساكنة ، والثالث : إثباتها في الوصل ، وبابها أن لاتلحق إلا فى الوقف .[١]

وقال البغدادى فى البيت الأول: « ولايبعد أن يسكون من باب الحذف والإيصال، والأصل : والآمرون به ، فحذفت الباء واتصل الضمير به ، فإن (أمَرَ) يتعدى إلى المأمور بنفسه ، وإلى المأمور به بالباء . يقال : أمرته بكذا . والمأمور هنا محذوف ، أى الآمرون الناس بالخير ، فيكون الضمير منصوبا لا مجرورا [٢] » .

وذكر في البيت الثانى أن احتضر بمعنى شهد ، فهو متعد واسم الفاعل منه كذلك ، فالضمير منصوب على المفعولية ، لا أنه مضاف إليه ، ومحتضرون عامل النصب فيه لوجود شرط عمل النصب [٣] .

وفى ضوء ماتقدم من النصوص نرى عدم جواز استعمال هذه الضرورة لضعف وجهها ولعدم الاعتداد بما ورد مما ظاهره الاشتمال عليها ، لحكم النحاة عليه بكونه مصنوعا .

(إثبات النون فى « مائتين » ونصب التمييز بها)

ذكر سيبويه في الكتاب ١ / ١٠٦ أن (مائة) تضاف إلى معدودها ،

---

(١) ضرائر لابن عصفور ٢٨ .
(٢) الخزانة ٤/٢٧٠ .
(٣) الخزانة ٤/٢٧١ .

وأنك إذا أردت التعريف أدخلت (أل) على معدودها المضاف إليه ، وقال :
« وذلك قولك : مائةُ درهم ، ومائةُ الدرهم ، وذلك إن ضاعفته قلت : مائتا درهم ، ومائتا الدينار ، وكذلك العَقْد الذى بعده ، واحدا كان أو مثنى ، وذلك قولك : ألفُ درهم ، وألفاَ درهم .

وقد جاء فى الشعر بعض هذا منونا . قال الربيع بن ضَبُع الفَزارى [1] :
(وافر)

إذا عاشَ الفتى مائتينِ عاماً فقد أوْدَى المسَرَّةُ والفَتاء

وقال : (رجز)

أنعَتُ عَيراً من حَمِيرِ خَنزَرَهْ فى كلِّ عَيرٍ مائتانِ كَمَرَهْ [2] اهـ

الشاهد فى البيتين إثبات النون فى مائتين ضرورة ونصب ما بعدها بها ، وكان الواجب حذفها وخفض ما بعدها ، إلا أنها شبهت للضرورة بالعشرين ونحوها مما يثبت نونه وينصب ما بعده .

---

(١) أعاد سيبويه هذا الشاهد فى باب كم ٢٩٣/١ منسوبا ليزيد بن ضبة ، وذكر البغدادى أن الصحيح نسبته للبيع بن ضبع الفزارى كما رواه له مع خمسة أبيات قبله جم غفير .

ومعنى أودى : ذهب وانقطع ، والفتاء : مصدر لفتى بفتح الفاء وكسر العين .

وانظر فيه النحاس ٧٦ ، وما يجوز للشاعر فى الضرورة ١٣٠ ، والمقتضب ١٦٦/٢ ، والهمع ٢٥٣/١ والدرر ٢١٠/١ ، والتصريح ٢٧٣/٢ ، والأشمونى ٦٧/٤ ، والخزانة ٣٧٩/٧ .

(٢) نسبه ابن السيرافى للأعور بن براء الكلبى يهجو امرأة من قومه بنى كلاب .

وانظر فيه ابن السيرافى ١٧٦/١ ، والنحاس ٧٦ ، وما يجوز للشاعر فى الضرورة ١٣٠ ، وابن يعيش ٢٤/٦ ، وهو وما قبله فى الكتاب ١٠٦/١ ، ٢٩٣ .

وفى التصريح ٢ / ٢٧٢ ذكر الشيخ خالد الأزهرى رحمه الله أن المائة والألف إنما كان حقهما أن يضافا إلى المفرد نحو قوله تعالى (فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة [1]) ، وقوله عز وجل (فلبث فيهم ألف سنة) [2] ، لأن المائة اجتمع فيها ماافترق فى عشرة وعشرين من الإضافة والإفراد ، لأنها مشتملة عليهما ، فأخذت من العشرة الخفض ومن العشرين الإفراد ، والألف عوض من عشرة مائة وهي تميز بمفرد مخفوض ، فعوملت الألف معاملة ماعوضت منه .

(تنوين المنادى المبنى)

قال سيبويه فى الكتاب ١ / ٣١٣ : « وأما قول الأحوص :

سَلَامُ اللهِ يامَطَرٌ عليها وليس عليكَ يامَطَرُ السلامُ [3]

فإنما لحقه التنوين كما لحق مالا ينصرف ، لأنه بمنزلة اسم لاينصرف ، وليس مثل النكرة ، لأن التنوين لازم للنكرة على كل حال والنصب ، وهذا بمنزلة مرفوع لاينصرف يلحقه التنوين اضطرارا ، لأنك أردت فى

(١) سورة النور . آية ٢ .

(٢) سورة العنكبوت . آية ١٤ .

(٣) كان الأحوص يهوى امرأة تزوجها رجل اسمه مطر ، فقال هذا الشعر . والبيت من الوافر ، وهو فى ابن السيرافى ٢/٢٠ ، والنحاس ٧٤ ، وابن عصفور ٢٦ ، وما يجوز للشاعر فى الضرورة ٨٤ ، والألوسي ٢٨٦ ، وابن الشجرى ١/٣٤١ ، والانصاف ٣١١ ، والمقتضب ٤/٢١٤ ، والمغنى ٣٤٣ ، والمحتسب ٢/٩٣ ، وأمالى الزجاجى ٨١ ، والهمع ٢/٨٠ ، والدرر ٢/١٠٥ ، والتصريح ٢/١٧١ ، والأشمونى ٣/١٤٤ ، وشرح شواهد الشافية ٣٥ ، والخزانة ٢/١٥٠ ، والديوان ١٧٣ .

حال التنوين فى (مطر) ما أردت حين كان غير منون ، ولو نصبته فى حال التنوين لنصبته فى غير حال التنوين، ولكنه اسم اطرد الرفع فى أمثاله فى النداء فصار كأنه يُرْفَعُ بما يَرْفَعُ من الأفعال والابتداء ، فلما لحقه التنوين اضطرارا لم يغيّر رفعُه كما لا يغـيّر رفعُ مالا ينصرف إذا كان فى موضع رفع. لأن مطرا وأشباهَه فى النداء بمنزلة ماهو فى موضع رفع ، فكما لا ينتصب ماهو فى موضع رفع لا ينتصب هذا ، وكان عيسى بن عمر يقول : يامَطَراً ، يشبّهه بقوله : يارجلا ، يجعله إذا نُون وطال كالنكرة ، ولم نسمع عربياً يقولهُ ، وله وجهٌ من القياس إذا نون وطال كالنكرة وياعشرين رجلا كقوله : ياضارِباً رجلا » اهـ .

اتفق النحاة على جواز تنوين المنادى فى الضرورة الشعرية ، ثم اختلفوا :

هل الأولى بقاء ضمه ، أو نصبه ؟

فسيبويه والخليل والمازنى على الأول [1] ، اكتفاء بما تدعو إليه الضرورة ، وماتدعو إليه الضرورة هو التنوين فقط ، فألحق التنوين وتركت حركة ماقبله على حالها ، إذ لاضرورة إلى تغييرها ، فإنها — أى الضرورة — تندفع بزيادة التنوين .

وحجتهم ماذكره سيبويه فى النص السابق من أنه إنما لحقه التنوين

---

(١) علما كان — كبيت الكتاب — أو غير علم كقول كثير عزة :

ليت التحية كانت لى فاشكرها مكان **يا جمل** حييت يارجل

بتنوين « جمل » مع بقائه مضموما .

وانظر الأشمونى ١٤٤/٣ ، الهمع ١٧٣/١ .

كما لحق ما لا ينصرف فى الضرورة، فلم يغير التنوين ضمه كما لم يغير رفع ما لا ينصرف إذا كان مرفوعا .

واختار الزجاجي في أماليه هذا المذهب، لكنه رد الحجة فقال: « الاسم العلم المنادى المفرد مبنى على الضم لمضارعته عند الخليل وأصحابه للأصوات، وعند غيره لوقوعه موقع الضمير ، فإذا لحقه التنوين في ضرورة الشعر فالعلة التى من أجلها بُنى قائمةٌ بعدُ فيه ، فينوّن . على لفظه، لأنا قد رأينا من المبنيات ما هو منون نحو : إيهٍ وغاقٍ وما أشبه ذلك . وليس بمنزلة ما لا ينصرف ، لأن ما لا ينصرف أصله الصرف ، وكثير من العرب لا يمتنع من صرف شيء فى ضرورة شعر ولا غيرها إلا « أفعل منك » فإذا نون فإنما يرد إلى أصله ، والمفرد المنادى العلم لم ينطق به منصوبا منونا قط فى غير ضرورة شعر . فهذا بين واضح [1] اهـ »

وأبو عمرو وعيسى بن عمر ويونس والجرمى والمبرد على الثانى ، وحجتهم أنهم ردوه إلى الأصل ، لأن أصل النداء النصب ، كما ترده الإضافة إلى النصب قال المبرد : « والأحسن عندي النصب ، وأن يرده التنوين إلى أصله ، كما كان ذلك فى النكرة والمضاف [2] » .

واختار ابن مالك والأعلم بقاء الضم فى العلم والنصب فى النكرة المقصودة ؛ لأن شبهها بالمضمر أضعف ، أو لأن النكرة أصل بالنظر إلى العلم

---

(١) امالى الزجاجى ٨١ .
(٢) المقتضب ٢١٤/٤ .

والإعراب فى الأسماء أصل بالنظر إلى البناء ، فلما اضطر الشاعر أعطى الأصل للأصل والفرع للفرع .

واختار السيوطى عكس مااختاره ابن مالك والأعلم ، إذ اختار النصب فى العلم لعدم الإلباس فيه ، والضم فى النكرة غير المقصودة ، إذ لافارق حينئذ إلا الحركة لاستوائهما فى التنوين (١) .

وقد أنكر سيبويه فى النص السابق سماع النصب . قال : « ولم نسمع عربياً يقوله » ، ثم ذكر أن له وجها فى القياس .

وقال الأعلم : « وكلا المذهبين مسموع من العرب ، والرفع أقيس » .

فالحق أن النصب مسموع أيضاً ، وقد استشهد له النحاة ببيت مهلهل ابن ربيعة :

ضَرَبَتْ صدرَها إلىَّ وقالتْ   يا عَدِيًّا لقد وقتْكَ الأَوَاقِى (٢)

وأنشد المبرد فى المقتضب :   يا عديًّا لقلبكَ المهتاجِ (٣)

---

(٣) ويرى العلامة الصبان أن تعليل السيوطى اختيار نصب العلم لا يتجه ، لأنه كما لا الباس فى نصبه لا الباس فى ضمه ، فـــلا يتم التعليل الا بضميمة كون الرجوع عند الضرورة الى الأصل فى الأسماء ـ وهو الاعراب ـ أولى . انظر الهمع ١٧٣/١ ، والصبان على الأشمونى ١٤٤/٣ .

(١) البيت من الخفيف ، وانظر المقتضب ٢١٤/٤ ، والمنصف ٢١٨/١ ، وابن الشجرى ٩/٢ ، وابن يعيش ٨/١٠ ، ١٠ ، والأشمونى ١٤٥/٣ .

(٢) هذا صدر بيت من الخفيف لأبى دواد الأيادى ، وعجزه :

ان عفا رسم منزل بالنباج

وانظر الأغانى ٣٧٢/١٦ ، وما يجوز للشاعر فى الضرورة ٨٤ .

. والذى نراه أن الشاعر يجوز له أن ينون المنادى المبنى للضرورة، مع بقائه مضموما أو نصبه على حد سواء، ويشهد للوجهين السماع والقياس، ولا يمنع النصب عدم سماع سيبويه له، إذ لايتصور سماع سيبويه لكل ماورد عن العرب، ويكفى سماع غيره ممن يوثق بروايته ـ كالمبرد وغيره ـ له، وإذا كان سيبويه وأصحابه قاسوا الرفع مع التنوين على مالا ينصرف، فإن لأبى عمرو وأصحابه أن يقيسوا النصب على مالاينصرف أيضاً، فإن الشاعر يرد غير المنصرف إلى الكسر مع التنوين عند الضرورة كما قال امرؤ القيس:

ويوم دخلتُ الخِدْرَ خِدْرَ عُنَيْزَةٍ

فقالتْ: لكَ الويلاتُ إنكَ مُرْجِلِى [(١)]

(جمع « مَنْ » على الحكاية وصلا)

قال سيبويه فى الكتاب ١ / ٤٠٢: « وأما يونس فإنه كان يقيس مَنْهْ على أيةٍ، فيقول: مَنَةٌ ومَنَةً ومَنَةٍ، إذا قال يافتى، وكذلك ينبغى له أن يقول إذا آثر أن لايغيرها في الصلة، وهذا بعيد، وإنما يجوز هذا على قول شاعر قاله مرة فى شعر ثم لم يُسْمَعْ بعده مثلهُ. قال: (وافر)

أتَوْا نارى، فقلتُ: مَنُونَ أنتم؟ فقالوا: الجنُّ. قلتُ: عِمُوا ظَلاَماً [(٢)]

---

(١) البيت من الطويل. وانظر فيه ضرائر الألوسي ١٣٤، ومغنى اللبيب ٣٤٣، والتصريح ٢/٢٢٧، والأشمونى ٣/٢٧٤.

(٢) البيت لشمير بن الحارث الضبى، أو خديج بن سنان الغسانى، أو تأبط شرا، وانظر ابن السيرافى ٢/ ١٧٤، وضرائر ابن عصفور ٣٢ وما يجوز للشاعر فى الضرورة ٢١٥، والخصائص ١/١٢٩، وابن يعيش ٤/١٦، والمقتضب ٢/٣٠٧، والتصريح ٢/٢٨٣، الهمع ٢/١٥٧، ٢١١، والأشمونى ٤/٩٠، ٢٢٠، والرضي ٢/٦٣، والخزانة ٦/١٦٧.

وزعم يونس أنه سمع أعرابيا يقول : ضربَ مَنٌ مَناً ؟ وهـذا بعيد لاتتـكلم به العرب ولا يستعمله منهم ناس كثير ، فإنما يجوز مَنُونَ يافتى على هذا » اهـ .

إذا استفهمت بمن عن مذكور منكر عاقل ووقفت على « مَنْ » جاز لك ثلاثة أوجه :

أحدها : حـكاية إعراب ذلك المذكور للمستفهم عنه وتذكيره وتأنيثه وإفراده وتثنيته وجمعه ، فإذا قيل : جاءنى رجلٌ . تقول : مَنُو ؟ ، وإذا قيل : رأيت رجلا . تقول : مَنَا ؟ ، وإذا قيل : مررت برجلٍ . تقول : مَنِى ؟ ، وإذا قيل : جاءتنى ضاربة . تقول : مَنَهْ ؟ ، وفى التثنية لمذكر تقول : مَنَان ؟ ومَنَين ؟ ولمؤنث تقول : مَنْتَانْ ؟ ومَنْتَيْنْ ؟ ، وفى الجمع المذكر تقول : مَنُونْ ومَنِينْ ؟ ، ولمؤنث تقول مَنَاتْ .

والثانى : أن تزيد على « مَنْ » حروف المد واللين كما ذكرنا فى الوجه الأول فى المفرد المذكر ، حاكيا الإعراب فقط ، ولا تحـكى علامات المثنى والمجموع والمؤنث وإن كنت تسأل عنها ، إجراء لمن على أصلها من صلاحيتها للجميع بلفظ واحد ، فيقال لمن قال : قام رجل أو رجلان أو رجال ، أو امرأة أو امرأتان أو نساء : مَنُو ، وفى النصب : مَنَا ، وفى الجر : مَنِى

والثالث : إفراد « مَنْ » على كل حال بلا حـكاية الإعراب ولا العلامات أخر ، كما فى حال الوصل فهى فى حال الوصل تفرد ويقال فيها « من » على كل حال بلا حـكاية لإعراب أو غيره [1] .

---

(١) راجع الرضي ٢/٦١ — ٦٣ ، وما يجوز للشاعـــر فى الضرورة للقزاز القيروانى ٢١٤ — ٢١٥ .

وذكر سيبويه أن يونس أجاز الحكاية بمن وصلا أيضاً قياسا على « أيّ » ، ومنع ذلك سيبويه فى الاختيار وأجازه فى الشعر ندوراً ، إذ لم يسمع إلا مرة واحدة فى قوله :

أتوا نارى فقلت : منون أنتم . . . البيت

قال الأعلم : الشاهد فيه « منون أنتم » وجمعه لمن فى الوصل ، وإنما يجمع فى الوقف ، وجاز ذلك ضرورة . اهـ .

وقال النحاس : وهذا عند سيبويه ردىء ، لأن هذه العلامة إنما تقع فى الوقف ولا تقع فى الوصل ، فلما اضطر أجراه على الوصل على حاله فى الوقف . اهـ[1] .

(رد اللام المحذوفة)

فى باب ماذهبت لامه وهو باب من أبواب التحقير أى التصغير ـ قال سيبويه فى الكتاب ٢ / ١٢٣ : ولو حقرت (رُبَ) مخففة لقلت رُبَيْبٌ لأنها من التضعيف ، يدلك على ذلك (رُبَّ) الثقيلة ، وكذلك (بَخْ) الخفيفة ، يدلك على ذلك قول العجاج : (رجز)

فى حَسَبٍ بَخٍّ وَعِزٍ أقْعَسَا [2]

---

(٢) خزانة الأدب ١٦٨/٦ .

(١) بخ : كلمة تقال عند تعظيم الانسان ، وعند التعجب من الشيء ، وعند المدح الرضا بالشىء ،وتكرر للمبالغة فيقال : بخ بخ ، والعز الأقعس هو الثابت المنتصب الذى لا يتضع ولا يذل ، وأصل القعس : دخول الظهر وخروج الصدر ، فجعل ذلك مثلا فى العز ، فقيل : عزة قعساء ، وعز أقعس .

والبيت فى ابن الشجرى ٣٩٠/١ ، وابن يعيش ٧٨/٤ .

فرده إلى أصله حيث اضطر ، كما ردّ ما كان من بنات الياء إلى أصله حين اضطر .

قال : (رجز)

وَهْيَ تَنُوشُ الحَوْضَ نَوْشاً مِنْ عَلا[1] اهـ »

الشاهد في الرجز الأول فى قوله « بَخٍّ » بالتشديد مع التنوين للضرورة إذ المستعمل في الكلام : بَخْ ، وبَخٍ ، أى بالتسكين أو التنوين دون تشديد ، فحين اضطر الشاعر رده إلى أصله فأعاد إليه لامه ، فإذا سمي بهذه الكلمة وصغرت قيل بُخَيْخ ، على الأصل .

والشاهد في الرجز الثانى في قوله « من علا » ، حيث رد الشاعر إليها لامها المحذوفة في قولهم : من عل للضرورة ، وأصل اللام الواو لأنها من العلوّ ، فحين اضطر الشاعر إلى الرد إلى الأصل أبدل الواو ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها[2] .

---

(١) ذكر البغدادى أن هذا البيت من الخمسين التى لا يعرف لها قائل ، ثم عزاه نقلا عن ابن برى فى حاشيته على الصحاح الى غيلان بن حريث الربعى ، وهذه النسبة تتفق مع نسبة ابن السيرافى .

قال الأعلم : « وصف ابلا وردت الماء فى فلاة فعافته وتناولته من أعلاه ولم تمعن فى شربه ، والنوش : التناول » .

وانظر فى البيت ابن السيرافى ٢٤٧/٢ ، وابن يعيش ٧٣/٤ ، ٧٩ ، والخزانة ٤٣٧/٩ .

(٢) يجوز أن يكون أصله : من علو ، بفتح اللام وضم الواو ، ويكون مبنيا على الضم لقطعة عن الاضافة ونية معنى المضاف اليه ، ويجوز أن يكون أصله بفتح اللام وكسر الواو مع التنوين ، أى يكون معربا بالجر والتنوين لقطعه عن الاضافة لفظا ومعنى . وانظر الخزانة ٤٣٧/٩ ـ ٤٣٨ .

وقول سيبويه « كما رد ماكان من بنات الياء إلى أصله ، حين اضطر » يريد أنه يرد ماكانت لامه معتلة إلى أصله ، وليس الغرض فيه بنات الياء خاصة ، ولا بنات الواو ، وإنما يعني به للمعتل ، و (عل) من بنات الواو ، إذ هي من علا يعلو[1] .

(تنوين العلم الموصوف بابن)

قال سيبويه في الكتاب ٢ / ١٤٧ : « (هذا باب مايذهب التنوين فيه من الأسماء لغير إضافة ولا دخول الألف واللام ولا لأنه لاينصرف وكان القياس أن يثبت التنوين فيه) وذلك كل اسم غالب وصف بابن ثم أضيف إلى اسم غالب أو كنية أو أم ، وذلك قولك : هذا زيدُ بنُ عمرو ، وإنما حذفوا التنوين من هذا النحو حيث كثر في كلامهم ، لأن التنوين حرف ساكن وقع بعده حرف ساكن ، ومن كلامهم أن يحذفوا الأول إذا التقى ساكنان ، وذلك قولك : اضرِبَ ابْنَ زيد ، وأنت تريد الخفيفة ، وقولهم : لَدُ الصلاةِ ، في لَدُنْ حيث كثر في كلامهم ، وما يذهب منه الأول أكثر من ذلك ، نحو : قُلْ ، وخَفْ .

وسائر تنوين الأسماء يحرك إذا كانت بعده ألف موصولة ؛ لأنهما ساكنان يلتقيان فيحرك الأول كما يحرك الساكن في الأمر والنهي ، وذلك قولك : هذه هندٌ امرأة زيد ، وهذا زيدٌ امرؤُ عمرو ، وهذا عمرٌو الطويل إلا أن الأول حذف منه التنوين لما ذكرت لك ، وهم مما يحذفون الأكثر في كلامهم

(٣) انظر ابن السيرافي ٢ / ٢٤٨ .

وإذا اضطُر الشاعر فى الأول ـ أيضا ـ أجراه على القياس . سمعنا فصحاء العرب أنشدوا هذا البيت :

هي ابنتُكم وأختُكمُ زَعمتمْ   لِثَعْلَبَةَ بنِ نوْفَلِ ابنِ جَسْرِ [(١)]

وقال الأغلب :   جاريةٌ من قيسِ ابنِ ثَعْلَبَهْ [(٢)] » اهـ.

عقد سيبويه هذا الباب للحديث عن نوع من الأسماء أذهب العرب منه التنوين على غير القياس ، « وكان القياس أن يثبت التنوين فيه » ، إذ لم يذهبوا تنوينه لإضافة كغلامِ عمرو ، ولا لدخول الألف واللام كالغلام ، ولا المنع من الصرف كأحمد وإبراهيم ، وإنما أذهبوا تنوينه لكثرة الاستعمال تخفيفا ، وهذا النوع ما اجتمع فيه شروط أربعة :

الأول : أن يكون علما ، الثانى : أن يكون موصوفا بابن ، الثالث : أن يكون ابن مضافا إلى علم ، الرابع : أن يكون ابن متصلا بموصوفه [(٣)].

ومثال ما اجتمعت فيه الشروط الأربعة قولك : هذا زيدُ بنُ عمرو .

وكان القياس فى هذا النوع أن لا يحذف منه التنوين لالتقاء الساكنين

---

(١) البيت من الوافر . لفارعة بنت معاوية بن قشير القشيرية ، كما فى ابن السيرافى ٢/٢٥٧ ، وانظر فيه أيضا النحاس ٢٤٧ .

(٢) الرجز للأغلب العجلى ، وقيس بن ثعلبة : حى من بكر بن وائل . انظر ابن السيرافى ٢/٢٧٢ ، والنحاس ٢٤٨ ، وضرائر ابن عصفور ٢٨ ، والخصائص ٢/٤٩١ ، والمقتضب ٢/٣١٥ ، وابن الشجرى ١/٣٨٢ ، وشرح شواهد الشافية ٢٥٤ ، ومغنى اللبيب ٦٤٤ ، والتصريح ٢/١٧٠ ، وابن يعيش ٢/٦ ، والرضي ١/١٤١ ، والخزانة ٢/٢٣٦ . وهو الكتاب ٢/١٤٨ .

(٣) أخذ هذا الشرط من الأمثلة التى أوردها سيبويه .

(نون التنوين وباء ابن) وإنما يحرك الساكن الأول للتخلص من التقائهما ، كما قالوا : هذه هندٌ امرأةُ زيد ، وهذا زيدٌ امرؤُ عمرو ، وهذا عمرٌ الطويل ، إلا أن العرب التزموا حذف التنوين منه لكثرة استعمالهم له تخفيفا(١) ، « وهم مما يحذفون الأكثر فى كلامهم » .

ومع ذلك فإن للشاعر أن يحرك الساكن الأول (وهو نون التنوين) ولايحذفه « إجراء على القياس » للضرورة الشعرية ، وقد استشهد سيبويه على هذه الضرورة — وهى إبقاء التنوين فى العلم الموصوف بابن مع وجود شروط الحذف اللازم فى الكلام — ببيتين من الشعر ، فالشاهد فى البيت الأول تنوين « نوفل » للضرورة ، والشاهد فى الثانى تنوين « قيس » للضرورة كذلك . ومادام التنوين قد ثبت لضرورةالشعر لزم إثبات الألف فى « ابن » خطا .

وقد حاول بعض النحاة ـ ومنهم ابن جنى ـ إخراج البيتين ونحوهما عن الضرورة الشعرية ، فرأوا أن ابنا فى نحو ماتقدم من الشعر ليس وصفا للعلم السابق ، وإنما هو بدل منه ، ولذا لم يجعل معه كالشىء الواحد ، فوجب أن ينوى انفصال ابن مما قبله ، لأنه فى التقدير من جملة ثانية ، إذ البدل على نية تكرار العامل ، وعلى ذلك تقول . كلمت زيداً ابنَ بكر ، كأنك قلت : كلمت ابن بكر ، وكأنك قلت : كلمت زيدا كلمت ابن بكر .

وقد رد على هؤلاء ابن الحاجب فقال فى الإيضاح : « وزعم قوم أن (ابن ثعلبة) بدل ، وقصده أن يخرجه عن الشذوذ ، وهو بعيد ، لأن المعنى

---

(١) وكما خففوه لفظا خففوه كتابة بحذف الف ابن ، فان فقد شرط أو أكثر من الشروط الأربعة لم يحذف التنوين ولا ألف ابن خطا . وانظر الرضى ٤٠٢/٢ .

على الوصف ، وأيضا فإن خرج عن الشذوذ باعتبار التنوين لم يخرج باعتبار استعمال ابن بدلا [1] » اهـ .

(ثبوت همزة « أَفْعَلَ » فى بعض تصاريفه)

قال سيبويه فى الكتاب ٢/٣٣٠ - ٣٣١ : « وزعم الخليل أنه كان القياس أن تثبت الهمزة فى يُفْعِلَ ويُفْعَلُ وأخواتهما ، كما ثبتت التاء فى تَفَعَّلْتُ وتَفَاعَلْتُ فى كل حال ، ولكنهم حذفوا الهمزة فى باب أَفْعَلَ من هذا الموضع فاطرد الحذف فيه ، لأن الهمزة تثقل عليهم كما وصفت لك ، وكثر هذا فى كلامهم فحذفوه واجتمعوا على حذفه كما اجتمعوا على حذف كُلْ وتَرَى ، وكان هذا أجدر أن يحذف حيث حذف ذلك الذى من نفس الحرف ، لأنه زيادة لحقته زيادة ، فاجتمع فيه الزيادة وأنه يستثقل وأنه عوضا إذا ذهب .

وقد جاء فى الشعر حيث اضطر الشاعر . قال الراجز (وهو خطام المجاشعي) : (رجز)

وَصَالِيَاتٍ كَكَمَا يُؤَثْفَيْنْ [2]

(١) خزانة الأدب ٢/٢٣٦ ، وانظر الخصائص ٢/٤٩١ .

(١) ذكر ديارا قد ذهب منها أهلها وبقيت آثارهم فيها ومنها الصاليات وهى الأثافى أى الحجارة التى توضع عليها القدر اذا صليت بالنار أى احترقت ، ومعنى « يؤثفين » : يجعلن فى موضع الطبخ ، أراد كمثل ما يؤثفين أى أن الصاليات كمثل حالها اذ كانت أثا فى مستعملة لم يتغير منها شيء . وانظر ابن السيرافى ١/٩٦ ، والمقتضب ٢/٩٧ ، ٤/١٤٠ ، ٣٥٠ ، والخصائص ٢/٣٦٨ ، والمنصف ١/١٩٢ ، ٢/١٨٤ ، ٣/٧٢ ، والمحتسب ١/١٨٦ ، وابن يعيش ٨/٤٢ ، ومغنى اللبيب ١٨١ ، والخزانة ٢/٣٣ ، ٥/١٥٧ ، ١٠/١٨٥ ، وشرح شواهد الشافية ٥٩ ، والبيت فى الكتاب ١/١٣ ، ٢٠٣ ، ٢/٣٣١ .

وفى الخزانة ٢/٣١٣ أن البيت من السريع لا الرجز .

وإنما هي من أُثْفِيَتْ ، وقالت ليلى الأخيلية :

. . . . . . كُرَاتُ غُلَامٍ مِنْ كِسَاءٍ مُؤَرْنَبِ [1] » اهـ

تحذف الهمزة الزائدة من مضارع الفعل الذى على زنة « أَفْعَلَ » ومن اسمى الفاعل والمفعول منه ، فالفعل أَكْرَمَ يقال فى مضارعه : يُكْرِمُ ، واسم فاعله : مُكْرِمٍ ، واسم مفعوله : مُكْرَمٍ ، بحذف الهمزة فى هذه التصاريف .

والأصل فى هذا الحذف المضارع للمبدوء بهمزة المضارعة ، إذ لو لم تحذف منه همزة أَفْعَلَ لاجتمعت همزتان متحركتان فى أول الكلمة ، فكان يقال : أُأَكْرِمُ ، واجتماع همزتين على هذه الصورة فى الفعل غاية فى الثقل ، فحذفت همزة أَفْعَلَ منه تخفيفا ، ثم حمل عليه بقية صيغ المضارع ، واسم الفاعل ، واسم المفعول .

ويذكر سيبويه فى النص السابق نقلا عن شيخه الخليل أن القياس كان ثبوت الهمزة ، ولكنهم حذفوها تخفيفا لكثرة الاستعمال ، وقد جاء ثبوت الهمزة فى الشعر عملا بالقياس للضرورة ، واستشهد على ذلك بالبيتين المذكورين .

فالراجز قال : يُؤَثْفَيْنْ ، وهو بزنة : يُؤَفْعَلْنَ بزيادة حرف المضارعة

---

(٢) هذا عجز بيت من الطويل صدره : تدلت على حص الرؤوس كأنها .
تصف قطاة تدلت على فراخها وهى حص الرؤوس (بضم الحاء) اى لاريش لها ، والكساء المؤرنب الذى خلط فى غزله وبر الأرنب . انظر ابن السيرافى ٣٧٢/٢ ، والمقتضب ٣٨/٢ ، والمنصف ١٩٢/١ ، واللسان (رنب) م ١ ص ١٢٣٣ ، والديوان ٥٦ برواية (مرنب) بفتح الراء وتشديد النون المفتوحة .

بالهمزة عملا بالقياس وردا إلى الأصل المهجور للضرورة ، ومعناه : جعلت أثافى ، والأثافى جمع أُثْفِيَّة ، وأصلها : أُثْفُويَة على وزن أُفْعُولَة ، قلبت الواو ياء لاجتماعها مع الياء فى كلمة واحدة وسبقها بالسكون وهى متأصلة الذات والسكون ، ثم أدغمت الياء فى الياء ، والدليل على زيادة الهمزة قول العرب : ثَفَّيْتُ القِدْر ، إذا جعلتها على الأثافى .

وقال جماعة : إن وزن يؤثفين : يُفَعْلَيْن ، فالهمزة أصل وليست زائدة ، ووزن أُثْفِيَّة على هذا : فُعْلِيَّة ، واستدلوا بقول النابغة من البسيط :

لا تَقْذِفَنِّى بِرُكْنٍ لا كِفَاءَ لَهُ ، وإنْ تَأَثَّفَكَ الأعداء بالرِّفَدِ (١)

فقوله : تَأَثَّفَكَ وزنه تَفَعَّلَك لا يصح فيه غيره ، ولو كان من : ثَفَّيْتُ القدر لقال : تَثَفَّاك .

ويرى ابن جنى أن هذا الرأى أولى مما قبله ، لأنه لا ضرورة فيه (٢) .

والشاهد الثانى فى قول ليلى الأخيلية « فى كساء مؤرنب » ، حيث أثبتت الشاعرة الهمزة الزائدة للضرورة ، وذلك أن كلمة « أرنب » عند

---

(١) الرفد — بكسر أوله وفتح ثانية — جمع رفدة — بكسر فسكون — وهى وهى العصبة من الناس . يقول : لا ترمنى منك بما لا نظير له ولا أستطيع دفعه وان احتوشك الأعداء متعاونين .

وانظر فى البيب المنصف ١/١٩٣ ، ٢/١٨٥ ، وشرح شواهد الشافية ٦٠ ، وديوانه ٢٦ .

(٢) انظر شرح شواهد ٥٩ — ٦٠ ، والأعلم بهامش الكتاب ١/١٣ ، والخزانة ٢/٣١٦ .

سيبويه على وزن أفعل وإن لم يعرف اشتقاقها لغلبة الزيادة فى الهمزة إذا وقعت أولا فى بنات الثلاثة . قال الليث : لا تجيء كلمة فى أولها ألف ، فتكون أصلية إلا أن تكون الكلمة ثلاثة أحرف مثل الأرض والأرش والأمر [١] »

ولزيادتها لم تثبت فيما لا تثبت فيه همزة أفعل إلا فى ضرورة كالبيت ، أو ندور كقولهم : أرض مُؤَرْنِبَة — بكسر النون — أى كثيرة الأرانب ، وكساء مُؤَرْنَب ، إذا خلط صوفه بوبر الأرانب [٢] .

وزعم بعض النحاة أن وزن أرنب : فعلل ، فهمزتها أصلية ، محتجاً بهذا البيت .

قال الأعلم : « الصحيح قول سيبويه لما يعضده من القياس فى كثرة زيادة الهمزة فى مثل هذا المثال ، ولقول العرب : كساء مَرْنَبَانِىّ ، إذا عمل من أوبار الأرانب ، فؤرنب بمنزلة مرنبانى ولا همزة فيه ، فهمزة مؤرنب زائدة [٣] اهـ » .

٣ — زيادة الكلمة

(زيادة اللام بين المتضايفين فى النداء)

استشهد سيبويه على هذه الضرورة ببيتين ، أولها لسعد بن مالك القيسى (من مجزوء الكامل) :

---

(١) اللسان (رنب) م ١ ص ١٢٣٣ .
(٢) انظر حاشية الخضرى على ابن عقيل ٢/٢٠٩ .
(٣) هامش الكتاب ٢/٣٣١ .

يابؤسَ للحربِ التى وضعتْ أراهطَ فاستراحُوا [1]

وقد أورده فى باب من أبواب النداء وهو باب مايـكرر فيه الاسم فى حال الإضافة ويكون الأول بمنزلة الآخر، فبعد أن ذكر أن المنادى إذا تـكرر مضافا نحو : ياتيم تيم عدى، كان الثانى تأكيدا للأول ونصب الأول بإضافته إلى مابعد الثانى، فلا تأثير للثانى فى الإضافة . قال :

« وقال الخليل : هومثل: لاأبالك؛ قد علم أنه لو لم يجىء بحرف الإضافة قال : لاأباك، فتركه على حاله الأولى، واللام ههنا بمنزلة الاسم الثانى فى قوله [2] :

ياتيم تيم عدى.

وكذلك قول الشاعر إذا اضطُرَّ : يا بُؤْسَ لِلْحَرْبِ . إنما يريد : يابؤسَ الحرب اهـ [3] » .

وثانى البيتين للنابغة الذبيانى (من البسيط) .

---

(١) أراهط : جمع أرهط ــ بضم الهاء ــ جمع رهط بسكونها ، وقيل هى جميع رهط بسكون الهـاء على خـلاف القيـاس ، والرهط : النفـر من ثلاثة الى عشرة ، ومعنى « وضعت أراهط » : حطتهم وأسقطتهم ، فلم يكن لهم ذكر شرف فى هذه الحرب ، فاستراحوا من مكابدتها كالنساء . والبيت فى النحـاس ٨١ ، والخصائص ١٠٢/٣ ، والمحتسب ٩٣/٢ ، وابن الشـجرى ٢٧٥/١ ، ٨٣/٢ ، ومغنى اللبيب ٢١٦ ، والخزانة ٤٦٨/١ ، وهو فى الكتاب ٣١٥/١ .

(٣) أى قول جرير ، وهو بتمامه :

يا تيم تيم عـدى لا أبالكم　　　لا يلقينـكم فى سـواة عمر

(٢) الكتاب ٣١٥/١

قالتْ بنو عامرٍ : خالُوا بنى أَسَدٍ   يا بؤسَ للجهلِ ضَرَّاراً لأقوامِ (١)

وقد أورده سيبويه فى باب من أبواب « لا » النافية للجنس وهو باب المنفى المضاف بلام الإضافة ، فذكر أن اسم « لا » فى نحو : لاأبالك مضاف إلى الكاف واللام مقحمة بين المتضايفين توكيداً للإضافة . ثم قال : « ومثل هذا الكلام قول الشاعر إذا اضطر :   (بسيط)

يا بؤس للجهل ضراراً لأقوام

حملوه على أن اللام لو لم تجىء لقلت : يا بؤس الجهل اهـ (٢) » .

فالشاهد فى البيتين إقحام اللام (أى زيادتها) بين المنادى المضاف وما أضيف إليه ، توكيداً للإضافة ـ إذ الإضافة هنا بمعنى اللام — للضرورة الشعرية .

ووجه هذه الضرورة تشبيهها بالاسم الثانى المكرر تأكيداً فى النداء نحو ياتيم تيم عدى وباللام المقحمة بين اسم « لا » وما أضيف إليه تأكيداً للإضافة فى نحو قولهم :لاأبالك . والمنادى هنا ـ عند الخليل وسيبويه والجمهور مضاف إلى مابعد اللام .

---

(١) خالوا بنى أسد : قاطعوهم ، وانظر فى البيت ابن السيرافى ٢/٢٠٠ ، والخصائص ٣/١٠٦ ، والمحتسب ١/٢٥١ ، وابن الشجرى ٢/٨٠ ، ٨٣ ، والانصاف ٣٣٠ ، وابن يعيش ٣/٦٨ ، ٥/١٠٤ ، والهمع ١/١٧٣ ، والدرر ١/١٤٨ ، والرضي ١/١٣٢ ، ٢٦٥ ، والخزانة ٢/١٣٠ ، ٤/١٠٨ ، وديوان الشاعر ٧١ .

(٢) الكتاب ١/٢٤٦ .

وجوز ابن مالك أن يكون الأصل : يا بؤسىَ للحرب ، ويا بؤسى للجهل ، ثم حذفت الألف للضرورة وهى مرادة فلا إضافة ولا إقحام[1] .

وقال البغدادى : « ويجوز عندى أن يكون من قبيل الشبيه بالمضاف ، نحو . « لامانعَ لما أعطيت » ولم أر من جوّزه فيه ، ويجوز أن يكون المنادى محذوفا و « بؤسَ » منصوبا على الذم واللام مقحمة » أو حذف التنوين للضرورة ، أي يا قوم أذمّ شدة الحرب[2] » اهـ :

(دخول « أنْ » فى خبر « كاد »)

قال سيبويه فى الكتاب ٤١٠/١ : « ويضطر الشاعر فيقول :

كِدْتُ أنْ . . . . وكِدْتُ أنْ أفْعَلَ

لايجوز إلا شعر » .

وقال فى ٤٧٨/١ « وأما كاد فإنهم لايذكرون فيها أنْ ، وكذلك : كَرَبَ يفعَلُ ، ومعناهما واحد ، يقولون : كَرَبَ يفعَلُ ، وكاد يفعَلُ » .

ثم قال : « وقد جاء فى الشعر : كاد أنْ يفعَلَ . شبّهوه بعسى . قال رؤبة :

(رجز)

---

(١) انظر التذييل والتكميل فى شرح التسهيل لأبى حيان ٧١/٢ .

(٢) الخزانة ٤٦٩/١ ، وانظر حاشية الصبان على الاشمونى ٥/٢ .

قد كاد مِنْ طول البِلى أنْ يَمْصَحا [١]

والمَحْصُ مثله » ا هـ .

مذهب سيبويه عدم جواز اقتران خبر كاد بأن إلا فى الضرورة الشعرية ، ومثلها « كرب » ، ووافقه المبرد [٢] والجمهور .

وقال الأعلم فى شرح الرجز المذكور : « الشاهد فيه دخول أن على كاد ضرورة ، والمستعمل فى الكلام إسقاطها ، ودخلت عليها تشبيها بعسى كما سقطت من عسى تشبيها بها ، لاشتراكهما فى معنى المقاربة » :

وذهب جماعة من النحاة — منهم ابن مالك وابن هشام وابن الحاجب والرضى — إلى أن دخول « أن » فى خبر كاد قليل وليس ضرورة ، ومثلها كرب ، فيكون الغالب فى خبرهما التجرد من أن لأنهما يدلان على شده مقاربة الفعل ومداومته ، وذلك يقرب من الشروع فى الفعل والأخذ فيه ، فلم يناسب خبرهما ، أن يقترن بأن غالبا ، ويقل اقترانه بأن نظرا إلى أصلهما [٣] .

---

(١) المصح والمحص : الذهاب والزوال ، والبلى : القدم .

يعنى أن هذا المنزل كاد من طول قدمه يزول وتمحى آثاره .

وانظر فيه النحاس ٢٣٦ ، وضرائر ابن عصفور ٦١ ، وما يجوز للشاعر فى الضرورة ٢٠٢ ، والمقتضب ٧٥/٣ ، والانصاف ٥٦٦ ، وابن يعيش ١٢١/٧ ، والهمع ١٣٠/١ ، والدرر ١٠٥/١ ، والرضي ٣٠٥/٢ ، والخزانة ٣٤٧/٩ ، وملحقات ديوان رؤبة ١٧٢ .

(٢) انظر المقتضب ٧٥/٣ ، والكامل ١١٣/١ .

(٣) انظر الأشمونى ٢٦١/١ ، والتصريح ١٠٧/١ ، والرضي ٣٠١/٢ — ٣٠٥ .

واستدل ابن مالك فى كتابه شواهد التوضيح على اقتران خبر كاد بأن فى قليل من النثر بما جاء من نحو قوله صلى الله عليه وسلم : « كاد الفقر أن يكون كفرا [١] .

وقال ابن الأنبارى . « فأما الحديث « كاد الفقر أن يكون كفرا » فإن صح فزيادة أن من كلام الراوى ، لا من كلامه عليه السلام ؛ لأنه صلوات الله عليه أفصح من نطق بالضاد [٢] » .

((تأكيد المضارع بنون التوكيد فى غير مواضعها فى الكلام))

قال سيبويه فى باب نون التوكيد الثقيلة والخفيفة : « ومن مواضعها حروف الجزاء إذا وقعت بينها وبين الفعل « مَا » للتوكيد ، وذلك لأنهم شبهوا « ما » باللام التى فى لَتَفْعَلَنَّ ، لَمـاً وقع التوكيد قبل الفعل ألزموا النون آخرَه كما ألزموا هذه اللام ، وإن شئت لم تقحم النون ، كما أنك إن شئت لم تجىء بها ، فأما اللام فهى لازمة فى اليمين فشبَّهوا « ما » هذه إذا جاءت توكيدا قبل الفعل بهذه اللام التى جاءت لإثبات النون ، فمن ذلك قولك : إمَّا تَأْتِيَنِّى آتِكَ ، وأيُّهُمْ مايقولنَّ ذا تَجْزِهِ ، وتصديق ذلك قوله عز وجل . (وإمَّا تعرضَنَّ عنهُمُ ابتغاءَ رحمةٍ منْ ربِّك [٣]) ، وقال عز وجل : (فإمَّا تَرَيِنَّ من البشَرِ أحدًا [٤]) .

---

(١) انظر شواهد التوضيح ٩٨ — ١٠٢ .

(٢) الانصاف ٥٦٧ .

(٣) سورة الاسراء . آية ٢٨ .

(٤) سورة مريم . آية ٢٦ .

وقد تدخل النون بغير « ما » فى الجزاء ، وذلك قليل فى الشعر ، شبَّهوه بالنهي حين كان مجزوما غير واجب ، وقال الشاعر :

نبتُّم نباتَ الخيزرانىِّ فى الثرى
حديثاً متى ما يأتِكَ الخيرُ ينفَعَا (١)

وقال ابن الخرِع :

فمهما تشأ منه فزارةُ تُعطِكم ومهما تشأ منه فزارةُ تمنَعَا (٢)

وقال :

مَنْ يُثقَفَنْ منهم فليسَ بآئبٍ أبدا وقتلُ بنى قُتَيبةَ شافِى (٣)

---

(١) البيت للنجاشي . من الطويل . هجا قوما فوصفهم بحدثان النعمة ، والخيزرانى : كل نبت ناعم ، وأراد بالخير : المال ، وقد رواه بعضهم بكسر العين من « ينفع » على أنه جواب مجزوم ، ورواه الأصمعى بلفظ : « متى ما يدرك الخير ينفع » بكسر العين .

انظر فيه ابن السيرافى ٢٦٩/٢ ، والهمع ٧٨/٢ ، والدرر ٩٧/٢ ، والأشمونى ٢٢٠/٣ ، والرضي ٤٠٣/٢ ، والخزانة ٣٩٥/١١ ، وضرائر ابن عصفور ٣٠ ، وهو فى الكتاب ١٥٢/٢ .

(٢) البيت من الطويل . وذكر البغدادى أنه غير موجود فى ديوان ابن الخرع وأنه للكميت بن ثعلبه ، وعزاه بعضهم للكميت بن معروف ، وانظر فيه ابن السيرافى ٢٤٣/٢ ، وابن عصفور ٣٠ ، والتصريح ٢٠٦/٢ ، الهمع ٧٩/٢ ، والدرر ١٠٠/٢ ، والأشمونى ٢٢٠/٢ ، والرضي ٤٠٣/٢ ، والخزانة ٣٨٧/١١ ، وهو فى الكتاب ١٥٢/٢ .

(٣) البيت من الكامل ، لبنت مرة بن عاهان أبى الحصين الحارثى من مذحج . قالته لما قتلت باهلة أباها ، وقتيبة هو ابن معن بن مالك بن أعصر الباهلى .

والبيت فى ابن السيرافى ٢٣٨/٢ ، وضرائر ابن عصفور ٣٠ ، وما يجوز للشاعر فى الضرورة ٢١٦ ، والمقتضب ١٤/٣ ، والتصريح ٢٠٥/٢ ، والهمع ٧٩/٢ ، والدرر ١٠٠/٢ ، والأشمونى ٣١٠/٢ ، ٢٢٠/٣ ، والرضي ٤٠٣/٢ ، الخزانة ٣٩٩/١١ ، وهو فى الكتاب ١٥٢/٢ .

وقال :

يحسَبُه الجاهلُ مالمْ يَعْلَمَا شيخاً على كرسِيِّهِ مُعَمَّماً [1]

شبهّه بالجزاء حيث كان مجزوما وكان غير واجب ، وهذا لايجوز إلافي اضطرار ، وهي في الجزاء أقوى [2] .

وقال : « ويجوز للمضطر : أنت تَفْعَلَنَّ ذاك ، شبهّوه بالتى بعد حروف الاستفهام ، لأنها ليست مجزومة ، والتى في القسم مرتفعة ، فأشبهتها في هذه الأشياء فجعلت بمنزلتها حين اضطروا ، وقال الشاعر (جذيمة الأبرش) :

ربما أوفيْتُ فى عَلَمٍ تَرْفَعَنْ ثَوْبِي شَمالاتُ [3] ا هـ »

---

(١) البيت من الرجز ، قائله ابو حيان الفقعسي ، أو ابن جبابة اللص ، أو العجاج ، أو مساور العبسي ، أو الدبيرى ، أو عبد بنى عبس . قال الأعلم : « وصف جبلا قد عمه الخصب وحفه النبات وعلاه ، فجعله كشيخ مزمل فى ثيابه معصب بعمامته ، وخص الشيخ لوقاره فى مجلسه وحاجته الى الاستكثار من اللباس » أ هـ

وانظر فيه ابن السيرافى ٢٣٩/٢ ، وضرائر ابن عصفور ٢٩ ، وابن يعيش ٤٢/٩ ، ومغنى اللبيب ٣٢٩ ، والأشمونى ٢١٨/٣ ، وابن الشجرى ٣٨٤/١ ، والانصاف ٦٥٣ ، والرضي ٤٠٤/٢ ، والخزانة ٤٠٩/١١ ، وهو فى الكتاب ١٥٢/٢ .

(٢) الكتاب ١٥٢/٢ ـ ١٥٣ .

(٣) البيت من المديد ، أوفيت فى علم : أشرفت على جبل ، والشمالات : رياح الشمال . يفخر بانه يحفظ أصحابه فى رأس جبل اذا خافوا عدوا ، فيكون طليعة لهم بما جبل عليه من شهامة النفس وحدة البصر .

انظر ابن السيرافى ٢٥٠/٢ ، وابن عصفور ٢٩ ، وما يجوز للشاعر فى الضرورة ٨٥ ، والمقتضب ١٥/٣ ، وابن الشجرى ٢٤٣/٢ ، وابن يعيش ٤٠/٩ ، والمغنى ١٣٥ ، ١٣٧ ، ٣٠٩ ، والتصريح ٢٢/٢ ، ٢٠٦ ،والهمع ٣٨/٢ ، ٧٨ ، والدرر ٤١/٢ ، ٩٩ ، والأشمونى ٢٣١/٢ ، ٢١٧/٣ ، والرضي ٤٠٣ ، والخزانة ٤٠٤/١١ ، وهو فى الكتاب ١٥٣/٢ .

استشهد سيبويه بالأبيات الخمسة المذكورة فيما تقدم على أن تأكيد الأفعال المضارعة بنون التوكيد الخفيفة أو الثقيلة فيها للضرورة، والشاهد في البيت الأول منها في قوله «ينفعا» أصله: ينفعَنْ بنون التوكيد الخفيفة المبدلة ألفاً للوقف. قال الأعلم:

«الشاهد في إدخال النون على ينفعن وهو جواب الشرط، وليس من مواضع النون، لأنه خبر يجوز فيه الصدق والكذب، إلا أن الشاعر إذا اضطر أكده بالنون، تشبيها بالفعل في الاستفهام لأنه مستقبل مثله اهـ».

والشاهد في البيت الثاني في قوله «تمنعا» وهو مؤكد بنون التوكيد الخفيفة كسابقه قال الأعلم: أراد تمنعَنْ بالنون الخفيفة، والقول فيه كالقول فيما قبله اهـ.

فالفعلان المضارعان المؤكدان بالنون الخفيفة في البيت الأول والثاني حكمهما بالنسبة للضرورة واحد، على الرغم من أن أولهما وقع جواباً لشرط جازم اتصلت به «ما» الزائدة للتأكيد، والثاني وقع جوابا لشرط جازم لم تتصل به «ما» فسيبويه إذن يرى أن تأكيد المضارع الواقع جوابا ضرورة، مطلقاً، أي سواء اتصلت «ما» بأداة الشرط أم لا.

وخالفه ابن مالك، فصرح في التسهيل بأن ذلك جائز في الاختيار قليلا. قال: «وقد تلحق جواب الشرط اختياراً[1]»، وإلى هذا ذهب

---

(١) التسهيل ٢١٦، وانظر الاشمونى ٣/٢٢٠، والتصريح ٢/٢٠٥.

الرضي أيضاً ، فقال فى شرح الكافية ٢ /٤٠٤ : « وقد تدخل نون التأكيد اختياراً فى جواب الشرط أيضاً إذا كان الشرط مما يجوز دخولها فيه ، نحو قوله : فمهما تشأ منه فزارة . . . البيت ، وقوله : نبتم نبات الخيزرانى . . . البيت اهـ . »

والشاهد فى البيت الثالث فى قوله « يثقفن » . قال الأعلم : « الشاهد فى إدخال النون على فعل الشرط ، وليس من مواضعها ، إلا أن يوصل حرف الشرط بما المؤكدة فيضارع ما أكد باللام لليمين » .

أى أن المؤكد بالنون هنا للضرورة فعل الشرط وليس جوابه كالبيتين السابقين ، وكان تأكيده بالنون ضرورة لأنه ليس من مواضعها ، لعدم وقوع « ما » الزائدة المؤكدة بين أداة الشرط وبينه ، وواضح أن وجه الضرورة فى هذا البيت تشبيهه بما وقعت فيه « ما » المؤكدة بين الأداة والفعل .

وهنا ـ أيضاً ـ خالف ابن مالك والرضى سيبويه ، فعدا ذلك مما يجوز فى الاختيار قليلا وليس ضرورة [1] .

والشاهد فى البيت الرابع فى قوله « لم يعلما » ، حيث أكد الفعل المنفى بلم ضرورة تشبيهاً بما وقع بعد « لا » الناهية ، وخالف فى ذلك ابن مالك فعده قليلا لا ضرورة .

والشاهد فى البيت الخامس فى قوله « ترفعن » حيث أكد المضارع

---

(١) انظر المراجع السابقة .

بالنون مع أنه ليس من مواضع التأكيد بالنون . قال الأعلم : الشاهد فى إدخال النون ضرورة فى ترفعن كما تقدم ا هـ .

والذى نرجحه أن سيبويه يرى أن تأكيد المضارع بالنون فى هذا البيت ونحوه من كل مضارع وقع بعد « ربما » ، جائز في الاختيار بقلة وليس مختصا بالضرورة ، وذلك لأنه قال بعد إنشاد هذا البيت مباشرة : « وزعم يونس أنهم يقولون : ربما تقولنّ ذاك ، وكثرما تقولنّ ذاك ، لأنه فعل غير واجب ، ولا يقع بعد هذه الحروف إلا و « ما » له لازمة ، فأشبهت عندهم لام القسم ، وإن شئت لم تقحم النون فى هذا النحو فهو أكثر وأجود ، وليس بمنزلته فى القسم [1] » .

ثم قال « وإنما كان ترك النون في هذا أجود لأن « ما » و « رُبَّ » بمنزلة حرف واحد نحو قدْ وسوف ، و « ما » و « حيثُ » بمنزلة أينَ ، واللام ليست مع المقسم به بمنزلة حرف واحد [2] » .

فالوجهان عند سيبويه بعد « ربما » جائزان ، والأكثر والأجود ترك التأكيد للفرق الذى ذكره بين « ربما » ولام القسم .

ونتيجة ما تقدم أن تأكيد المضارع بالنون عند سيبويه مخصوص بالضرورة إذا وقع جوابا للشرط ، أو فعلا للشرط بعد أداة لم تتصل بها « ما » الزائدة المؤكدة ، أو منفيا بلم ويجوز تأكيده بقلة فى الاختيار بعد « ربما »

---

(١) الكتاب ١٥٣/٢ .

(٢) السابق نفسه .

ثالثا : ضرائر التقديم والتأخير

١ ـ تقديم الحرف :

قال سيبويه فى الكتاب ٢/٣٧٩ : « وسألته عن مَسائية فقال : هي مقلوبة ، وكذلك أشياء ، وأشاوَى ، ونظير ذلك من المقلوب قِسِيٌّ ، وإنما أصلها : قُوُوسٌ فكرهوا الواوين والضمتين ، ومثل ذلك قول الشاعر :

مَرْوانُ مَرْوانُ أخو اليَوْمِ اليَمِي[١]

وإنما أراد : اليَوِمِ ، فاضطر إلى هذا ، ومع ذلك أن هذه الواو تعتل فى فعل وتكره ، فهي فى الياء أجدرُ أن تكره ، فصار اليَوِمُ بمنزلة القُوُوس اهـ » .

استشهد سيبويه بالرجز المذكور على أن القلب المكانى فى قوله « اليَمِي » ـ مقلوب اليَوِمِ ، للضرورة الشعرية . قال الأعلم : « الشاهد فيه قلب اليَوم إلى اليَمِي ، فأخر الواو ووقعت الميم قبلها مكسورة فانقلبت ياء للكسرة[٢] ومعنى اليمي : الشديد ، كما يقال : ليل أَلْيَل للشديد الظلام ، وقيل : يوم أَيْوَم ،

---

(١) رجز لأبى الأخرز الحمانى بكسر الحاء المهملة وتشديد الميم ، وانظر فيه النحاس ٢٦٠ ، وضرائر ابن عصفور ١٩٠ ، والخصائص ٦٤/١ ، ٧٦/٢ ، والمنصف ١٠٢/٢ ، ٦٨/٣ ، والمحتسب ١٤٤/١ ، وشواهد الشافية ٦٩ ، واللسان (يوم) المجلد الثالث ص ١٠٢٢ .

(٢) أى فانقلبت الواو ياء لتطرفها حقيقة اثر كسرة .

ويوم وَيِم على القلب (١)، كما قالوا : أشعث وشَعِث، وأوجل ووَجِل ،ونظيره في الكلام كثير اهـ ».

وما ذكره الأعلم أحد تخريجات أربعة وذكرها العلماء في البيت المذكور، وهو أرجحها قياسا ، وأقلها تكلفا ، وأنسبها معنى (٢)، وأقربها إلى ظاهر عبارة سيبويه .

وثاني هذه التخريجات : أصل الكلام : أخو اليوم اليَوْمُ (٣) ،فقدم الميم بضمتها إلى موضع الواو ، فصار اليَمُو ، فوقعت الواو ظرفا وقبلها ضمة فقلبت ياء ، وكسر ماقبلها ، كما قيل في جمع دَلْو على أدْلٍ (٤) .

الثالث : أنه أراد : أخو اليوْمِ اليَوْمُ ، كما يقال عند الشدة والأمر العظيم :اليَوْمُ اليَوْمُ ، فقلب فصار (اليَمْوُ) ، ثم نقله من فَعْل إلى فَعِل ، كما أنشده أبو زيد من قوله :

علام قتلُ مسلم تعبُّدا مذ سنةٌ وخَمِسون عددا (٥)

يريد : خَمْسون ، فلما انكسر ماقبل الواو قلبت ياء كالتخريج الاول (٦)

---

(١) كذا بهامش بولاق ٣٧٩/٢ ، ولعلها « ويوم يوم وويم على القلب » .

(٢) معناه : مروان أخو اليوم الشديد الذى يفرج غمه ويجلى همه ، ومروان هو ابن محمد بن مروان بن الحكم بن العاص .

(٣) فاليوم مبتدأ مؤخرا وما قبله خبر مقدم ، واليمى على التخريج الاول مجرور لكونه نعتا لمجرور .

(٤) انظر شرح شواهد الشافية ٧٠ .

(٥) انظر النوادر ١٦٥ .

(٦) انظر فى هذا التخريج وما بعده الخصائص ٧٦/٢ ـ ٧٧ .

الرابع : أن يكون أصله على ما قيل في التخريج الثالث : أخو اليوم اليومُ ، ثم قلب فصار . (اليَنْمُو) ، ثم نقلت الضمة إلى الميم على حد قولك : هذا بَكُرْ ، فصارت : اليَمُو ، فلما وقعت الواو طرفا بعد ضمة في الاسم أبدلوا من الضمة كسرة ، ثم من الواو ياء ، فصارت اليمي كأحقٍ وأدلٍ .

٢ ـ تقديم بعض الكلام على بعض

(تقديم الاسم على الفعل)

قال سيبويه في الكتاب ١ / ١٢ : « ويحتملون قبح الكلام حتى يضعوه في غير موضعه ، لأنه مستقيم ليس فيه نقص ، فمن ذلك قول عمر بن أبي ربيعة : (طويل)

صددتِ فأطولْتِ الصدود ، وقلَّما ... وِصَالٌ على طولِ الصدود يدومُ [(١)]

وإنما الكلام : قلَّ ما يدومُ وِصَالٌ » .

وقال في باب الحروف التي لا يليها بعدها إلا الفعل ، ولا تغيِّرُ الفعل عن حاله : « ومن تلك الحروف : ربما وقلَّما وأشباههما ، جعلوا رُبَّ مع مَا

---

(١) نسب البيت فى بعض المصادر كابن السيرافى وخزانة الأدب الى المرار الفقعسي ، انظر ابن السيرافى ٧٤/١ ، والخزانة ٢٢٦/١٠ ، والنحاس ٢٣٠ ، وضرائر ابن عصفور ٢٠٢ ، وما يجوز للشاعر ٢٠٣ ، وابن الشجرى ١٣٩/٢ ، ٢٤٤ ، والمنصف ١٩١/١ ، ٦٩/٢ ، والمحتسب ٩٦/١ ، وابن يعيش ٤٣/٤ ، ١١٦/٧ ، ١٣٢/٨ ، ٧٦/١٠ ، ومغنى اللبيب ٣٠٧ ، ٥٨٢ ، ٥٩٠ ، وأصول ابن السراج ٢٤٣/٢ ، والانصاف ١٤٤ ، والتصريح ٢٦٩/١ ، والهمع ٨٣/٢ ، ٢٢٤ ، والدرر ١٠٧/٢ ، ٢٤٠ ، والرضي ٣٤٥/٢ ، وملحقات ديوان عمر بن أبى ربيعة ٤٩٤ .

بمنزلة كلمة واحدة وهيئوها ليذكر بعدها الفعل ، لأنه لم يكن لهم سبيل إلى: رُبَّ يقولُ ، ولا إلى قلْ يقولُ ،فألحقوهما مَا ، وأخلصوهما للفعل، ومثل ذلك : هلاَّ ولولاَ وألاَّ ، ألزموهن لاَ وجعلوا كل واحدة مع لا بمنزلة حرف واحد ، وأخلصوهن للفعل حيث دخل فيهن معنى التحضيض . وقد يجوز فى الشعر تقديم الاسم ، قال :

صددت فأطولت الصدود .... البيت[1] ، اهـ .

قال الأعلم بهامش الكتاب ١٢/١ شارحاً الشاهد المذكور : أراد : قلما يدوم وصال ، فقدم وأخر مضطراً لإقامة الوزن ، والوصال على هذا التقدير فاعل مقدم ، والفاعل لايتقدم فى الكلام إلا أنه يبتدأ به ، وهو من وضع الشىء فى غير موضعه ونظيره قول الزباء :

ما لِلْجِمالِ مشيُها وئيدا [2]

أى : وئيدا مشيها ، فقدمت وأخرت ضرورة .

وفيه تقدير آخر وهو أن يرتفع بفعل مضمر يدل عليه الظاهر ، فكأنه قال : وقلما يدوم وصال يدوم ، وهذا أسهل فى الضرورة ، والأول أصح معنى وإن كان أبعد فى اللفظ ، لأن قلما موضوعة للفعل خاصة بمنزلة ربما ، فلا يليها الاسم البتة .

---

(١) الكتاب ٤٥٩/١ .

(٢) هذا صدر بيت من الرجز عجزه : أجندلا يحملن أم حديدا .
وانظر فيه مغنى اللبيب ٥٨٢ ، والتصريح ٢٧١/١ ، والهمع ١٥٩/١ ، والدرر ١٤١ ، والأشمونى ٤٦/٢ .

وقد يتجه أن تقدر (ما) فى قلما زائدة مؤكدة ، فيرتفع الوصال بقل ، وهو ضعيف ، لأن ما إنما تزاد فى قل ورب لتليهما الأفعال وتصيرا من الحروف المختَرَعة لها [1] انتهى .

ذكر الأعلم فى النص المتقدم ثلاثة تخريجات للبيت ، أولها : أن الأصل — كما ذكر سيبويه — قلما يدوم وصال ، فاضطر الشاعر إلى تقديم الاسم وتأخير الفعل ، والاسم كان فاعلا فإذا تقدم على فعله أعرب عند البصريين مبتدأ ، إذ لا يجيزون تقديم الفاعل فى شعر ولا نثر .

وهذا الوجه وإن كان أقرب إلى ظاهر عبارة سيبويه : « وقد يجوز فى الشعر تقديم الاسم » ، إلا أنه يتعارض فى الظاهر [2] مع ماذكره من أن ربّ وقلّ وأشباههما إذا دخلت عليها ماصارت بمنزلة كلمة واحدة مهيئة للدخول على الفعل ومخلّصة له ، ولذا قال أبو على فى البغداديات : ولا يصلح ارتفاع وصال بالابتداء لأنه موضع فعل ، كما لا يصلح أن يرتفع الاسم عند سيبويه بعد (هلاّ) التى للتحضيض ، و (إن) التى للجزاء ، و (إذا) الدالة على الزمان بالابتداء ، ولكن يكون العامل فى الاسم الواقع بعد هذه الحروف فعلا يفسره مايظهر بعدها من الأفعال [3] اهـ .

والوجه الثانى الذى ذكره الأعلم أن يعرب (وصال) فاعلا لفعل محذوف

---

(١) أى التى وضعت ابتداءلها ، والمراد : الخاصة بها أى بالدخول عليها .

(٢) نرى أن التعارض فى الظاهر فقط ، لامكان رفعه بأن اختصاص ربمــا وقلما وأشباههما بالدخول على الفعل انما يكون فى الاختيار ، ويجوز أن يليهــا الأسماء المقدمة من تاخير للضرورة الشعرية ، فلا تعارض .

(٣) خزانة الأدب ٢٢٨/١٠ .

يفسره المذكور (يدوم) والتقدير : وقلما يدوم وصال يدوم ، فحذف الأول لدلالة الثانى عليه ، وقد ارتضى هذا الوجه كثرة من العلماء منهم الفارسى[١] ، وابن يعيش ، وقال عنه الأعلم : « وهذا أسهل فى الضرورة » .

وذكر البغدادى فى الخزانة ١٠/٢٢٨ أن ابن السراج قال فى فصل الضرائر من كتابه الأصول : ليس يجوز أن ترفع وصالا بيدوم ولكن يجوز عندى على إضمار يكون ، كأنه قال : قلما يكون وصال يدوم على طول الصدود .

وضعّف البغدادى هذا التقدير بقوله : ولا يخفى أن هذا ليس من مواضع حذف كان اهـ ، ونضيف إلى ما ذكره البغدادى ماقاله النحاة من أن الإضمار من جنس المذكور أقيس[٢] . و « ما » فى « قلما » على الوجهين السابقين كافة ، كما هو مذهب سيبويه .

والوجه الثالث الذى ذكره الأعلم فى تخريج الشاهد أن تكون « ما » زائدة غير كافة للفعل « قلّ » عن الرفع ، فيكون « وصال » فاعلا مرفوعا به . وهذا الوجه مذهب المبرد . قال الأعلم : وهو ضعيف ، لأن ما إنما تزاد فى قلّ وربّ لتليهما الأفعال ، ويصيرا من الحروف المخْتَرَعة لها . اهـ

وبقى وجه رابع لم يذكره الاعلم ، وهو أن « ما » فى البيت مصدرية ،

---

(١) أجاز الفارسي أن يكون الفعل المضمر تقديره : يثبت أو يبقى ونحو ذلك مما يفسره يدوم .

(٢) انظر مغنى اللبيب ٧٤ .

صلتها الجملة الاسمية بعدها[1] ، والمصدر فاعل « قلّ » ، وقد رده ابن خلف قال : لايجوز أن تكون ما مصدرية ، لأنها معرفة و « قلّ » تطلب النكرة ، قل رجلٌ يفعل ذلك ، فلذلك حكمتُ على مَنْ في قولهم : قلَّ مَنْ يفعل ذلك ، أنها نكرة موصوفة ، وأيضا لو كانت مصدرية لجاز أن تدخل على الماضي والمستقبل ، وهي ههنا لاتدخل إلا على المستقبل انتهي[2] .

والذي نرجحه من هذه الأوجه الأول ، وهو أن ما في « قلما » كافة ودخلت «قلما» على المبتدإ الذي كان فاعلا فقدم من تأخير للضرورة الشعرية ، عملا بظاهر عبارة سيبويه في نَصَّيْه اللذين أوردناهما في صدر الكلام على هذه الضرورة .

ومن تقديم الاسم على الفعل للضرورة ماذكره سيبويه ١/٤٥٧ — ٤٥٨ من أن أدوات الشرط ما عدا « إنْ » لا يتقدم الاسم بعدها على الفعل إلا في الضرورة الشعرية ، وقال : « ومما جاء في الشعر مجزوما في غير إنْ قول عديّ بن زيد : (خفيف)

فَتَى واغِلَ يَنْبْهُمْ يُحَيّو ه وتُعْطَفْ عليهِ كأسُ السَّاقِي[3]

---

(١) مما توصل به « ما » المصدرية الجملة الاسمية على الأصح بشرط أن لا تكون مصدره بحرف مصدري ، بخلاف المصدرة به نحو : ما أن نجما في السماء ، فالتقدير : ما ثبت أن نجما في السماء . انظر حاشية الصبان على الأشموني ١/١٧٦ .

(٢) خزانة الأدب ١٠/٢٢٧ .

(٣) الواغل : الداخل على الشرب ولم يدع ، ومعنى ينبهم : ينزل بهم .
والبيت في ابن السيرافي ٢/٩٧ ، وضرائر ابن عصفور ٢٠٧ ، ومـا يجوز للشاعر ١٤٧ ، والمقتضب ٢/٧٤ ، وابن الشـجري ١/٣٣٢ ، والانصاف ٦١٧ ، وابن يعيش ٩/١٠ ، والهمع ٢/٥٩ ، والدرر ٢/٧٥ ، والخزانة ٣/٤٦ ، ٩/٣٧ ، وملحقات ديوان الشاعر ١٥٦ ، وهو في الكتاب ١/٤٥٨ .

وقال : (رمل)

صَعْدَةٌ نابِتَةٌ فى حائِرٍ أينما الرِّيحُ تُمَيِّلْهَا تَمِلْ[1] ».

ولو كان فعَلَ كان أقوى إذ كان ذلك جائزا فى إنْ فى الكلام ».

ثم قال[2] : « ومثل الأول قول هشام المرّى : (طويل)

فَمَنْ نحن نُؤْمِنْهُ يَبِتْ وهْو آمِنٌ
وَمَنْ لا نُجِرْهُ يُمْسِ مِنَّا مُفَزَّعَا[3] »

استشهد سيبويه بالأبيات الثلاثة المذكورة على تقديم الاسم على الفعل بعد أداة الشرط الجازمة للضرورة ، ولايعرب الاسم المتقدم هنا مبتدأ ، وإنما يعرب فاعلا بفعل محذوف يفسره المذكور ، وهذا الفعل المحذوف هو فعل الشرط ، لاختصاص أدوات الشرط بالأفعال .

---

(١) البيت لكعب بن جعيل ـ بصيغة التصغير ، وقيل : لحسام بن صداء الكلبى . قال الأعلم : وصف امرأة شبه قدها بالصعدة ـ وهى القناة ـ وجعلها فى حائر لأن ذلك أنعم لها وأشدلتثنيها اذا اختلفت الريح ، والحائر : القرارة من الأرض يستقر فيها السيل فيتحير ماؤه ، أى يستدير ولا يجرى قدما . أ هـ والبيت فى ابن السيرافى ١٨٤/٢ ، وابن عصفور ٢٠٧ ، وما يجوز للشاعر ١٤٨ ، والمقتضب ٧٣/٢ ، وابن الشجرى ٣٣٢/١ ، ٣٤٧ ، والانصاف ٦١٨ ، وابن يعيش ١٠/٩ ، الهمع ٥٩/٢ ، والدرر ٧٦/٢ ، والأشمونى ١٠/٤ ، والخزانة ٤٧/٣ ، ٣٨/٩ ، ٤٣ ، والكتاب ٤٥٨/١ .

(٢) بعد أن ذكر بعض الأحكام الخاصة بان .

(٣) البيت فى ابن السيرافى ٩٨/٢ ، وابن عصفور ٢٠٧ ، وما يجوز للشاعر فى الضرورة ١٤٨ ، والانصاف ٦١٩ ، والمغنى ٤٠٣ ، والهمع ٥٩/٢ ، والدرر ٧٥/٢ ، والمقتضب ٧٣/٢ ، والخزانة ٣٨/٩ ، والكتاب ٤٥٨/١ .

أما إن كانت أداة الشرط (إنْ) جاز أن يتقدم بعدها الاسم على الفعل في الكلام إن كان الفعل ناصبا ، كقوله تعالى : (وإن أحد من المشركين استجارك فأجره [1]) . وقد اختلف النحويون في رافع الاسم في نحو الآية الكريمة ، فذهب الكوفيون إلى أنه مرتفع بما عاد إليه من الفعل من غير تقدير فعل .

وذهب البصريون إلى أنه يرتفع بتقدير فعل ، والفعل المظهر تفسير لذلك الفعل المقدر .

وحكى عن أبي الحسن الأخفش أنه يرتفع بالابتداء [2] .

فإن كان الفعل مضارعا لم يجز تقديم الاسم عليه بعد (إن) إلا في الضرورة الشعرية .

قال سيبويه : « ويجوز الفرق بين الكلام في إنْ إذا لم تجزم في اللفظ نحو قوله : (بسيط)

عَاوِدْ هَرَاةَ وإنْ مَعْمُورُها خَرِبَا [3]

---

(١) سورة التوبة . آية ٦ .

(٢) انظر فى هذا المسألة الخامسة والثمانين فى الانصاف ٦١٥ — ٦٢٠ .

(٣) هذا صدر بيت عجزه : وأسعد اليوم مشغوفا اذا طربا .

وهو لشاعر من هراة — وهى بلدة بخراسان — قاله مع أبيات أخر عندما افتتحها عبد الله بن خازم سنة ٦٦ .

انظر اللسان (هرا) المجلد الثالث ص ٨٠١ .

فإن جزمت ففى الشعر[١] » ، وقال أيضا : واعلم أن قولهم فى الشعر : إنْ زيدٌ يأتِك يكنْ كذا ، إنما ارتفع على فعل هذا تفسيره[٢] » .

ولم أعثر في الكتاب على شاهد لضرورة تقديم الاسم على المضارع بعد (إن) الشرطية على الرغم من نصه عليها كما تقدم[٣] .

(الفصل بين المتضايفين بالظرف ، والجار والمجرور ، والعاطف والمعطوف)

مذهب سيبويه وجمهور البصريين عدم جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه في الاختيار مطلقـا ، أى سواء أكان الفاصل ظرفا أو جار ومجرورا ، أم غيرهما ، وخالف يونس في الظرف والجار والمجرور الناقصين فأجاز الفصل بهما بين المتضايفين ، لكون الكلام لايستغنى بهما فيكون الفصل بهما كلا فصل ، ولكثرة مايتسع فى الظروف وشبهها ، فأجاز : لاغلامي بها لك ، ولايدى اليوم لك ، ومنع ذلك سيبويه والخليل وأوجبا ثبوت النون وعدم الإضافة ، إذ لافرق بين الناقص والتام من الظروف وشبهها في مجال الفصل[٤] .

وعلة منع الفصل بين المتضايفين عند الخليل وسيبويه أن المضاف يعمل

---

(١) الكتاب ٤٥٧/١ .
(٢) الكتاب ٤٥٨/١ .
(٣) ومن شواهده قول عبد الله بن عنمة الضبى (من الكامل) :
يثنى عليك وأنت أهـل ثنائه ولديك ان هو يستزدك مزيـد
انظر الرضي ٢٥٥/٢ .
(٤) انظر الكتاب ٣٤٧/١ ، والرضي ٢٦٦/١ .

الجر في المضاف إليه ، وقبيح أن يفصل بين الجار والمجرور ، لأن المجرور داخل فى الجار ، فصارا كأنهما كلمة واحدة[١] .

وأجاز الخليل وسيبويه الفصل بين المتضايفين في الشعر بالظرف والجار والمجرور ، ذلك لأن الشعر لغة الضرورة ، والظرف والجار والمجرور يتوسع فيهما مالا يتوسع فى غيرهما[٢] .

وشواهد الكتاب على هذه الضرورة (وهو الفصل بين المتضايفين بالظرف أو الجار والمجرور) هي :

١ — قول عمرو بن قَمِيئَةَ : (سريع)

لَمّا رأتْ سَاتِيدَ مَا استَعْبَرَتْ لله درُّ اليومَ مَنْ لَامَهَا[٣]

٢ — و قول أبى حَيَّةَ النُّمَيْرِىّ : (وافر)

---

(١) انظر الكتاب ٢٩٥/١ .

(٢) انظر الكتاب ٨٩/١ ، ٩٠ ، ٩١ ، ٩٢ ، ٢٩٥ ، ٢٩٦ ، ٣٤٧ ، ٤٥٧ .

(٣) الشاعر يتحدث عن بنته التى صحبته لما خرج مع امرىء القيس الى ملك الروم . يقول أنها بكت حين رأت جبل ساتيدما ـ وهو بعيد عن ديارها ـ شوقا الى الديار واحساسا بوحشة الغربة .

وانظر ابن السيرافى ٢٤٣/١ ، والنحاسي ٥٨ ، وضرائر ابن عصفور ١٩٣ ، ومـــا يجوز للشاعـــر فى الضرورة ٩٩ ، والمقتضب ٣٧٧/٤ ، والانصاف ٤٣٢ ، وابن يعيش ٤٦/٢ ، ١٩/٣ ، ٢٠ ، ٧٧ ، ٦٦/٨ ، والخزانة ٤٠٥/٤ ، ٤٠٦ ، وديوان الشاعر ٦٢ ، والبيت فى الكتاب ٩١/١ .

كما خُطَّ الكتابُ بكفِّ يومًا يهوديٍّ يُقارِبُ أو يُزِيلُ (١)

٣ ـ وقول ذى الرُّمة : (بسيط)

كأنَّ أصواتَ من إيغالِهنَّ بنا أواخِرِ المَيْسِ أصواتُ الفراريجِ (٢)

٤ ـ وقول دُرْنَا بنت عَبْعَبَةَ من بنى قيس بن ثعلبة : (طويل)

هما أخَوَا فى الحرب مَنْ لا أخا لَهُ إذا خافَ يوماً نَبْوَةً فدَعَاهُمَا (٣)

٥ ـ وقول أنس بن زنيم : (رمل)

---

(١) شبه رسوم الدار بالكتاب فى دقتها أو فى الاستدلال بها ، وخص اليهود لأنهم أهل كتاب ، وجعله يقارب بين كتابته ويفرق ، تمثيلا لتلك الآثار ، يتقارب بعضها ويتباعد بعضها .

انظر فيه النحاس ٥٨ ، وضرائر ابن عصفور ١٩٢ ، وما يجوز للشاعر ٤٥ ، والمقتضب ٣٧٧/٤ ، والخصائص ٥٠٤/٢ ، وابن الشجرى ٢٥٠/٢ ، والانصاف ٤٣٢ ، وابن يعيش ١٠٣/١ ، ٢٥٠/٢ ، والتصريح ٥٩/٢ ، والأشمونى ٢٧٨/٢ ، والهمع ٥٢/٢ ، والدرر ٦٦/٢ ، والبيت فى الكتاب ٩١/١ .

(٢) الميس : شجر يعمل منه الرحال ، والايغال : شدة السير ، والتقدير : كأن أصوات أواخر الميس ـ من شدة سير الابل بنا ، واضطراب رحالها عليها ـ أصوات الفراريج . وانظر ابن السيرافى ٦٦/١ ، والنحاس٥٧ ، ١٧٢ ، وابن عصفور ١٩١ ، وما يجوز للشاعر ٢٢ ، ١٠٠ ، والمقتضب ٣٧٦/٤ ، والخصائص ٤٠٤/٢ ، والانصاف ٤٣٣ ، وابن يعيش ٣٠١/١ ، ١٠٨/٢ ، ٧٧/٣ ، ١٧٢/٤ ، والخزانة ١٠٨/٤ ، ٤١٣ ، ٤١٩ ، وديوان الشاعر ٧٦٦ ، والبيت فى الكتاب ٩٢/١ ، ٢٩٥ ، ٣٤٧ .

(٣) الشاعرة ترثى أخويها ، والبيت فى ابن السيرافى ١٤٩/١ ، والنحاس ٥٨ ، وابن عصفور ١٩٢ ، وما يجوز للشاعر ١٠٠ ، والخصائص ٤٠٥/٢ ، والانصاف ٤٣٤ ، وابن يعيش ١٩/٣ ، ٢١ ، والهمع ٥٢/٢ ، والدرر ٦٦/٢ ، وهو فى الكتاب ٩٢/١ .

كم بجُودِ مُقْرِفٍ نال العُلاَ   وكريمٍ بخلُهُ قدْ وَضَعَهْ [1]

٦ ـ وقول الفرزدق :   (كامل)

كم فيهِم مَلِكٍ أغَرَّ وسُوقَةٍ   حَكَمٍ بأرْدِيَةِ المكارِمِ مُحْتَبِى [2]

٧ ـ وقوله :   (كامل)

كم فى بنى سعيدِ بن بكر سَيِّدٍ   ضخمِ الدَّسِيعةِ ماجدٍ نفَّاع [3]

والشاهد فى البيت الأول فى قوله « درُّ اليومَ مَنْ لامها» حيث أضاف الدرُّ إلى « مَنْ » مع الفصل بينهما بالظرف للضرورة ، والشاهد فى البيت الثانى فى قوله « بكف يوما يهودى » حيث أضاف الكف إلى اليهودى مع الفصل بالظرف كسابقه ، والشاهد فى البيت الثالث فى قوله « كأن أصوات من إيغالهن بنا أواخر الميس» حيث أضاف الأصوات إلى أواخر الميس مع الفصل بالجار والمجرور ، والشاهد فى البيت الرابع فى قولها « أخوا في الحرب من لا أخاله » حيث أضافت الأخوين إلى « من » مع الفصل بالجار والمجرور ، والشاهد في البيت الخامس فى قوله « كم بجود مقرف » في رواية جر

---

(١) وقيل : لعبد الله بن كريز ، أو لأبى الأسود الدؤلى ، والمقرف : النذل اللئيم الأب ، وانظر ابن السيرافى ٤٤/٢ ، والنحاس ، وضرائر ابن عصفور ١٣ ، ١٩٢ ، والمقتضب ٦١/٣ ، والانصاف ٣٠٣ ، وابن يعيش ١٣٢/٤ ، والهمع ٢٥٥/١ ، ١٥٦/٢ ، والدرر ٢١٢/١ ، ٢٠٦/٢ ، والاشمونى ٨٢/٤ ، والبيت فى الكتاب ٢٩٦/١ .

(٢) قاله الفرزدق يمدح خندف وقبائلها كما فى ابن السيرافى ٣٤٨/١ ، وانظر ضرائر ابن عصفور ١٩٣ ، وديوان الشاعر ١٤٢ ، والبيت فى الكتاب ٢٩٦/١

(٣) نسبه العينى الى الفرزدق ، وليس فى ديوانه ، والدسيعة : العطية . وانظر فى البيت المقتضب ٦٢/٣ ، والانصاف ٣٠٤ ، وابن يعيش ١٣٠/٤ ، ١٣٢ ، والعينى ٣٩٢/٤ ، والاشمونى ٨٢/٤ ، والخزانة ٤٦٩/٦ ، ٤٧٦ ، والبيت فى الكتاب ٢٩٦/١ .

مقرف[1] حيث أضاف « كم » إلى « مقرف » مع الفصل بينهما بالجار والمجرور، والشاهد فى البيت السادس في قوله «كم فيهم ملكٍ» حيث أضاف « كم » إلى « ملك » مع الفصل بالجار والمجرور كسابقه ، والشاهد في البيت السابع في قوله « كم في بنى سعد بن بكر سيد » حيث أضاف « كم » إلى « سيد » مع الفصل بالجار والمجرور أيضاً . والفصل بالظرف والجار والمجرور بين المتضايفين في كل ماتقدم إنما جاز عند البصريين للضرورة الشعرية .
قال ابن جنى : والفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف وحرف الجر قبيح كثير ، لكنه من ضرورة الشعر[2] .

وقال ابن عصفور : والفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف والمجرور من الضرائر الحسنة[3] اهـ .

ومما يأخذ حكم الظرف والجار والمجرور فى عدم جواز الفصل به بين المتضايفين إلا في الضرورة الشعرية : المعطوف على المضاف ، وقد استشهد سيبويه على ضرورة الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمعطوف والعاطف بقول الأعشى : (كامل)

ولا نُقَاتِلُ بالعِصِيِّ ولا نُرامِي بالحجارهْ[4]

(١) ذكر سيبويه أنه يجوز فى « مقرف » الجر والرفع والنصب . ولا تتأتى الضرورة الا فى رواية الجر . انظر كتابنا ص ٣٦ .

(٢) الخصائص ٤٠٤/٢ .

(٣) ضرائر الشعر : ١٩٤ .

(٤) العلالة : آخر جرى الفرس ، والبداهة أوله ، والنهد : الغليظ ، والجزارة : القوائم والرأس ، ويستحب غلظهما مع قلة لحمهما ، وانما سميت جزارة لأنها كانت من الجزور أجرة الجازر فبقى عليها الاسم . وصف أنه وقومه أصحاب حرب يقاتلون على الخيل ، لا أصحاب ابل يرعونها فيقاتل بعضهم بعضا بالعصى والحجارة . انظر ابن السيرافى ٧٩/١ ، والضرائر لابن عصفور ١٩٤ ، والخصائص ٤٠٧/٢ ، والمقتضب ٢٢٨/٤ ، ومعانى القرآن ٣٢١/٢ ، والخزانة ١٧٢/١ ، ٤٠٤/٤ ، والديوان ١١٤ ، والشاهد فى الكتاب ٩١/١ ، ٢٩٥ .

إلاّ عُلالَةَ أوْبدا هَةَ قارحٍ نَهْدِ الجُزَارهْ

وبقول الفرزدق : (منسرح)

يامَنْ رأى عارِضاً أسَرُّ به بَيْنَ ذِرَاعَىْ وجَبْهَةِ الأسَدِ [(١)]

الشاهد فى قول الأعشي فى البيت الثانى ، وهو قوله « إلا علالة أو بداهة قارح » ، حيث فصل بين المضاف « علالة » والمضاف إليه « قارح » بالعاطف والمعطوف « أو بداهة » للضرورة الشعرية ، وسوغ ذلك الفصل أن المعطوف والمعطوف عليه يقتضيان الإضافة إلى « قارح » اقتضاء واحداً ، فأنزل المتعاطفان منزلة اسم واحد ، وتقدير الكلام قبل الفصل : إلا علالة قارح أو بداهته ، فلما اضطر الشاعر إلى الاختصار والتقديم حذف الضمير وقدم البداهة وضمها إلى العلالة .

والشاهد فى بيت الفرزدق إضافة الذراعين إلى الأسد مع الفصل بالجبهة والقول فيه كالقول فى بيت الأعشى قبله

وذهب أبو العباس المبرد أن الأصل فى البيتين : إلا علالة قارح أو بداهة قارح ، وبين ذراعى الأسد وجبهة الأسد ، فحذف كل من الشاعرين ما أضيف إليه الأول لبيان ذلك فى الثانى ، فعلى مذهبه لايكون في البيتين

---

(١) العارض : السحاب يعترض الافق . وصف سحابا اعترض بين نوء الذراع ونوء الجبهة ، وهما من أنواء الاسد — وأنواؤه أحمد الأنواء — اذا ناءا وسقطا فى جهة المغرب أعقبهما مطر غزير ، فلذلك يسر به . وانظر فى البيت المقتضب ٢٢٩/٤ ، والخصائص ٤٠٧/٢ ، وضرائر ابن عصفور ١٩٤ ، والخزانة ٣١٩/٢ ، ٤٠٤/٤ ، والديوان ٢١٥ ، والبيت فى الكتاب ٩٢/١ .

فصل بين المضاف والمضاف إليه وإنما يـكون فيهما حذف المضاف إليه من الاسم الأول لدلالة الثانى عليه [١] .

ومذهب سيبويه أولى من مذهب المبرد ، لجريانه على المعهود في نظم الـكلام ، وذلك أن الاسم إذا احتيج إلى تـكرير ذكره ، ذكر بلفظ الظاهر في أول الـكلام ، ثم أعيد بلفظ الضمير إلى أن تتم الجملة ، كقولك : هذا زيد وصديقه وجاره ، ولا تقول : هذا أخو زيد وصديق زيد وجار زيد ، فإذا قرنا الاسم الأول مضافا إلى الظاهر ، والثانى مضافا إلى ضمير الاسم الثانى فقد أتينا بالشيء على أصله ، وهذا تقدير سيبويه .

كما أن بقاء الاسم الأول على ماكان عليه فى حال الاضافة مع ادعاء حذف ماأضيف إليه لايـكون إلا فى الشعر للضرورة ، فقد وقع المبرد فيما فر منه ، ولا يقال إن هذا لازم على تقدير سيبويه أيضاً ، لأن سيبويه يرى أن هذا من قبيل الضرورة ، كما يرى أن ماأضيف إليه الأول مذكور وهو ما بعد الاسم الثانى ، وبقاء الاسم الثانى على حاله قبل أن يحذف ما أضيف إليه لأنه قد وليه في اللفظ ماكان يجوز أن يضاف إليه ، فأبقوا لفظه كما لو كان مضافا إلى ما بعده [٢] .

وقد انتصر الرضى لمذهب المبرد فقال « ومذهب سيبويه في : زيد وعمرو قائم ، أن خبر الأول محذوف ، وهو مغاير لمذهبه ههنا ، ومذهب المبرد

---

(١) انظر المقتضب ٢٢٨/٤ ـ ٢٢٩ .

(٢) انظر ابن السيرافى ٨٠/١ .

أقرب ، لما يلزم سيبويه من المضاف والمضاف إليه فى السعة ، وأما نحو يا تيم تيم عدى فربما يغتفر فيه لأن الفاصل بلفظ المضاف ومعناه فكأنه لا فصل[1] ، ا هـ .

وماذهب إليه سيبويه من حذف الخبر من الأول لدلالة الثانى عليه فى نحو ماذكره الرضى جار على نظم الكلام أيضا ، لأنه يخضع لقاعدة تقدم الإبهام على الإفهام فيما تضمن إبهاما وإفهاما ، وهو مغاير تماما لما نحن فيه فكان طبيعيا أن يختلف التقديران ، كما أن نحو : ياتيم تيم عدى مغاير أيضا لما نحن فيه وقد وضّح ذلك الرضى نفسه فى عبارته المذكورة أما مجىء الفصل فيما حكى الفراء من قول العرب : « قطع الله الغـداة يَد ورجلَ من قاله » ، وفيما حكى الكسائى : « برئت إليك من خَمْسِ وعِشْرِى النخاسين[2] » فمن الشاذ الذى لا يقاس عليه ولا يعترض به على سيبويه بأنه يلزم على قوله الفصل بالعاطف والمعطوف بين المضاف والمضاف إليه فى السعة .

بقى أن نقول إن أكثر الكوفيين قد أجازوا الفصل بين المتضايفين فى السعة فى مسائل منها أن يكون المضاف مصدرا والمضاف إليه فاعله والفاصل مفعوله كقراءة ابن عامر (وكذلك زُيِّن لكثير من المشركين قتلُ أولادَهم شركائِهم[3]) ، وأن يكون المضاف اسم فاعل والمضاف إليه مفعوله الأول

---

(١) شرح الكافية ٢٩٣/١ .

(٢) انظر معانى القرآن للفراء ٣٢٢/٢ ، وضرائر ابن عصفور ١٩٤ ، والخصائص ٤٠٧/٢ ، وسر صناعة الاعراب ٢٩٧/١ .

(٣) سورة الانعام آية : ١٣٧ – وانظر البحر المحيط ٢٢٩/٤ ، وحجة القراءات لأبى زرعة ٢٧٣ .

والفاصل إما مفعوله الثانى كقراءة بعضهم (فلا تحسبن الله مخلف وعده رسله [١]) ، وإما ظرفه كقوله عليه الصلاة والسلام « فهل أنتم تاركو لى صاحبى [٢] »

كما أجازوا الفصل فى الضرورة بغير الظرف والجار والمجرور أيضا [٣] .

(الفصل بين العدد وتمييزه بالجار والمجرور)

استشهد سيبويه فى (باب كم) على الفصل بين العدد وتمييزه بالجار والمجرور للضرورة بقول الشاعر :

على أننى بعد ماقد مضى ثلاثون للهجر حولا كميلا [٤]
يذكرنيك حنين العجول ونوح الحمامة تدعو هديلا

---

(١) سورة ابراهيم آية : ٤٧ ــ وانظر البحر ٤٣٩/٥ .

(٢) أخرجه البخارى فى : ٦٢ ــ كتاب فضائل أصحاب النبى صلى الله عليه وسلم ، ٥ ــ باب قول النبى صلى الله عليه وسلم : لو كنت متخذا خليلا ــ وانظر اعراب الحديث لأبى البقاء ١٦٥ .

(٣) راجع الخلاف بين البصريين والكوفيين فى المسألة فى كتاب الانصاف ــ المسألة ٦٠ ص ٤٢٧ ــ ٤٣٦ ، وخزانة الادب ٤١٨/٤ ــ ٤٢٥ ، وانظر معانى القرآن للفراء ٣٥٧/١ ، ٨١/٢ ، ٣٢٢ ، والاشمونى ٢٧٥/٢ ، والتصريح ٥٧/٢ ، وشرح الكافية للرضى ٢٩٢/١ .

(٤) البيتان من المتقارب ، وذكر البغدادى أنهما مما جهل قائله ، ونسبهما العينى بهامش الخزانة ٤٨٩/٤ للعباس بن مرداس . وقال الاعلم : يقول لم أنس عهدك على بعده ، فكلما حنت عجول وهى الفاقدة ولدها الواله من الابل وغيرها أو ناحت حمامة رقت نفسى فذكرتك ، والهديل هنا صوت الحمامة ، ونصبه على المصدر ، والعامل فيه تدعو لانه بمنزلة تهدل ، ويجوز أن يكون الهديل الفرخ الذى تزعم الاعراب أن جارحا صاده فى سفينة نوح فالحمام تبكى عليه كما قال طرفة : « كداعى هديل لا يجاب ولا يمل » ، فالهديل هنا : الفرخ لأن الحمام تدعوه نائحة عليه فلا يجيبها ولا تمل دعاءه . أ هـ

انظر النحاس ١٧٠ ، وابن عصفور ٢٠٣ ، وما يجوز للشاعر فى الضرورة ١٤٥ ، والانصاف ٣٠٨ ، والمقتضب ٥٥/٣ ، ومغنى اللبيب ٥٧/٢ ، وابن يعيش ١٣٠/٤ ، والهمع ٢٥٤/١ ، والدرر ٢١٠/١ ، والاشمونى ٧١/٤ ، وشرح الكافية ٢٢٣/١ ، ٩٦/٢ ، والخزانة ٢٩٩/٢ ، ٤٦٧/٦ . والبيتان فى الكتاب ٢٩٢/١ .

قال الأعلم : الشاهد فى فصله بين الثلاثين والحول بالمجرور ضرورة ، فجعل هذا سيبويه تقويةً لما يجوز فى (كم) من الفصل عوضا لما مُنِعَته من التصرف فى الكلام بالتقديم والتأخير ، لتضمنها معنى الاستفهام والتصدير بها لذلك ، والثلاثون ونحوها من العدد لا تمتنع من التقديم والتأخير لأنها لم تتضمن معنى يجب لها به التصدير ، فعملت فى المميِّز متصلا بها على مايجب في التمييز . انتهى .

يعنى أن (كم) يجوز الفصل بينها وبين تمييزها بالظرف والمجرور في الكلام ، فتقول : كم في الدار رجلا ، وكم اليوم عندك رجلا ، مع أن ضعفها فى العمل وضعف أسماء العدد على حد سواء ، ومع أنه لايجوز ذلك الفصل بين أسماء العدد وتمييزها إلا فى الضرورة ، وذلك لأن (كم) منعت من من التصرف الجائز فى أسماء العدد ، بإلزامها صدر الكلام ، فلاتقع فاعلا ولانائبا عنه ، ولا اسما لإن وأخواتها ولا خبرا لها ، ولااسما لما الحجازية ولاخبرا لها ، ولااسما لكان وأخواتها ، وذلك كله جائز فى أسماء العدد ، فجعل التصرف فيها بالفصل بينها وبين تمييزها بالظرف والمجرور فى الاختيار تقوية لها وجبرا لما فاتها من التصرف [(١)] .

(تأخير دليل الجزاء إلى موضع الجزاء)

قال سيبويه فى الكتاب ١/٤٣٦ — ٤٣٧ : « ولايحسن : إنْ تأتني آتِيك ؛ من قِبل أنّ (إنْ) هي العاملة ، وقد جاء فى الشعر قال جرير ابن عبد الله البَجَلي :   (رجز)

---

(١) انظر الضرائر لابن عصفور ٢٠٤ .

يا أقرعُ بنَ حابسٍ ياأقرعُ   إنكَ إنْ يُصرَعْ أخوكَ تُصرَعُ (١)

أى : إنكَ تُصرَعُ إنْ يُصرَعْ أخوك ، ومثل ذلك قوله :   (بسيط)

هذا سُراقة للقرآنِ يَدرُسُهُ   والمرء عند الرُّشا إن يَلقَها ذِيبُ (٢)

أى : المرء ذئبٌ إنْ يلقَ الرُّشا . قال الأصمعى : هو قديم أنشدنيه أبو عمرو ، وقال ذو الرمة .

وإنىّ متى أُشرِفْ على الجانب الذى   به أنتِ من بين الجوانب ناظِرُ (٣)

أى : ناظر متى أشرف ، فجاز هذا الشعر ، وشبهوه بالجزاء إذا كان جوابه منجزما ، لأن المعنى واحد » .

---

(١) قيل : البيت لعمرو بن خثارم البجلى ، وانظر فى البيت ابن السيرافى ١٢٧/٢ ، وضرائر ابن عصفور ١٦٠ ، وما يجوز للشاعر فى الضرورة ١٥٦ ، والمقتضب ٧٠/٢ ، ومغنى اللبيب ٥٣٣ ، وابن الشجرى ٨٤/١ ، والانصاف ٦٢٣ ، وابن يعيش ١٥٧/٨ ، ، والتصريح ٢٤٩/٢ ، والأشمونى ١٨/٤ ، والهمع ٧٢/١ ، ٦١/٢ ، والدرر ٤٧/١ ، ٧٧/٢ ، والخزانة ٢٠/٨ ، ٤٧/٩ . والبيت ٤٣٦/١ .

(٢) مماجهل قائله ، والرشا : جمع رشوة . قال الأعلم : هجا هذا الشاعر رجلا من القراء نسب اليه الرياء وقبول الرشا والحرص عليها . أ هـ

وانظر النحاس ٢٢٢ ، والأصول لابن السراج ٢٠٢/٢ ، وأمالى ابن الشجرى ٣٣٩/١ ، والأشباه والنظائر ١٨٩/٣ ، والتصريح ١٢٦/١ ، والخزانة ٣/٢ ، ٢٢٦/٥ ، ٤٥٢/٨ ، ٦١/٩ ، ٥٤٧ .

(٣) البيت من الطويل . يقول : لكلفى بك لا أنظر الى سواك .

وانظر ابن السيرافى ١٠١/٢ ، والنحاس ٢٢٢ ، وما يجوز للشاعر فى الضرورة ١٥٦ ، والمقتضب ٧١/٢ ، والخزانة ٥٢/٩ ، والديوان ٤١ .

وقال فى باب الأسماء التى يجازى بها وتكون بمنزلة الذى ٤٣٨/١ :
« وقد يجوز فى الشعر آتى مَنْ يأتِنى ، وقال الهذلىّ : (طويل)

فقلتُ : تَحَمَّلْ فوقَ طَوْقِكَ إنَّهاَ
مُطَبَّعَةٌ مَنْ يأتِها لا يَضيرُهَا[1]

هكذا أنشدناه يونس . كأنه قال : لا يضرُها من يأتِها ، كما كان : وإنى متى أشْرِفْ نَاظِرُ ، على القلب ، ولو أريد به حذف الفاء جاز فجعلت كإنْ » .

وقال فى باب مايذهب فيه الجزاء من الأسماء ٤٤٢/١ : « ولا يجوز فى مَتَى أن يكون الفعل وصلا لها كما جاز فى مَنْ[2] والذى ، وسمعناهم ينشدون قول العُجَيْر السَّلولىّ : (طويل)

وماذاكَ أنْ كانَ ابنَ عمي ولا أخى
ولكنْ متى ما أمْلِكِ الضرَّ أنْفَعُ[3]

---

(١) البيت لأبى ذؤيب الهذلى . والخطاب فى تحمل للبختى وهو نوع من الابل ، والطوق : الطاقة ، والمطبعة : التى ملئت وطبع عليها . وصف قرية كثيرة الطعام من أمتار منها وحمل فوق طاقته لم ينقصها .

وانظر ابن السيرافى ١٨١/٢ ، والنحاس ٢٢٣ ، وضرائر ابن عصفور ١٦٠ ، ومـا يجوز للشـاعر فى الضرورة ١٥٧ ، والمقتضب ٧٠ ، وابن يعيش ١٥٨/٨ ، والتصريح ٢٤٩/٢ ، والأشمونى ١٨/٤ ، والخزانة ٥٧/٩ .

(٢) يذكر سيبويه فى هذا الباب أن اضافة أسماء الزمان الى « من » و « ما » و « أى » توجب جعلها موصولة لا شرطية الا فى الضرورة ، وكذلك يجب جعلها موصولة اثر كل ما يحدث فى الجملة التى هو من تمامها معنى من المعانى وذلك مثل « ما » النافية ، ومثل « اذا » الفجائية و « ولكن » المخففة غير مضمر بعدهما مبتدأ ، فان أضمر بعدهما مبتدأ جاز الجزم .

(٣) يقول : اذا قدرت على الضر أخذت بالفضل فقدمت النفع بدلا منه .
وانظر ابن السيرافى ١٥٠/٢ ، والخزانة ٧٠/١١ .

والقوافى مرفوعة . كأنه قال : ولكنْ أنفعُ متى ما أملكِ الضرّ ، ويكون « أملِكْ » على « مَتَى » فى موضع جزاء ، و « ما » لغو ، ولم نجد سبيلا إلى أن يكون بمنزلة مَنْ فتوصل ولكنها كَمَهْمَا » ا هـ .

ملخص ما تقدم أن فعل الشرط إن كان مضارعا بعد أداة جازمة ووقع فى موضع الجزاء مضارع مرفوع فهو دليل الجزاء تأخر من تقديم للضرورة ، والجزاء محذوف دل عليه المذكور ، وكذا إن وقع فى موضع الجزاء اسم مرفوع تقدم على الأداة الجازمة ما يمكن أن يطلبه ، فهو جزء من دليل الجزاء تأخر من تقديم للضرورة أيضا ، وجواب الشرط محذوف دل عليه ما اكتنف الشرط مما هو جواب فى المعنى .

فالشاهد فى البيت الأول من الأبيات الخمسة المتقدمة فى قوله : « إنك إنْ يصرعْ أخوك تصرعُ » حيث تأخر دليل الجزاء من تقديم للضرورة ، والتقدير : إنك تصرعُ إنْ يصرعْ أخوك . ومثله البيتان الرابع والخامس ، والتقدير فى الرابع : لا يضيرها من يأتها ، وفى الخامس : ولكن أنفعُ متى ما أملكِ الضر .

والشاهد فى البيت الثانى فى قوله « والمرء عند الرشا إن يلقها ذيب » حيث تأخر جزء من دليل الجزاء من تقديم للضرورة ، والتقدير : والمرء عند الرشا ذئب إن يلقها ، ومثله البيت الثالث والتقدير : وإنى ناظر متى أشرف على الجانب الذى أنتِ به . فجميع ما تقدم محمول على القلب ، أي على التقديم والتأخير للضرورة عند سيبويه .

وقول سيبويه عقيب بيت أبي ذؤيب الهذلي : « هكذا أنشدناه يونس . كأنه قال : لا يضيرها من يأتها ، كما كان : وإن متي أشرف ناظر ، على القلب ، ولو أريد به حذف الفاء جاز » يشير إلى وجه آخر جائز في بيت أبي ذؤيب الهذلي وفي أمثاله ، وهو أن تقدر الفاء محذوفه منه ، ولا تقدر فيه التقديم والتأخير ، كأنه قال : من يأتها فهو لا يضيرها ، وحذف الفاء والمبتدإ على نحو ماتقدم في ضرائر الحذف قال ابن السيرافي بعد أن ذكر التقديرين في البيت المذكور (التقديم والتأخير ، وحذف الفاء والمبتدإ) : « فأما هذا الوجه فيوافق عليه ، وأما تقديره تقديم الفعل فإن أبا العباس[1] يمنع منه ، ويقول : لو قدرت الفعل متقدما لصارت من فاعلة له ولو كانت من فاعلة لخرجت عن أن تكون شرطا وصارت بمعنى الذي ، وصارت للفعل الذي بعدها مرفوعا ، فكنت تقول : لا يضيرها من يأتيها[2] .

والجواب عما قال أبو العباس أن التقدير في لا يضيرها أن يكون مقدما وفيه ضمير فاعل . كأنه قال : لا يضيرها ضير ، أو لا يضيرها شيء . كما قال تعالى : (ثُمَّ بَدَا لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا الآيَاتِ لَيَسْجُنُنَّهُ[3]) .

وفيه وجه آخر ، وهو عندي جيد ، وهو أن يكون الفاعل في لا يضيرها التَّحَمُّل ، ويكون « تحمل » قد دل على المصدر الذي هو فاعل

---

(١) يعني المبرد .

(٢) انظر الأصول لابن السراج ٢٠٣/٢ ، وخزانة الأدب ٧٠/٩ .

(٣) سورة يوسف . آية ٣٥ .

يضيرها ، ولو قدر فيها أن فاعلها التحمل على كل حال صلح إن قدرت الفاء محذوفة أو قدرت فيه التقديم اهـ (١) » .

والخلاصة : أنه إذا كان فعل الشرط مضارعا بعد أداة جازمة ووقع فى الشعر موقع الجزاء مضارع مرفوع أو اسم تقدم على الأداة ما يمكن أن يطلبه فذهب سيبويه أنه إما على القلب ، أى اعتبار المضارع المرفوع أو الاسم المتأخر فى نية التقديم للضرورة الشعرية ، وعليه يكون جواب الشرط محذوفا ، وإما على إضمار الفاء والمبتدإ للضرورة أيضاً .

وقيل إن الأولى عند سيبويه فى نحو قول أبى ذؤيب الهذلى « من يأتها لايضيرها » مما لم يتقدم على الأداة فيه ما يمكن أن يطلب المتأخر ، إضمار الفاء والمبتدإ ، وفى غيره مما تقدم على الأداة ما يمكن أن يطلب المتأخر التقديم والتأخير (٢) .

ويرى المبرد أنه على إضمار الفاء مطلقاً ، أى سواء أكان قبله مايطلبه أم لا (٣) .

---

(١) ابن السيرافى ١٨٢/٢ .

(٢) وقيل : أن كان المتأخر مضارعا مرفوعا فان كانت الأداة اسم شرط فعلى اضمار الفاء ويكون المرفوع جزءا من الجواب ، ووجهه ضعف طلب الأداة لجزم الجواب بسبب عروض الشرطية على اسم الشرط بتضمنه معنى ان ، والا فعلى التقديم والتأخير وتقدير جواب يظهر فيه أثر الأداة اذا نطق به وفاء بحقها فى الجملة .

(٣) وفى المقتضب ٦٩/٢ قال المبرد : وأما ما لا يجوز الا فى الشعر فهو : ان تأتنى آتيك ، وأنت ظالم ان تأتنى ، لأنها قد جزمت ، ولأن الجزاء فى موضعه ، فلا يجوز فى قول البصريين فى الكلام الا أن توقع الجزاء فعلا مضارعا مجزوما أو فاء ، الا فى الشعر . انتهى .

=

رابعـا : ـ ضرائر الابدال

١ ـ إبدال الحرف من الحرف

(إبدال الألف من الهاء)

إذا وقف على المرخم بحذف التاء فالغالب أن تلحقه هاء ساكنة ، فتقول في المرخم : ياطلحَهْ ، ويامسلَمَهْ ، وظاهر كلام سيبويه أن هذه الهاء هي هاء السكت [1] قال في الكتاب ١ / ٣٣٠ .

« واعلم أن العرب الذين يحذفون في الوصل إذا وقفوا قالوا : يامَسْلَمَهْ وياطَلْحَهْ ، وإنما ألحقوا هذه الهاء ليبينوا حركة الميم والحاء وصارت هذة الهاء لازمة كما لزمت الهاء في قِهْ وارْمِهْ » .

وقـــد يجعل بدل الهاء ألف الإطلاق للضرورة . قال سيبويه في الكتاب ١ / ٣٣١ :

فالمبرد موافق لسيبويه في عد هـــذا الموضـــع من الضرائر وان خالفه في التخريج ، ويوافقهما جمهور البصريين أيضا .

ويضعف هذا المذهب قراءة طلحة بن سليمان (أينما تكونوا يدرككم الموت) برفع يدرككم ، فهذه القراءة ـ وان كانت شاذة ـ تمنع اختصـــاص هذا الموضع بالضرورة .

(١) وقيل : هي التاء التي كانت في الاسم ، أعيدت اليه في الوقف ساكنة مقلوبة هاء لبيان حركة ما قبلها ، واليه ذهب ابن مالك .

وذكر أبو حيان أن محل زيادة الهاء في الوقف على المرخم اذا رخم على لغة الانتظار ، أما اذا رخم على لغة التمام فلا تزاد ، اذ زيادتها ـ حينئذ ـ نقض لما اعتمدوا عليه من جعله اسما تاما ، واعتبار ما بقي بعد الحذف آخرا حتى بنوه على الضم . انظر التسهيل ١٨٩ ، والأشموني ١٧٣/٣ .

« واعلم أن الشعراء إذا اضطروا حذفوا هذه الهاء في الوقف ، وذلك لأنهم يجعلون المدة التي تلحق القوافي بدلا منها . وقال الشاعر (ابن الخَرِع) : (متقارب)

كادت فَزارةُ تَشقَى بنا فأَوْلَى فزارةُ أَوْلَى فَزَارا (١)

وقال القطامي : قِفِي قبلَ التفرُّقِ يا ضُبَاعا (٢)

وقال هدبة : عُوجِي علينا واربَعِي يافاطِما (٣) اهـ

وقال سيبويه : وسمعنا الثقة من العرب يقولون : ياحَرْمَلْ . يريد : ياحَرْمَلَهْ ، كما قال بعضهم : إرم يقفون بغير هاء (٤) اهـ .

---

(١) يقول : كدنا نوقع بفزارة فتشقى بنا لولا فرارهم وتحصنهم منا ، فأولى لك يا فزارة و « أولى » كلمة تهديد ووعيد تقال لمن أفلت وقد كاد يعطب .

انظر ابن السيرافي ٣٦/٢ ، والنحاس ١٨٦ ، ومـا يجوز للشـاعر في الضرورة ١٤١ .

(٢) هذا صدر بيت من الوافر عجزه :

ولا يك موقف منك الوداعا

وانظر ابن السيرافي ٢٩٨/١ ، والنحاس ١٨٦ ، وضرائر ابن عصفور ٢٩٦ ، وما يجوز للشـاعر في الضرورة ١٤٢ ، والمقتضب ٩٤/٤ ، وابن يعيش ٩١/٧ ، ومغنى اللبيب ٤٥٣ ، والهمع ١١٩/١ ، ١٨٥ ، والدرر ٨٨ ، ١٦٠ ، والأشموني ١٧٣/٣ ، والرضي ١٥١/١ ، والخزانة ٣٦٧/٢ والديوان ٣٧ .

(٣) رجز نسبه ابن السيرافي الى زيادة بن زيد العذرى ، وفاطمة هى فاطمة بنت الخشرم أخت هدبه الذى نسب اليه سيبويه هذا الرجز ، وقد شبب بها زيادة ، وقال الأعلم : الرجز لزائدة بن زيد العذرى ، وهو ابن عم هدبة بن خشرم ، وفاطمة أخت هدبة ، وكان زائدة قد حدا بالقوم فشبب بها ، وبهذا السبب عدا عليه هدبة فقتله غيلة ثم قتل به ، ومعنى عوجى اعطفى وعـــرجى ، وقوله : أربعى أى أقيمى . يقال : ربعت بالمكان فأنا رابع اذا أقمت أقمت به . أ هـ

وانظر ابن السيرافي ٣١١/١ ، والنحاس ٨٦ ، والشعر والشعراء ٥٧٢ .

(٤) الكتـاب ٣٣١/١ .

ومعنى هذا أن هاء السكت قد تحذف فى القليل النادر ، ومن ثم ذكر الدماميني فى شرح التسهيل أنه لا يسلم أن الألف فى نحو الشواهد المتقدمة جاءت عوضا بل هى ألف الإطلاق ، ولا تتم دعوى كون الألف عوضا إلا فى النثر لا فى الشعر ، فإن ثبت فى النثر مثل ذلك تمت الدعوى وإلا فلا [(١)]

والصحيح ماذكره سيبويه من أن الألف هنا جاءت عوضا من هاء السكت للضرورة ، للزوم هاء السكت فى الكلام إلا فى اللغة النادرة التى حكاها سيبويه ، وهذه اللغة من قبيل ما يسمع ولا يقاس عليه ، فمجيء الألف فى الشعر — كما فى الشواهد المتقدمة — دليل على كونها عوضا من الهاء للضرورة .

(إبدال الياء من الحروف الصحاح) .

قال سيبويه فى باب مارخمت الشعراء فى غير النداء اضطرارا : «وأما قوله (وهو رجل من بنى يشكر) » :

لها أشاريرُ مِنْ لحمٍ تُتَمِّرُهُ   من الثَّعالِى ووخْزٌ مِنْ أرانِيها [(٢)]

---

(١) انظر خزانة الأدب ٣٦٧/٢ .

(٢) البيت من البسيط ، ونسبه ابن السيرافى والبغدادى لأبى كاهل اليشكرى .

والضمير فى « لها » يرجع الى عقاب شبه الشاعر ناقته بها فى السرعة فى البيت السابق على هذا البيت ، والأشارير : جمع اشرارة وهى القطعة من اللحم يجفف للادخار ، وتتمره : تجففه ، والوخز : الطعن وأراد به ما تقطعه من اللحم بسرعة . يقول : لها فى وكرها قطع لحم من الثعالب قد جففتها وبسطتها وشيء قليل من لحم الأرانب .

وانظر ابن السيرافى ٣٩٣/١ ، والنحاس ١٩٢ ، وشرح شواهد الشافية ٤٤٣ ، وضرائر ابن عصفور ٢٢٦ ، وما يجوز للشاعر فى الضرورة ١٧٩ ، والألوسي ١٥٣ ، وابن يعيش ٢٤/١٠ ، ٢٨ ، والهمع ١٨١/١ ، ١٥٧/٢ ، والدرر ١٥٧/١، ٢١٣/٢ ، والأشمونى ٨٤/٤ .

فزعم أن الشاعر لما اضطر إلى الياء أبدلها مكان الباء كما يبدلها مكان الهمزة ، وقال أيضاً :

ومَنْهَلٍ ليس له حَوَازِقُ ولضفادِي جَمِّهِ نَقانِقُ [(١)]

وإنما أراد : الضفادع ، فلما اضطر أن يقف آخر الاسم كره أن يقف حرفا لا يدخله الوقف فى هذا الموضع ، فأبدل مكانه حرفاً يوقف فى الرفع والجر ، وليس هذا لأنه حذف شيئاً فجعل الياء عوضاً منه » . اهـ[(٢)] .

قال الأعلم فى البيت الأول : « الشاهد فيه إبدال الياء من الباء فى الثعالب والأرانب ضرورة ، ووجه ذلك أنه لما اضطر إلى إسكان الحرفين لإقامة الوزن ـ وهما مما لا يسكن فى الوصل ـ أبدل مكانهما الياء ، لأنها تسكن فى فى حال الرفع والخفض .

وإنما ذكر سيبويه هذا لئلا يتوهم من باب الترخيم وأن الياء زيدت كالعوض لأن المطرد فى الترخيم أن لا يعوض من الحرف المحذوف شىء ، لأن التمام منوى فيه ، ولأن الترخيم تخفيف فلو عوض منه لرجع فيه إلى التثقيل . اهـ

ويجوّز ابن عصفور أن يكون « الثعالى » فى البيت جمع « ثُعالة » ، فيكون الأصل فيه إذ ذاك : الثعائل إلا أنه قلب[(٣)] ، أى تقدمت اللام وتطرفت الهمزة المنقلبة عن الألف لوقوعها بعد ألف الجمع الذى على مثال مفاعل وقد

---

(١) البيت من الرجز . قيل : صنعه خلف الأحمر . والمنهل : المورد ، والحوازق : الجماعات ، والجم : جمع جمة وهى معظم الماء ومجتمعه . يقول : هو منهل مقفر لا وارد له الا الضفادع ذات النقانق أى الأصوات .

انظر ابن السيرافى ٤٥/٢ ، والنحاس ١٩٣ ، وابن عصفور ٢٢٦ ، وما يجوز للشاعر ١٧٩ ، والألوسي ١٥٢ ، وشرح شواهد الشافية ٤٤١ ، وابن يعيش ٢٤/١٠ ، ٢٨ ، والهمع ١٥٧/٢ ، والدرر ٢١٣/٢ ، والأشمونى ٣٣٧/٤ .

(٢) الكتاب ٣٤٤/١ .

(٣) انظر ضرائر الشعر لابن عصفور ٢٢٦ .

كانت مدة زائدة فى المفرد ، فلما أخرت الهمزة عن محلها أبدلت ياء تخفيفاً[1] ، أوردت إلى الألف لفوات شرط الإبدال همزة وهو وقوع الألف بعد ألف الجمع ، ثم أبدلت الألف ياء لوقوعها إثر كسرة فضلا عن تطرفها .

وما ذهب إليه سيبويه أولى مما جوزه ابن عصفور فى الثعالى ، ليكون كأرانيها ، ولأن ثعالة علم جنس وجمع أعلام الأجناس ضعيف ، لأن الجمع للأفراد ، وموضوع علم الجنس للماهية باعتبار حضورها ذهناً وقطع النظر عن الأفراد[2] .

والشاهد فى البيت الثانى إبدال الياء من العين فى الضفادع ضرورة ، وعلته كعلة الذى قبله .

وإبدال اليـــاء من الحروف الصحاح مسموع ضعيف كما ذكر ابن الحاجب[3] .

(إبدال الألف من الهمزة المفتوحة إثر فتحة)

قال سيبويه فى الكتاب ٢/١٦٣ : « اعلم أن كل همزة مفتوحة كانت قبلها فتحة فإنك تجعلها — إذا أردت تخفيفها — بين الهمزة والألف الساكنة ، وتكون بزنتها محققة ، غير أنك تضعف الصوت ولا تتمه

---

(١) انظر حاشية الصبان على الأشمونى ٤/٢٨٤ .

(٢) السابق نفسه .

(٣) انظر شرح الشافية ٣/٢٠٩ ، ٢١٢ ، ٢١٣ ، والضرائر لابن عصفور ص ٢٢٦ وما بعدها ، والألوسي ١٥١ .

و تُخفى ، لأنك تقربها من هذه الألف ، وذلك قولك : سَأَلَ فى لغة أهل الحجاز اذا لم تُحقق كما يحقّق بنو تميم ، وقد قرأ قبلُ بَـيْنَ بَـيْنَ » .

أى أن الهمزة المفتوحة اثر فتحة يجوز لك أن تخففها بالتسهيل وهو النطق بها بين الهمزة والألف للفتوحة ، وهذا معنى قول سيبويه « بين بين» أى بين مخرج الهمزة ومخرج الحرف الذى منه حركتها وهو هنا الألف لأن الفتحة من الألف ، ويجوز لك أن تحققها دون تسهيل .

وفى الكتاب ٢/١٦٩ ـ ١٧٠ قال : « واعلم أن الهمزة التى يحقق أمثالها أهل التحقيق من بنى تميم وأهل الحجاز وتجعل فى لغة أهل التخفيف بَـيْنَ بَـيْنَ ، تُبدَل مكانها الألفُ اذا كان ما قبلها مفتوحا ، والياء اذا كان ما قبلها مكسورا ، والواو اذا كان ما قبلها مضموما ، وليس ذا بقياس مُتلَئِب [1] نحو ما ذكرنا ، وانما يُحفَظ عن العرب كما يحفظ الشىء الذى تُبدَل التاء من واوه ، نحو : أتلَجْتُ ، فلا يجعل قياسا فى كل شىء من هذا الباب وانما هى بدل من واو أولَجْتُ ، فمن ذلك قولهم . مِنساةٌ ، وإنما أصلها مِنسأةٌ [2] ، وقد يجوز فى ذا كله البدل حتى يكون قياسا متلئبا اذا اضطر الشاعر . قال الفرزدق : (كامل)

راحَتْ بِمَسْلَمَةَ البِغالُ عشيّةً ... فارعَيْ فَزارةُ لا هَناكِ المرتَعُ [3]

---

(١) متلئب : مستقيم . يقال : اتلأب الأمر اتلئبابا : استقام .

(٢) المنسأة : العصا .

(٣) قاله حين عزل مسلمة بن عبد الملك عن العراق ووليها عمر بن هبيرة الفزارى فهجا هم الفرزدق ودعا لهم أن لا يهنئوا بولايته . تقول : هنأه الطعام يهنؤه اذا ساغ ولذ له بلا مشقة .

وانظر ابن السيرافى ٢/٢٥٨ ، وابن عصفور ١١٧ ، ٢٢٩ ، وما يجوز للشاعر فى الضرورة ٢٠٥ ، وشرح الشافية ٣/٤٧ ، وشرح شواهد الشافية ٣٣٦ ، والخصائص ٣٣٦ . والبيت فى الكتاب ٢/١٧٠ .

فأبدل الألف مكانها ، ولو جعلها بين بين لانكسر البيت ، وقال حسّان : (بسيط)

سَالَتْ هُذَيلٌ رسولَ الله فاحشةً ضَلَّتْ هذيلٌ بماجاءتْ ولم تُصِبِ[1]

وقال القرشي زيد بن عمرو بن نُفَيْل : (خفيف)

سَألتاني الطلاقَ أنْ رأتاني قَلَّ مالي قد جئتُماني بنُكْرِ[2]

فهؤلاءِ ليس من لغتهم سِلْتُ ولا يَسالُ ، وبلغنا أن سِلْتَ تَسالُ لغـةٌ » اهـ .

أى أن الهمزة المفتوحة إثر فتح القياس فيها اذا أريد التخفيف التسهيل لا الإبدال كما تقدم ، لكنها يجوز فيها أن تبدل ألفا قياسا مستقيما عند الاضطرار كنحو ما ذكر فى الأبيات الثلاثة ، ولاتبدل ألفا فى غير الضرورة الا فى نادر من النثر كقولهم : منساة فى منسأة .

فالشاهد فى الأبيات الثلاثة إبدال الألف من الهمزة للضرورة ، وموضع الشاهد فى البيت الأول قوله : « لا هناك » يريد : لا هَنَأَكِ ، فخفف الهمزة

---

(١) قاله يهجو هذيلا لأنهم سألوا رسول الله ﷺ أن يبيح لهم الزنى .
وانظر المحتسب ٩٠/١ ، وابن يعيش ١٢٢/٤ ، ١١٤ ، وشرح الشافية ٤٨/٣ ، وشرح شواهدها ٣٣٩ ، والديوان ٦٧ . والبيت فى الكتاب ١٣٠/٢ ، ١٧٠ .
(٢) نسبه ابن السيرافى لنبيه بن الحجاج السهمى .

انظر ابن السيرافى ٣٠/٢ ، وشرح الشافية ٤٨/٣ ، وشرح شواهدها ٣٣٩ ، والهمع ١٠٦/٢ ، والدرر ١٣٩/٢ ، والبيت فى الكتاب ١٧٠/٢ .

المفتوحة المفتوح ما قبلها بقلبها ألفا ساكنة للضرورة ، وموضع الشاهد فى البيت الثانى قوله : « سَالَتْ » يريد : سَأَلَتْ ، فخفف كالسابق ، وموضع الشاهد فى البيت الثالث قوله : « سَالَتَانى » أصله : سَأَلَتَانى ، ففعل كسابقيه .

ويذكر سيبويه عقيب إنشاده البيت الثالث أن (سال) فى البيتين الثانى والثالث ضرورة ، لأن الشاعرين ليسا من أصحاب لغة (سال يسال) كخاف يخاف ، وبهذا يؤكد سيبويه ما قيل من أن موافقة الضرورة بعض اللغات لا تخرجها عن الضرورة[1] ، ولعل هذه اللغة التى حكاها سيبويه هنا هي التى جاءت عليها قراءة نافع وابن عامر (سَالَ سَائِلٌ بعذاب واقع)[2] .

(إبدال الياء من الهمزة المضمومة المكسور ما قبلها)

قال سيبويه فى الكتاب ٢ / ١٦٤ : « وإذا كانت الهمزة مضمومة وقبلها ضمة أو كسرة ، فإنك تصيّرها بَـيْنَ بَـيْنَ ، وذلك قولك : هذا درهمُ أُختك ، ومن عندِ أُمك ، وهو قول العرب وقول الخليل » .

ثم قال فى ٢/١٧٠ : « وقال عبد الرحمن بن حسان :

---

(١) انظر كتابنا ٦١ .

(٢) سورة المعارج . آية ١ ـ وذكر فى تخريج هذه القراءة وجه آخر ، وهو أن يكون من : سال يسيل سيلا ، ويقوى هذا الوجه ما روى عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال : « من قرأها بلا همز فانه واد فى جهنم ، ومن قرأها مهموزة يريد النضر » يعنى النضر بن الحارث ، فعلى هذا الوجه يكون « سـائل » واديا فى جهنم كما فى قوله تعالى (فسوف يلقون غيا) سورة مريم ٥٩ ، والغى واد فى جهنم . انظر البحر المحيط ٣٣٢/٨ ، وحجة القراءات لأبى زرعة ٧٢٠ ـ ٧٢١ .

وقال أيضاً : « ومما جاء في الشعر على لفظ الواحد يراد به الجميع :

(وافر)

كلوا في بعض بطنكم تعفوا فإن زمانكم زمن خميص [1] »

قال الأعلم في البيت الأول : « الشاهد فيه وضع الجلد موضع الجلود ، لأنه اسم جنس ينوب واحده عن جميعه ، فأفرده ضرورة لذلك اهـ » .

وقال في الثاني : الشاهد فيه وضع الحلق موضع الحلوق، كالذي تقدم قبله

وقال في الثالث : الشاهد فيه وضع البطن في موضع البطون ، كما تقدم قبله .

وقد استشهد المبرد في المقتضب [2] بالأبيات الثلاثة على وضع الواحد فيها موضع الجمع للضرورة كسيبويه ، وتبعهما ابن عصفور في ضرائر الشعر [3]

وذهب الفراء إلى أن وضع الواحد موضع الجمع غير مختص بالشعر ، بل هو جائز في السعة أيضاً ، ومن ذلك قوله تعالى (يتفيأ ظلاله عن اليمين والشمائل [4]) ، فوحد اليمين وجمع الشمائل [5] .

(١) مما جهل قائله . وانظر فيه ابن السيرافي ٢٤٧/١ ، وضرائر ابن عصفور ٢٥٢ ، والمقتضب ١٧٠/٢ ، ، وأما لي ابن الشجري ٣١١/١ ، ٢٥/٢ ، ٣٨ ، ٢٤٣ ، وابن يعيش ٨/٥ ، ٢١/٦ ، ٢٢ ، والهمع ٥٠/١ ، والدرر ٢٥/١ ، ومعاني القرآن ٣٠٧/١ ، ١٠٢/٢ ، والخزانة ٥٥٩/٧ .

والبيت في الكتاب ١٠٨/١ .

(٢) ١٧٠/٢ .

(٣) ٢٥١ — ٢٥٣ .

(٤) سورة النحل . آية ٤٨ .

(٥) انظر معاني القرآن للفراء ٣٠٧/١ ، ١٠٢/٢ .

وذكر البغدادى فى خزانة الأدب أن الصحيح ماذهب إليه الفراء من عدم اختصاص ذلك بالشعر ، وأنه قد تبع الفراء جماعة منهم ابن جنى والزمخشرى وصاحب اللباب [١].

(وضع إيَّاكَ ، وإيَّانَا موضع الضمير المتصل)

قال سيبويه فى باب مايجوز في الشعر من إيا ولا يجوز فى الكلام [٢] من ذلك قول الشاعر : (رجز)

إليكَ حتىَّ بَلَغَتْ إيَّاكَا [٣]

وقال بعض اللصوص : كأنَّا يومَ قُرَّى إنما نَقْتُلُ إيَّانَا [٤]

قتلنا منهم كلَّ فتىً أبيضَ حُسَّانَا اهـ

الشاهد فى البيتين وضع الضمير المنفصل موضع الضمير المتصل

---

(١) انظر خزانة الأدب ٥٥٩/٧ ، والمحتسب ٨٧/٢ ، وابن يعيش ٨/٥ ، ٢١/٦ ، ٢٢ .

(٢) الكتاب ٣٨٢/١ – ٣٨٣ .

(٣) نسبه الأعلم الى حميد الأرقط . وانظر فيه النحاس ٢٠٤ ، وما يجوز للشاعر فى الضرورة ٢٢١ ، والخصائص ٣٠٧/١ ، ١٩٤/٢ ، وابن الشجرى ٤٠/١ ، والانصاف ٦٩٩ ، وابن يعيش ١٠٢/٣ ، والخزانة ٢٨٠/٥ .

(٤) البيتان من الهزج ، ونسبهما ابن السيرافى وابن الشجرى الى ذى الاصبع العدوانى ، ونسبهما ابن جنى فى الخصائص الى أبى بجيلة .

وقرى – بضم القاف وتشديد الراء المفتوحة – موضع فى بلاد الحارث بن كعب ، والمعنى : أن قتلنا أياهم بمنزلة قتلنا أنفسنا لأنا عشيرة واحدة .

انظر ابن السيرافى ١٧٠/٢ ، والخصائص ١٩٤/٢ ، وابن الشجرى ٣٩/١ ، وما يجوز للشاعر فى الضرورة ٢٢٢ ، والانصاف ٦٩٩ ، وابن يعيش ١٠٢/٣ ، وشرح الكافية ١٤/٢ ، وخزانة الأدب ٢٨٠/٥ .

للضرورة ، وموضع الشاهد فى البيت الأول : قوله : بلغت إياك ، والقياس بلغتك .

وذكر الزجاج أن التقدير : حتى بلغتك إياك ، يعنى أن الضمير المنفصل « إياك » لم يوضع موضع الضمير المتصل الذى كان من حق الكلام أن يشتمل عليه قال ابن يعيش فى شرح المفصل ١٠٢/٣ :

وهذا التقرير لايخرجه عن الضرورة ، سواء أراد به التأكيد أو البدل ، لأن حذف المؤكد أو المبدل منه ضرورة اهـ .

وقال الأعلم : وهذا التقدير [١] ليس بشىء ، لأنه حذف المؤكد وترك التوكيد مؤكداً لغير موجود ، فلم يخرج من الضرورة إلا إلى أقبح منها اهـ

وموضع الشاهد فى الثانى قوله : إنما نقتل إيانا ، والشاهد فيه كالذى قبله ، إلا أن وضع الضمير المنفصل هنا أسهل مما قبله ، وذلك لأنه لايمكنه أن يأتى بالمتصل فيقول : نقتلنا ، لأنه لايجوز أن يكون فاعل الفعل ومفعوله ضميرين لشىء واحد إلا فى أفعال القلوب وعدم وفقد . تقول : ظننتنى ، وخلتنى ، وعدمتنى ، وفقدتنى ، ولا تقول : ضربتُنى ، ولا ضربتَك ، ولا زيد ضربه على أن يكون فى ضرب ضمير يعود إلى زيد وتكون الهاء أيضاً عائدة إلى زيد ، وإذا أريد هذا المعنى جىء بلفظ النفس فجعل مفعولا به ، فيقال : ضربتُ نفسى ، وضربتَ نفسك ، وزيد ضرب نفسه وهكذا .

---

(١) يعنى تقدير الزجاج .

فلو أراد الشاعر أن يأتى بالكلام على الطريق المستعمل فى كلام العرب لقال · إنما نقتل أنفسنا ، لأن النفس والمنفصل يشتركان فى الانفصال ويقعان بمعنى ، فلما كان المتصل لايمكن وقوعه ههنا لما ذكرناه ، وكان النفس والمنفصل مترادفين استعمل أحدهما موضع الآخر [1] .

٣ — إبدال الحكم من الحكم

(استعمال (سواء) اسما كغير)

مذهب سيبويه والجمهور أن كلمة (سواء [2]) ظرف مكان ملازم للنصب ، لايخرج عن ذلك إلا فى الضرورة . قال سيبويه فى باب مايحتمل الشعر : « وجعلوا مالايجرى فى الكلام إلا ظرفا بمنزلة غيره من الأسماء ، وذلك قول المرار بن سلامة العجلي : (طويل)

ولا ينطقُ الفحشاءَ من كان منهمُ   إذا جلسوا مِنَّا ولا مِنْ سَوائنا [3]

وقال الأعشى : (طويل)

وما قصدَتْ مِنْ أهلِها لسَوائكا [4]

---

(١) انظر ابن يعيش ١٠٣/٣ ، والانتصاف من الانصاف ٧٠٠ .

(٢) بلغاتها الأربع وهى المدمع فتح السين والقصر مع ضمها ، والكسر مع المد والقصر .

(٣) وصف نادى قومه ومتحدثهم بالتوقير والتعظيم ، فلا ينطق الفحشاء من كان فى ناديهم من قومهم أو من غيرهم اذا جلسوا للحديث اجلالا لهم وتعظيما لا أو وصف جماعة من قومه ما دحا اياهم بأنهم لا ينطقون الفحشاء اذا جلسوا فى مجالسهم أو مجالس غيرهم .. وانظر ابن السيرافى ٢٨١/١ ، وابن عصفور ٢٩٢ ، والانصاف ٢٩٤ ، والمقتضب ٣٥٠/٤ ، والأشمونى ١٥٨/٢ ، والخزانة ٤٣٦/٣ .

(٤) هذا عجز بيت صدره : تجانف عن جو اليمامة ناقتى ، وسيورد سيبويه البيت كاملا فى النص التالى هنا مع تغيير « قصدت » الى « عدلت » ، والتجانف =

وكنتَ أذلَّ مِنْ وَتدٍ بِقَاعٍ يُشَجِّجُ رأسَه بالفِهْرِ وَاجِى [١]

يريد : الواجِئَ اهـ .

استشهد سيبويه بالبيت المذكور على إبدال الياء من الهمزة المضمومة بعد كسر للضرورة .

وموضع الشاهد « واجِى » أصله « واجِئُ » بالضم لأنه فاعل مرفوع وقد جاء مخالفاً للقياس للضرورة الشعرية ، ذلك لأن القياس فيما كان كذلك تسهيل الهمزة لا إبدالها ، أى جعلها بين بين أى بين الهمزة والحرف الذى منه حركتها وهو الواو هنا . كما سبق بيانه فى الضرورة السابقة .

ومذهب الأخفش فى المضمومة بعد كسر قلبها ياء كالمفتوحة بعد كسر ، نحو مِئَرَ وهو جمع مِئْرَة [٢] ، فإنه إذا خفف قيل فيه : مِيَر .

وحجة الأخفش فى قلب المضمومة بعد كسر ياء ، أن همزة بين بين تشبه الساكن للتخفيف الذى لحقها ، وليس فى الكلام كسرة بعدها واو ساكنة ، فلو جعلت بين بين — كما هو مذهب سيبويه — لنحي بها نحو الواو الساكنة وقبلها كسرة ، وهو معدوم

---

(١) يقول هذا لعبد الرحمن بن الحكم بن أبى العاص ، وكانت بينهما مهاجاة . أى لولا مكانك — من الخلفاء لعلوتك وأذللتك ، والفهر : الحجر ملء الكف ، والواجىء : الضارب الرأس أو العنق ، وجعل الوتد بقاع مبالغة فى الوصف بالذل .

وانظر شرح الشافية ٤٩/٣ ، وشرح شواهدها ٣٤١ ، والخصائص ١٥٢/٣ ، والمنصف ٧٦/١ ، والمحتسب ٨١/١ ، وابن يعيش ١١١/٩ ، ١١٤ .

(٢) المئرة : الثأر ، والعداوة ، والنميمة .

قال ابن يعيش بعد أن عرض مذهبى سيبويه والأخفش فى الهمزة المضمومة بعد كسر :

وهو [١] قول حسن ، وقول سيبويه أحسن ، لأن الواو الساكنة لايستحيل أن يكون قبلها كسرة كما استحال ذلك فى الألف [٢] ، وإنما عدولهم عن ذلك لضرب من الثقل ، وإذا لم يستحل ذلك فى الواو الساكنة لم يمتنع فيما قاربها اهـ [٣] .

وقد اعترض على سيبويه هنا ابن الحاجب وتبعه العلامة الرضى بأن هذا القلب ـ أى قلب الهمزة فى البيت المذكور ياء ـ جائز فى فى الوقف قياساً ، والقلب فى مثله إنما يكون ضرورة لو كان فى غير الوقف ، فالهمزة فى البيت موقوف عليها ، فالوجه أن تسكن لأجل الوقف ، وإذا سكنت جرها حركة ماقبلها ، فيجب أن تقلب ياء ، فليس لإيراد سيبويه ومن وافقه لهذا القلب فيما خرج عن القياس للضرورة وجه مستقيم .

واعتذر ابن الحاجب لسيبويه وموافقيه فى شرح المفصل أولا عن ذلك بأن القصيدة مطلقة بالياء ، وياء الإطلاق لاتكون مبدلة عن همزة ، لأن المبدل عن الهمزة فى حكم الهمزة ، فجعلها ياء الاطلاق ضرورة ، فصح إيرادهم لها فيما خرج عن القياس فى قلب الهمزة ياء ، ثم أبطل ابن الحاجب

---

(١) يعنى قول الأخفش .

(٢) أى أن الهمزة المفتوحة بعد كسر عند ارادة تخفيفها تبدل ياء ولا تسهل، وذلك نحو مير فى مئر ، لأنها لو جعلت بين بين لنحى بها نحو الألف ، والألف يستحيل أن تقع بعد كسر ، فلذلك عدلوا الى القلب ، بخلاف الواو الساكنة بعد الكسر .

(٣) ابن يعيش ١١٢/٩ .

ماقدمه اعتذارا لسيبويه وموافقيه ، فقال : والجواب أن ذلك لايدفع كون التخفيف ياء جائزا على القياس ، لأن الضرورة فى جعل الياء — مبدلة عن الهمزة — ياء للإطلاق ، لا أن إبدالها على خلاف القياس ، لأنهما أمران متقاطعان ، فتخفيفها إلى الياء أمر ، وجعلها ياء الإطلاق أمر آخر ، والكلام إنما هو فى إبدالها ياء ، ولا ينفع العدول إلى الكلام فى جعلها ياء الإطلاق ، فثبت أن قلبها ياء فى مثل هذا مثل قياس تخفيف الهمزة ، وأن كونها إطلاقا لايضر فى كونها جارية على القياس فى التخفيف ، نعم يضر فى كونه جعل مالا يصح أن يكون إطلاقا ، وتلك قضية ثانية ، هذا بعد تسليم أن الياءات والواوات والألفات المنقلبات عن الهمزة لايصح أن تكون إطلاقا ، وهو فى التحقيق غير مسلم ، إذ لافرق فى حرف الإطلاق بين أن يكون عن همزة وبين أن يكون غير ذلك ، كما فى حرف الردف والتأسيس انتهى (١)

وقد دافع العلامة البغدادى عن وجهة نظر سيبويه مبطلا اعتراض ابن الحاجب ومن وافقه ، وملخص دفاعه ينحصر فى ثلاثة أمور :

١ — الوقف إنما يكون على الروى ، وحرف الروى فى القصيدة الجيم المكسورة ، فلو وقف على الهمزة لصارت رويا ، وبذلك يختلف الرويان اختلافا شديدا .

٢ — لايقال إن الهمزة خففت تخفيفاً قياسياً ، إذ لو كانت كذلك

---

(١) شرح شواهد الشافية ٣٤٢ .

لكانت في حكم المحققة ، فيختلف الرويان أيضاً ، كما ينكسر وزن البيت ، ولذلك أبدلوا في الشعر ولم يحققوا خوفاً من انكساره واختلاف رويه .

٣ - لو وقف على الهمزة في واجيء لأدى إلى قلبها ياء ، فيصير كقاضي ، والمختار في الوقف على المنقوص المنون رفعاً وجراً في السعة حذف الياء والوقف على الحرف الذي قبلها (١) .

٢ - إبدال الكلمة من الكلمة

(وضع الواحد موضع الجمع)

قال سيبويه في الكتاب ١/١٠٧ : « وليس بمستنكر في كلامهم أن يكون اللفظ واحدا والمعنى جميع ، حتى قال بعضهم في الشعر من ذلك ما لا يستعمل في الكلام . قال علقمة بن عَبدة : (طويل)

بها جِيَفُ الحَسْرَى فأمّا عظامُها فبِيضٌ ، وأما جِلدُها فصليبُ (٢)

، قال : (رجز)

لا تنكرِ القتلَ وقد سُبِينا في حلقكمْ عَظْمٌ وقد شَجِينا (٣)

---

(١) انظر السابق نفسه .

(٢) وصف طريقا بعيدة شاقة على سالكها ، فقد استقرت بها جيف الحسرى وهى المعيبة من الابل ، وعظامها بيض بعد أن أكلت السباع والطير ما عليها من اللحم ، وجلدها صليب يابس .

وانظر ابن السيرافى ١/٩٣ ، والنحاس ٧٧ ، وابن عصفور ٢٥٢ ، وما يجوز للشاعر فى الضرورة ١٠٢ ، والمقتضب ٢/١٧٠ ، والمفضليات ٣٩١ .

(٣) وصف أنهم قتلوا من قوم كانوا قد سبوا من قومه ، فيقول لا تنكروا قتلنا لكم ، ففى حلوقكم عظم بقتلنا لكم وفى نفوسنا شجن بمن سبيتم منا .

وانظر ابن السيرافى ١/١٤٥ وقد نسبه للمسيب بن زيد مناة كالأعلم ، والنحاس ٧٧ ، والمقتضب ٢/١٧٠ ، وابن يعيش ٦/٢٢ ، وابن عصفور ٢٥٢ ، وما يجوز للشاعر ١٠٢ .

فلا يمتنع منعه عن الجر للضرورة وإن كان لازما للاضافة ، لان عمله الجر ليس بالأصالة ، ثم ذكر احتمالا آخر فقال : ويجوز أن يكون « مثل » مضافا إلى مقدر مدلول عليه بالمجرور الظاهر وهو « عصف » وعلى هذا لا تكون الكاف زائدة ، فكأنه قال : مثل عصف كعصف[1] .

وقطع المالقي بزيادتها في البيت بين المضاف والمضاف إليه[2] .

أما في البيت الثاني فقد أجاز الرضي أن تكون الكاف الثانية حرفا زائدا مؤكدا الأولى ، فلا يكون في البيت دليل على اسمية الكاف الثانية ، فيكون من قبيل قول الشاعر :

فلا والله لا يُلفَى لِمَا بِي ولا لِلِمَا بِهِمْ أبداً دواءُ[4]

والحق أن احتمال زيادة الكاف في البيتين ضعيف مرجوح، لما يلزم عليه من الفصل بين المضاف والمضاف إليه في البيت الأول بالكاف ، أو ادعاء منع الاسم المضاف عن الجر للضرورة ، أو ادعاء حذف المجرور وإبقاء الجار ، ولما يلزم عليه في البيت الثاني من إدخال الجار على الجار للتأكيد ضرورة ، قبيحة لاتفاق الحرفين لفظاً ، فاستعمال الكاف اسما في الشعر أحسن من إدخال حرف الجر على مثله للتأكيد[3] .

وذهب الأخفش ، والفارسي ، وابن جني إلى جواز استعمال الكاف

---

(١) انظر شرح الكافية ٣٤٣/٢ ـ ٣٤٤ .

(٢) انظر رصف المباني ٢٠٢ .

(٣) البيت من الوافر لمسلم بن سعيد الوالبي . وانظر فيه الخصائص ٢٨٢/٢ ، والرضي ١٤٦/١ ، الخزانة ٣٠٨/٢ .

(٤) انظر ضرائر ابن عصفور ٣٠٤ .

اسماً فى الاختيار ، فيجوز عندهم أن تكون مبتدأ نحو : كزيد جاءنى ، أى مثلُ زيد جاءنى ، واسما لإن نحو إنّ كبكر غلام لمحمد ، أى إن مثل بكر غلام لمحمد ، وخبرا نحو : أنت كزيد ، أى مثل زيد . . . وهكذا [١] .

وشذ أبو جعفر بن مضاء فقال : إن الكاف اسم أبدا لأنها بمعنى مثل [٢]

وأحرى المذاهب بالاعتبار مذهب سيبويه ؛ أى أن استعمال الكاف اسما مرادفا لمثل مقصور على الضرورة ، أما فى الكلام فهى حرف جار بمنزلة الباء واللام ، لأنها مبنية مثلهما ، ولأنها أيضاً على حرف واحد ولا أصل لها فى الثلاثة ، وأقل مايبنى عليه الاسم أن يكون على ثلاثة أحرف ، فهى بالحرف أشبه ، فلا ينبغى الحكم عليها بالاسمية إلا لداعى الضرورة الشعرية كما هو مذهب سيبويه [٣] .

(جعل اسم كان نكرة وخبرها معرفة)

قال سيبويه فى باب كان [٤] : « واعلم أنه إذا وقع فى هذا الباب نكرة ومعرفة فالذى تَشْغَلُ به كان المعرفة ، لأنه حد الكلام لانهما شىء واحد ، وليس بمنزلة قولك : ضرب رجل زيداً ، لأنهما شيئان مختلفان ، وهما فى كان بمنزلتهما فى الابتداء ، إذا قلت : عبدُ الله منطلقٌ تبتدىء بالأعرف ثم تذكر الخبر [٥] » .

---

(١) انظر سر صناعة الاعراب ٢٨٢/١ ـ ٢٩١ ، ومغنى اللبيب ١٨٠ .
(٢) انظر الجنى الدانى للمرادى ١٣٢ .
(٣) انظر سر صناعة الاعراب ٢٩١ .
(٤) عنوان الباب فى الكتاب ٢١/١ : هذا باب الفعل الذى يتعدى اسم الفاعل الى اسم المفعول ، واسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد .
(٥) الكتاب ٢٢/١ .

يعني إذا قلت : كان زيد قائماً ، فالوجه أن ترفع زيدا على أنه اسم كان، وتنصب قائماً على أنه خبر ، لأن زيدا وقائماً شيء واحد ، وزيد معرفه وقائم نكرة ، وحد الكلام أن تخبر عن يعرف بما لا يعرف ، لأن الفائدة في أحد الاسمين والآخر معروف لا فائدة فيه ، والذي فيه الفائدة هو الخبر ، فالأولى أن تجعل زيدا المعروف هو الاسم وتجعل المنكور هو الخبر ، حتى يكون مستفادا ، فليس يحسن - إذن - أن تقول : كان قائم زيداً ، ولا يشبه هذا : ضرب رجل زيدا ، لأنك إنما أخبرت عن رجل بالضرب الواقع منه بزيد ، ولو نصبت رجلا ورفعت زيدا انعكس المعنى ، وصار المفعول فاعلا لانهما شيئان مختلفان [1] .

ثم قال سيبويه : « فكرهوا أن يبدءوا بما فيه اللبس ويجعلوا المعرفة خبرا لما يكون فيه هذا اللبس ، وقد يجوز في الشعر وفي ضعف من الكلام ، حَمَلهم على ذلك أنه فِعْلٌ بمنزلة ضَرَبَ ، وأنه قد يُعلَم إذا ذكرت زيدا وجعلته خبراً أنه صاحب الصفة على ضعف من الكلام ، وذلك قول خداش ابن زهير : (وافر)

فإنكَ لاتبالي بعد حَوْلٍ ... أظبيٌ كانَ أمَّكَ أم حِمارُ [2]

---

(١) مختصر السيرافي بهامش الكتاب ٢٢/١ بتصرف يسير .

(٢) نسبه البغدادي لثروان بن فزارة بن عبد يغوث العامري . يقول : أنك لاتبالي بعد استغنائك عن أبويك من انتسبت اليه من شريف أو وضيع . وانظر ابن السيرافي ١٥٦/١ ، والنحاس ٤٢ ، والمقتضب ٩٤/٤ ، وابن يعيش ٩١/٧ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة ٩٢ ، والألوسي ٢٣٤ ، ومغني اللبيب ٥٩٠ ، والخزانة ١٩٢/٧ ، ٢٩٢/٩ ، ٤٧٢/١٠ ، ١٦٠/١١ . والبيت في الكتاب ٢٣/١ .

وقال حسان بن ثابت : (وافر)

كأنَّ سَبِيئَةً من بيتِ رَأْسٍ يكونُ مِزاجَها عسلٌ وماءُ (١)

وقال أبو قيس بن الأسلت الأنصارى : (وافر)

ألا مَنْ مُبلغٌ حَسَّانَ عَنِّى أَسِحْرٌ كانَ طِبُّك أمْ جُنُونُ (٢)

وقال الفرزدق : (طويل)

أسكرانُ كان ابنَ المَراغَةِ إذ هَجا تميماً بجوفِ الشام أمْ مُتَساكِرُ (٣)

---

(١) السبيئة : الخمر التى تسبأ أى تشترى ، ورواه الأعلم : كأن سلافة ، والسلافة : الخمر ، أو خلاصة الخمر ، أو ما سال من العنب قبل العصر ، وذلك أخلصها ، وروى أيضا : كأن خبيئة ، والخبيئة هى الخمر المخبأة المضنون بها وبيت رأس : موضع بالشام ، وقيل : رأس اسم خمار معروف .

وانظر ابن السيرافى ٣٨/١ ، والنحاس ٤٢ ، وضرائر ابن عصفور ٢٩٦ ، وما يجوز للشاعر فى الضرورة ٩٢ ، والألوسي ٢١٢ ، ٢٣٤ ، والمقتضب ٩٢/٤ ، وابن يعيش ٩١/٧ ، ومغنى اللبيب ٤٥٣ ، ٦٩٥ ، والهمع ١١٩/١ ، الدرر ٨٨/١، والخزانة ٢٢٤/٩ ، ٢٨١ ، ٢٨١ ، والديوان ٣ .

والبيت فى الكتاب ٢٣/١ .

(٢) حسان هو ابن ثابت شاعر النبى ﷺ وكان من الخزرج وأبو قيس من الأوس ، وكانا يتهاجيان فقال أبو قيس لحسان : أذهب عنك عقلك بسحر حين اجترأت على هجائى ، أم أصابك جنون فلم تدر ما صنعت ؟!

وانظر النحاس ٤٢ ، وما يجوز للشاعر فى الضرورة ٩٢ ، وضرائر الألوسي ٢٣٤ ، وخزانة الأدب ٢٩٥/٩ . والبيت فى الكتاب ٢٣/١ .

(٣) البيت من قصيدة للفرزدق هجابها جريرا ، والمراغة : الأتان التى لا تمتنع من الفحول ، وأراد بتميم ههنا بنى دارم بن مالك بن حنظلة وهم رهط الفرزدق ، وجرير من رهط كليب بن يربوع ابن حنظلة ، فلم يعتد الفرزدق برهط جرير فى تميم احتقارا لهم ، وأراد بجوف الشام داخلها .

وانظر النحاس ٤١ ، وما يجوز للشاعر فى الضرورة ٩٣ ، والألوسي ٢٣٤ ، والمقتضب ٩٣/٤ ، والخصائص ٣٧٥/٢ ، ومغنى اللبيب ٤٩٠ ، والخزانة ٢٨٨/٩ . والبيت فى الكتاب ٢٣/١ .

فعلوا ذلك لأن معنى سواء معنى غير »[1].

وقال فى باب ماينتصب من الأماكن والوقت : « ومن ذلك أيضاً : هذا سَواءَك ، وهذا رجلٌ سواءَ ك ، فهذا بمنزلة : مكانك إذا جعلته فى معنى بَدَلَكَ ، ولا يكون اسماً إلا فى الشعر . قال بعض العرب لما اضطُر في الشعرجعله بمنزلة غير . قال الشاعر (وهو رجل من الأنصار) : (طويل)

ولا ينطق الفحشاء . . . البيت

وقال الآخر (وهو الأعشي) : (طويل)

تجَانَفُ عن جَوِّ اليمامـة ناقتى
وما عَدَلَتْ من أهلِها لِسَوائِكَا[1] »اهـ

قال الأعلم فى البيت الأول فى قوله «ولامن سوائنا» . أراد غيرنا فوضع سواء موضع غير ضرورة ، وكان ينبغى أن لايدخل من عليها،لأنهالاتستعمل فى الكلام إلا ظرفا ، ولكنه جعلها بمنزلة غير فى دخول من عليها لأن معناها كمعناها .

وقال فى بيت الأعشى فى قوله « لسوائكا » : أراد لغيرك ، وهو مثل الأول ، وقد تقدمت علته .اهـ

=

الانحراف . يقول انه معول فى قصده على هذا الممدوح دون خاصة أهلة ، وجعل الفعل للناقة مجازا . وانظر ابن السيرافى ٩٥/١ ، وابن عصفور ٢٩٢ ، وما يجوز للشاعر فى الضرورة ٢٢٦ ، والانصاف ٢٩٥ ، والمقتضب ٣٤٩/٤ ، وابن الشجرى ٢٣٥/١ ، ٤٥/٢ ، ١١٩ ، ١٢٤ ، وابن يعيش ٤٤/٢ ، ٨٤ ، الهمع ٢٠٢/١ ، والدرر ١٧١/١ ، والأشباه والنظائر ١١٢/٣ ، والخزانة ٤٣٥/٣ والديوان ٦٥ .

(١) الكتاب ١٣/١ .

(٢) الكتاب ٢٠٣/١ .

وذهب الكوفيون إلى أنها تكون اسما كغير وتكون ظرفا ، فليس مجيئها اسما مقصورا على الضرورة الشعرية .

وذهب الزجاجي وابن مالك إلى أنها بمعنى غير دائما ، فتقع صفة، واستثناء ومفعولا به ، وفاعلا[1] .

وحجة البصريين على ملازمتها النصب على الظرفية أنها في الأصل صفة ظرف ، والأولى في صفات الظروف إذا حذفت موصوفاتها النصب ، قال تعالى (فاجعل بيننا وبينك موعدا لانخلفه نحن ولا أنت مكانا سوى)[2] أي مكانا مستويا ، ثم حذف الموصوف وأقيمت الصفة مقامه مع قطع النظر عن معنى الوصف أي معنى الاستواء الذي كان في سوى ، فصار سوى بمعنى « مكانا » ثم استعمل سوى استعمال لفظ مكان لما قام مقامه في إفادة معنى البدل، تقول. انت لي مكانَ عمرو ، أي بدله ، لأن البدل سادمسد المبدل منه وكائن مكانه ثم استعمل بمعنى البدل في الاستثناء ، لأنك إذا قلت : جاءني القوم بدلَ زيد أفاد أن زيدا لم يأتك ، فجرد عن معنى البدلية أيضاً لمطلق معنى الاستثناء ، فسوى في الأصل : مكان مستو ، ثم صار بمعنى مكان ، ثم بمعنى بدل ، ثم بمعنى الاستثناء .[3]

والدليل على ظرفيته وقوعه صلة نحو جاء الذي سواك بمعنى جاء الذي

---

(١) انظر حاشية الدسوقي على مغني اللبيب ١/٢٠٨ .

(٢) سورة طه . آية ٥٨ .

(٣) انظر شرح الكافية للرضي ١/٢٤٧ — ٢٤٨ .

مكانك ، مع أن الصلة إما أن تكون جملة أو مؤولة بالجملة ، ولوكانت سوى بمعنى غير للزم كون الصلة مفردة هنا لأن للمعنى حينئذ : جاء الذى غيرك.[١]

كما سمع : جاء الذى سواءَك بالمد وفتح الهمزة ، ولوكان سواء خبرا لهو محذوفا لارتفع ،[٢] وأيضاً قال لبيد :

وابذُل سَوَاءَ المالِ إنَّ سَوَاءَها دُهْماً وجُونَا[٣]

فنصب « سواءها » على الظرف ونصب « دهما » بإن كقوله تعالى (إن لدينا أنكالا وجحيما) . وحجة الكوفيين وموافقيهم فى خروجها عن الظرفية فى الكلام مارواه الفراء عن أبى ثروان عن بعض العرب أنه قال أتانى سواؤك : وهو عند البصريين غريب شاذ[٤] .

(استعمال الكاف اسما بمعنى مثل)

يرى سيبويه أن الكاف الجارة تأتى اسما مراد فالمثل فى الضرورة الشعرية فذكر فى الكتاب ٢٠٣/١ « أن ناسا من العرب إذا اضطروا فى الشعر جعلوها بمنزلة مثل . قال الراجز (وهو حميد الأوقط) :

---

(١) أجيب بأنه على تقدير سوى خبرا لمحذوف تقديره هـو ، أوحا لا لثبت مضمرا ، ورد بأنه يلزم على الأول حذف العائد على غير (أى) مع عدم استطالة الصلة وهو شاذ ، وبأن فى الثانى تكلفا بلا حاجة أو دليل .

(٢) قيل : يجوز أن تكون الفتحة حركة بناء لاضافة سواء الى مبنى ، ورد بأن المختار عند اضافة غير الى مبنى الاعراب .

(٣) البيت من الكامل المجزوء ، وهو من شواهد الانصاف ٢٩٦ .

انظر فى هذا الخلاف المسألة التاسعة والثلاثين فى الانصاف ٢٩٤ ـ ٢٩٨ ، وخزانة الأدب ٤٣٥/٣ ـ ٤٣٩ .

فَصُيِّرُوا مِثْلَ كَعَصْفٍ مَأْكُولْ[1]

وقال خطام المجاشعي: (رجز)

وصاليات كَكَمَا يُؤَثْفَيْنْ[2]

قال الأعلم فى البيت الأول : الشاهد فيه إدخال مثل على الكاف وإن كان حرفا ، لأنها فى معنى مثل ، فأخرجها إليها وألحقها بنوعها من الاسماء ضرورة ، والتقدير : فصيروا مثل مثل عصف مأكول ، وجاز الجمع بين مثل والكاف جوازا حسنا لاختلاف لفظيهما مع ماقصده من المبالغة فى التشبيه، ولو كرر المثل لم يحسن[3].

وقال في البيت : وقد وضع الكاف - وإن كانت حرفا - موضع مثل ، فأدخل عليها الكاف تشبيها لها بها ، وهي في دخولها على مثل في الاسمية نظير سواء في دخولها علي غير في التمكن وعلتها كعلتها[4] .

وحكم الرضى بزيادة الكاف فى البيث الاول ، ومع زيادتها جرت الاسم بعدها كسائر حروف الجر الزائدة ، إذ الحرف الجار لايعلق ، أما الاسم «مثل»

---

(١) العصف : التبن . وصف قوما استؤصلوا فشبههم بالعصف الذى أكل حبه. انظر فى البيت ضرائر الألوسي ٢٤٤ ، وما يجوز للشاعر فى الضرورة ١٨٨ ، والمقتضب ١٤١/٤ ، ٣٥٠ ، ومغنى اللبيب ١٨٠ ، والتصريح ٢٥٢/١ ، ١٧٢/٢ ، والهمع ١٥٠/١ ، والدرر ١٥٠/١ ، والأشمونى ٢٥/٢ ، وخزانة الأدب ١٨٤/١٠ . ونسب العينى ٤٠٢/٢ الشعر لرؤية ، وانظر ملحقات ديوان رؤبه ١٨١ .

(٢) مر التعليق على البيت ٢٢٧ فانظره .

(٣) هامش الكتاب ٢٠٣/١ .

(٤) هامش الكتاب ١٣/١ .

فهذا إنشاد بعضهم، وأكثرهم ينصب السكران ويرفع الآخر على قطع وابتداء اهـ[1] »

استشهد سيبويه بالأبيات الأربعة المذكورة على مجيء اسم كان في كل منها نكرة وخبرها معرفة للضرورة الشعرية . قال الأعلم: ووجه مجاز ذلك أن (كان) فعل بمنزلة (ضَرَبَ) في التصرف ، و (ضرب) قد ترفع النكرة وتنصب ، المعرفة ، فشبهت بها عند الضرورة اهـ .

وموضع الشاهد في البيت الأول قوله : « أظبيٌ كان أمَّك أم حمارُ » ، فاسم كان ضمير مستتر يعود إلى « ظبي » ، والضمير العائد إلى النكرة نكرة[2] ، وخبر كان « أمك » وهو معرفة ، وجملة « كان أمك » خبر ظبي ، وصحت ابتدائية ظبي مع كونه نكرة لوقوعه في حيز الاستفهام .

ويرى أبو علي الفارسي وابن جني أن قوله « ظبي » مرفوع بكان محذوفة و « كان » المذكورة تفسير لها ودليل عليها ، وخبر كان الأولى المحذوفة محذوف معها لدلالة خبر الثانية الظاهر عليه[3] .

وهذا الوجه أولى عند ابن هشام من الوجه السابق لأن همزة الاستفهام

---

(١) الكتاب ١/٢٣ ـ ٢٤ .

(٢) قال السيرافي : ان ضمير النكرة لا تستفيد منه الا نكرة . الا ترى اذا قلت : مررت برجل فكلمته ، لم تكن الهاء بموجبة تعريفا لشخص بعينه ، وان كانت معرفة من حيث علم المخاطب انها ترجع الى ذلك المذكور . انتهى ـ خزانة الأدب ٩/٢٨٣ .

(٣) انظر لخزانة ٩/٢٩١ ، والخصائص ٢/٣٧٥ .

على الأول يليها جملة اسمية ، وعلى الثانى يليها جملة فعلية ، وهمزة الاستفهام بالجمل الفعلية أولى منها بالاسمية [١] .

ويرى بعض العلماء أن البيت لم يخبر فيه بالمعرفة عن النكرة كما ذكر سيبويه ، وإنما أخبر فيه بالمعرفة عن المعرفة ، بناء على مايرونه من أن الضمير معرفة وإن عاد على نكرة . قال السعد : والحق أن « ظبي » مبتدأ و « كان أمك » خبره ، فحينئذ لاقلب فيه من جهة اللفظ ، لأن اسم كان ضمير والضمير معرفة . نعم فيه قلب من جهة المعنى ، لأن المخبر عنه فى الأصل هو الأم اه [١] .

وقال القزاز القيروانى : لم يجعل ههنا اسم كان نكرة لأن فى كان ضمير الظبي ، والضمير لا يكون إلا معرفة فهو اسم كان والأم الخبر ، فكأنك جعلت اسمها معرفة وخبرها معرفة ، وهذا حسن فى الكلام إذا قلت : كان زيد أخاك ، وكان أخوك زيداً ، تجعل أيهما شئت اسم كان إذ كانا معرفتين اه [٢] .

وموضع الشاهد فى البيت الثانى قوله « يكون مزاجها عسلٌ وماء » بنصب « مزاجها » خبرا لكان مقدما وهو معرفة ، ورفع « عسل » وما عطف عليه اسما لكان مؤخراً مع كونه نكرة .

قال الأعلم : الشاهد فى نصب المزاج ورفع العسل والماء وهما نكرتان ،

---

(١) انظر مغنى اللبيب ٥٩٠ .

(٢) خزانة الادب ٢٩٤/٩ نقلا عن المطول .

(٣) ما يجوز للشاعر فى الضرورة ٩٤ .

ولعله كالذي قبله ، إلا أن هذا أقوى نسبا ، لأن للزاج مضاف إلى ضمير السلافة وهي نكرة فضميرها مثلها في الفائدة ، فكأنه أضاف إلى نكرة وأخبر عن نكرة بنكرة ، ومما يقويه أيضا على الأول أن الفائدة في تعريف العسل والماء وتنكيرها — إذا قصد تعريف الجنس لا تعريف العهد — سواء اهـ (١) .

وذهب بعض النحاة إلى أن الشاعر راد : مزاجاً لها ، فنوى بالإضافة الانفصال ، فأخبر بنكرة عن نكرة .

وقال أبو على : نصب مزاجها على الظرف الساد مسد الخبر ، كأنه قال: يكون مستقراً في مزاجها (٢) . فإذا كان ظرفا تعلق بمحذوف يكون الناصب له ، وقدم على عسل وماء كعادتهم في الظروف إذا وقعت أخباراً عن النكرات ، لئلا تلتبس بالصفات .

وتجدر الإشارة إلى أن البيت روايتين أخريين لا تتضمنان هذه الضرورة إحداهما :

يكون مزاجُها عسلٌ وماءٌ ، برفعهن

وقد اختلف العلماء في تخريج هذه الرواية، فذهب ابن السيِّد وأبو البقاء

---

(١) قال ابن جنى فى المحتسب ١/٢٧٩ : اعلم أن نكرة الجنس تفيد مفاد معرفته . الا ترى انك تقول : خرجت فاذا أسد بالباب ، فتجد معناه معنى قولك : خرجت فاذا الأسد بالباب لا فرق بينهما ؟ وذلك أنك فى الموضعين لا تريد أسدا واحدا معينا ، وانما تريد : خرجت فاذا بالباب واحد من هذا الجنس .. .. ولهذا ذهب بعضهم فى قول حسان : كأن سبيئة .. البيت ، أنه انما جاز ذلك من حيث كان عسل وماء هما جنسين ، فكأنه قال : يكون مزاجها العسل والماء . اهـ

(٢) انظر خزانة الأدب ٩/٢٨٣ — ٢٨٤ .

إلى أن « يكون » زائدة مع كونها بلفظ المضارع ، ومزاجها عسل مبتدأ وخبر ، وخطأ ابن هشام هذا التوجيه ، لأن كان لاتزاد بلفظ المضارع بقياس ، ولاضرورة لدعوى ذلك هنا [١] .

وذهب ابن السيرافى وغيره إلى أن اسم « يكون » ضمير الأمروالشأن وما بعدها مبتدأ وخبرو الجملة في محل نصب خبر « يكون » .

وأجاز ابن هشام اللخمي وابن السيرافى أن يجعل اسم « يكون » ضمير سبيئة أو سلافة و « مزاجُها عسل » في موضع الخبر ، أو أن الخبر مقدم عليها وهو قوله « من بيت رأس » ، وجملة : تكون من بيت رأس صفة أولى لسبيئة أو سلافة ، وجملة : مزاجها عسل صفة ثانية لها ، وعلى هذين القولين يقال : « تكون » بالتاء ، لأن اسمها سيكون ضميراً مستترا يعود إلى مؤنث ، فيجب تأنيث الفعل له ولايجوز تذكيره إلا فى الضرورة [٢] .

والروايه الاخرى : يكون مزاجُها عسلا وماء ، برفع « مزاجها » اسما ليكون ، ونصب « عسلا » خبراً لها ، ورفع « ماء » بإضمار فعل . كأنه قال ومازَجَها ماء [٣] .

قال ابن السيرافى بعـــد ذكره هاتين الروايتين فى شرح أبيات

---

(١) انظر مغنى اللبيب ٦٩٥ ، والخزانة ٩/٢٢٤ .

(٢) انظر الخزانة ٩/٢٢٥ ، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافى ١/٣٩ . وقد ذكر البغـــدادى فى الخزانة أن السابق الى هـــذا التخريج ابن الســيد فى (أبيات المعانى) .

(٣) انظر ابن السيرافى ١/٣٩ .

سيبويه ١/٢٩ : وهذان الوجهان لا يُدْفَعُ جوازُهما ، ولكن الرواية على ما أُنشد سيبويه . ولم يقل سيبويه : إنه لا يجوز غير ما أنشده ، ولكنه أنشد البيت على الوصف الذى روته الرواة ، وذكر وجه روايته اهـ[1] .

وموضع الشاهد في البيت الثالث قوله « أسحرٌ كان طِبُّك أم جنونُ » ، وتفسير إعرابه كتفسير إعراب البيت الاول وهو بيت خداش بن زهير ، ومثلهما قول الفرزدق فى البيت الرابع :

« أسكرانُ كان ابنَ المراغة » وعلى هذه الرواية تكون « أم » في قوله « أم متساكر » متصلة عاطفة ، ومتساكر مرفوع عطفا على سكران ؛ فهو عطف مفرد على مفرد .

أما الرواية الاخرى التى أشار إليها سيبويه فى هذا البيت فهي :

أسكرانَ كان ابنُ المراغة إذ هجا   تميما بجوف الشام أم متساكِرُ

بنصب « سكران » ورفع « ابن المراغة » . وتوجيه هذه الرواية أن « ابن المراغة » اسم كان ، وسكران خبرها مقدما ، وقول سيبويه « ويرفع الآخر على قطع وابتداء » يعنى يرفع « متساكر » على أنه خبر لمبتدإ محذوف تقديره هو ، وتكون « أم » هنا منقطعة .

وذكر ابن هشام[2] للبيت رواية ثالثة وهى : أسكرانُ كان ابنُ المراغة،

---

(١) عبارة ابن السيرافى توحى بأن الروايتين المذكورتين وجهان جائزان لاروايتان ، وأن الرواية ما انشد سيبويه فقط ، والمراجع السابقة وفيها ابن السيرافى نفسه ذكرت انهما روايتان .

(٢) فى مغنى اللبيب ٤٩٠ .

برفع سكران وابن للراغة ، وخرجها على زيادة كان وابن للراغة سكران مبتدأ وخبر ، وخطأ يوسف بن السيرافى فى تخريجه الرواية على أن كان شانية وابن للراغة سكران مبتدأ وخبر ، ووجه التخطئة أن من أحكام ضمير الشأن عوده على مابعده لزوما ، فلا يجوز للجملة المفسرة له أن تتقدم هى ولا شىء منها عليه ، وعلى تخريج ابن السيرافى للرواية يقع خبر المبتدأ وهو « سكران » — الذي يعد جزءاً من الجملة المفسرة لضمير الشأن — مقدما على الضمير ، وذلك لايجوز [1] .

(جر الصفة المشبهة المنكرة المضاف إلى ضمير الموصوف)

قال سيبويه فى الكتاب ١/١٠٢ : « وقد جاء فى الشعر : حسنةُ وجهِها . شبّهوه بحسنةِ الوجهِ ، وذلك ردىء ، لأنه بالهاء معرفة كما كان بالألف واللام ، وهو من سبب الأول كما أنه من سببه بالألف واللام . قال الشماخ :

(طويل)

أَمِنْ دِمْنَتَيْنِ عَرَّسَ الرَّكْبُ فيهما ... بِحَقْلِ الرُّخامَى قد عَفا طَلَلاهُما

أقامتْ على رَبْعَيْهما جارتَا صَفًا

كُمَيْتَا الأعالِى جَوْنَتَا مُصْطلاهما [2]

---

(١) انظر مغنى اللبيب ٤٩٠ .

(٢) الدمنة بالكسر : الموضع الذى اثر فيه الناس بنزولهم واقامتهم فيه ، والتعزيس : نزول المسافرين فى آخر الليل قليلاً للاستراحة ثم يرتحلون ، والرخامى : موضع بعينه ، وعفا طللاهما : درست وتغيرت آثارهما ، وقوله « اقامت =

أجاز سيبويه وجميع البصريين على قبح فى الضرورة الشعرية أن أن تضاف الصفة المشبهة المجردة من الألف واللام إلى معمولها المضاف إلى ضمير الموصوف ، نحو : حسنة وجهها ، وحسن وجهه ، وقد عبر سيبويه عن القبح بالرداءة ، فقال « وذلك ردىء » .

ووجه القبح أو الرداءة أن الإضافة فى هذا الباب لاتتم إلا بعد تحويل الإسناد إلى ضمير الموصوف ونصب المعمول — الذى كان مرفوعا — على التشبيه بالمفعول به ، ليظهر فى صورة الفضلة ، فتسهل إضافة الصفة إليه ، فالإضافة داخلة عليه بعد دخول النصب فيه ، فقولك : حسنُ وجهِه محول عن : حسنٌ وجْهَه ، والإضافة هنا إنما تكون للتخفيف ورفع القبح ، فإذا قيل : حسنُ وجهِه ، لم يتحقق التخفيف على الوجه الأتم ، ولم يبالغ به أقصى ما يمكن منه ، وإنما اقتصر منه على أهون التخفيفين وهو حذف التنوين ، ولم يتعرض لأعظمهما مع الإمكان وهو حذف الضمير المضاف إليه لوجه مع الاستغناء عنه بما استكن فى الصفة ، ويجرى هذا فى كلامهم مجرى التكرير للشىء بعد ذكره (١) .

=

على ربعيهما الخ » اى بعد ارتحال اهلهما ، والربع : الدار والمنزل ، وضمير المثنى للدمنتين ، والصفا : الجبل فى هذا الموضع ، وجارتاه : صخرتان تجعلان تحت القدر (بكسر القاف وسكون الدال ، وهما الاثفيتان اللتان تقربان من الجبل ، فيقوم الجبل مقام صخرة ثالثة تكون تحت القدر ، وقوله « كميتا الاعالى » يعنى أن الاعالى من الاثفيتين لم تسود لبعدها عن مباشرة النار ، فهى على لون الجبل ، و «جونتا مصطلاهما » يعنى مسودتى المصطلى وهو موضع الوقود منهما .

وانظر ابن السيرافى ٧/١ ، وابن عصفور ٢٨٧ ، والالوسي ٢٦٤ ، والخصائص ٤٢٠/٢ ، وابن يعيش ٨٣/٦ ، والهمع ٩٩/٢ ، والدرر ١٣٢/٢ ، والأشمونى ١١/٣ ، والرضي ٢٨٤/١ ، ٢٠٨/٢ ، والخزانة ٢٩٣/٤ ، ٢٢٠/٨ ، والديوان ٥٨٦ .

(١) انظر تعليق السيرافى بهامش الكتاب ١٠٢/١ ، والرضي ٢٠٧/٢ ، وابن السيرافى ٨/١ — ٩ .

وقد استشهد سيبويه بالبيت الثاني من البيتين السابقين على مجيء هذه الإضافة للضرورة الشعرية ، وموضع الشاهد قوله « جَوْنتا مُصْطَلاهما » ، حيث أضاف الصفة المشبهة المجردة عن أل وهي « جونتا[1] » إلى اسم ظاهر مضاف إلى ضمير الموصوف وهو قوله « مصطلاهما » ، والموصوف هو قوله « جارتا صفا » ، نضمير التثنية في قوله « مصطلاهما » يعود عند سيبويه إلى قوله « جارتا صفا » .

وقد أنكر هذا على سيبويه بعض النحويين[2] ، وخرج البيت عما يعده عن : حسن وجهه ، وحسنة وجهها فقال: لاخلاف بين النحويين أن قولنا : زيد حسن وجه الأخ ـ جيد بالغ ، وأنه يجوز أن يكني عن الأخ فتقول: زيد حسنُ وجهِ الأخِ جميلُ وجهِهِ ، فالهاء تعود إلى الأخ لا إلى زيد ، فكأنا قلنا : زيد حسنُ وجهِ الأخ جميلُ وجهِ الأخِ ، فعلى هذا قوله :

كميتا الأعالى جونتا مصطلاهما

كأنه قال : جونتا مصطلى الأعالى ، فالضمير فى المصطلى يعود إلى الأعالى لا إلى الجارتين ، فيصير بمنزلة قولك : الهندان حسنتا الوجوه مليحتا خدودها فإن أردت بالضمير فى خدودها الوجوه كان كلاما مستقيما ، كأنك قلت : حسنتا الوجوه مليحتا خدود الوجوه .

---

(١) مثنى جونة وهى السوداء .

(٢) قيل : ان المنكر هو المبرد ـ وانظر خزانة الادب ٣٠٣/٤ .

فإن أردت بالضمير الهندين فالمسألة فاسدة ، فكذلك جونتا مصطلاهما ، إن أردت بالضمير الأعالى فهو صحيح ، وإن أردت بالضمير الجارتين فهو ردىء ، لأنه مثل قولك : هند حسنةُ وجهِها .

قال : فإن قال قائل : فإذا كان الضمير فى مصطلاهما يعود إلى الأعالى لم يثنى والأعالى جمع ؟ قيل له الأعالى فى معنى الأعليَيْن ، فرد الضمير إلى الأصل ، ومثله :

متى ما تلقَنِى فَرْدَيْنِ تَرْجُفْ رَوَانِفُ أَلْيَتَيْكَ وتُستطَارَا[1]

فرد تستطار إلى رانفتين[2] ، لأن روانف فى معنى رانفتين ، وعلى هذا يجوز أن تقول : الهندان حسنتا الوجوه جميلتا خدودهن ، لأن الوجوه فى معنى الوجهين ، فكأنك قلت : جميلتا خدود الوجهين اهـ[3] .

وماذهب إليه المنكر على سيبويه ـ وهو المبرد أو غيره ـ ضعيف لأمرين :

الأول : أنه يؤدى إلى فساد المعنى أو إفادة خلاف المقصود . قال أبو بكر بن ناهض القرطبى : هذا التأويل حسن فى إعادة الضمير الذى فى

---

(١) البيت لعنترة ، من الوافر . وانظر فيه ابن يعيش ٥٥/٢ ، ١١٦/٤ ، ٨٧/٦ ، وشرح شواهد الشافية ٥٠٥ ، والتصريح ٢٩٤/٢ ، الهمع ٦٣/٢ ، والدرر ٨٠/٢ ، والخزانة ٥٠٧/٧ ، ٢٢٠/٨ ، والديوان ١٠٨ .

(٢) الرانفة : أسفل الألية اذا كان الانسان قائما .

(٢) خزانة الأدب ٢٩٧/٤ ـ ٢٩٨ نقلا عن السيرافى .

مصطلاهما إلى الأعالى ، لولا ما يدخل البيتين من فساد المعنى ، وذلك أنك إذا قلت : كميتا الأعالى جونتا مصطلاهما ، فإن معناه اسودّت الجارتان واصطلى أعاليهما ، كما أن معنى قولك : الهندان حسنتا الوجوه مليحتا خدودهما ، إنما المعنى حسُنت وجوههما وملُحت خدودهما ، فكذلك يجب أن يكون مصطلاهما إذا أعيد الضمير إلى الأعالى أن يكون قد اصطلت الأعالى ، وإذا اصطلت الأعالى فقد اسودت ، وهو يخبر أنهما[1] لم يسودا لأنهما لم يصل الدخان اليهما ، والدليل على ذلك أنه وصف الأعالى بالكمتة ولم يصفها بالسواد كما وصف الجارتين ، فلا يشبه هذا قولك : الهندان حسنتا الوجوه مليحتا خدودها ، لأن كل واحد من هذين الضميرين قد ارتفع بفعله ، وكذلك يجب أن يرفع ضمير الأعالى بفعله ، فيكون على هذا الأعالى قد اصطلت بالنار ، وهذا خلاف ما أراد الشاعر ، لأنه ذكر أنه لم يصطل منها غير الجارتين وأن الأعالى لم يصل اليها الدخان ، فهذا خلاف ما نظره النحويون وقاسوه . فلابد من الذهاب فى معنى البيت إلى ما ذهب اليه سيبويه، من أن الضمير فى مصطلاهما يعود على الجارتين . اه[2]

والثانى : أنه يؤدى إلى الانتكاث والتراجع إلى ما انصرف عنه . قال ابن جنى : اعلم أن العرب إذا حملت على المعنى لم تكد تراجع اللفظ ، كقولك : شكرت من أحسنوا إلىّ على فعله . ولو قلت : شكرت من أحسن إلىّ على فعلهم جاز .

فلهذا ضعف عندنا أن يكون (هما) من (مصطلاهما) فى قوله : كميتا

(١) كذا بالتثنية لأن الأعالى — كما سبق — فى معنى الأعليين .
(٢) الخزانة ٢٩٨/٤ .

الأعالي جونتا مصطلاهما عائدا على الأعالي في المعنى، إذ كانا أعليين اثنين، لأنه موضع قد ترك فيه لفظ التشبيه حملا على المعنى، لأنه جعل كل جهة منهما أعلى، كقولهم: شابت مفارقه، وهذا بعير ذو عَثَانين[1] ونحو ذلك، أو لأن الأعليين شيئان من شيئين. فإذا كان قد انصرف عن اللفظ إلى غيره ضعفت معاودته إياه، لأنه انتكاث وتراجع[2]. اهـ

وأجاز الكوفيون في السعة ما قصره سيبويه على الضرورة اعتمادا على ما ورد منه في الحديث الشريف كقوله صلى الله عليه وسلم في وصف الدجال « فذهبت ألتفت، فإذا رجلٌ أحمرُ جسيمٌ جعْدُ الرأس، أعورُ عينِهِ اليمنى، كأن عينه اليمنى عِنَبَةٌ طافيةٌ ... الحديث[3] ».

(رفع بعض المصادر المنكرة المستعملة في الكلام للدعاء منصوبة بإضمار الفعل)

ذكر سيبويه في باب ما ينتصب من المصادر على إضمار الفعل غير المستعمل إظهاره[4] أن نحو قولك: سقيا ورعيا، ونحو قولك: خيبة ودَفْراً وجدعا وعقرا وبؤسا وأُفَّةً وتفة وبعدا وسحقا وتعسا وتبًّا وجوعا

---

(١) واحده عثنون، وهو شعيرات عند مذبح البعير والتيس.

(٢) الخصائص ٢/٤٢٠ — ٤٢١.

(٣) البخارى ١٢/٣٦٦ فى التعبير، باب الطواف بالكعبة فى المنام، وباب رؤيا الليل، وفى الانبياء، باب قول الله تعالى (واضرب لهم مثلا أصحاب القرية)، وفى اللباس، باب الجعد، وفى الفتن، باب ذكر الدجال، ومسلم رقم ١٦٩ فى الايمان، باب ذكر المسيح بن مريم والمسيح الدجال، والموطأ ٢/٩٢٠ فى صفة النبى ﷺ، باب ما جاء فى صفة عيسى بن مريم عليه السلام، واخرجه ايضا احمد فى المسند ٢/٨٣، ١٢٢، ١٢٧، ١٤٤، ١٥٤.

(٤) الكتاب ١/١٥٦ — ١٥٨.

وجوبا ، إنما هي مصادر تستعمل في الدعاء للإنسان أو عليه ، وأنها منصوبة بإضمار فعل ، « وإنما اختزل الفعل ههنا لأنهم جعلوه[١] بدلا من اللفظ بالفعل ، كما جعل الحذر بدلا من احذر » .

فإذا قلت : سقيا لك ، وخيبة له فكأنك قلت : سقاك الله سقيا ، وخيبه الله خيبة وهكذا ، والجار والمجرور بعد المصدر للتبيين[٢] ، أى : « ليبينوا المعنى بالدعاء ، وربما تركوه استغناء إذا عرف الداعي أنه قد علم من يعنى ، وربما جاء به على العلم توكيدا » .

فهذه المصادر منصوبة بالفعل الواجب إضماره ، وليست مرفوعة على أنها أخبار لمبتدآت محذوفة وإنما هى دعاء له أو عليه .

ثم قال : « وقد رفعت الشعراء بعض هذا ، فجعلوه مبتدأ وجعلوا مابعده مبنيا عليه .

قال أبو زبيد : (طويل)

أقامَ وأقْوَى ذاتَ يوم وخيبةٌ ... لأولِ مَن يَلْقَى وشرٌّ مُيَسَّرُ[٣]

---

(٢) أى المصدر .

(٢) أى تبيين المدعو له أو عليه ، واللام ومجورها متعلقان باستمرار محذوف خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : هو لك أى هذا الدعاء لك ، أو : ارادتى لك ، والجملة جواب لسؤال مقدر . كأنه قيل : لمن الدعاء ؟ فقيل : هو لك ، أو : لمن تريد ؟ فقيل : ارادتى لك . وانظر حاشية الدسوقى على مغنى اللبيب ٣١٧/١ – ٣١٨ ، وشرح الكافية للرضي ١١٧/١ .

(٣) وصف أسدا ، ومعنى أقوى : نفد ما عنده من زاد ، فيقول : من لقى هذا الأسد فى هذه الحال فالخيبة له والشر .

انظر ابن السيرافى ١٠٦/١ ، والنحاس ١٢٧ ، وابن يعيش ١١٤/١ ، والهمع ١٨٨/١ ، والدرر ١٦٢ . والبيت فى الكتاب ١٥٧/١ .

الشاهد فى البيت رفع (خيبة) بالابتداء وهى نكرة والجار والمجرور بعدها خبر، والوجه فيها النصب على المصدر المدعو به على ما بينه سيبويه، وظاهر قول سيبويه: «قد رفعت الشعراء بعض هذا» أن الرفع فى البيت ونحوه للضرورة الشعرية. قال السيوطي فى الهمع ١٨٨/١ بعد أن ذكر أن هذه المصادر تنصب بفعل واجب الحذف: «وقد جاء بعضها فى الشعر مرفوعاً. قال: أقام وأقوي ... البيت» اهـ

ومن شواهد الكتاب على ذلك أيضاً قول حسان رضى الله عنه من الطويل:

أَهَاجَيْتُمُ حَسَّانَ عِنْدَ ذَكَائِهِ فَغَيٌّ لِأَوْلَادِ الحِمَاسِ طَوِيلُ[1]

الشاهد فيه قوله «فغي» حيث رفعه وهو مصدر نكرة فيه معنى الدعاء كسابقه.

وذكر ابن يعيش أن من العرب من يظهر الفعل فيقول: سقاك الله سقيا ورعاك الله رعيا، وليس بالكثير، ومنهم من يرفع فيقول: سقيٌ لكَ، ورعيٌ لكَ، وظاهر ما ذكره أن رفع هذه المصادر جائز فى السعة بخلاف ظاهر قول سيبويه كما سبق[2].

---

(١) الذكاء: انتهاء السن، أى هاجيتموه عند اجتماع عقله واكتمال ذكائه وعلمه بالهجاء وحنكته ضلالا منكم وغيا، والحماس: حى من بنى الحرث بن كعب وهم رهط النجاشي وكانت بينه وبين حسان بن ثابت مهاجاة.

انظر ابن السيرافى ٢٠٥/١، والنحاس ١٢٨، والديوان ٣١٤. والبيت فى الكتاب ١٥٨/١ بدون نسبة.

(٢) انظر ابن يعيش ١١٤/١.

(مجي « سبحان » مفرداً منوناً)

قال سيبويه في الكتاب ١٦٢/١ في باب ما ينتصب من المصادر بإضمار الفعل المتروك إظهاره : « وذلك قولك: سبحانَ الله ، ومعاذَ الله ، وريحانه ، وعَمْرَكَ اللهَ إلاّ فعلتَ ، وقِعْدَكَ اللهَ إلاّ فعلتَ . كأنه حيث قال: سبحانَ الله قال : تسبيحا ، وحيث قال : وريحانَه قال : واسترزاقاً ، لأن معنى الريحانِ الرزقُ ، فنَصَبَ هذا على : أُسَبِّحُ الله تسبيحاً ، وأسترزق الله استرزاقا ، فهذا بمنزلة : سبحانَ الله وريحانَه ، وخُـزِلَ الفعل[1] هنا لأنه بدل من اللفظ بقولك أُسَبِّحُكَ وأسترزقُكَ . . . » .

وقال : « زعم أبو الخطاب أن : سبحان الله كقولك : بَراءَةَ الله من السُّوء . كأنه يقول : أُبَرِّىء بَرَاءَةَ الله من السوء ، وزعم أن مثله قول الشاعر (وهو الأعشى) : (سريع)

أقولُ لمّا جاءني فَخْرُه سبحانَ مِن عَلْقَمَةَ الفاخِرِ[2]

أي : براءةً منه ، وأما ترك التنوين في سبحانَ الله فإنما تُرِكَ صرفُه لأنه صار عندهم معرفة ، وانتصابه كنصب : الحمدَ لله »[3].

---

(١) اى اضمر .

(٢) البيت من قصيدة يهجو بها الأعشى علقمة بن علاثة ويمدح ابن عمه عامر بن الطفيل .

انظر الخصائص ١٩٧/٢ ، ٤٣٥ ، ٤٢/٣ ، وأمالى ابن الشجرى ٣٤٧/١ ، ٢٥٠/٢ ، وابن يعيش ٣٧/١ ، ١٢٠ ، والهمع ١٩٠/١ ، ٥٢/٢ ، والدرر ٦٤/١ ، ٦٥/٢ والخزانة ٣٩٧/٣ ، ٢٣٥/٧ ، والديوان ١٠٦ .

(٣) الكتاب ١٦٣/١ .

فى ضوء ما تقدم نقول إن (سبحان) من المصادر المنصوبة بفعل لازم الإضمار وهو عند سيبويه إما معرف بالإضافة نحو: سبحان الله[1]، وإما معرف بالعلمية على جنس التسبيح بمعنى التنزيه والبراءة من السوء كما جاء فى بيت الأعشى.

وإذا عرف بالعلمية منع الصرف إجراء له مجرى عثمان ونحوه. قال الأعلم فى بيت الأعشى:

الشاهد فيه نصب سبحان على المصدر، ولزومها للنصب من أجل قلة التمكن، وحذف التنوين منها لأنها وضعت علماً للكلمة فجرت فى المنع من الصرف مجرى عثمان ونحوه[2]، ومعناها البراءة والتنزيه. اهـ

ثم قال سيبويه: «وقد جاء سبحاناً منوناً مفردا فى الشعر، قال الشاعر وهو أمية ابن أبى الصلت». (بسيط)

سبحانَه ثُمَّ سبحانا يعودُ له ... وقبلنا سَبَّحَ الجوديُّ والجُمُدُ[3]

(١) قال البغدادى فى خزانة الأدب ٣٩٨/٣: العرب لا يستعملونه الا مضافا الى الله، ولم يسمع اضافته الى غيره.

(٢) يرى الرضي أن (سبحان) اما معرف بالاضافة لفظا كسبحان الله أو تقديرا كما جاء فى بيت الأعشي، أو باللام كقوله:

سبحانك اللهم ذا السبحان

واما منكر فى الشعر، ولاعلمية. انظر شرح الكافية ١٣٣/٢، والخزانة ٣٩٧/٣، ٢٣٤/٧.

(٣) ذكر فى الخزانة ٣٨٩/٣ انه لورقة بن نوفل، وروايته فيها بلفظ «نعوذ به» بدلا من «يعود له»، كما أشارت الخزانة الى رواية ثالثة للرياشي وهي «نعود له»، أى نعاوده مرة بعد أخرى، ونسبه ابن السيرافى الى زيد بن عمرو بن نفيل، والجودى: جبل بالموصل عليه استوت سفينة نوح عليه السلام، والجمد – بضمتين – جبل بنجد.

وانظر ابن السيرافى ١٣٤/١، والنحاس ١٣١، والمقتضب ٢١٧/٣، ٤/٤، وابن يعيش ٣٧/١، ١٢٠، ٣٦/٤، وابن الشجرى ٣٤٨/١، ٢٥٠/٢، والهمع ١٩٠/١، والدرر ١٦٣/١، والديوان ٣٠، والخزانة ٣٨٨/٣، ٢٣٤/٧، ٢٤٢.

شبهه بقولهم : حِجْراً وسلاماً اهـ[(1)]

قال الأعلم فى شرح البيت : الشاهد فيه قوله « سبحانا » وتنكيره وتنوينه ضرورة .

والمعروف فيه أن يضاف إلى ما بعده أو يجعل مفرداً معرفة كما تقدم فى بيت الأعشى.

ووجه تنكيره وتنوينه أن يشبَّه ببراءة لأنه فى معناها اهـ .

وظاهر قول سيبويه : « وقد جاء سبحان منونا مفرداً فى الشعر » أن قول الشاعر فى البيت المذكور « ثم سبحانا » ضرورة شعرية كما وضح الأعلم وأنه كان فى الاصل مضافا ثم أفرد عن الإضافة ونون للضرورة ، وذكر ابن يعيش فى شرح المفصل ١ / ٣٨ أن صرفه للضرورة كصرف مالا ينصرف فى الشعر من نحو أحمد وعمر .

أى أن سبحانا فى البيت كان علما ممنوعا من الصرف فصرف فيه للضرورة كما يصرف الممنوع لها .

وأجاز ابن يعيش وغيره كالفارسى وابن الشجرى أن يكون فى الأصل علما ممنوعا ثم أراد الشاعر تنكيره فصرفه لفقدانه العلمية فلا ضرورة[(2)] .

---

(١) الكتاب ١٦٤/١ .

(٢) انظر الخزانة ٦/١ ، ٢٨ ، ٢٣٧/٧ ، وابن يعيش ٣٨/١ ، وأمالى ابن الشجرى ٢٥٠/٢ .

(تذكير العامل مع كون الفاعل أو نائبه ضميراً مستترا مؤنثا)

قال سيبويه فى الكتاب ١ / ٢٣٩ ـ ٢٤٠ : «وقد يجوز في الشعر : موعظة جاءنا . اكتفى بذكر الموعظة عن التاء ، وقال الشاعر : (وهو الأعشى) . (متقارب)

فإمَّا تَرَيْ لِمَّتي بُدِّلَتْ فإنَّ الحوادثَ أوْدَى بِهَا [١]

وقال الآخر (وهو عامر بن جوين الطائى) : (متقارب)

فلا مُزْنَةٌ وَدَقَتْ وَدْقَهَا ولا أرْضَ أبْقَلَ إبْقَالَهَا [٢]

وقال الآخر (وهو طفيل الغنوى) : (بسيط)

---

(١) اللمة : الشعر الذى نزل من الرأس الى ما بين الكتفين ، ومعنى بدلت : ذهب بعضها بالصلع وشاب بقيتها ، وأودى بها . ذهب ببهجتها وحسنها ، ويروى صدره بلفظ :

فاما تريني ولى لمة ، وبلفظ : فان تعهديني ولى لمة ، ويروى عجزه : فان الحوادث ألوى بها ، ويروى : أزرى بها وانظر ابن السيرافى ٣٢٥/١ ، والنحاس ١٤٩ ، وما يجوز للشاعر فى الضرورة ١٦١ ، وضرائر الألوسي ١٣٢ ، وابن الشجرى ٣٤٥/٢ ، والانصاف ٧٦٤ ، وابن يعيش ٩٥/٥ ، ٦/٩ ، ٤١ ، والتصريح ٢٧٨/١ ، والأشمونى ٥٤/٢ ، ١٦/٣ ، والخزانة ٤٣٠/١١ ، والديوان ١٢٠ . والبيت فى الكتاب ٢٣٩/١ .

(٢) وصف أرضا مخصبة لكثرة ما نزل بها من الغيث . والمزنة : السحابة ، والودق : المطر . وانظر فى البيت النحاس ١٤٩ ، والضرائر لابن عصفور ٢٧٥ ، والألوسي ١٣١ ، وما يجوز للشاعر فى الضرورة ١٦٠ ، وابن الشجرى ١٥٨/١ ، ١٦١ ، وابن يعيش ٩٤/٥ ، ومغنى اللبيب ٦٥٦ ، والتصريح ٢٧٨/١ ، والأشمونى ٥٣/٢ ، والخصائص ٤١١/٢ ، والمحتسب ١١٢/٢ ، والخزانة ٤٥/١ ، ٤٣٧/٧ . والبيت فى الكتاب ٣٤٠/١ .

إذ هيَ أحْوَى مِنَ الرِّبْعِيِّ حاجِبُهُ
والعَيْنُ بالإِثْمِدِ الحارِيِّ مَكْحُولُ[1]

ذكر النحاة أن الفاعل أو نائبه إذا كان مؤنثا وجب تأنيث عامله — فعلا كان أو شبهه — في مسألتين :

إحداهما إذا كان أحدهما اسما ظاهرا متصلا حقيقي التأنيث ، مفردا نحو قامت هند ، وصينت فاطمة ، أو مثني نحو قامت الهندان ، وصينت الفاطمتان ، أو جمعا بالألف والتاء[2] نحو : قامت الهندات ، وصينت الفاطمات .

والثانية : أن يكون أحدهما ضميرا مستترا يعود إلى مؤنث ، ولافرق في ذلك بين حقيقي التأنيث ومجازيه ، نحو هند قامت ، والشمس طلعت ، وفاطمة صِيلت ، والأرض زُرِعَت .

---

(١) وصف امرأة فجعلها بمنزله ظبي أحوى وهو الذى فى ظهره وجنبتى أنفه خطوط سود ، وقوله من الربعى أى من الصنف المولود زمن الربيع وهـــو أبكره وأفضله ، والحارى : منسوب الى الحيرة على غير قياس . انظـــر فى البيت ابن السيرافى ١٢٩/١ ، والضرائر لابن عصفور ٢٧٧ ، وما يجوز للشاعر فى الضرورة ١٦٢ ، والانصاف ٧٧٥ ، وابن يعيش ١٨/١٠ ، والمنصف ٨٥/٣ ، والديوان ٢٩ . والبيت فى الكتاب ٣٤٠/١ .

(٢) وجوب التأنيث مع جمـع المؤنث الســالم مذهب جمهور البصريين ، وخالفهم فيه الكوفيون وأبو على الفارسي فجوزوا تذكير العامل وتأنيثه ، محتجين بقوله تعالى (يا أيها النبى اذا جاءك المؤمنات) من سورة الممتحنة من الآية ١٢ وأجاب البصريون بأن التذكير انما جاز هنا لأجل الفصل بالمفعول ، أو لأن الفاعل فى الحقيقة « أل » الموصولة ، وهى اسم جمع ، كأنه قيل : اللاتى آمن ، أو لأن الفاعل اسم جمع محذوف موصوف بالمؤمنات ، أى النسوة المؤمنات . وانظر شرح الأشمونى ٥٤/٢ ، وشذور الذهب وبهامشه منتهى الأرب لمحققه ٢١٩ ـ ٢٢٢ .

ولا يجوز فى إحدى الصورتين السابقتين تذكير العامل إلا في الضرورة.

والأبيات التى استشهد بها سيبويه هنا جاءت مشتملة على هذه الضرورة فقد ذكّر فى كل منها العامل مع كون فاعله أو نائبه ضميرا مستترا يعود على مؤنث.

قال الأعلم فى البيت الأول: الشاهد فيه حذف التاء من (أَوْدَتْ) ضرورة، ودعاه إلى حذفها أن القافية مردفة بالألف، وسوغ له حذفها أن تأنيث الحوادث غير حقيقى وهي فى معنى الحِدْثان.

وقال فى البيت الثانى: الشاهد فيه حذف التاء من (أَبْقَلَتْ)، لأن الأرض بمعنى المكان، فكأنه قال: ولا مكان أبقل إبقالها.

وقال فى البيت الثالث: الشاهد فيه تذكير (مكحول) وهو خبر عن العين وهى مؤنثة لأنها فى معنى الطرف.

وللعلماء فى الأبيات المذكورة تخريجات تنأى بها عن حيز الضرورة.

أما البيت الأول فخير مايسلم به من الضرورة ماذكره شيخنا العلامة محمد محيي الدين عبد الحميد رحمه الله — فى الانتصاف بهامش الإنصاف ٧٦٥ وملخصه أن (الحوادث) جمع تكسير، وجمع التكسير — لكونه لم يسلم فيه بناء المفرد — يصح أن يعود إليه الضمير من الفعل والوصف مذكراً ومؤنثا، أى باعتبار الجمع أو الجماعة، سواء أكان مفرداً أم مؤنثا.

وقد تنبه لهذا التخريج بعض التنبه — كما ذكر شيخنا محيي الدين — الأعلم

كما أشار إليه العيني ومع أن هـــذا أفضل تخريج قيل فى البيت تفلتا من الضرورة ، إلا أن البغـدادى لم يرتض إشارة العينى إليه وقال : وكأنه لم يعرف الفرق بين الإسناد إلى مجازى التـأنيث الظاهر ، وبين الإسناد إلى ضميره(١) .

وقد ذكر العلماء أن التاء إنما لزمت المضمر وإن عاد إلى مجازى التأنيث لخفاء حاله(٢).

أما فى البيت الثاني فمنهم من قال : ليس بضرورة لتمـكنه من أن يقول : ولا أرض أبقلت ابقالها ، بنقل حركة الهمزة إلى ما قبلها وإسقاطها ، ورده السيرافى بأنه يجوز أن يكون هذا الشاعر ليس من لغتـه تخفيف الهمزة ، وحينئـــذ لا يـمكنه ما ذكر ، وذكر ابن يسعون أن بعضهم رواه بالتاء بالنقل المذكور ، وذكر الصاغانى أن الرواية : « ولا روض أبقل إبقالها » وهـذا ـ كما ذكر البغدادى ـ لا يصادم نقل سيبويه لأنه ثقة ، والاعتماد عليه أكثر(٣)

وفى البيت الثالث قيل : يجوز أن يكون « مكحول » خـبرا عن قوله « حاجبه » لا عن « العين » على أن يكون خـــبر العين محذوفا والتقدير والعين كذلك ، وعليه فلا ضرورة

وما رآه سيبويه فى البيت أرجح مما رآه غيره ، وإن ترتب على ما رآه

---

(١) الخزانة ١١/٤٣٢ .

(٢) انظر حاشية الصبان على الأشمونى ٢/٥١ .

(٣) انظر الخزانة ١/٤٦ ـ ٤٧ ، وفيها تخريجات أخرى وردها ، ولم أشأ الاطالة بذكرها فراجعها .

وانظر أيضا مغنى اللبيب ٦٥٦ .

سيبويه ضرورة ، لأن حمل « مكحول » على العين أولى من حمله على حاجبه لقرب جوارها منه كما ذكر الأعلم ، ولأن حمله على حاجبه يترتب عليه مجيء المعطوف قبل تمام المعطوف عليه ، ولأنه إذا تضمن الكلام إبهاماً بالحذف وإفهاماً بالذكر فالأولى تقديم الإبهام وتأخير الإفهام، لأن الإبهام إذا تقدم تشوفت النفس إلى إزالته ، فإذا جاء الإفهام بعد تشوف وتلهف كان له في النفس أجمل الأثر وأبلغ الموقع .

(دخول حرف النداء على الألف واللام)

مذهب سيبويه وجمهور البصريين عدم جواز نداء ما فيه « أل » في الاختيار ، واستثنوا من ذلك أمرين : أحدهما نداء لفظ الجلالة نحو : يا ألله ، والثاني نداء الجملة المحكية المبدوءة بأل ، نحو : يا المنطق زيد .

قال سيبويه في الكتاب ١ / ٣٠٩ : « واعلم أنه لا يجوز لك أن تنادى اسماً فيه الألف واللام البتة ، إلا أنهم قد قالوا : يا ألله اغفر لنا ، وذلك من قبل أنه اسم يلزمه الألف واللام لا يفارقانه ، وكثر في كلامهم ، فصار كأن الألف واللام فيه بمنزلة الألف واللام التي من نفس الكلمة » .

وقال في الجزء الثاني ص٦٨ « ولو سميته : الرجُلُ منطلقٌ جاز أن تناديه ، فتقول : يا الرَّجُلُ منطلقٌ ، لأنك سميته بشيئين كل واحد منهما اسم تام ، و (الذى) مع صلته[1] بمنزلة اسم واحد نحو الحرث ، فلا يجوز فيه النداء كما لا يجوز فيه قبل أن يكون اسماً ، وأما : الرجلُ منطلقٌ فبمنزلة تأبط

---

(١) يعنى لو سميت رجلا بالذى مع صلته ، نحو الذى رأيته أو الذى رأيت .

شَرًّا ، لأنه لا يتغير عن حاله لأنه قد عمل بعضه فى بعض » اهـ

وإنما منع البصريون نداء ما فيه « أل » فى الاختيار لأسباب أهمها أن نداءه يفيد التعريف، و «أل» تفيد التعريف، ولا يجمع بين معرَّفين . قالوا : ولهذا لا يجوز الجمع بين تعريف النداء وتعريف العلمية فى الاسم المنادى العلم نحو : يا على ، بل تقدر تعريته عن العلمية ويعرف بالنداء ، فإذا لم يجز الجمع بين تعريف النداء وتعريف العلمية وأحدهما ـ وهو النداء ـ بعلامة لفظية ، والآخر ليس بعلامة لفظية ، فمن طريق الأولى أن لا يجوز الجمع بين تعريف النداء وتعريف « أل » وكلاهما بعلامة لفظية[1] .

وأجاز سيبويه والبصريون نداء ما فيه « أل » من الأسماء الموصولة للضرورة الشعرية . قال سيبويه فى الكتاب ٣١٠/١

وقال الشاعر : (وافر)

مِنَ اجْلِكِ يا التى تَيَّمْتِ قَلْبى وأنتِ بخيلةٌ بالوُدِّ عَنِّى[2]

شبَّهه بيا اللهُ . اهـ

قال الأعلم · الشاهد فيه دخول حرف النداء على الألف واللام فى قوله

---

(١) انظر الكتاب ٣١٠/١ ـ ٣١١ ، والانصاف ٣٣٧ والانتصاف بهامشه ، وابن يعيش ٩/٢ ، وشرح الكافية ١٤٢/١ .

(٢) لم يعلم قائله ، ومعنى تيمت : أذللت واستعبدت .

انظر فيه ما يجوز للشاعر فى الضرورة ١٤٦ ، والمقتضب ٢٤١/٤ ، وابن يعيش ٨/٢ ، والانصاف ٣٣٦ ، والهمع ١٧٤/١ ، والدرر ١٥٢/١ ، والخزانة ٢٩٣/٢ .

« يا التى » ، تشبيهابقولهم : يا ألله للزوم الألف واللام لها ضرورة ، ولايجوز ذلك فى الكلام .

وقال أبو سعيد السيرافى : « كان أبو العباس لا يجيز (يا التى) ويطعن على البيت ، وسيبويه غير متهم فيما رواه . ومن أصحابنا من يقول : إن قوله « يا التى تيمت قلبى » على الحذف ، كأنه قال : ياأيها التى تيمت قلبى، فحذف وأقام النعت مقام المنعوت »[1] اهـ

والحق أن المبرد متفق مع سيبويه فى أن دخول حرف النداء على (التى) فى البيت المذكور ضرورة شعرية ، فقد قال فى المقتضب ٤ / ٢٤١ : وقد اضطر الشاعر فنادي بالتى ، إذ كانت الألف واللام لا تنفصلان منها ، وشبه ذلك بقولك : يا ألله اغفر لى فقال :

من أجلك يا التى تيمت قلبى   وأنت بخيلة بالود عنى اهـ

وإنما رد المبرد رواية بيت آخر ليس من شواهد سيبويه أدخلت فيه « يا » على اسم محلى بالألف واللام غير موصول ، فقال فى المقتضب أيضاً ٢٤٣/٤ : « وأما هذا البيت الذى ينشده بعض النحويين :

فيا الغلامانِ اللـذانِ فرّا   إيا كما أنْ تُكسِبانا شَرّا[2]

---

(١) هامش الكتاب ٣١٠/١ .

(٢) لم يعلم قائله . والبيت من شواهد شرح الكافية ١٤٦/١ ، وابن يعيش ٩/٢ ، والأشمونى ١٤٥/٣ ، والتصريح ١٧٣/٢ ، والهمع ١٧٤/١ ، والانصاف ٣٣٦ .

فإن إنشاده على هذا غير جائز(١) ، وإنما صوابه : فيا غلامان اللذان فرا ، كما تقول : « يا رجلُ العاقل أقبِلْ » اهـ

نعم إن المبرد خالف سيبويه فى اسم الموصول المسمى به المقترن بالألف واللام ، فسيبويه لايجيز نداءه كما جاء فى الكتاب ٦٨/٢ ، واعترضه للمبرد فى (مسائل الغلط) بقوله : وهذا خطأ من قبل أنه لو كان كذا خرج من حد الأسماء ، لان الاسم وقع ليقصد صاحبه به وقد صار اسما ، فخرج من أن يقول فيه : يا أيها ، ولكن تقول : يا الذي رأيته ، كما تقول . يا الله اغفر لى » .

ورد عليه ابن ولاد فى (الانتصار) بقوله : « أما قوله : لو كان كما وصف لخرج من حد الاسم ، فقول غير مستقيم ، وكيف يخرجه ترك النداء عن حد الأسماء ؟ والعرب قد سمت بالضحاك والحارث وأشباههما ولم تلحقهما حرف النداء ، ولا أخرجهما ذلك من حد الأسماء .

وأما احتجاجه باسم الله تعالى وأنا نقول : يا ألله اغفرلى ، فهذا اسم صارت الألف واللام فيه كبعض حروفه ، وحذف منه واختصر ، وكثر فى الكلام والدعاء عند الخوف والرجاء عند أكثر الأحوال وفى أكثر الأقوال ، واختص إذ جرى هذا المجرى بحال لانكون لسواه »(٢) .

---

(١) قيل : انه ضرورة قبيحة ، والذى جوزها مع قبحها أن المنادى وصف بالموصول « اللذان » ، والصفة والموصوف كالشيء الواحد ، فصار حرف النداء كأنه باشر الموصول ، ومثله قوله تعالى (قل ان الموت الذى تفرون منه فانه ملاقيكم) من الآية ٨ الجمعة ، فعومل موصوف « الذى » معاملته فى دخول الفاء فى خبره .

وقيل : ان المنادى فيه محذوف ، والتقدير : : يا أيها الغلامان .

(٢) هامش المقتضب ٢٤٢/٤ نقلا عن الانتصار لابن ولاد ٢٤٣ ـ ٢٤٤ .

بقى أن نقول إن الكوفيين والبغداديين أجازوا نداء ما فيه أل فى الاختيار قياساً على نداء اسم الله تعالى ، واعتماداً علي ما ورد عن العرب كقول الشاعر السابق : فيا الغلامان . . إلخ البيت قائلين : هذا لا ضرورة فيه لتمكنه من أن يقول : فيا غلامان اللذان فرا ، وقد رد المانعون بأن لفظ الجلالة لا ينبغي أن يقاس عليه غيره ، لكثرة استعماله ، ولما له من خواص ليست لغيره ، وأما البيت فضرورة شاذة ، إذ الضرورة — على الصحيح — ما وقع فى الشعر مما لا يجوز وقوعه فى النثر مطلقاً ، أى سواء أ كان للشاعر عنه مندوحة أم لها .

وأجاز محمد بن سعدان نداء اسم الجنس المشبه به المقترن بالألف واللام اختياراً ، نحو : يا الأسدَ شدةً أقبل ، ويا الخليفةَ هيبةً تقدّم[1] ، ووافقه ابن مالك فى شرح التسهيل فقال : وهو قياس صحيح ، لأن تقديره : يامثل الأسد أقبل[2] .

(عدم تكرير « لا » مع كونها ملغاة)

قال سيبويه فى الكتاب ٣٥٥/١ : « وقد يجوز فى الشعر رفعُ المعرفة ولا تثنّى (لا) . قال الشاعر : (طويل)

---

(١) المنادى فى المثالين منصوب وما بعده تمييز ، فنصب المنادى لأنه من قبيل الشبيه بالمضاف ، وقيل : ان ما بعده تمييز نسبة لا تمييز مفرد وأصل التركيب : يا مثل الأسد ، ويا مثل الخليفة ، فحذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه فى الاعراب .

(٢) انظر الأشمونى وحاشية الصبان عليه ١٤٥/٣ ـ ١٤٦ ، الهمع ١٧٤/١ ، والانصاف ٣٣٥ ـ ٣٤٠ .

بَكَتْ جَزَعاً واسترجعتْ ثم آذنتْ
ركائِبُها أنْ لا إلينا رُجُوعُها[١]

استشهد سيبويه بالبيت المذكور — كما قال الأعلم — على ابتداء للمعرفة بعد « لا » مفردة ، وإنما يبتدأ بعدها للمعارف مكررة ، كقولهم : لا زيد فى الدار ولا عمرو ، ووجه جوازه تشبيه « لا » بليس ضرورة فى إفراد الاسم بعدها ، وإن لم تعمل فيه عملها ، فكأنه قال : ليس إلينا رجوعها .

وبيان ما تقدم أن من شروط إعمال « لا » النافية للجنس عمل « إنّ » أن يكون اسمها نكرة ، وذلك لأن قصد نفى الجلس بها على سبيل التنصيص يستلزم تقدير « مِن » الجنسية ولا يليق دخولها — ولو تقديراً — إلا على النكرات ، ولذا قال سيبويه : « واعلم أن كل شىء حسن لك أن تعمل فيه (ربّ) حسن لك أن تعمل فيه لا »[٢] ، وقال أيضاً : « واعلم أن للمعارف لا تجرى مجري النكرة فى هذا الباب ، لأن (لا) لا تعمل فى معرفة أبداً »[٣]

فإذا وقع بعدها معرفة أهملت وجوباً ، ووجب — عند غير المبرد وابن كيسان[٤] — تكرارها مع العاطف .

---

(١) لم يعلم قائله . وآذنت : أشعرت وأعلمت ، والمراد تهيأت الركائب — الابل — للركوب عليها .

انظر فى البيت المقتضب ٣٦١/٤ ، وما يجوز للشاعر ١٧٧ ، وابن الشجرى ٢٢٥/٢ ، وابن يعيش ١١٢/٢ ، ٦٥/٤ ، والهمع ١٤٨/١ ، والدرر ١٢٩/١ ، والأشمونى ١٨/٢ ، والخزانة ٣٤/٤ .

(٢) الكتاب ٣٥٠/١ .

(٣) الكتاب ٣٥٥/١ .

(٤) انظر المقتضب ٣٦٠/٤ ، وشرح الكافية ٢٥٨/١ ، التصريح ١٣٧/١ .

أما علة إهمالها فظاهرة ، وأما علة تكرارها فقد ذكر النحاة لذلك أسباباً ثلاثة :

١ ـ ليكون التكرار عوضاً عن مصاحبة ذى العموم (النكرة) ، فإن فى التكرار زيادة كما فى ذى العموم زيادة[1] .

٢ ـ أن العرب جعلت نحو : لا زيد عندى ولا عمرو ، فى جواب من سأل بالهمزة و (أم) ، أى فى جواب من قال : أزيد عندك أم عمرو ؟ ، فكما أن السؤال بهما لابد فيه من العطف فكذلك ما هو جواب لهما[2] .

٣ ـ أن العرب فى الغالب ـ كما يقول أبو حيان ـ تنفى الجملة المبدوءة بمعرفة أو ظرف أو شبهه بـ « ما » أو « ليس » ، نحو : ما زيد عندك ، وما عندك زيد ، وليس عمرو فى الدار ، وليس فى الدار عمرو ، فإذا وقعت « لا » فى نحو هذا من الكلام وقعت فى موضع غيرها ، فقويت بالتكرار ولم تخل منه إلا فى اضطرار[3] .

وفى الكتاب ٣٥٨/١ قال سيبويه : « واعلم أنه قبيح أن تقول: مررت برجل لا فارسٍ ، حتى تقول : لا فارسٍ ولا شجاعٍ ، ومثل ذلك : هذا زيد لا فارسا ، لا يحسن حتى تقول : لا فارساً ولا شجاعا ، وذلك أنه جواب لمن قال أو لمن تجعله ممن قال : أبرجل شجاع مررت أم بفارس ؟ ولقوله : أفارس زيد أم شجاع ؟

---

(١) التصريح ٢٣٧/١ .

(٢) السابق نفسه .

(٣) التذييل والتكميل ٧٧/٢

وقد يجوز على ضعفه فى الشعر . قال رجل من بنى سلول : (طويل)

وأنتَ امرؤٌ مِنّا خُلِقْتَ لغيرِنا
حياتُك لا نَفْعٌ وموتُك فاجعُ[1]

فكذلك هذه الصفات وما جعلته خبراً للأسماء ، نحو زيدٌ لا فارسٌ ولا شجاعٌ . اهـ

قال ابن السيرافى بعد أن أورد النص المذكور : « ذكر سيبويه أن النعت والحال والخبر فى هذا الباب لا يأتى إلا على التكرير[2] ، لأنه عندهم جواب كلام فيه تكرير . وإن تكلموا به ولم يتقدمه كلام يكون هذا الكلام جواباً له ، فهو على تقدير جواب متكلّم تكلّم به ، وإن لم يكن ثَمّ متكلِّم وهذا معنى قول سيبويه : وذلك أنه جواب لمن قال ـ وهو المتكلّم ـ أو لمن تجعله ممن قال ـ أى تقدره كأنه متكلم بكلام فيه تكرير ، فجعلتَ هذا جوابه .

ثم قال سيبويه : وقد يجوز على ضعفه . يريد أنه يجوز أن يأتى بغير تكرير[3] . اهـ

---

(١) نسبه ابن السيرافى الى الرقاشي ، وهو الضحاك بن هنام الرقاشي .
يقول : هو منا فى النسب ، الا أن نفعه لغيرنا ، فحياته لا تنفعنا لعدم مشاركته لنا ، وموته يفجعنا لأنه أحدنا . والبيت فى ابن السيرافى ٣٦٣/١ ، والمقتضب ٣٦٠/٤ ، وابن يعيش ١١٢/٢ ، والهمع ١٤٨/١ ، والدرر ١٢٩/١ ، والأشمونى ١٨/٢ ، والخزانة ٣٦/٤ .

(٢) مالم يكن النعت أو الحال أو الخبر جملة فعلية ، نحو مررت برجل لا يكرم أخاه ، وجاء زيد لا يركب فرسا ، وزيد لا يقوم ـ حاشية الصبان على الأشمونى ١٨/٢ .

(٣) شرح أبيات سيبويه لابن السيرافى ٣٦٢/١ .

وقال الأعلم فى بيت السلولىّ المذكور : الشاهد فيه رفع ما بعد « لا » من غير تكرير ، وقد تقدم قبحه ، ونظير البيت قوله: زيد لاقائم ، ولا يحسن حتى يقول : لاقائم ولا قاعد ، وسوغ الإفراد هنا أن ما بعده يقوم مقام التكرير فى المعنى ، لأنه إذا قال : وموتك فاجع دل على أن حياته لا تضر[1] ، فكأنه قال : حياتك لاتضر ولاتنفع . اهـ

وإنما وجب فى الاختيار تكرير « لا » مع العاطف إذا ألغيت مع كون مدخولها منكرا متصلا بها ، تنبيها بالتكرير على كونها لنفى الجنس ، لأن نفى الجنس تكرار للنفى فى الحقيقة[2].

بقى موضع ثالث يجب فيه تكرير «لا» ، وذلك إذا فصل بينها وبين اسمها . قال سيبويه : فى الكتاب ١/٣٥٥

« واعلم أنك إذا فصلت بين لا والاسم بحشو لم يحسن إلا أن تعيد الثانية ، لأنه جُعل جواب : أذا عندك أم ذا ؟ ولم تجعل لا فى هذا الموضع بمنزلة لَيْسَ ، وذلك لأنهم جعلوها إذا رفعَتْ مثلَها إذا نصبت ، لا تفصل لأنها ليست بفعل ، فمما فصل بينه وبين لا بحشو قوله عز وجل (لا فيها غول ولا هم عنها ينزفون[3]) » اهـ

ولم يشر سيبويه إلى جواز عدم التكرير فى هذا الموضع للضرورة ،

---

(١) أى أن قوله (وموتك فاجع) قام مقام التكرير ، لأنه يدل على أن حياته لا تضر أيضا ، بدليل احساسهم بالفجيعة بموته ، ولو كانت حياته تضر ما فجعوا بمـــوته .

(٢) الرضى ١/٢٥٨ ، وحاشية الصبان ٢/٤ .

(٣) سورة الصافات . آية ٤٧ .

وقد استشهد بعض النحاة كالرضى[١] بالبيت الأول من البيتين السابقين على عدم التكرير مع الفصل فى قوله « أن لا إلينا رجوعها » .

قال البغدادى بعد أن ذكر استشهاد الرضى به على جواز عدم تكرير لا مع المفصول عند المبرد وابن كيسان بلاضرورة أو شذوذ ، وعند غيرهما شذوذا : « وقد أنشده سيبويه ومن تبعه على عدم تكرير لا مع المعرفة ، وهو الوجه[٢] » اهـ .

وقد أجاز المبرد وابن كيسان عدم تكرير « لا » فى الاختيار — كما تقدم — إذا كان مدخولها معرفة ، أو مفصولا منها بحشو ، أو منكرا غير مفصول مع إهمالها ، اعتمادا فى المعرفة على قول العرب « لا نولُك أن تفعل » ، وفى المفصول بنحو قوله : « أنْ لا إلينا رجوعُها » ، وفى المنكر غير المفصول مع إهمال لا بما حكاه سيبويه من قول العرب « لاسواءٌ » وبقوله : « حياتك لا نفع وموتك فاجع » .

ولا حجة لهما فيما ذكر ؛ لأن قول العرب : لا نولك أن تفعل أوقعوه موقع : لا ينبغي لك أن تفعل كذا وكذا ، فاستغنوا فيه عن تكرار « لا » كما يستغنون فيما هو واقع موقعه وهو الفعل ، ولأن « لا » فى قولهم : لاسواءٌ عوض من المبتدإ المحذوف وجوبا لكثرة الاستعمال : « وإنما دخلت « لا » ههنا لأنها عاقبت ما ارتفعت عليه سواء . ألا ترى أنك لا تقول : هذان

---

(١) انظر شرح الكافية ١/٢٥٨ .
(٢) خزانة الأدب ٤ / ٣٤ .

لاسواء ، فجاز هذا كما جاز لاها الله ذا حين عاقبت ولم يجز ذكر الواو[1] »
وأما قوله : أن لا إلينا رجوعها ، وقوله حياتك لا نفع ، فضرورة كما تقدم[2].

(إدخال الكاف على المضمر المتصل

قال سيبويه فى باب ما لا يجوز فيه الإضمار من حروف الجر[3] بعد أن ذكر أنهم استغنوا عن إدخال « حتى » على الاسم المضمر بإدخالهم إلى عليه، لأن المعنى واحد .

قال « كما استغنوا بمثلى ومثله عن كِى وكَهُ » .

يعنى أنهم لا يدخلون كاف التشبيه على المضمر ، استغناء بإدخال « مثل » عليه ، كما استغنوا بإدخال « إلى » على المضمر عن إدخال « حتى » عليه .

ثم قال : « إلا أن الشاعر إذا اضطر أضمر فى الكاف ، فيجرونها على القياس . قال الشاعر (العجاج) :

وأُمَّ أَوْعَالٍ كَهاَ أو أَقْرَبَا[4]

---

(١) الكتاب ١/٣٩٢ .

(٢) انظر السابق نفسه ، والرضى ١/٢٥٨ ، والتذييل والتكميل لأبى حيان ٢/٧٣ .

(٣) الكتاب ١/٣٥٧ .

(٤) قبله : « نحى الذنابات شمالا كثبا » ـ يصف حمار وحش وأتنه ، وقد أراد هذا الحمار ورود الماء معهن ، فرأى الصياد فهرب بهن . والذنابات جمع ذنابة ـ بكسر الذال ـ وهى آخر الوادى الذى ينتهى اليه السيل ، وكثبا : قريبا ، وأم أو عال : هضبة فى ديار بنى تميم ، والضمير فى « كها » للذنابات . يقول : انه جعل فى هربه الذنابات عن طريقه فى جانب شماله قريبا منه ، وجعل أم أو عال فى جانب يمينه قريبا منه مثل قرب الذنابات أو أقرب .

انظر ابن السيرافى ٢/١٠٤ ، وضرائر ابن عصفور ٣٠٨ ، وما يجوز للشاعر فى الضرورة ٢٢٧ ، والألوسي ١٩٢ ، وشرح شواهد الشافية ٣٤٥ ، وابن يعيش ٨/١٦ ، ٤٢ ، والتصريح ٢/٣ ، والأشمونى ٢/٢٠٨ ، وملحقات ديوان العجاج ٧٤ ، وخزانة الأدب ١٠/٢٠٢ .

وقال العجاج :

فلا تَرَى بَعْلاً ولا حَلائِلاً كَهُ ولا كَهُنَّ إلا حاظِلا [1]

شبَّهوه بقوله . لَهُ ولَهُنَّ . ولو اضطر شاعر فأضاف الكاف إلى نفسه قال : ما أنت كِي ، وكَيْ خطأ من قبل أنه ليس فى العربية حرف يفتح قبل ياء الإضافة » اﻫ .

الشاهد فى البيتين إدخال الكاف على المضمر تشبيها لها بمثل الضرورة .

وقال ابن عصفور فى (ضرائر الشعر) ٣٠٨ : « ومنه : أن يستعمل الحرف الضرورة استعمالا لا يجوز مثله فى الكلام . نحو قول العجاج :

وأم أوعال كها أو أقربا

فجر بالكاف الضمير المتصل ، وحكمها فى سعة الكلام أن تجر إلا الظاهر أو الضمير المنفصل لجريانه مجرى الظاهر ، فيقال ما أنا كأنت ، ولا أنت كأنا . حكى الكسائى عن بعض العرب أنه قيل له : من تعدون الصعلوك فيكم ؟ فقال : هو الغداة كأنا .

---

(١) يصف حمارا وأتنه ، والحلائل جمع حليلة وهى الزوجة ، وقوله « كه ولا كهن » يعنى مثله ولا مثلهن . والحاظل والعاضل سواء وهو المانع من التزويج ، لأن الحمار يمنع أتنه من حمار آخر يريدهن .

انظر ابن السيرافى ١٥٧/٢ وقد نسبه لرؤية ، والنحاس ٢٠٧ ، وابن عصفور ٣٠٨ ، والألوسي ١٩٢ ، وما يجوز للشاعر فى الضرورة ٢٢٧ ، والتصريح ٤/٢ ، والهمع ٣٠/٢ ، والدرر ٢٧/٢ ، والأشمونى ٢٠٩/٢ ، والخزانة ١٩٥/١٠ ، وديوان رؤية ١٢٨ .

لكنه لما اضطر أبدلها من حكمها حكم ماهي فى معناه وهو « مثل » ، فجعلها تجر الضمير المتصل كما تجر المنفصل ، كما يجره « مثل » .

ومن ذلك قوله :

فلا ترى بعلا ولا حلائلا كه ولا كهن إلا حاظلا

وقوله :

وإذا الحربُ شمَّرَتْ لم تكنْ كِى حين تدعو الكماةُ فيها : نَزَالِ [1]

أنشده الفراء وقال : أنشدنيه بعض أصحابنا ، ولم أسمعه أنا من العرب .

قال الفراء : وحكى عن الحسن البصرى : أنا كَكَ وأنت كِي .
واستعمال هذا فى حال السَّعة شذوذ لا يُلتفت إليه » انتهى .

وقال أبو حيان فى (تذكرته) : وقال الفراء : لم تقل العرب أنت كى ، وآثروا أنت كأنا ، ولو يقولوا : أنا كك ، وآثروا أنا كأنت ، وجعلوا أنت وأنا للخفض كما جعلوا هو للخفض ، فقالوا : أنا كهو ، والرفع أغلب على أنا وأنت وهو ، ولم يصيروهن مخفوضات والرفع أغلب عليهن إلا لأن الكُنَى تجرى مجرى حروف المعانى ، فتعرف بالدلالات ، فلذلك قالوا : ضربتك أنت ، ومررت بك أنت ، فجعلوا أنت للنصب والخفض ، وكذلك هو وأنا [2] . اهـ

---

(١) البيت من الخفيف ، نسب الى بشار وليس فى ديوانه . وانظر الخزانة ١٠/١٩٧ ، ١٩٨ ، الألوسي ١٩٤ ، والعينى ٣/٢٦٥ .

(٢) الخزانة ١٠/١٩٨ .

أما إدخال الكاف على ضمير النصب المنفصل فقد قصره العلماء على الضرورة كما جاء فى ضرائر الشعر لابن عصفور ٢٦٢ ، وشرح الكافية للرضى ٣٤٤/٢ ، ومن ذلك قول الشاعر :

فأَجمِلْ وأحْسِنْ فى أَسِيرِكَ إنَّه ضعيفٌ ولم يأسِرْ كإيَّاكَ آسِرُ[1]

ونقل عن أبى العباس المبرد أنه يجيز الإضمار مع الكاف على القياس، لأن المضمر عقيب المظهر ، وقد نطقت به العرب[2].

وفى ضوء ما تقدم من آراء العلماء نقول إن الكاف تدخل فى سعة الكلام على الاسم الظاهر ، والضمير المرفوع المنفصل من باب إقامة بعض الضمائر مقام بعض ، اعتمادا على ما حكاه الكوفيون عن العرب .

أما إدخالها على الضمير المتصل ، والضمير المنصوب المنفصل ، فالصحيح قصره على الضرورة الشعرية .

(نصب المضارع المقترن بالفاء غير مسبوق بنفى أو طلب)

ينصب المضارع بعد الفاء بأن مضمرة وجوبا بشرطين :

أحد : أن تكون الفاء للسببية ، والآخر : أن يقع المضارع جوابا لنفى أو طلب محضين .

---

(١) البيت من الطويل . ولم أعثر له على قائل ، وانظر فيه ضرائر ابن عصفور ٢٦٢ ، والرضى ٣٤٤/٢ ، والخزانة ١٩٤/١٠ ، ١٩٩ ، ومجالس ثعلب ١٦ ، والهمع ٣١/٢ .

(٢) الخزانة ١٩٦/١٠ ، والرضى ٣٤٤/٢ .

قال ابن مالك :

وبعد فاجواب نفى أو طلب   محضين (أن) — وسترها حتم — نصب

فإن وقع المضارع مقترنا بالفاء غير مسبوق بنفى أو طلب يراد جعله جوابا له ، وجب عد الفاء لمجرد العطف أو الاستئناف وعدم نصب المضارع بعدها بأن المضمرة .

قال سيبويه فى الكتاب ١/٤٢٣ : « واعلم أن الفاء لاتضمر فيها « أنْ » فى الواجب[1] ، ولايكون فى هذا الباب إلا الرفع ، وسنبين لِمَ ذلك ، وذلك قوله : إنه عندنا فيحدثُناه وسوف آتيه فأحدثُه ليس إلا إن شئت رفعته على أن تشرك بينه وبين الأول ، وإن شئت كان منقطعا ، لأنك قد أوجبت أن تفعل ، فلا يكون فيه إلا الرفع » .

ذكر سيبويه فى النص السابق مثالين وقع المضارع فيهما مقترنا بالفاء ، وكان حكمه الرفع ليس غير ، لكون الفاء فيهما لمجرد العطف أو الاستئناف ، ولم ينصب الفعل بعدها بأن مضمرة وجوبا لعدم وقوعه جوابا لنفى أو طلب .

ثم قال سيبويه :[2] « وقد يجوز النصب فى الواجب فى اضطرار الشعر ، ونصب فى الاضطرار من حيث انتصب فى غير الواجب ، وذلك لأنك تجعل « أنِ » العاملةَ ، فما نصب فى الشعر اضطرار قول الشاعر :   (وافر)

---

(١) يعنى بعد الخبر المثبت .
(٢) فى الكتاب ١/٤٢٣ .

سأتركُ منزلى لبنى تميمٍ ... وألحقُ بالحجازِ فأستريحا (١)

وقال الأعشى وأنشدناه يونس : (طويل)

ثُمّتَ لا تَجزوننى عند ذاكمُ ... ولكنْ سيَجزيني الإلهُ فيُعقِبا (٢)

وهو ضعيف الكلام ، وقال طرفة : (طويل)

لنا هضْبَةٌ لاينزل الذلُّ وسطَها ... ويأوى إليها المستجيرُ فيُعْصَما (٣) اهـ

استشهد سيبويه بالأبيات الثلاثة المذكورة على نصب المضارع المقترن بالفاء بأن مضمرة وجوبا بعد الخبر المثبت للضرورة الشعرية .

وهى ضرورة ضعيفة كما قال سيبويه : « وهو ضعيف فى الكلام » ومراده بالكلام هنا الشعر إذا لاتأتى فى سواه ، وقال القزاز القيروانى فى كتابه (مايجوز للشاعر فى الضرورة) ٢٠٦ : « وهو (٤) من أقبح الضرورات » .

---

(١) نسبة العينى وتبعه السيوطى فى شرح شواهد المغنى الى المغيرة بن حبناء . والبيت فى الكتاب ٤٢٣/١ ، ٤٤٨ وانظر العينى ٤٩٠/٤ ، وشرح شواهد المغنى ١٦٩ ، وضرائر ابن عصفور ٢٨٤ ، والألوسي ٢٧٥ ، وما يجوز للشاعر فى الضرورة ٢٠٦ ، والنحاس ٢١٦ ، والمقتضب ٢٢/٢ ، والمحتسب ١٩٧/١ ، وابن يعيش ١٧٩/١ ، والمغنى ١٧٥ ، والهمع ٧٧/١ ، ١٠/٢ ، ١٦ ، ٧٣ ، والدرر ١٥/١ ، ٧/٢ ، ١٠ ، ٩٠ والأشمونى ٣٠٥/٣ ، والخزانة ٥٢٢/٨ .

(٢) يعقب : يجمل العاقبة . وانظر ضرائر الشعر لابن عصفور ٢٨٤ ، والخزانة ٤٢١/٧ ، والديوان ٩٠ .

(٣) كنى بالهضبة عن عزة قومه ومنعتهم . وانظر ضرائر الشعر لابن عصفور ٢٨٥ ، وما يجوز للشاعر فى الضرورة ٢٠٦ ، والمقتضب ٢٣/٢ ، والمحتسب ١٩٧/١ ، والديوان ٤ .

(٤) أى نصب المضارع المقترن بالفاء بعد الخبر المثبت .

وسر الحكم على هذه الضرورة بالضعف والقبح عدم ظهور قصد التنصيص على سببية ماقبل الفاء لما بعدها ، لأن هذا القصد إنما يظهر إذا وقعت الفاء جوابا لنفي أو طلب محضين لأنها حينئذ تقع بعد مايشبه الشرط في عدم تحقق الوقوع أو عدم ثبوت المضمون ، وهو المنفي والمطلوب . فيترتب مابعدها عليه ترتب الجواب على الشرط[1] ، ويظهر فيها قصد التنصيص على السببية .

أما إذا وقعت بعد الخبر المثبت فقد وقعت بعد متحقق الوقوع ثابت المضمون بعيد الشبه بالشرط ، فيكون قصد السببية بها بعيدا .

وموضع الشاهد في البيت الأول قوله « فأستريحا » حيث جاء المضارع منصوبا بأن مضمرة وجوبا بعد الخبر المثبت من حيث انتصب في غير الواجب (في غير المثبت) ، و (أن) ومادخلت عليه في تأويل مصدر مرفوع عطفا بالفاء على مصدر متصيد مما قبلها ، والتقدير : يكون لَحَاقٌ فاستراحةٌ[2]

وقال الأعلم . ويروى لأستريحا ، فلاضرورة فيه على هذا . اهـ

وقال الدماميني : ورام بعضهم تخريجه على النصب في جواب النفي المعنوي المستفاد من قوله « سأترك منزلى » ، إذ معناه : لاأقيم به ، وليس بمتجه ؛ لأن جواب النفي منفي لاثابت ، نحو : ماجاءني زيد فأكرمه بالنصب ، والمراد في البيت إثبات الاستراحة لانفيها . لكن لقائل أن يقول: لانسلم أن الفعل من قوله « فأستريحا » منصوب ، بل هو مرفوع مؤكد بالنون الخفيفة موقوفا

---

(١) انظر شرح الرضي ٢٤٦/٢ ، وحاشية الصبان ٣٠١/٣ .

(٢) انظر خزانة الأدب ٥٢٢/٨ ، وضرائر الشعر لابن عصفور ٢٨٥ .

عليها بالألف ، وتوكيد مثل هذا بالخفيفة والثقيلة جائز فى الضرورة . قال الشاعر :

ليتَ شِعْرِى وأشعُرَنْ إذا ما   قرَّبوها منشورةً ودُعيتُ

أَلِيَ الفضلُ أمْ علَىَّ إذا حُو   سِبتُ إنى على الحسابِ مُقِيتُ[(1)]

وقال سيبويه : « يجوز للمضطر أنت تفعلَنَّ[(2)] » ولاشك أن التخريج على هذا متجه ، بخلاف التخريج على النصب مع فقد شرطه كما فى البيت ، فإنه لانظير له .

فإن قلت : فما وجه النصب إن قيل به فى البيت كما فعل المصنف[(3)] ، فإن القول بأنه بنفس الفاء مذهب كوفى ، وهو لايرتضيه ، فكيف يخرج على طريقة البصريين ؟ قلت : يجعل النصب بأن مضمرة [جوازا] على حد قولها :

ولبسُ عباءةٍ وتَقَرَّ عينى[(4)]

---

(١) البيتان من الخفيف للسموءل بن عادياء ، والشاهد فى (أشعرن) حيث أكده بالنون وهو مثبت عار عن معنى الطلب والشرط ونحوهما . وانظر الأشمونى ٢٢١/٣ ، ومشاهد الانصاف على شواهد الكشاف ١٩ .

(٢) الكتاب ١٥٣/٢ .

(٣) يعنى ابن هشام ـ انظر مغنى اللبيب ١٧٥ .

(٤) صدر بيت من الوافر عجزه : أحب الى من لبس الشفوف ، لميسون بنت بحدل الكلبية أم يزيد بن معاوية ، والبيت من شـــواهد الكتاب ٤٢٦/١ ، وشرح ابن يعيش ٢٥/٧ ، ومغنى اللبيب ٢٦٧ ، ٢٨٣ ، ٣٦١ ، ٤٧٩ ، ٥٥١ ، الأشمونى ٣١٣/٣ .

والعطف منظور فيه إلى المعنى . كأنه قال : ويكون لحوق بالحجاز فأستريح، أي لحوق فأستراحتي[1] . ا هـ

ولم يرتض البغدادي التخريجين اللذين ذكرهما الدماميني ، وذكر أن أولهما — وهو جعل المضارع مؤكدا بنون خفيفة قلبت في الوقف ألفا — من باب غسل الدم بالدم ؛ لأنه تفصّي من ضرورة ولجأ إلى ضرورة[2] ، وشرط كل من النصب والتأكيد مفقود .

وأن ثانيهما — وهو جعل النصب على حد : ولبس عباءة وتقر عيني — غير جيد[3] .

وموضع الشاهد في البيت الثاني قوله « فيعقبا » قال الأعلم : الشاهد في نصب يعقب بالفاء ، وهو خبر واجب ضرورة ، ويجوز أن يريد النون الخفيفة ، وهو أسهل في الضرورة . ا هـ

وموضع الشاهد في البيت الثالث قوله « فيعصما » . قال الأعلم : والقول فيه كالقول في الذي قبله ، ويروى : ايعصما ولا ضرورة فيه[4] . ا هـ

(الجزم بإذا)

قال سيبويه في الكتاب ٤٣٣/١ : « وسألتُه عن (إذا) ما منعهم أن يجازُوا بها ؟ فقال : الفعل في إذا بمنزلته في إذْ إذا قلت : أتذكرُ

---

(١) تحفة الغريب للدماميني ٤١٠/١ — ٤١٢ .

(٢) انظر كتابنا ٢٣٥ .

(٣) خزانة الأدب ٥٢٣/٨ .

(٤) وانظر كتابنا ١٨٠ .

إذْ تقول ، فإذَا فيما تَستقبل بمنزلة إذْ فيما مضى ، ويبـيّن هذا أنّ إذا تجىء وقتا معلوما ، ألا ترى أنك لو قلت : آتيك إذا احْمَرَّ البُسْرُ كان حسنا ، لو قلت : آتيك إنِ احْمَرَّ البُسْرُ كان قبيحا ، فإنْ أبدا مبهمةٌ ، وكذلك حروفُ الجزاء »

يعنى أن « إذا » موضوعة لزمان من أزمنة المستقبل مختص من بينها بوقوع حدث مقطوع بوقوعه فى اعتقاد المتكلم ، كما أن « إذْ » لزمان من أزمنة الماضى مختص بوقوع حدث فيه مقطوع به ، ولذا لم يجزم بإذا ، لأن الشرط المقتضى للجزم لايكون إلا فيما كان مبهما محتملا للوقوع وعدمه كإنْ وسائر أدوات الشرط الجازمة .

ثم قال[1] : « وقد جازوا بها فى الشعر مضطرين . شبهوها بإن حيث رأوها لما يستقبل وأنه لابد لها من جواب . قال قيس بن الخطيم الأنصاري :(طويل)

إذَا قَصُرَتْ أسيافُنَا كان وصلُها   خُطانا إلى أعدائِنَا فنُضَارِبِ[2]

وقال الفرزدق : (بسيط)

تَرْفَعُ لِى خِنْدِفُ واللهُ يرفعُ لِى   ناراً اذا خَمَدَتْ نيرانُهُمْ تَقِدِ[3]

(١) فى الكتاب ٤٣٤/١ .

(٢) البيت فى ابن السيرافى ١٣٥/٢ ، وضرائر الشعر لابن عصفور ٢٩٨ ، وما يجوز للشاعر فى الضرورة ٢٢٩ ، والمقتضب ٥٥/٢ ، وأمالى ابن الشجرى ٣٣٣/١ ، وابن يعيش ٩٧/٤ ، ٤٧/٧ ، والخزانة ٢٥/٧ ، والديوان ١٦٤ .

(٣) قال الأعلم : يقول : ترفع لى قبيلتى من الشرف ما هو فى الشهرة كالنار الموقدة اذا قعدت بغيرى قبيلته ، وخندف : أم مدركة وطابخة ابنى الياس بن مضر ، وتميم من ولد طابخة بن الياس ، فلذلك فخر بخندف على قيس عيلان بن مضر .

وانظر النحاس ٢٢١ ، وابن عصفور ٢٩٨ ، والألوسي ١٥٦ ، وما يجوز للشاعر ٢٢٩ ، والمقتضب ٥٥/٢ ، وابن الشجرى ٣٣٣/١ ، وابن يعيش ٤٧/٧ ، وابن يعيش ٤٧/٧ ، والأشمونى ١٣/٤ ، والخزانة ٢٢/٧ ، الديوان ٢١٦ .

وقال بعض السلوليين : (طويل)

اذا لم تزل في كل دار عرفتها ... لها واكفٌ من دمع عينك يسجمِ[1]

فهذا اضطرار ، وهو في الكلام خطأ » اه

استشهد سيبويه بالأبيات الثلاثة السابقة على الجزم بإذا للضرورة الشعرية.

وقال الأعلم في البيت الأول : الشاهد فيه جزم « فنضارب » عطفا على موضع كان ، لأنها في موضع جزم على جواب « إذا » لأنه قدرها عاملة عمل « إن » ضرورة .

وقال في البيت الثاني : الشاهد فيه جزم « تقد » على جواب « إذا » ، والقول فيه كالقول في الذي قبله .

وقال في البيت الثالث : الشاهد في جزم « يسجم » على جواب « إذا » كما تقدم ، وتقدير لفظ البيت : إذا لم تزل في كل دار عرفتها من ديار الأحبة يسجم لها واكف من دمع عينك ومعنى يسجم ينصب ، والواكف : القاطر ، ورفعه بإضمار فعل دل عليه يسجم ، ويجوز أن يكون مرتفعا به على التقديم والتأخير ضرورة[2] . اه

---

(١) قيل : البيت لجرير من قصيدة بائية ونسب الى غيره وغيرت قافيته غلطا ، والبيت فى ديوان جرير ٢٠ برواية : لها ذارف من دمع عينيك يذهب . وانظر ضرائر الشعر لابن عصفور ٢٩٨ ، وما يجوز للشاعر ٢٢٩ ، والخزانة ٢٢/٧ .

(٢) انظر كتابنا ص ٢٤٣ .

ووقع لابن مالك فى الجزم بإذا كلامان ، ففي منظومته (الكافية الشافية) قال :

وشاع جزم بإذا حملا على   متى ، وذا فى النثر لم يستعملا

وقال فى شرحها : وشاع فى الشعر الجزم بإذا حملا على « متى » .

ولكن ظاهر كلامه فى التسهيل جواز الجزم بها فى النثر على قلة ، وهو ماصرح به شواهد التوضيح والتصحيح فقال : هو في النثر نادر ، وفى الشعر كثير وجعل منه قوله عليه الصلاة والسلام لعلى وفاطمة رضى الله عنهما . « إذا أخذتما مضاجعكما تكبرا أربعا وثلاثين ، وتسبحا ثلاثا وثلاثين ، وتحمدا ثلاثا وثلاثين[1] » .

والأحسن قصر الجزم بإذا على الشعر وجعل الأفعال فى الحديث الشريف مرفوعة وحذفت النون منها للتخفيف[2] .

(المجازاة بمَنْ مع إضافة حين إلى جملة الشرط)

اذا وقعت « مَنْ » أو « ما » أو « أيّ » بعد ظروف الزمان وجب جعل الأسماء الثلاثة موصولة ، ولايجوز — حينئذ — جعلها شرطية ، لأن الشرط له صدر الكلام ، فلو أضفت إليه لعلقته بما قبله ، وذلك مناف لاستحقاق

---

(١) أخرجه البخارى فى : ٦٢ ـ كتاب فضائل أصحاب النبى ﷺ ، ٩ ـ باب مناقب على بن أبى طالب القرشي الهاشمى أبى الحسن رضى الله عنه . وانظر الأشمونى ١٣/٤ ، والتسهيل ٢٣٧ ، وشواهد التوضيح ١٨ .

(٢) وانظر الصبان ٢٨٢/٣ .

الصدارة (١) ، فلايجوز أن تقول : أتذكر إذ من يأتنا نعطه ، كما لايجوز : أتذكر إذ إن يأتنا نعطه ، فلاتضاف أسماء الزمان إلى جملة مصدرة بإن الشرطية ولا بما تضمن معناها ، للعلة السابقة .

وقال سيبويه فى الكتاب ١/٤٤٠ : « وقد يجوز فى الشعر أن يجازى بعد هذه الحروف فتقول :أتذكر إذْ مَنْ يأتنا نأته ، وإنما أجازوه لأن إذْ وهذه الحروفَ لاتغيّر ما دخلت عليه عن حاله قبل أن تجىء بها ، فقالوا : ندخلها على : مَنْ يأتنا نأته ، ولاتغيّر الكلام ، كأنا قلنا . مَنْ يأتنا نأته ، كما أنا اذا قلنا : إذْ عبدُ الله منطلقٌ ، فكأنا قلنا : عبدُ الله منطلقٌ ، لأن إذ لم تحدث شيئا لم يكن قبل أن تذكرها ، وقال لبيد :

عَلَى حينَ مَنْ تَلْبَثْ عليه ذَنُوبُهُ
يَرِثْ شِرْبُهُ إذ فى المقام تَدَاثُرُ (٢)

ولو اضطر شاعر فقال : أتذكر إذ إن تأتنا نأتك جاز له كما جاز فى من » اه .

---

(١) انظر الخصائص ١/٣٥٢ ، والرضي ٢/٢٥٩ ، والصبان ٤/١٥ .

(٢) البيت من الطويل ، ويروى عجزه بلفظ : « يجد فقدها اذ فى المقام تدابر » ، والذنوب : الدلو مملوءة ماء ، ضربه مثلا لما يدلى به من الحجة ، ويرث : يبطىء من الريث وهو الابطاء ، والشرب : الحظ من الماء ، والتداثر : التزاحم ، والمراد بالمقام مجلس الخصام والمفاخرة . وهو يصف مقاما فاخر فيه غيره ، وكثرت المخاصمة فيه والمحاجة .

وانظر الانصاف ٢٩١ ، الهمع ٢/٦٢ ، والدرر ٢/٧٧ ، الرضي ٢/٢٥٩ ، والخزانة ٩/٦١ ، والديوان ٢١٧ . والبيت فى الكتاب ١/٤٤١ .

وقال الأعلم فى البيت المذكور . الشاهد مجازاته بمن مع إضافة حين إلى جملة الشرط ضرورة ، وحكمها أن لاتضاف هي وإذا إلا إلى جملة مخبر بها ، والمبهمات إنما تفسر وتوصل بالأخبار لابحروف المعانى وما دخلت عليه كما بين فى الباب ، وجاز هذا فى الشعر تشبيها لجملة الشرط بجملة الابتداء والخبر ، والفعل والفاعل اهـ .

وذكر ابن جنى فى الخصائص ٣٥٢/١ أن إضافة الظرف إلى الجملةالشرطية فى نحو ماتقدم إنما يجوز على تقدير حذف المبتدإ ، فالتقدير فى بيت لبيد السابق : على حين الناسُ من تلبث عليه ذنوبه . الخ ، فلما باشر المضاف غيرُ المضاف إليه فى اللفظ أشبه الفصل بين المضاف والمضاف إليه ، فلذلك أجازوه فى الضرورة .

والذى نراه أن تقدير حذف المبتدإ يخرج ماذكر عن حيز الضرورة لإبقاء أدوات الشرط على الصدارة ، لأنها تكون ـ حينئذ ـ فى صدر الجملة الواقعة خبراً ، إلا أن هذا التقدير لا يحسن كما يحسن فى قولهم : مررت به فإذا من يأته يعطه ، بإضمار مبتدإ بعد إذا المفاجأة قال سيبويه : « وتقول : مررت به فإذا من يأتيه يعطيه ، وإن شئت جزمت لإن الإضمار يحسن ههنا ، ألا ترى أنك تقول : مررت به فإذا أجلى الناس ، ومررت به فإذا أيُّما رجلٍ ، فإذا أردت الإضمار فكأنك قلت : فإذا هو من يأته يعطه ، فإذا لم تضمر وجعلت إذا هى لمَنْ فهى بمنزلة إذ لايجوز فيها الجزم [1] » .

فلو أن تقدير المبتدإ يحسن بعد « إذ » لجاز الجزم بمن و « ما » و

(١) الكتاب ٤٤١/١ .

« أيّ » بعدها فى السعة كما يجوز ذلك بعد « إذًا » المفاجأة كما ذكر سيبويه فعدم جواز الجزم بهذه الأسماء بعد الظروف دليل على أنه لايحسن تقدير مبتدإ محذوف قبلهن ، ومن ثم قصر جواز الجزم بهن بعد حين وإذْ على الضرورة الشعرية ، بتقدير إضافة الزمان إليهن مباشرة أى إلى الجملة المصدرة بهن ، والدليل على عدم تقدير المبتدإ أن الرواية فى بيت لبيد السابق بفتح نون « حين » مع دخول حرف الجر عليها ، وذلك دليل على أن الشاعر بنى هذا الظرف على الفتح لكونه مضافا إلى جملة صدرها مبني وهو « من » الشرطية [1] .

(جعل اسم « كأن » المخففة ضميراً لغير الشأن ، ومجيئه اسماً ظاهراً)

مذهب سيبويه أن « كأنّ » إذا خففت لايكون اسمها إلا ضمير الشأن محذوفا لأنها عنده مركبة من الكاف و « أنّ [2] » فإذا خففت كان اسمها ضمير الشأن محذوفا مثل « أنّ » إذا خففت .

ويجوز ـ عنده ـ فى الشعر أن يجيء اسم كأن المخففة ضميرا لغير الشأن ، وأن يجيء اسما ظاهراً أيضاً .

قال فى الكتاب ١ / ٢٨١ : « وروى الخليل أن ناساً يقولون : إنّ بك زيدٌ مأخوذٌ ، فقال : هذا على قوله : إنه بك زيدٌ مأخوذٌ ، وشبّهه بما يجوز فى الشعر نحو قوله (وهو ابن صريم اليَشكرىّ) : (طويل)

---

(١) انظر الانصاف ٢٩١ .

(٢) انظر الكتاب ١/٢٩٨ ، ٤٧٤ ، ٢/٦٧ ، والجنى الدانى ٥١٨ ، والرضي ٢/٣٦٠ .

ويوماً توافينا بوجهٍ مُقَسَّمٍ كأنْ ظَبيةٌ تعطو إلى وارِقِ السَّلَمْ (١)

وقال الآخر :

وَوَجْهٌ مُشرقُ النَّحْرِ كأنْ ثدياهُ حُقّانِ (٢)

لايحسن ههنا إلا الإضمار ، وزعم الخليل أن هذا يشبه قول من قال (وهو الفرزدق) :

فلو كنتَ ضَبِّيًّا عَرَفْتَ قَرابَتي ولكنَّ زَنْجِيٌّ عظيمُ المشافِرِ (٣)

والنصب أكثر فى كلام العرب ، كأنه قال : ولكنّ زنجيا عظيم المشافر لايعرف قرابتي ، ولكنه أضمر هذا كما يُضْمِرُ ما يُبنى على الابتداء ، نحو قوله عز وجل (طاعةٌ وقولٌ معروف (٤)) ، أى طاعة وقول معروف أمثل اهـ»

---

(١) المقسم : الحسن ، وتعطو : تتناول أطراف الشجر . شبه امرأة جميلة طويلة العنق بظبية جميلة تمد عنقها الطويل لتتناول أطراف الشجر المورق . ونسب بعضهم البيت لزيد بن أرقم ، وبعضهم لأرقم اليشكرى ، وقيل : لعلباء بن أرقم اليشكرى . وانظر معجم شواهد العربية ٣٢٥ ، وابن السيرافى ٣٦٦/١ ، والنحاس ١٦٥ ، وضرائر ابن عصفور ٥٩ ، والانصاف ٢٠٢ ، والمغنى ٣٣ ، وابن يعيش ٨٢/٨ ، ٨٣ ، والتصريح ٢٣٤/١ ، والهمع ١٤٣/١ ، ١٨/٢ ، والدرر ١٢٠/١ ، ١٢/٢ ، والأشمونى ٢٩٣/١ ، ٢٨٦/٣ ، والجنى الدانى ٥٢٣ ، والخزانة ٤١١/١٠ ، والبيت فى الكتاب ٢٨١/١ ، ٤٨١ .

(٢) لم يعلم قائله ، من مجزوء الوافر ، وانظر فيه الانصاف ١٩٧ ، وابن يعيش ٨٢/٨ ، والرضي ٣٦٠/٢ ، والخزانة ٣٩٨/١٠ ، والتصريح ٢٣٤/١ ، والجنى الدانى ٥٢٢ ، والبيت فى الكتاب ٢٨١/١ ، ٢٨٣ .

(٣) قيل : صوابه : ولكن زنجيا غلاظا مشافره ـ هجا رجلا من ضبة فنسبه الى الزنج ـ وانظر النحاس ١٦٥ ، والانصاف ١٨٢ ، وابن يعيش ٨١/٨ ، ٨٢ ، والمغنى ٢٩١ ، والهمع ١٣٦/١ ، ٢٢٣ ، والدرر ١١٤/١ ، ١٩١ ، والخزانة ٤٤٤/١٠ ، والديوان ٤٨١ ـ والبيت بحره الطويل .

(٤) سورة محمد . آية ٢١ .

الشاهد فى البيت الأول — وهو فى بيت اليشكرى — رفع ظبية على الخبر وحذف اسم كأن المخففة وهو ضمير المرأة المحدث عنها لاضمير الشأن للضرورة ، والتقدير كأنها ظبية[١] .

والشاهد فى البيت الثانى كالذى قبله ، فقد حذف فيه اسم كأن المخففة وهو غير ضمير الشأن والتقدير : كأنه ثديا حقان ، والضمير عائد على الوجه بتقدير مضاف أى : ثديا صاحبه حقان[٢] .

فهنا أمران يظهران من النص السابق لسيبويه :

الأول : أن هذا الحذف للضرورة ، وهذا يظهر من قوله « شبّهه بما يجوز فى الشعر نحو قوله : ويوما توافينا .. الخ » .

الثانى : أن المحذوف هنا ليس ضمير الشأن[٣] ، ويؤيد هذا مانقله سيبويه عن الخليل من كون الحذف هنا يشبه الحذف في بيت الفرزدق :

فلو كنت ضبيا ... إلخ البيت .

وقد قال الأعلم فى هذا البيت : الشاهد فيه رفع «زنجى» على الخبر وحذف اسم لكنّ ، ضرورة ، والتقدير : ولكنك زنجى[٤] .

---

(١) وروى البيت بنصب ظبية على اعمال كأن فى الاسم الظاهر للضرورة والخبر محذوف ، والتقدير : كأن ظبية تعطو هذه المرأة ، وروى أيضا بجر ظبية على زيادة أن بين الجار والمجرور وعد ابن عصفور هذه الزيادة من الضرائر .

(٢) وروى البيت : كأن ثدييه حقان باعمال كأن المخففة فى الاسم الظاهر للضرورة كما سيأتى .

(٣) انظر خزانة الأدب ٣٩٩/١٠ ، ٤٤٤ . وسيأتى ما يظهر منه جواز كون الضمير للشأن عند سيبويه مع كأن المخففة .

(٤) وهى ضرورة قليلة ضعيفة ، ولذا قال سيبويه « والنصب أكثر فى كلام العرب » ى أن الأجود النصب بلكن وجعل الخبر محذوفا ، والتقدير ــ كما ذكر سيبويه ــ ولكن زنجيا عظيم المشافر لا يعرف قرابتى . وانظر الأصول لابن السراج ٣٠٠/١ .

وقال سيبويه فى الكتاب ٢٨٣/١ : « وأهل المدينة يقرءون (وإنْ كُلاًّ لَمَاَ ليوفينهم ربك أعمالهم[1]) ، يخففون وينصبون كما قالوا :

كَأَنْ ثَدْيَيْهِ حُقَّانِ »

وذكر فى الكتاب ٨٠/١ أنهم ينصبون فى الشعر إذا اضطروا بكأنْ إذا خففوا يريدون معنى كأنَّ ولم يريدوا الإضمار ، واستشهد على ذلك بقوله :

كَأَنْ وَرِيدَيْهِ رِشَاءُ خُلْبِ[2]

وقال عقيب إنشاد البيت : « وهذه الكاف إنما هى مضافة إلى أنَّ ، فلما اضطررت إلى التخفيف ولم تضمر ، لم يغيِّر ذلك أن تنصب بها ، كما أنك قد تحذف من الفعل فلا يتغير عن عمله » .

هذه هى الضرورة الثانية في « كأن » المخففة وهى نصب الاسم الظاهر بها ، فلم يغيرها التخفيف أن تنصب بها ، كما أن الفعل إذا حذف منه بعض حروفه لا يتغير عن عمله .

---

(١) سورة هود . آية ١١١ .

(٢) رجز لرؤبة فى ملحقات ديوانه ١٦٩ ، والوريدان : حبلا العنق ، والرشاء : الحبل ، والخلب : الليف .

والبيت فى ابن السيرافى ٨٦/٢ ، وضرائر ابن عصفور ٣٠٩ ، والألوسي ٢١٥ ، والانصاف ١٩٨ ، وابن يعيش ٨٢/٨ ، ٨٣ ، والتصريح ٢٣٤/١ ، ٢٣٤/١ ، والخزانة ٣٩١/١٠ .

بقى أن نذكر استكمالا للبحث العلمى ، أن سيبويه — كما يظهر لنا من عبارته التى سنوردها — يجيز فى « كأن » المخففة اذا وليها جملة اسمية ثلاثة أوجه :

١ — أن يكون اسمها ضمير الشأن محذوفا ، والجملة بعده خبر لها .

٢ — أن يكون اسمها ضمير غير الشأن محذوفا أيضا ، والجملة بعدها خبر لها كذلك .

٣ — أن تكون مهملة بالتخفيف .

قال سيبويه فى الكتاب ٤٨٠/١ : « وان شئت رفعت فى قول الشاعر :

كَأَنْ وريداه رِشاء خُلْبِ (١)

على مثل الإضمار الذى فى قوله : إنه من يأتها تعطه ، أو يكون هذا المضمر هو الذى ذكر بمنزلة : كأنْ ظبيةٌ تعطو إلى وارق السلم ، ولو أنهم إذ حذفوا جعلوه بمنزلة « إنَّما » كما جعلوا « إنْ » بمنزلة « لكنْ » لكان وجها قويا » .

فقوله « على مثل الإضمار الذى فى قوله : إنه من يأتها تعطه » يعنى يجوز أن يكون المضمر المحذوف ضمير الشأن كما فى المثال المذكور ، كما يجوز أن يكون ضمير الاسم السابق مقدرا كما فى : كأن ظبية ، أى كأنها ظبية والضمير يعود على المرأة المتحدث عنها كما سبق ؛ كما يجوز كفها بالتخفيف

(١) ومثله الرفع فى قوله : كأن ثدياه حقان .

كما كفت « إنَّ » بما فى « إنما » وكما أهملت « إنِ » المخففة حملا على « لكنِ » المخففة وهو وجه قوى كما ذكر سيبويه[١].

ولاضرورة إلا على الوجه الثانى من هذه الأوجه الثلاثة كما تقدم، وهو — فى نظرنا — أقيس هذه الأوجه، لأن ضمير الشأن لكثرة مخالفته للقياس لايصار إليه مع إمكان المرجع[٢]، ولأن إعمال كأن المخففة فى الضمير أولى من إهمالها، لأنها – وإن بعدت بالتسكين عن صورة الفعل المشبهة به – مازالت باقية على شبهها به فى المعنى، وكما أن الحذف لايغير الفعل عن عمله فكذلك ينبغي أن لايغير مايشبهه عن عمله كما ذكر سيبويه آنفا.

(جمع « فاعِل » صفةً لمذكر عاقل على « فواعِل »)

قال سيبويه فى الكتاب ٢/٢٠٦ – ٢٠٧ : « وإن كان فاعِلٌ لغير الآدميين كسر على فَواعِل، وإن كان لمذكر أيضا، لأنه لايجوز فيه ماجاز فى الآدميين من الواو والنون، فضارع المؤنث، ولم يقو قوة الآدميين، وذلك قولك : جِمَالٌ بَوَازِلُ، وجِمَالٌ عَوَاضِهُ[٣]، وقد اضطر فقال فى الرجال وهو الفرزدق :

وإذا الرِّجَالُ رأَوْا يزيدَ رأيتَهم   خُضُعَ الرقاب نواكِسَ الأبصارِ[٤]

(١) لفوات مشابهتها بالماضي، لزوال فتحها بالتخفيف.

(٢) انظر مغنى اللبيب ٤٩١، والخزانة ١٠/٤٠٢.

(٣) يقال : بزل البعير اذا طلع نابه، وذلك فى السنة الثامنة أو التاسعة، فهو بازل. والعاضه : الناقة ترعى العضاه (بكسر العين)، وهو كل شجر له شوك صغر أو كبر، واحده : عضاهة بكسر العين أيضا.

(٤) البيت من الكامل. وأراد يزيد بن المهلب. وانظر ابن السيرافى ٢/٣١٧، والألوسي ١٨٨، وما يجوز للشاعر فى الضرورة ١٥٤، والمقتضب ١/٢٥٩، ٢/٢١٧، وابن يعيش ٥/٥٦، وشرح شواهد الشافية ١٤٢، والخزانة ١/٩٩، والديوان ٣٧٦.

والبيت فى الكتاب ٢/٢٠٧.

لأنك تقول : هى الرِّجال ، كما تقول : هي الجِمال ، فشبه بالجِمال » ا .

يجمع « فاعِل » على « فَوَاعِل » قياسا إذا كان اسما نحو كاهل وكواهل ، وحائط وحوائط ، أو صفة لمؤنث سواء أكان ممن يعقل نحو حائض وحوائض ، أم ممن لا يعقل نحو ناقة حاسر — إذا أعيت — ونوق حواسر ، أو صفة لمذكر غير عاقل نحو صاهل وصواهل .

أما إن كان صفة لمذكر عاقل فلا يجمع على « فواعل » إلا فى اضطرار أو شذوذ . ومما جمع فيه « فاعِل » على « فَوَاعِل » للضرورة بيت الفرزدق السابق . قال الأعلم : الشاهد فى جمعه ناكسا — وهو صفة — على نواكس ضرورة ، وباب ما كان على فاعِل من صفات المذكر أن يكسر على فُعَّل وفُعَّال ، فرقا بينه وبين مؤنثه ، إلا أنهم قالوا : فارس وفوارس ، لأنه شيء غلب واستبد به دون المؤنث ، فجمع على الأصل ، وإذا اضطر الشاعر أخرج ما كان من الصفة المشتركة اليه ، وبناه فى الجمع بناءه ، وقالوا في مَثَل : هالِك في الهوالك ، فأخرجوه عن الأصل لأن المثل يحتمل فيه — لكثرة استعمالهم له — من التغيير ما يحتمل فى الشعر » اهـ .

وقد ذكر سيبويه وجه جمع ناكس على نواكس في البيت ، فقد حمله على اعتبار التأنيث في الرجال . قال : لأنك تقول : هي الرجال كما تقول : هى الجمال ، فشبهه بالجمال . قال البغدادى : ومنه أخذ أبو الوليد فقال فى شرح كامل المبرد : هذا مخرج على غير الضرورة ، وهي أن تريد بالرجل جماعات الرجال ، فكأنه جماعات نواكس ، وواحده جماعة ناكسة ، فيكون مقيسا جاريا على بابه كقائلة وقوائل .

ووجّهه ابن الصائغ على أنه صفة الأبصار من جهة المعنى ، لأن الأصل قبل

النقل: نواكسَ أبصارُهم ، والجمع في هذا قبل النقل سائغ لأنه غير عاقل ، فلما نقل تركوا الأمر على ما كان عليه لم ينتقل[١] . اهـ

وجملة ما سمع من هذا الجمع ضرورة أو شذوذاً إحدى عشرة كلمة هي : ناكس ونواكس ، وفارس وفوارس ، وهالك وهوالك ، وغائب وغوائب ، وشاهد وشواهد ، وحارس وحوارس ، وحاجب ـ من الحجابة ـ وحواجب ، وخاطيء وخواطيء ، وحاجّ وحواجّ ، وداجّ ودواج وهم الأعوان والمُكَارُون ، ورافد وروافد[٢] .

وطريقة المبرد في جميع ما جاء شاذاً من هذا النوع : أن فواعل هو الأصل في الجميع ، وإنما منع منه خوف اللبس : فإذا اضطروا راجعوا الأصل كما يراجعونه في سائر الضرورات وكذلك حيث أمنوا الإلباس[٣] .

---

(١) خزانة الأدب ٢٠٥/١ ـ ٢٠٦ .

(٢) انظر الخزانة ٢٠٥/١ ، ٢٠٧ ، وشرح الشافية ١٥٣/٢ ، والأشمونى ١٤٠/٤ ـ ١٤١ .

(١) الخزانة ٢٠٦/١ نقلا عن شرح الشاطبى للألفية ، وانظر المقتضب ١٥٨/١ ، ٢١٦/٢ ـ ٢١٧ ، والكامل ١٨٩/٤ .

خاتمة

الحمد لله الذى هدانا لهذا وما كنا لنهتدى لولا أن هدانا الله ، والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه ، وبعد .

فهذا ماتيسر لى دراسته وجمعه من الضرائر الشعرية فى كتاب سيبويه ، وقد حرصت على أن أورد ضرائر كل نوع بحسب ترتيب ورودها فى (الكتاب) إلا لمناسبة تقتضى تقديمها أو تأخيرها ، رغبة فى ضم النظير إلى النظير ، تيسيراً للقارىء والباحث وخضوعا لمنهج البحث العلمي السليم .

كما حرصت على الإيجاز - ما أمكن - فى دراسة هذه الضرائر جاعلا همى الأول إبراز رأى سيبويه فى كل ضرورة ومستنده ، وموقف غيره ممن خالفه وحجته ، مرجحا ما أراه راجحا بالدليل . ويمكن تلخيص أهم ماتوصل إليه البحث من نتائج فيما يأتى .

١ - الضرورة الشعرية عند سيبويه ماوقع فى الشعر مما لايجوز نظيره فى النثر ، سواء أكان للشاعر عنه مندوحة أم لا [١] .

٢ - يستجاز عند سيبويه فى الأمثال ونحوها مايستجاز فى الشعر [٢] .

٣ - يستعمل سيبويه لفظ « الكلام » فى مجال الضرورة الشعرية مريدا

---

(١) انظر مبحث (مفهوم الضرورة عند سيبويه) ٣١ - ٤٨ .

(٢) انظر ص ٤٣ ، ١١١ ، ١٤٥ .

به ـ فى الأغلب الأعم ـ مايقابل « الشعر » ، أو ما يرادف لفظ « السعة »، أو « الاختيار » ، أو « النثر » .

وقد يستعمله مريداً به « الشعر » ، فيقول بعد إيراده الضرورة « وهو ضعيف [1] فى الكلام » لايعنى بذلك أنه جائز فى الكلام الاختيارى بضعف ، ولكن يعنى أنه ضعيف فى الشعر ، يقصد الحكم على الضرورة بالضعف [2] .

٤ ـ من ضرائر الكتاب مايعرف بالضرورة المركبة ، أو إدخال الضرورة على الضرورة ، وهو ما يحكم عليه العلماء فى الغالب بأنه من أقبح الضرائر [3] .

٥ ـ إذا اشتمل الشاهد الشعرى على أكثر من ضرورة لم ينبه سيبويه إلا على ضرورة واحدة فيه [4] .

٦ ـ من ضرائر الكتاب ماورد فى بعض القراءات السبعية كحذف نون الوقاية من « لدنى » [5] .

٧ ـ من ضرائر الكتاب ماورد فى صحيح البخارى ، كجر الصفة المجردة من أل ما أضيف إلى ضمير الموصوف [6] .

---

(١) أى ما ارتكبه الشاعر من ضرورة .

(٢) أنظر ص ١١٠ ، ٣٢٤ .

(٣) انظر ص ٩٥ ، ١٤٠ .

(٤) انظر ص ٨٥ ، ٢٠٥ .

(٥) انظر ص ١٢٣ ، ١٥٤ ، ١٥٨ .

(٦) انظر ص ١٣٢ ، ١٤٦ ، ١٥٩ ، ١٦٨ ، ٢٣٥ .

٨ ـ من ضرائر الكتاب ماوافق بعض اللغات [١] .

٩ ـ من النادر أن يشير سيبويه إلى مرتبة الضرورة من حيث الضعف والقوة ، والقبح والحسن [٢] .

١٠ ـ قد يشير إلى الضرورة فى موضع ، ثم يذكر الشاهد عليها فى موضع آخر [٣] .

١١ ـ قد يذكر سيبويه الضرورة فى موضع، ثم يشير إلى علتها فى موضع آخر [٤] .

١٢ ـ أشار إلى بعض الضرائر ، ولم يستشهد عليها [٥] .

١٣ ـ بعض مايراه سيبويه قليلا فى الكلام يراه غير ضرورة لايستعمل فى الكلام ، كحذف (أنْ) من خبر عسى وأوشك [٦] .

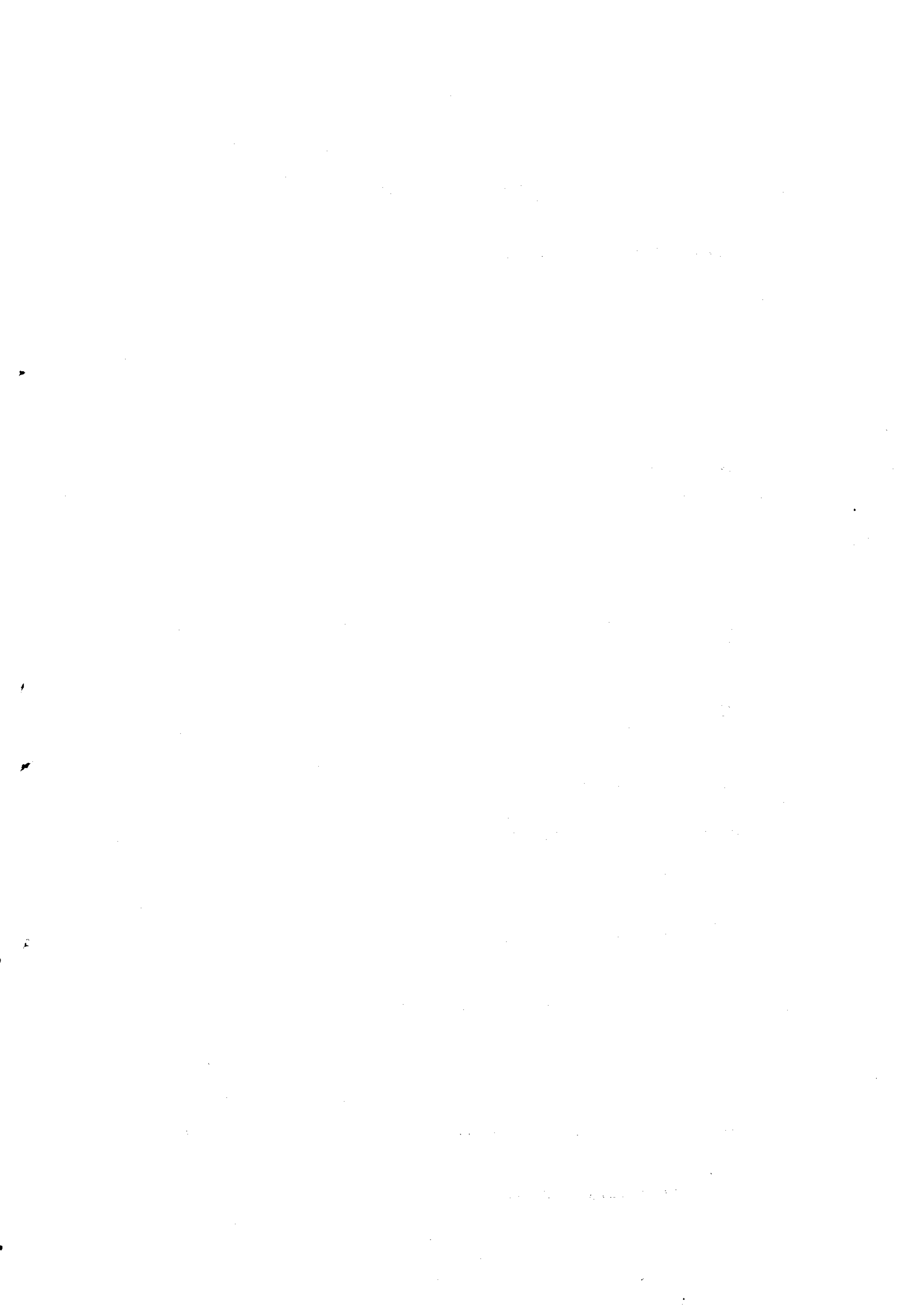
١٤ ـ بعض مايراه سيبويه ضرورة شعرية يراه غير جائزا فى السعة [٧]

وبعد ، فأرجو أن أكون قد وفقت فيما إليه قصدت ، وما توفيقى إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب . فلله الحمد رب السموات ورب الأرض رب العالمين ؟

إبراهيم حسن إبراهيم

---

(١) انظر ٦١ ، ٧٣ ، ٨٢ ، ١٤٣ ، ٢٠٥ .
(٢) انظر ص ١١٠ .
(٣) انظر ٢٣٣ .
(٤) انظر ص ٨٧ ، ١٢٩ .
(٥) انظر ص ٢٥٠ ، وانظر كتاب سيبويه ٥١/١ ، ٥٢ ، ٦٤ ، ٢٩٠ ، ٣٩٢ ، ٤٦٧ ، ٤٧٤ ، ٤٧٨ .
(٦) انظر كتاب سيبويه ٤٧٨/١ ، ٤٧٩ ، وهامش المقتضب ٦٩/٣ ـ ٧٠ .
(٧) انظر ص ٢٣٨ ، ٢٣٩ ، ٢٧٤ ، ٢٧٧ .



أهم المراجع والمصادر

١ — إتحاف فضلاء البشر ، بالقراءات الأربعة عشر ، للدمياطي ـ مطبعة حنفي ١٣٥٩ .

٢ — أخبار النحويين البصريين ، للسيرافي ـ تحقيق الأستاذين الزيني وخفاجي ـ مطبعة الحلبي . ط الأولى ١٩٥٥ م .

٣ — الإرشادات الجلية في القراءات السبع من طريق الشاطبية ـ للدكتور محمد سالم محيسن ـ الفجالة ١٣٩٤ .

٤ — الأشباه والنظائر للسيوطي ـ تحقيق طه عبد الرءوف سعد ـ الأزهرية ١٣٩٥

٥ — الأصول في النحو لابن السراج ـ تحقيق د . عبد الحسين الفتلي ـ بغداد ١٣٩٣هـ ـ ١٩٧٣ م

٦ — الاقتراح في علم أصول النحو للسيوطي ـ تحقيق د . أحمد محمد قاسم السعادة ١٣٩٦ هـ — ١٩٧٦ م

٧ — أمالي الزجاجي ـ تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون . المدني ١٣٨٢

٨ — الأمالي الشجرية ، لابن الشجري . حيدر أباد ١٣٤٩

٩ — إنباه الرواة ، على أنباه النحاة ، للقفطي . تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم . دار الكتب ١٣٦٩ .

١٠ — الإنصاف في مسائل الخلاف ، لابن الأنباري . تحقيق الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد . السعادة ١٣٨٠ . وبهامشه الانتصاف من الإنصاف للشيخ محمد محيي الدين .

١١ - بغية الوعاة ، فى طبقات اللغويين والنحاة ، للسيوطى . تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - الحلبى ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م .

١٢ - تاج العروس ، من جواهر القاموس ، للزبيدي . الخيرية ١٣٠٦ .

١٣ - تاريخ بغداد ، للخطيب البغدادي . السعادة ١٣٤٩ .

١٤ - تحصيل عين الذهب ، للأعلم الشنتمري ، بهامش كتاب سيبويه ط بولاق ١٣١٦ .

١٥ - تحفة الغريب فى الكلام على مغنى اللبيب . للدمامينى . تحقيق ودراسة . رسالة دكتوراه المؤلف بكلية اللغة العربية برقم (٦٤٩)

١٦ - التذييل والتكميل ، فى شرح التسهيل . خ بدار الكتب المصرية (٦٢ - نحو) .

١٧ - تسهيل الفوائد ، وتكميل المقاصد ، لابن مالك . تحقيق محمد كامل بركات - دار الكاتب العربى ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧ م

١٨ - التصريح بمضمون التوضيح ، للشيخ خالد الأزهرى - الحلبى

١٩ - التفسير الكبير ، المسمي بالبحر المحيط ، لأبى حيان ، النصر الحديثة بالرياض

٢٠ - جامع الأصول ، لمجد الدين ابن الاثير ، تحقيق عبد القادر الارناؤوط دار البيان ١٣٨٩ هـ ١٩٦٩ م

٢١ - الجنى الدانى ، فى حروف المعانى ، لابن قاسم المرادى ، تحقيق طه محسن : بغداد

٢٢ - حاشية الأمير على مغنى اللبيب : ط الحلبى

٢٣ - حاشية الجمل على الجلالين : دار إحياء التراث العربى - بيروت

٢٤ - حاشية الخضرى على ابن عقيل : ط الحلبى

٢٥ ـ حاشية الدسوقي على مغني اللبيب : ط بولاق

٢٦ ـ حاشية الصبان على الأشموني ـ ط الحلبي

٢٧ ـ حاشية يس على التصريح ـ بهامش التصريح ـ الحلبي

٢٨ ـ الحجة في القراءات السبع ، لابن خالويه : تحقيق د . عبد العال سالم مكرم ـ دار الشروق ١٤٠١ هـ ـ ١٩٨١م

٢٩ ـ حجة القراءات لأبي زرعة : تحقيق سعيد الأفغاني ـ مؤسسة الرسالة . بيروت ١٤٠٢ هـ ـ ١٩٨٢ م

٣٠ ـ خزانة الأدب للبغدادي، تحقيق عبدالسلام هارون : الهيئة المصرية العامة للكتاب وغيرها ١٩٦٧ ـ ١٩٨٣ م

٣١ ـ الخصائص لابن جني : تحقيق الشيخ محمد على النجار . الطبعة الثانية دار الهدى : بيروت

٣٢ ـ الدرر الكامنة ، في أعيان المائة الثامنة ، لابن حجر العسقلاني حيدر أباد ١٣٤٩

٣٣ ـ الدرر اللوامع ، على همع الهوامع ، للشنقيطي : الجمالية ١٣٢٨

٣٤ ـ ديوان امرىء القيس ـ تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم : دار المعارف ١٩٥٨ م

٣٥ ـ ديوان أمية بن أبي الصلت . بيروت ١٩٥٣ م

٣٦ ـ ديوان جرير . الصاوي ١٩٥٣ م

٣٧ ـ ديوان الحطيئة بشرح السكري . التقدم ١٣٢٣

٣٨ ـ ديوان ذي الرمة . نشر كارليل هنري هيس مكارتني كمبردج ١٩١٩م

٣٩ ـ ديوان رؤبة . جمع وليم بن الورد البروسي . ليبسك ١٩٠٣ م

٤٠ ـ ديوان الشماخ بن ضرار شرح أحمد بن الأمين الشنقيطي . السعادة ١٣٢٧

٤١ ـ ديوان طرفة بن العبد : شرح أحمد بن الأمين الشنقيطي : قازان ١٩٠٩م

٤٢ ـ ديوان عامر بن الطفيل : تحقيق شارل ليل . لندن ١٩١٣ م

٤٣ ـ ديوان العجاج جمع وليم بن الورد . ليبسك ١٩٠٣م .

٤٤ ـ ديوان عمر بن أبي ربيعة . تحقيق الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد السعادة ١٩٧١ م

٤٥ ـ ديوان الفرزدق . نشر الصاوى ١٣٥٤ .

٤٦ ـ ديوان الكميت تحقيق داود سلوم : بغداد ١٩٦٩ م

٤٧ ـ ديوان لبيد بن ربيعة العامرى. تحقيق إحسان عباس. الكويت ١٩٦٢م

٤٨ ـ ديوان الهذليين . دار الكتب ١٣٦٩ .

٤٩ ـ الرمانى النحوى . د . مازن المبارك . دار الكتاب اللبنانى . بيروت ١٩٧٤ م

٥٠ ـ روح المعانى ، فى تفسير القرآن العظيم والسبع المثانى . دار الفكر بيروت ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨ م

٥١ ـ سر صناعة الإعراب لابن جنى . تحقيق مصطفى السقا وزملائه الحلبى ١٣٧٤ - ١٩٥٤ م

٥٢ ـ سيبويه إمام النحاة ، لعلى النجدي ناصف . العثمانية بالدراسة ١٩٧٩م

٥٣ ـ سيبويه حياته وكتابه . د : أحمد أحمد بدوى ، الطبعة الثانية ، نهضة مصر

٥٤ ـ شذرات الذهب ، فى أخبار من ذهب ، لابن العماد الحنبلى ، الطبعة الثانية ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩م

٥٥ ـ شذور الذهب . تحقيق الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد ، وبهامشه منتهى الأرب للمحقق . الطبعة الحادية عشرة ١٣٨٨ هـ - ١٩٦٨م

٥٦ - شرح أبيات سيبويه ، لأبى جعفر النحاس . تحقيق زهير غازى زاهد - النجف ١٩٧٤

٥ - شرح أبيات سيبويه ، لأبى محمد يوسف بن أبى سعيد السيرافى تحقيق د . محمد على الريح هاشم ، الأزهرية ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م

٥٨ - شرح أبيات سيبويه ، لأبى محمد يوسف بن أبى سعيد السيرافى تحقيق د . محمد على سلطانى ، دار المأمون للتراث ، دمشق ، وبيروت ١٩٧٩م

٥٩ - شرح الالفية ، لأبى الحسن الأشمونى . ط الحلبى

٦٠ - شرح الألفية ، لبدر الدين ابن الناظم ، تحقيق د عبد الحميد السيد دار الجيل ، بيروت

٦١ - شرح الرضى على الشافية ، تحقيق الشيخ محمد محي الدين وزميليه دار الكتب العلمية بيروت ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م

٦٢ شرح الرضى على الكافية ، دار الكتب العلمية - بيروت

٦٣ - شرح شواهد الشافية للبغدادى ، تحقيق الشيخ محمد محي الدين وزميليه ، دار الكتب العلمية بيروت ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥م

٦٤ - شرح شواهد شروح الالفية للعيني ، بهامش خزانة الادب بولاق ١٢٩٩

٦٥ - شرح شواهد المغني للسيوطي - البهية ١٣٢٢

٦٦ - شرح كتاب سيبويه للسيرافى - تحقيق ودراسة د . دردير محمد أبو السعود - رسالة دكتوراه بمكتبة اللغة العربية برقم (١٢٥٤)

٦٧ - شرح المفصل لابن يعيش ، المتنبي بالقاهرة ، وعالم الكتب ببيروت

٦٨ - شواهد التوضيح والتصحيح ، لمشكلات الجامع الصحيح ، لابن مالك تحقيق محمد فؤاد عبد الباقى ، عالم الكتب بيروت

٦٩ - شواهد الشعر فى كتاب سيبويه ، د . خالد عبد الكريم جمعة . دار

العروبة بالكويت ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م

٧٠ - ضحى الإسلام ، للاستاذ أحمد أمين . النهضة المصرية ١٩٧٩ م

٧١ - ضرائر الشعر لابن عصفور ، تحقيق السيد إبراهيم محمد . الطبعة الثانية دار الاندلس - بيروت ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م

٧٢ - ضرائر الشعر أو ما يجوز للشاعر في الضرورة ، للقزاز القيرواني تحقيق د . محمد زغلول سلام ، د . محمد مصطفى هدارة . منشأة المعارف بالإسكندرية ١٩٧٣ م

٧٣ - الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر للألوسي - المكتبة العربية ببغداد ، والمطبعة السلفية بمصر ١٣٤١

٧٤ - طبقات النحويين واللغويين للزبيدى . تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم . السعادة ١٣٧٣ .

٧٥ - العيني بهامش شرح الاشموني على الالفية . الحلبي

٧٦ - غاية النهاية في طبقات القراء ، لابن الجزرى ، بعناية برجستراسر دار الكتب العلمية - بيروت ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠ م

٧٧ - غيث النفع ، في القراءات السبع ، للسفاقسي . بهامش شرح الشاطبية مصطفى فهمي

٧٨ - فهارس كتاب سيبويه . للشيخ محمد عبد الخالق عضيمة . السعادة ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م

٧٩ - الفهرست لابن النديم - الرحمانية بمصر ١٣٤٨

٨٠ - القاموس المحيط ، للفيروز أبادى - دار الفكر - بيروت

٨١ - الكامل للمبرد مع رغبة الآمل للمرصفي - النهضة ١٣٤٦ هـ - ١٩٢٨م ط١

٨٢ ـ الكتاب لسيبويه • ط بولاق ١٣١٦

٨٣ ـ الكتاب لسيبويه • تحقيق الاستاذ عبد السلام هارون ـ الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ودار الكاتب العربي

٨٤ ـ كشف الخفا ومزيل الإلباس عما اشتهر من الاحاديث على ألسنة الناس ، لإسماعيل بن محمد العجلوني ـ دار إحياء التراث العربي ـ بيروت

٨٥ ـ لسان العرب لابن منظور ، رتب بناءه على الحرف الاول من الكلمة يوسف خياط ، ونديم مرعشلي ـ دار لسان العرب ـ بيروت .

٧٦ ـ مجالس العلماء للزجاجي • تحقيق الاستاذ عبد السلام هارون . الكويت ١٩٦٢م

٨٧ ـ مجمع الأمثال للميداني . تحقيق الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد دار الفكر ـ بيروت ١٣٩٣ هـ ـ ١٩٧٢ م

٨٨ ـ المحتسب لابن جنى ، تحقيق الأساتذة على النجدى وعبد الحليم النجار وعبد الفتاح شلبي ـ المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ١٣٨٩

٧٩ ـ مختصر الشواذ لابن خالويه ، بعناية برجشتراسر الرحمانية بمصر ١٩٣٤م

٩٠ ـ المدارس النحوية ، لشوقي ضيف ـ دار المعارف ١٩٦٨ م

٩١ ـ مراتب النحويين واللغويين ، لأبي الطيب اللغوى ، تحقيق محمد أبو الفضل ـ نهضة مصر

٩٢ ـ المصباح المنير للفيومي • تحقيق د • عبد العظيم الشناوى • دار المعارف ١٩٨٨ م

٩٣ ـ معاني القرآن للفراء . تحقيق محمد على النجار وآخرين . الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٠ م

٩٤ ـ معجم الأدباء لياقوت الحموى . نشر أحمد فريد رفاعي . دار المأمون ١٣٢٣

٩٥ - معجم الشعراء للمرزباني . تحقيق عبد الستار أحمد فراج ١٩٦٠م

٩٦ - معجم شواهد العربية، لعبد السلام هارون - الخانجي ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢م

٩٧ - المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم . وضع محمد فؤاد عبد الباقي - دار مطابع الشعب

٩٨ - المعجم الوسيط - مجمع اللغة العربية . إعداد إبراهيم مصطفى وزملائه وإشراف عبد السلام هارون . دار إحياء التراث العربي ببيروت ، والمكتبة العلمية بطهران .

٩٩ - مغنى اللبيب لابن هشام . تحقيق الشيخ محمد محيي الدين . نشر محمد على صبيح

١٠٠ - المقتصد فى شرح الإيضاح ، لعبد القاهر الجرجاني ، تحقيق د . كاظم بحر المرجان - بغداد ١٩٨٢ م

١٠١ - المقتضب للمبرد ، تحقيق الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة - المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ١٣٩٩

١٠٢ - المنصف لابن جنى . تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين . الحلبي ١٣٧٩

١٠٣ - المهذب فى القراءات العشر . د . محمد سالم محيسن . الازهرية ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م

١٠٤ - موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف - د . خديجة الحديثي بغداد ١٩٨١م

١٠٥ - نزهة الألباء فى طبقات الأدباء ، لابن الأنباري - القاهرة ١٣٩٤

١٠٦ - نشأة النحو للشيخ محمد الطنطاوي - الطبعة الثانية بتعليق الاستاذين عبد العظيم الشناوي ، ومحمد عبد الرحمن الكردي ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م

١٠٧ ـ النشر فى القراءات العشر لابن الجزرى ـ التجارية

١٠٨ ـ النهاية فى غريب الحديث والأثر ، لمجدالدين ابن الأثير ، تحقيق الأستاذين طاهر الزواوى،ومحمود الطناحي ـ المكتبة الإسلاميه

١٠٨ ـ النوادر فى اللغة لأبى زيدالأنصارى ـ تحقيق د . محمدعبدالقادر أحمد ـ دار الشروق ١٤٠١ هـ ـ ١٩٨١ م

١١٠ ـ همع الهوامع للسيوطى ـ دار المعرفة ـ بيروت

١١١ ـ وفيات الأعيان لابن خلكان ـ الميمنية ١٣١٠

فهرس الشواهد الشعرية

الشاهد	بحره	الصفحة
(أ)		
فقلتم تعال يا يزى بن مخزم فقلت لكم : إنى حليف صداء	الطويل	٩٨ (ك)(١)
إذا عاش الفتى مائتين عاما فقد ذهب المسرة والفتاء	الوافر	٢١٥ (ك)
فلا والله لايلفى لما بى ولا للما بهم أبدا دواء	الوافر	٢٨٥
كأن سبيئة من بيت رأس يكون مزاجَها عسلٌ وماء	الوافر	٢٨٨(ك) ، ٢٩١ ، ٢٩٢
(ب)		
كأن وريديه رشاء خلب	الرجز	٤٥(ك) ، ٣٣٦
وماله من مجد تليد وماله من الريح حظ ، لا الجنوب ولا الصَّبا	الطويل	٧٤(ك)
ديارَمية إذ مى تساعفنا ولايرى مثلها عجم ولاعربُ	البسيط	٨٩(ك)
علىّ دماء البدن إن لم تفارق أبا حردب ليلا وأصحاب حردبِ	الطويل	٩٢(ك)
لدن بهز الكف يعسل متنه فيه كما عسل الطريق الثعلبُ	الكامل	١٢٦(ك)

(١) الرمز (ك) اشارة الى أن البيت من شواهد الكتاب لسيبويه.

الشاهد	بحره	الصفحة
فمن نال الغنى فليصطنعه صنيعته ويجهد كل جهـد	الوافر	١٦٠ (ك)
ولست بحلال التلاع مخافة ولكن متى يسترفد القوم أرفد	الطويل	١٧٤ (ك)
ألم يأتيك والأنباء تنمي بما لاقت لبون بنى زياد	الوافر	٢٠٢ (ك)
لاتقذفنى بركن لا كفاء له وإن تأثفك الأعداء بالرُّفَدِ	البسيط	٢٢٩
علام قتل مسلم تعبُّدا مذ سنةٍ وخمسون عددا	الرجز	٢٤٢
مالجمال مشيها وئيدا أجندلا يحملن أم حديدا ؟	الرجز	٢٤٤
يامن رأى عارضا أسر به بينْ ذراعي وجبهة الأسد	المنسرح	٢٥٥ (ك)
سبحانه ثم سبحانا يعود له وقبلنا سبح الجودى والجمد	البسيط	٣٠٣ (ك)
(ر)		
قلت لبواب لديه دارها تيذن فإنى حموها وجارُها	الرجز	٣٢

الشاهد	بحره	الصفحة
أسكران كان ابن المراغة إذ هجا تميما بجوف الشام أم متساكرُ ؟	الطويل	٤٢(ك) ، ٢٨٨ ، ٢٩٣
جارى لاتستنكرى عذيرى	الرجز	٤٣(ك) ، ١٤٤
رحت وفى رجليك مافيهما وقد بدا هنك من المئزر	السريع	٦٣(ك)
له زجل كأنه صوت حادٍ إذا طلب الوسيقة ، أو زميرُ	الوافر	٧٣(ك) ، ٧٧
وأيقن أن الخيل إن تلتبس به يكن لفسيل النخيل بعده آبرُ	الطويل	٧٤(ك)
أو معبر الظهر ينبى عن وليّته ماحج ربه فى الدنيا ولااعتمرا	البسيط	٧٤(ك)
لقد كذبتك نفسك فا كذبنها فإن جزعا وإن إجمال صبرِ	الوافر	٨٣(ك) ، ٨٨
خذوا حظكم يا آل عكرم واذكروا أواصرنا ، والرحم بالغيب تذكرُ	الطويل	٩٤(ك)
لنعم الفتى تعشو إلى ضوء ناره طريف بن مال ليلة الجوع والخصَرْ	الطويل	٩٩(ك)
وكحل العينين بالعواورِ	الرجز	١٠٥(ك)
فأقبلت زحفا على الركبتين فثوب علىّ ، وثوب أجرْ	المتقارب	١١٠(ك)

الشـــاهد	بحــره	الصفحة
(ل)		
فألفيته غير مستعتب ولا ذاكر الله إلا قليلا	المتقارب	٣٨(ك) ، ٤٢ ، ٨٠
فلم أر مثلها خباسة واحد ونهنهت نفسى بعد ما كدت أفعلَهْ	الطويل	٥٣(ك) ، ١٣٨ ، ١٣٩
فاليوم أشربْ غير مستحقب إثما من الله ولا واغِلِ	السريع	٦٤(ك)
بيناهُ فى دار صدق قد أقام بها حينا يعللنا وما نعللُهُ	البسيط	٧٨(ك)
فلست بآتيه ولا أستطيعُـه ولاكِ اسقنى إن كان ماؤك ذا فضلِ	الطويل	٧٩(ك)
وهذا ردائى عنده يستعيره ليسلبنى نفسى أمالِ بنَ حنظـلِ	الطويل	٨٩(ك)
فى لجـة أمسكْ فلانا عن فلِ	الرجـز	٩٠(ك)
وقد وسطْتُ مالـكا وحنظلا	الرجـز	٩٣(ك)
فقد رأى الراءون غير البُطَّـلِ أنك يامعاوِ يا ابن الأفضلِ	الرجـز	٩٥(ك)
أبو حنش يؤرقنا وطلق وعمـار ، وآونة أثالا	الوافـر	١٠٠(ك)
وقَهيلٌ من لـكيز شاهدٌ رهط مرجوم ورهط ابن المعلْ	الرمـل	١٠٩(ك)

الشاهد	بحره	الصفحة
قلت إذ أقبلت وزهر تهادى كنعاج الملا تعسفن رملا	الخفيف	١٣٠ (ك)
وحق لمن أبو بكر أبوه يوفقه الذى رفع الجبالا	الوافر	١٣٩
كنية جابر إذ قال ليت أصادفه وأتلف بعض مالي	الوافر	١٤٩ (ك)
محمد تفد نفسك كل نفس إذا ما خفت من أمر تبالا	الوافر	١٦٠ (ك) ، ١٦١
ولكن من لايلق أمرا ينوبه بعدته ينزل به وهو أعزل	الطويل	١٧٢ (ك)
ومثلك بكرا قد طرقت وثيبا فألهيتها عن ذى تمائم مُغيل	الطويل	١٧٦ (ك)
قُروم تسامى عند باب دفاعُهُ كأنْ يؤخذُ المرء الكريم فيقتلا	الطويل	١٨٠ (ك)
كذبتك عينك أم رأيت بواسط غلس الظلام من الرباب خيالا	الكامل	١٨٢ (ك)
أحار ترى برقا أريك وميضه كلمع اليدين فى حبى مكلل	الطويل	١٨٤ (ك)
تشكو الوجى من أظلل وأظلل	الزجر	١٩٢ (ك)
ممن حملن به وهن عواقدٌ حُبُكَ النطاق فشب غير مهبّل	الكامل	١٩٤ (ك)

الشـــاهد	بحـره	الصفحة
فلاترى بعلا ولا حلائلا		
كـه ، ولا كهن إلا حاظـلا	الرجـز	٣٢٠(ك) ، ٣٢١
وإذا الحرب شمرت لم تـكن ـكي		
حين تدعو الـكماة فيها : نزال	الخفيف	٣٢١
(م)		
قواطنا مـكة من ورق الحمِـي	الرجـز	٦(ك) ، ٦٩ ، ١٩٤
ضخم يحب الخلق الأضخمّـا	الرجـز	٧(ك) ، ٢١٠
صددتِ فأطولتِ الصدود وقلما		
وصال على طول الصدود يدومُ	الطويل	٧(ك) ، ٥١ ، ٢٤٣ ، ٢٤٤
سقته الرواعد من صيِّفٍ		
وإن من خريف فلن يعدما	المتقارب	٤٧(ك) ، ٥٣ ، ٨٥
وريشى منـكم وهواى معـكم		
وإن كانت زيارتـكم لـمـا ما	الوافـر	٥٩(ك)
إذا اعوججن قلت:صاحبْ قَوِّمِ		
بالدوّ أمثال السفين العُوَّمِ	الرجـز	٦٤(ك) ، ٦٧
يدعون عنتر والرماح كأنها		
أشطـان بئر فى لَبان الأدهمِ	الكامل	٨٨(ك)
ألا أضحت حبالـكم رماما		
وأضحت منك شاسعة أماما	الوافـر	١٠١(ك) ، ١٠٢
إن ابن حارث إن اشتق لرؤيته		
أو أمتدحه فإن الناس قد علموا	البسيط	١٠١(ك) ، ١٠٢

الشاهد	بحره	الصفحة
هما أخوا فى الحرب من لا أخا له إذا خاف يوما نبوة فدعاهما	الطويل	٢٥٢(ك)
عوجي علينا واربعي يافاطما	الرجز	٢٦٦(ك)
أمن دمنتين عرس الركب فيهما بحقل الرخامى قد عفا طللاهما	الطويل	٢٩٤(ك) ، ٢٩٦
أقامت على ربعيهما جارتا صفا كميتا الأعالى جونتا مصطلاهما		
لنا هضبة لاينزل الذل وسطها ويأوى إليها المستجير فيعصما	الطويل	٣٢٤(ك)
إذا لم تزل فى كل دار عرفتها لها واكف من دمع عينك يسجم	الطويل	٣٢٩(ك)
ويوما توافينا بوجه مقسم كأن ظبية تعطو إلى وارق السلم	الطويل	٣٣٤(ك)
(ن)		
ولا ينطق الفحشاء من كان منهم إذا جلسوا منا ولا من سوائنا	الطويل	٨(ك) ، ٢٨٠
وصاليات ككما يُؤَثْفَيْنْ	السريع	٨(ك) ، ٢٢٧ ، ٢٨٤
أيها السائل عنهم وعنِى لست من قيسَ ولاقيسُ منِى	المديد	١٥٢
من يفعل الحسنات الله يشكرها والشر بالشر عند الله سيانِ	البسيط	١٦٦(ك) ، ١٦٩

تصويب الأخطاء

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
٤	٢	وعيسى بن عمرو	وعيسى بن عمر
٣٣	١٠	بالضررة	بالضرورة
٣٤	١٠	ماتضمنته	ماتضطره
٤٩	١١	أى أى	أى أن
٥٩	٣	تسكين عن مع	تسكين عين مع
٦٤	٧	إنما منْ الله	إنما مِنَ الله
٧٦	١٠	على هذه الضرر قياسا	على هذه الضرورة بالضعف قياسا
٧٧	١٣	دارْ	دارٌ
١٤٢	١١	والضعيف	ولضعف
١٤٤	١٧	مع كونها مقصودة	مع كونها نكرة مقصودة
١٦٧	١١	من شر	من العشرة
١٦٧	١٣	موصولة شرطية	موصولة لاشرطية
١٦٨	٢١	بـ إلة أنه	بالله إنه
١٧١	١٥	فى بـى بنت	فى بنى بلت
٢١١	٦	أخضَّبا	أخصَبًّا
٢٤٧	١٤	وتعْطفْ	وتُعطَفْ
٢٥٣	٥	كم فى بنى سعيد	كم فى بنى سعد
٢٧١	٣	ضلث عذيل	ضلت هذيل
٢٩٧	٧	ترَجفُ	ترجُفْ

محتويات الكتاب

الموضوع	صفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

رقم الايداع بدار الكتب ٤٤٦٧ لسنة ١٩٨٣